Digest 2014

الاحداث السياسية الدولية

قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي

مدير المشروع

ارمن اوغانيسيان، رئيس تحرير مجلة "الاحداث السياسية الدولية"

الحرر المسؤول للمشروع

ييفغينيا بياديشيفا، السكريتيرة المسؤولة لمجلة "الاحداث السياسية الدولية"، دكتوراه في العلوم التاريخية

الصور الفوتوغرافية

ايرينا زناتنوفا

المواد المصورة: المحرر المصدر لمجلة "الاحداث السياسية الدولية"

النشرة العربية

الترجمة الى اللغة العربية

© "بروغريس إ.د." ("دار التقدم إ.د.")

المدير العام: ساركيس اوغانيان

مديرة هيئة التحرير: مارغاريتا تارفيردوفا

المترجم: اديب فارس

المحرر: نيقولاي غورينوفتش

المسؤول عن كتابة الكمبيوتر: الكسي اوفاروف

المسؤول عن تركيب الطبعة: انطون دياتلوف

عنوان هيئة التحرير:

105064، موسكو، غوروخوفسكي بيرئولوك، 14

الهاتف: 74992653781+ ؛ الفاكس: 74992653771+

E-mail: journal@interaffairs.ru

وزارة الخارجية الروسية. هيئة تحرير مجلة "الاحداث السياسية الدولية"، 2014©

الدبلوماسية

سيرغي ريابكوف
فقط المصلحة الوطنية يمكن أن تكون القوة الدافعة للسياسة الخارجية
5

غينادي غاتيلوف
«على ساحات» الدورة الـتاسعة والستين للجمعية العامة لامم المتحدة
17

فلاديمير تشيجوف
روسيا والاتحاد الاوروبي — عشرون عاما بعد
27

الجيوسياسة

غيورغي تولوريا، اناتولي توركونوف
العامل الكوري الشمالي وتعزيز موقف روسيا في اسيا. في ماذا تكمن اهمية المسألة الكورية بالنسبة لروسيا؟
37

طاير منصوروف
رابطة التعاون الاقتصادية الاوراسية: من التعاون التكاملي الى الاتحاد الاقتصادي الاوراسي
55

الاتجاه الاوكراني

يوري بولاتوف
العلاقات الروسية الاوكرانية: معا او كل على حدة ؟
75

الكسندر اورلوف
النمط الجديد للعلاقات الدولية
89

اليكسي مويسييف
حول بعض المواقف القانونية الدولية بشأن المسألة الأوكرانية
97

الدكتور سريتشكو جوكيتش
انهيار «المشروع الاوكراني»
109

العالم حولنا

قسطنطين كوساتشيوف
روسيا ومساعدة التنمية الدولية
115

يوري شافرانيك
صناعة الطاقة الروسية: تحديات الزمن
123

اندريه كليموف
بريكس: لم تعد عبارة عن عقد قمم فقط
131

سيرغي كوريتس، فاليري فوربيوف
حول برنامج «العالم بدون حروب»
141

دميتري دانيلوف
الناتو: السير قدما نحو الماضي
159

الامن

اندريه كروتسكيخ، اناتولي ستريلتسوف
القانون الدولي ومشكلات ضمان الامن المعلوماتي الدولي
173

يكاترينا فيسوتسكايا، دانيال موكين، إيليا روغاتشيف
مراعاة حقوق الإنسان أو ضمان الأمن: ايهما أكثر أهمية؟
تجربة الولايات المتحدة في الداخل وعلى الساحة الدولية
189

عمود رئيس التحرير

ارمين اوغانيسيان
وداعا يا ألمانيا؟
205

المكتبة

بوريس بياديشيف
«القانون الدولي» النجومي
209

مجلس إدارة المجلة

سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسية

ألكسندر أفدييف، سفير فوق العادة

ايغور ايفانوف، رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية

الكسندر بانوف، دكتور في العلوم السياسية

يفغيني بريماكوف، اكاديمي في اكاديمية العلوم الروسية

اليكسي بوشكوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية لدوما الدولة، دكتوراه في العلوم

غيورغي بيتروف، نائب رئيس غرفة التجارة الروسية

اناتولي توركونوف، مدير معهد (جامعة) العلاقات الدولية، اكاديمي في اكاديمية العلوم الروسية، دكتور في العلوم السياسية

فلاديمير تيتوف، النائب الاول لوزير الاخارجية الروسية

فلاديمير تشيجوف، ممثل روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي

فيتالي تشوركين، ممثل روسيا الدائم لدى الامم المتحدة، دكتوراه في العلوم التاريخية

الكساندر دزاسوخوف، دكتور في العلوم السياسية

اندريه دينيسوف، سفير فوق العادة، دكتورة في العلوم الاقتصادية

سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسية

ميخائيل سيسلافينسكي، رئيس الوكالة الفيدرالية للصقافة والاتصالات الاجتماعية

يوري شافرانيك، رئيس مجلس ادارة شركة النفط الدولية «سويوز نفط غاز»، رئيس صندوق «السياسة العالمية والموارد»

اليكسي فيدوتوف، سفير فوق العادة، دكتوراه في الحقوق

قسطنطين كوساتشوف، رئيس الهيئة الفدرالية «روسسوترودنيتشستفو»، دكتوراه في الحقوق

فلاديمير لوكين، سفير فوق العادة ، دكتور في العلوم التاريخية، بروفسور

ميخائيل مارغيلوف، ممثل خاص لرئيس الاتحاد الروسي للتعاون مع بلدان افريقيا

سيرغي ماريبف، مدير عام وزارة الخارجية الروسية

اليكسي ميشكوف، نائب وزير الخارجية الروسية

ارمين اوغانيسيان رئيس التحرير

فقط المصلحة الوطنية يمكن أن تكون القوة الدافعة للسياسة الخارجية

سيرغي ريابكوف
نائب وزير الخارجية في روسيا الاتحادية
SRyabkov@mid.ru

أرمين اوغانسيان رئيس تحرير «الاحداث السياسية الدولية»: السيد نائب الوزير، السؤال الأول يبدو طافيا على السطح. لماذا تم نقل «الصناديق السوداء» لطائرة «البوينغ» الماليزية (التي تحطمت فوق شرق اوكرانيا) إلى بريطانيا — الدولة التي قامت حكومتها ومع الولايات المتحدة قبل أي تحقيق بالقاء اللوم على رجال المقاومة وعلى وروسيا فيما يتعلق بتحطم الطائرة المذكورة؟

سيرغي ريابكوف: لا نسعى للنظر في كل مقطع من مقاطع هذا الموضوع بطريقة سياسية. . ليس لدينا أي أفكار مسبقة حول الخبراء والمتخصصين الذين يجب ان يتعاملوا مع هذه القضية. من المهم بالنسبة لنا من الناحية المبدئية ان ممثلين عن روسيا ادخلوا في هذه المجموعة. مصلحتنا هناك تكمن في تحديد الحقيقة. حتى الان لا يوجد لدينا اي اساس يدعونا للاعتقاد بوجود أي تزوير أو تلاعب في هذه القضية. روسيا معنية بشكل لا يقل عن الاخرين في تحديد الحقيقة في هذا الموضوع. ربما روسيا يهمها هذا حتى اكثر من الاخرين. ولذلك نتوقع ، بالتعاون مع البريطانيين والهولنديين، والجانب الماليزي، الذي كان لدينا معه منذ البداية حوار موضوعي حول المسألة، ان نتمكن من الوصول الى نهاية مرحلة التحقيق.

التجربة الفريدة ومعرفة خصوصيات الموضوع والخبرة الكبيرة المتراكمة، للأسف الشديد، في مجال التحقيق في الاوضاع والحالات المأساوية التي وقعت مع طائرات الركاب المدنية على مدى وجود الطيران المدني في العالم، تسمح بالعمل بشكل مهني وموضوعي بدون اي تسيّس. لهذا السبب بالذات اصرت روسيا على ضم البند الخاص بتكوين الاساس القانوني لهذا العمل الى قرار مجلس الامن رقم 2166.

أرمين اوغانسيان: جرى الحديث عن ارسال مجموعة من الشرطة الهولندية وكذلك الاسترالية الى مكان تحطم الطائرة لحماية الاجزاء المتبقية منها مما سيمكن التحقيقات اللازمة لاحقا. في هذا الاقتراح نلاحظ وجود قصد مبطن. هل يمكن ان يتحول ذلك لاحقا الى تدويل كل النزاع؟ من المعروف ان الجانب الاوكراني لا يستطيع ضمان امن وامان رجال الشرطة الاجانب في تلك المنطقة.

سيرغي ريابكوف :مبادرة ارسال مجموعات شرطة للحماية جاءت من جانب حكومات الدول التي قتل مواطنوها خلال الكارثة. وقامت حكومات هذه الدول بعقد الاتفاقات اللازمة لذلك مع كييف. ومن جانبنا كنا على استعداد لمناقشة كل ذلك بشكل محدد ومفصل ونشيط وهادف من اجل ان يجري هذا العمل في اطر مقبولة من قبل الجميع. ولكن من حيث الجوهر يبقى اساس كل المشكلة هو عدم استعداد رئيس اوكرانيا بيوتر بوروشينكو وسلطات كييف الحالية لضمان نظام وقف اطلاق النار والاهم البدء بالحوار البناء مع رجال المقاومة ومع قيادتي دونتسك ولوغانسك. لهذا السبب بالذات لم يتم القيام بما كان يجب القيام به والذي بدونه لا يمكن بتاتا ضمان استعادة فرض الهدوء حول هذا الوضع. نحن لم نحصل على رد الفعل اللازم والمناسب لا من جانب كييف ولا من جانب العواصم التي تدفع سلطات كييف الحالية نحو مواصلة النزاع والمواجهة والاستمرار لاحقا في تنفيذ مايسمى بعملية مكافحة الارهاب.

انها مأساة كبيرة بالنسبة لجنوب شرق اوكرانيا ولكل اوكرانيا وهي واحدة من الحلقات الأكثر حدة من التاريخ الحديث للمنطقة. نحن ندرك ونتفهم الوضع في كل تفاصيله. يجب اعادة النظر بشكل جذري في مسلك سلطات كييف.

أرمين اوغانسيان: على الرغم من كل الخلافات تصر روسيا والولايات المتحدة على امر وشرط جوهري مهم جدا من الناحية المبدئية، وهو وقف إطلاق النار والعمليات القتالية . هل يمكن الامل بان تتمسك الولايات المتحدة بمثل هذا الموقف؟

سيرغي ريابكوف: للأسف تختلف تصرفات واشنطن على ارض الواقع في الكثير من الحالات بشكل جذري عن التأكيدات والإشارات التي نستلمها عبر القنوات الدبلوماسية المغلقة او على شكل تعليقات علنية من جانب ممثلي الادارة الامريكية. الفجوة بين الأقوال والأفعال صارخة فعلا. لا يوجد اي شيء أكثر إثارة للقلق في العلاقات الحالية مع الولايات المتحدة من التناقض وعدم التطابق بين التأكيدات الصادرة عن الامريكيين بانهم سيبذلون الجهود من اجل تطبيع الوضع وبين الدعم المتسع والمتعمق باستمرار من جانب الادارة الامريكية والذي اخذ يحصل على اشكال جديدة متنوعة لسلطات كييف، التي تعتبر ذلك بمثابة الموافقة والترخيص لها لمواصلة السير على نهجها الذي يؤدي الى طريق مسدود، والقمع بالقوة لكل الاحتجاجات من جانب سكان جنوب شرق اوكرانيا. طبعا التأكيدات تبقى مهمة ولكن يجب ان يلحقها تنفيذ خطوات محددة من قبل الولايات المتحدة تتسم بالطابع البناء. حتى الان لم يحدث ذلك بل يجري العكس تماما.

المثال الاحدث على ذلك، تنفيذ مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول تحقيق مهمة المراقبة من جانب منظمة الامن والتعاون الاوروبي في مخفري عبور على الحدود الروسية الاوكرانية: «غوكوفو» و«دونتسك». الولايات المتحدة بالكلمات اعربت عن تأييدها وقالت انها معنية بذلك. ولكن على ارض الواقع قامت عمليا وعلى مدى اسبوعين بعرقلة اتخاذ القرار من قبل المجلس الدائم في منظمة الامن والتعاون الاوروبي. يمكن الحديث كثيرا عن الفجوة التي تشكلت بين رغبات ونوايا واشنطن الجيدة من جهة وحقيقة ما تقوم بتنفيذه على ارض الواقع بالنسبة للأزمة في أوكرانيا.

أرمين اوغانسيان: قال بول وولفويتز المعروف جيدا، أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو منع عودة منافس جديد في اراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وهذه الفكرة تعتبر احدى النقاط الاساسية للاستراتيجية الدفاعية الإقليمية الجديدة. ويتعين على الأميركيين

منع أي احتمال او امكانية لقيام اي دولة معادية بفرض هيمنتها في المنطقة لان موارد هذه المنطقة تسمح بتكوين دولة عالمية جديدة.

ألا تعتقد ان الادارات الامريكية كلها تقوم في المجال السوفيتي السابق بتنفيذ هذا المذهب اذتي عرضه بول وولفويتز؟

سيرغي ريابكوف: ينتمي وولفويتز إلى فئة «المحافظين الجدد». هذه الفئة تشكل اشد جناح يميني ومحافظ في الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. وفعلا يثير الذهول تمسك الولايات المتحدة بما يتعلق بمنع التكامل في المجال السوفيتي السابق. انه احد الثوابت في السياسة الخارجية الامرييكة بغض النظر عن تغير الادارات في البيت الابيض.

واود الحديث عن امر اخر. في السنوات الاخيرة تستخدم كثيرا عبارة «المعايير المزدوجة في السياسة الأمريكية». ولكن وعند تحليلي لما يجري في اوكرانيا وحولها اتوصل الى استنتاج بانه لا يوجد في سياسة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه اي «معايير مزدوجة» بل هناك معيار واحد فقط وهو عدم السماح بأية طريقة كانت قيام تعاضد في المنطقة السوفيتية السابقة ومنع السكان المقيمين في مختلف انحاء هذه المنطقة الضخمة (الذين يشعرون بهذا الشكل او ذاك وجود ارتباط روحي وتاريخي شخصي بينهم وبين روسيا) من تنفيذ تطلعاتهم. والمعيار الامريكي يتمثل في فرض عليهم انماط سلوكية اخرى مغايرة وفرض حكومات غريبة بالنسبة لهم من الناحية السياسية والعقائدية. ان المعيار الوحيد الذي تتمسك به واشنطن هو التمزيق الجيوسياسي للمنطقة الى قطع متناثرة وذلك وفقا للأولويات التي يضعها ويحددها لأنفسهم قادة هذا الجزء او ذاك من المنطقة. وهذا بغض النظر عن هل يتواجد السيد وولفويتز في السلطة او يقوم بتوجيه الانتقادات من اليمين لما يحدث في ظل ادارة امريكية اخرى.

في واشنطن يحدث غالبا ان الصراع بين الحزبين يجري على مستوى النقاش حول المبالغ التي يجب ان تقدم من الميزانية لتغطية نفقات الضمان والتأمين الطبي او وصفات العلاج. ولم يطرح قط موضوع التشكيك بصحة نهج السياسة الخارجية الامريكية نحو هذه المنطقة او تلك من العالم. كل النخبة السياسية الامريكية على ثقة تامة من ان الولايات المتحدة هي «مصدر الطيبة» وكل من لا يفهم ولا يدرك ذلك يرتكب الخطأ الكبير.

يمكن الحديث كثيرا عن مصير نظام وستفاليا وتخريب مبدأ السيادة الوطنية. ولكن الذي يحصل هو ان الولايات تعترف بوجود السيادة فقط لديها اما الدول الباقية فيجب اما تقوم بنفسها بتقييد سيادتها وتتعاون مع الولايات المتحدة على اساس الشروط الامريكية او ستواجه المشكلات الكثيرة. وهذا التقييد الاساسي لامكانية النظر الى العالم بشكل اخر يعتبر فعلا مأساة. شكرا للسيد وولفويتز لانه قام فعلا بتسمية الاشياء والامور بأسمائها الحقيقية. ونحن من جانبنا سنوصف الامور بأسمائها.

أرمين اوغانسيان: الى اي حد وصل توتر علاقاتنا مع الولايات المتحدة؟

سيرغي ريابكوف: نحن نصطدم حاليا بتقليص شامل لمستوى وحجم التعاون ويجري ذلك بقرار من الجانب الامريكي. نحن من جانبنا لم نتطرق الى اي موضوع من وجهة نظر «المبادرة الاستعراضية» بهدف التأثير على العقل والمزاج في واشنطن. كل ما قمنا به كان فقط في مجال الاجراءات الجوابية وردود فعل على الخطوات الامريكية غير المقبولة. ولكن تم تجميد الأشكال التقليدية للتعاون والحوار، وتبطيل حل بعض المشكلات المحددة. لا ارغب بالتفكير بانه تم الغاؤها بالكامل ولكن يمكن القول ان افاق انتعاشها تبقى غامضة. كنا ننطلق دائما من ان روسيا لا تقوم بأي شيء من اجل الولايات المتحدة بالذات فيما يتعلق بتطوير العلاقات مع هذه الدولة والمحافظة على الحوار معها. نحن دائما كنا نعمل انطلاقا من مصالحنا المتزنة جدا وهذا امر طبيعي ومعتاد لان المصالح الوطنية تلعب دائما دور القوة المحركة في السياسة الخارجية. واذا كانت الولايات المتحدة تعتقد انها لا تحتاج للتعاون معنا وهو ليس بالضروري او انه، وكما فعلت عادة على الاتجاه الروسي، ينفذ من «باب رفع العتب» والتمنن على روسيا، فان هذا الطرح خاطئ فعلا.

لا اعرف هل ستحل في المستقبل المنظور اللحظة التي ستقر فيها الادارة الامريكية الحالية بهذه الغلطة. في حال العكس سيعني ذلك ان الامور ستبقى على حالها. من جانبي لا ارى في الافق اي عملية «اعادة تشغيل» جديدة (ونحن هنا نستخدم التعبير الامريكي) لان واشنطن سارت بعيدا على طريق البلاغة المعادية لروسيا وفي سعيها «لمعاقبتنا». وبات من الصعب كثيرا التراجع في هذا المجال. اود التأكيد على اننا نتمسك بخط الحوار الهادئ لكي

يمكن ابلاغ الشركاء بوجهات نظرنا حول كل المسائل والقضايا مع محاولة المحافظة على ما يضمن ويلبي مصالحنا مع مواصلة العمل في المسائل والمواضيع التي وكما نأمل تهم الولايات المتحدة.

أرمين اوغانسيان: احدى نتائج عملية «اعادة تشغيل» العلاقات كانت معاهدة تقليص الاسلحة الهجومية وهو موضوع شاركت شخصيا بشكل فعال في تحضيره. هل ستتعرض هذه المعاهدة لتخلخل؟

سيرغي ريابكوف: اعتقد انه لا ينبغي الحكم على اي وضع حالي ووفقا للعمليات السارية التي لا علاقة لها بتاتا بمجال مراقبة التسلح بل يجب الحكم مع الانطلاق من المردود ونتائج هذه الوثيقة او تلك، والاهم من ذلك مدى ثباتية وصمود هذه الوثيقة امام العوامل الخارجية المؤثرة. اعتبرنا منذ البداية ان الوثيقة مفيدة للطرفين وهي موفقة من ناحية توازن المصالح ولا يوجد فيها اية تنازلات غير مبررة. ولا يوجد نظير بتاتا لحجم التعليقات التي رافقت عملية التوقيع و من ثم التصديق على الوثيقة. وهذا يعني انه لا يوجد اي سبب للتشكيك بهذه الوسيلة والاداة المخصصة فعلا لتعزيز امن الولايات المتحدة وروسيا والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي.

ولكن من ناحية اخرى هناك بعض الاشخاص في الولايات المتحدة الذين وانطلاقا من العداء لروسيا يحاولون اظهار معارضتهم للمسالك الروسية وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الاقليمية. وهم يحاولون دائما التأثير على ادارة الرئيس الامريكي وعلى المشرعين. وكل ذلك يدعو للاسف لانهم لم يتقدموا في عقيدتهم السياسية الخارجية الى ما هو ابعد من العقوبات. هم دائما يلجأون للعقوبات عندما تسير الامور بشكل لا يتوافق مع رغباتهم.

أرمين اوغانسيان: احدى المقترحات الاخيرة التي قدمها للمشرعون الامريكان لمناقشتها هي رفع صفة اوكرانيا حتى الشريك المتميز وهو امر يسمح بحصولها على مساعدات عسكرية فنية، وتشجيع التعاون العسكري مع سلطات كييف. ما هو تعليقك على ذلك؟

سيرغي ريابكوف: القضية لا تكمن في نوع وكمية الاسلحة التي يجب تزويد سلطات كييف بها، بل في انه بدون الحوار السياسي، وبدون الإصلاح الدستوري لن يعم الاستقرار والهدوء في المنطقة. من الافضل لو تم توجيه الطاقة التي تصرف على موضوع منح اوكرانيا صفة الشريك المتميز، لتحقيق اهداف سلمية ونحو تحقيق مهمة جعل سلطات كييف اكثر عقلانية ومن اجل اطلاق العملية السياسية في اوكرانيا.

وبشكل مواز تستمر الحملة التي لا سابقة لها لتشويه سمعتنا واتهامنا بتزويد رجال المقاومة في شرق اوكرانيا بالاسلحة الثقيلة. وكما في السابق لا تقدم اية اثباتات تؤكد صحة ذلك . يلجأ الامريكان وممثلو الناتو عادة للقول انه توجد لديهم معلومات استخباراتية ولا يجوز لهم الكشف عنها. هذه طريقة مريحة جدا. نحن على استعداد لنكرر يوميا القول ان كل ذلك ليس الا حملات كذب وافتراء. لقد اشارت وزارة الخارجية الروسية مرات عديدة الى ان الولايات المتحدة تعمد بشكل متزايد لاستخدام الكذب والتشهير في سياستها الخارجية.

أرمين اوغانسيان: انطلاقا من خبرتك الطويلة في العملية السياسية الخارجية، هل ترى من الممكن تدخل عسكري مباشر من جانب الولايات المتحدة والناتو في النزاع الدائر في اوكرانيا؟

سيرغي ريابكوف: اعتقد انه يجب على كل من يعاني من هذه الاغراءات ولو حتى على مستوى الاحلام ان يقوم بتناول دواء لتهدئة الاعصاب فورا او ان يراجع الاطباء المختصين لان هذا المسلك له عواقب كارثية وقاتلة فعلا وهو امر يبدو في غاية الوضوح لأي انسان عاقل.

أرمين اوغانسيان: ما هو مدى الضرر الذي تلحقه العقوبات الامريكية بروسيا؟ نحن نسمع بتقييمات مختلفة تمتد من القول «ياللهول» الى «هذه لسعة بعوضة لا اكثر».

سيرغي ريابكوف: لا يوجد اي اساس يدعو للصراخ «ياللهول». ولكن يجب القول اننا نشعر بالتأثير السلبي للعقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي

وكندا والعديد من البلدان الأخرى وهو يبدو على شكل ارتفاع النفقات على النشاط المعتاد للعديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الروسية. ونحن نلاحظ وجود محاولة من قبل البعض لاستغلال خصوصيات عمل المجمع الصناعي العسكري الروسي من أجل تعقيد حل بعض المهمات في مجال ضمان قدرتنا الدفاعية. لن يفلحوا في تحقيق ذلك ابدا. وبالمناسبة اود الاشارة هنا الى تصرف «لطيف» من قبل بعض الناس. فهم من جهة يقومون بالتوقيع على قرارات حول فرض العقوبات على المجمع الصناعي العسكري الروسي ومن جهة اخرى وبنفس اليد يكتبون اوامر حول مواصلة العمل النشيط مع الروس حول نزع السلاح لاحقا. فيما يخص اوكرانيا، فوفقا لاعتقادهم تصرفت روسيا بشكل مغاير لما ورد في «كتاب الحياة» الذي وضعوه. ولذلك يجب فرض العقوبات. ولكن المثير في الامر هو ان الذي يهمهم يجب، وعلى الرغم من العقوبات، يجب ان يستمر وفقا للنظام السابق. غير ان الامور لا تسير على هذا النحو. ومن هنا جاءت ردود فعلنا.

وطبعا العقوبات لا تدفع للصراخ «يا اللهول». ولكنها ايضا ليست «لسعة بعوضة». انها امور في غاية الجدية. والمشكلة الاساسية تكمن في انه يجري التراجع الى الخلف وسيكون من الصعب جدا على الغرب -الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي القيام لاحقا بإلغاء كل ذلك. ويبدو واضحا جدا ان هذه الدول لن تتمكن من تحقيق الاهداف التي ترغب بالحصول عليها عن طريق فرض العقوبات ضد روسيا بل فقط سيتم تقليص فرص تحقيق العمل الناجع المثمر في المجالات الاخرى التي تثير لديهم الاهتمام الكبير لانها تتطلب الحل ولا يمكن ان تبقى بدون الرد عليها.

أرمين اوغانسيان: قبل فترة نشرت صحيفة "فاينانشيال تايمز» مقالة تم فيها الزعم بان الصين وايران وروسيا تضع امام نفسها مهمة اعادة بناء النظام العالمي القائم حاليا وتبدي «السلوك التحريفي» خلال ذلك. ما هو تعليقك على هذه المزاعم؟

سيرغي ريابكوف: ليس من عادة وقواعد الممثلين الرسميين لوزارة الخارجية التعليق على ما تنشره الصحف حتى لو كانت محترمة مثل «فاينانشيال تايمز» ولكن لنتوقف عن كلمة «تحريفي». وهنا اود القول ان اي احد كان يمكنه الحديث عن ذلك الا كتبة الاعمدة في

الصحف البريطانية. نحن في روسيا نود العثور على قاعدة ثابتة ومستقرة للحياة الدولية الطبيعية اللائقة وبشكل يتم من خلالها تنفيذ الشؤون الدولية بشكل عادل وطبيعي لا يستدعي عند كل خطوة « التشاور» مع بعض العواصم ومن بينها العاصمة حيث تقع هيئة تحرير «فاينانشيال تايمز» المحترمة.

أرمين اوغانسيان: قبل 3-2 سنوات كانوا يقولون لنا ان مجموعة «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجمهورية جنوب افريقيا) هي مجرد التأكيد على واقعة وجود مجموعة ما من البلدان في العالم. ما هي «بريكس» اليوم؟

سيرغي ريابكوف: البريكس لا تزال تجمع غير رسمي لخمس دول تقوم بشكل تدريجي بتوسيع اجندة اعمالها في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما. ويجب القول انه باتت توجد لدينا فعلا خبرة كبيرة في مجال التعاون على الصعيد المالي وهنا لا اقصد حتى تأسيس المصرف وتجمع العملات (لانها بالذات امور جديدة). خلال السنوات الاخيرة جرى تنسيق المواقف قبيل الجلسات الدورية لمؤسسات بريتون وودز، وجرى التعاون ايضا داخل مجموعة «العشرين». ولدينا المزيد من التعاون المحدد في المجالات التي تتعلق بالحياة اليومية لاي مجتمع كان — من العلوم والتقنيات الى القطاع الزراعي.

اجل، نحن نرغب بالحصول على مردود عملي اكبر من حيث النتائج.

ولكن اذا نظرتم الى فترة زمنية (الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طرح في عام 2005 فكرة إنشاء البريكس . وعقدت القمة الأولى للمجموعة في عام 2009، وستعقد القمة التالية في العام المقبل في اوفا) رأتم انها فترة تاريخية صغيرة بالمقارنة مع فترات وجود المؤسسات الدولية الاخرى. وخلالها تم تحقيق الكثير من النتائج الملموسة.

ويجب القول ان جدول الأعمال السياسي آخذ في التوسع. على سبيل المثال، في بيان فورتاليزا حول سوريا وحول أفغانستان، وكذلك حول ايران تم وضع مقولات في غاية الجدية. انها اشارات هامة. هذه قاعدة عملنا المشترك مع الشركاء في البريكس حول العديد من القضايا الحادة. وبخصوص عملية توحيد البريكس وتعاضدها فاني على ثقة

من انها لا تزال مستمرة، ويجب القول هنا ان المجموعة ستبقى اتحادا غير رسمي (نحن لا نتحدث عن قيام او تكوين بنية او منظمة جامدة صلبة).

أرمين اوغانسيان: بماذا ترتبط ضرورة تأسيس مصرف تنمية البريكس ومجمع احتياطي العملات المشروطة لدول البريكس؟ الا يكفي على سبيل المثال وجود صندوق النقد الدولي؟

سيرغي ريابكوف: يحتاج صندوق النقد الدولي لعملية اصلاح ولقد تم تنسيق معايير هذه العملية ضمن مجموعة الدول العشرين. عملنا ونعمل ضمن هذه الدائرة ونرى انها تعكس بشكل امثل التناسب المعاصر للقوى بما في ذلك الاقتصادية على الساحة الدولية. ولكن المشكلة تكمن في انه لا يجري تنفيذ القرارات الخاصة بإصلاح الصندوق المذكور وقبل كل شيء من قبل الادارة الامريكية التي تمنع تحقيق اصلاح موضوع الحصص في الصنودق الذي تم الاتفاق عليه. ويجب القول ان بعض الدول لا تملك التأثير الملطوب على القرارات التي يتخذها الصندوق. وتجدر الاشارة الى ان هذا الوضع لم يعد يتوافق مع الوزن العملي ومستوى المسؤولية التي تتحملها هذه الدول وخاصة الدول الداخلة في مجموعة البريكس. لذلك، فإن إنشاء بنك تنمية البريكس ومجمع العملات يعتبر بمثابة الطريقة اللازمة للعثور على رد على الوضع القائم او حتى يمكن القول بشكل ادق من اجل خلق بعض الأدوات التي تساعد (بدون الصعوبات التي تعاني منها دولنا في علاقاتها مع صندوق النقد الدولي ومع مصرف الاعمار والتنمية الدولي) تنفيذ المهمات المطروحة وتحقيق الاستقرار المالي وتمويل المشاريع ذات القيمة.

ولا اود بتاتا ان يخرج القارئ باستنتاج بان الادوات الموجودة لدى مجموعة البريكس جاءت لكي تقف ضد او مقابل تلك التي تعمل على مدى عشرات السنين في الكثير من الدول. حتما لا يوجد اي تنافس.

اولا، لا يمكن المقارنة بين الموارد الموجودة لدى صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي (مصرف الاعمار والتنمية الدولي) وتلك التي ستتجمع عبر خط البريكس.

ثانيا، المهام المطروحة مغايرة تماما. ادوات البريكس ليست وسيلة لعكس واسقاط القدرة الاقتصادية لمجموعة البريكس على منطقة ما في الخارج بل هي عبارة عن عتلات تأثير اضافية لحل مهمات محددة وإن لم تكن تقتصر على أراضي دول البريكس نفسها. ولكن هناك توجد نقطة محددة وهي ضرورة خفض مدى ارتباط نشاطات دول البريكس مع نشاط مؤسسات بريتون وودز.

وتماما كذلك يجب وجود نظام دفع وطني خاص بالمجموعة وانا على قناعة تامة بضرورة ذلك، لان لا احد يعرف ما الذي سيحدث بعد فترة في موقف ادارة شركة فيزا أو ماستركارد مثلا بالاتجاه الروسي. ولذلك لا يجوز البقاء دائما تحت تهديد القرارات غير المبررة والمغامرة والسخيفة من حيث جوهرها التي يقوم ساسة واشنطن بفرضها على كل البزنس الامريكي والدولي. نحن لا يمكننا القبول بذلك.

أرمين اوغانسيان: هل توجد لدى مجموعة البريكس عقيدة او فكرة عملاقة ؟

سيرغي ريابكوف: لا توجد ايديولوجيا ولا يمكن لها ان تكون. ولكن نحن نلتزم بفكرة العالم متعدد الأقطاب، ونعتقد أنه يجب تعزيز القانون الدولي، وضبط العمليات الدولية، ويجب حل المشاكل من خلال البحث عن توازن المصالح والتسوية والحلول الوسط والحوار. هناك 3 ثوابت. أنها واضحة وربما لا جدال فيها. لا توجد اية اسرار في جدول اعمال مجموعة البريكس. ما الذي سيحدث لاحقا مع هذا التجمع؟ سنواصل النمو والتطور تدريجيا، ولن نعجل اي شيء. ونعتقد انه إلى جانب صياغة الأهداف ووضع الخطط، يجب علينا التركيز على العمل التطبيقي وخاصة وان هذه العمل ومع مر السنين بات مفصلا اكثر ويتطلب مشاركة المحترفين واهتمامهم. اي هذه حركة على مسارين: الزيادة المستمرة لمستوى التوقعات والمهمات مع مواصلة اغناء ما قمنا بالاتفاق عليه فعلا بالتفاصيل .

أرمين اوغانسيان: نشهد التعاون النشيط والفعال مع الصين. وماذا عن امريكا اللاتينية وافريقيا؟

سيرغي ريابكوف: نرغب برؤية نتائج اكثر تحديدا. طبعا النتائج موجودة ولا يجوز الاستهانة بها. لا يجوز قياس كل الامور بعدد الاتفاقيات الموقعة او بحجم الصفقات، على الرغم من ان النتائج في هذا المجال كانت في الفترة الاخيرة مثيرة للانطباع فعلا. وتعتبر زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية بالتزامن مع مشاركته في قمة البريكس، وفي فعاليات «اوت ريتش» في البرازيل ايضا، وشارك فيها معظم قداة دول امريكا اللاتينية، فرصة كبيرة لتعزيز العلاقات الثنائية مع كل من هذه البلدان. لا نبني سياستنا في أمريكا اللاتينية (وكذلك في أفريقيا) على أساس شرائع جيوسياسية وهو امر يتميز به زملاؤنا في الغرب. هذه ليست «لعبة محصلتها صفر». لا نعتقد أننا إذا أردنا تطوير العلاقات في مكان ما بشكل متسارع أو تحقيق اتفاقات اختراقية (وهي واقع) مع مجموعة كاملة من الدول في مجالات مختلفة، فيجب ان يتم ذلك على حساب احد او بشكل يجلب الضرر لاحد. ونعتقد أن هذا هو ظهور طبيعي للميل المتبادل بين دول قد تكون بعيدة عن بعضها من الناحية الجغرافية ومع ذلك تسعى الى كسب شركاء جدد. هذا ما سوف يستمر. نحث على أولئك الذين يشككون في سياسة روسيا على الإدراك غير المتحيز لما يحدث في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، من حيث تعزيز المصالح الروسية وحمايتها وتشكيل شراكات جديدة لدينا.

«على ساحات» الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

غينادي غاتيلوف
نائب وزير خارجية روسيا
gmgatilov@mid.ru

«الاحداث السياسية الدولية»: كيف تقيم النتائج الرئيسية «للأسبوع الوزاري،» للدورة الـ 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة؟

غينادي غاتيلوف: كل دورة من دورات الجمعية العامة تشكل بحد ذاتها حدثا مفصليا. وهي لا تلخص ليس فقط نتائج العام السياسي المنصرم وتعطي تقييما لحالة العلاقات الدولية في المرحلة السارية فحسب، بل وتضع وتحدد اتجاه الحركة المستقبلية الى الامام. واود الاشارة الى صحة القول ان منظمة الامم المتحدة تشبه المرآة التي تنعكس فيها العمليات العالمية في المجالين السياسي والاقتصادي ومجال حقوق الإنسان وفي مسائل الأمن الجماعي.

بهذا المعنى، لقد استوعبت الدورة الحالية في ذاتها كل اجمالي المشكلات المعقدة والمتناقضة التي تنتشر كثيرا في السياسة العالمية. يمكننا القول أن النتيجة الرئيسية للمناقشات السياسية العامة كانت ادراك الأغلبية الساحقة من دول العالم لحقيقة انه لا بديل بتاتا للجهود المتعاضدة في مجال تخطي التهديدات العالمية على أساس احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا بالذات شدد السكرتير العام للأمم المتحدة في خطابه من على منصة الجمعية العامة، واكد فيه على التعقيد الذي لا سابقة له والتنوع الكبير للمشكلات التي تضطر الامم المتحدة لحلها في الظروف الحالية.

ومن الملفت للنظر أن محاولات الهيمنة الأمريكية في العالم على حساب تعدد الاتجاهات والاقطاب، ظهرت بشكل واضح في كلمة رئيس الولايات المتحدة باراك اوباما خلال الدورة. لقد نظر الكثيرون الى هذه الكلمة بعين الشك والرفض الواضح وذلك لانهم يرون بشكل مغاير اسباب التحديات في مجال الأمن والتنمية الاقتصادية والقيم والمبادئ الاخلاقية.

في هذا السياق، يجب القول ان الغالبية العظمى من المتحدثين، وخاصة من البلدان النامية، تطرقوا الى المهمات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفقر والبطالة والتنمية غير المتوازنة، وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية، وضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وعن القضايا البيئية في إطار التغيرات في المناخ. ولهذا السبب بالذات وصفت رئيسة تشيلي م. باشيليت الأمم المتحدة بالمنتدى الذي لا غنى عنه، حتى لو كان عمله لا يعطي دائما النتيجة المرجوة والمنتظرة.

ومن خلال سردي لكل ذلك اود الاشارة بشكل خاص الى ان هذه المسائل والقضايا لم تكن منسية في النقاش ولم تبق في ظل مناقشة الأزمات الإقليمية الحادة.

«الاحداث السياسية الدولية»: على الاغلب كانت هناك محاولات من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لتركز الاهتمام على الأزمة في أوكرانيا، وتقديمها على انها الخطر والتهديد الاساسي.

غينادي غاتيلوف: على عكس التوقعات، وخاصة تلك التي وردت في وسائل الإعلام الغربية، لم يحصل المشهد الأوكراني في الدورة على صبغة معادية لروسيا بشكل واضح وهو الامر الذي عقد البعض عليه الآمال.

فقط الرئيس الامريكي باراك اوباما وضع «العدوان الروسي في أوروبا»، جنبا إلى جنب مع انتشار فيروس إيبولا، والإرهاب، في قائمة التهديدات الاساسية. ولكن هذا الطرح لا يعكس الا رؤية الوضع من قبل الإدارة الأمريكية الحالية وليس اكثر. وتوافقت مع ذلك مواقف مجموعة غير كبيرة نسبيا من الدول ومن بينها جمهوريات البلطيق وبولندا ورومانيا وبلغاريا وبعض الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وبالمقارنة مع هذه الدول كانت مواقف فرنسا وبريطانيا وكندا اكثر حيادا واعتدالا هذه المرة. اما الغالبية العظمى من رؤساء الدول فقد دعوا الى تحقيق التسوية السياسية في اوكرانيا. لقد بدا واضحا انهم اخذوا يعيدون النظر في النهج السياسي الشديد المعادي لروسيا.

وخلال ذلك دعت الكثير من الدول لتوحيد جهود اعضاء الامم المتحدة من اجل التصدي للمخاطر الحقيقية وليس المزعومة التي تهدد الامن. والحديث يدور قبل كل شيء عن التصدي المشترك الفعال للارهاب والتطرف واقامة وتعزيز العمل المشترك الجماعي لحل الازمات الاقليمية ولحل المشكلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستقرة والأمن الغذائي، والصحة وهي امور تحدثت عنها اعلاه.

وفي المحصلة لم تفلح محاولات جعل الاحداث الجارية في اوكرانيا، القضية المركزية خلال دورة الجمعية العامة، وخاصة وان العملية السياسية التي تم الاتفاق عليها في مينسك، تمكنت من اطلاق الحوار المباشر بين الاطراف المتناحرة وهي تفتح الافاق الحقيقية امام وقف العنف في اوكرانيا. اما الذين يحاولون تجاهل ذلك وعدم ملاحظته ، فهم بدون شك يسعون لتحقيق اهداف جيوسياسية لا علاقة لها بتاتا بمهمة نشر الاستقرار في الازمة الاوكرانية الداخلية.

«لاحداث السياسية الدولية»: ما هو المكان الذي شغله خلال الدورة موضوع مكافحة الارهاب بما في ذلك في ضوء اعلان باراك اوباما لتشكيل ائتلاف دولي واسع؟

غينادي غاتيلوف: احتلت مشكلة مكافحة الارهاب خلال الدورة احد المواقع الاساسية. لقد تحدث الجميع بدون استثناء عن الرفض الجماعي لهذه الظاهرة المريعة. لقد عقدت جلسة مهمة لمجلس الأمن، برئاسة باراك أوباما، وخلالها اعتمد بالاجماع قرار المجلس رقم 2178 حول المسلحين الارهابيين الاجانب. في هذه الوثيقة التي جرت صياغتها بمشاركة فعالة من جانبنا، تم التركيز على قيام تعاون دولي فعال في مجال مكافحة الإرهاب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. و ينص القرار على التزامات إضافية من قبل الدول في مجال التصدي للمسلحين الارهابيين الاجانب.

وجرت ادانة التطرف والعنف الطائفي ومطالبة كل المسلحين الارهابيين الاجانب برمي السلاح والتوقف عن تنفيذ الاعمال الارهابية والمشاركة في النزاعات المسلحة. وتضمنت الوثيقة استخدام هيئات مكافحة الارهاب التابعة للامم المتحدة من اجل تطبيق قرار مجلس الامن الدولي المذكور. وتجدر الاشارة هنا الى ان البنى المذكورة اخذت تنفذ هذا العمل المفيد. صدر قرار مجلس الامن الدولي المذكور على اساس الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن عدم الامتثال لهذه المتطلبات يترتب عواقب جدية بالنسبة لكل من سيحاول «التملص» من تنفيذه.

لقد اصبح هذا القرار بمثابة الخطوة الهامة على طريق مواصلة العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب. قبل ذلك، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2170 حول تعزيز ضغط العقوبات على الإرهابيين في العراق وليبيا. ، وهذا كله يؤكد قدرة مجلس الأمن على اصدار قرارات قوية التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وذلك في حال توفر الإرادة السياسية المشتركة.

اما فيما يتعلق بتشكيل التحالف الدولي فلقد قال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف اننا نحارب الارهاب منذ فترة بعيدة بشكل مستمر ومطرد بغض النظر عن اية تصريحات رنانة عن تشكيل التحالفات.

من الناحية العملية، تنفذ روسيا عمليات تسليم واسعة النطاق للأسلحة والمعدات العسكرية إلى حكومتي العراق وسوريا ودول أخرى في المنطقة لدعم جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

يتحدث الكثيرون حاليا عن نشاط التحالف الدولي والضربات الجوية ضد مواقع تنظيم "دولة الاسلام في العراق والشام" (داعش) في سورية والعراق. ولكن هنا يجب القول، وهذا امر يقر به حتى الخبراء في الغرب، انه لا يمكن الحديث عن تحقيق نتائج كبيرة لهذا القصف الذي تقوده الولايات المتحدة في ظل غياب التنسيق اللازم مع سلطات دمشق. لقد نفذ الطيران الحربي الامريكي في الفترة من 8 اب/اغسطس الى نهاية ايلول/سبتمبر اكثر من 4 آلاف طلعة قتالية فوق اراضي العراق وسورية ولكن ذلك لم يمنع تنظيم «داعش» ليس فقط من المحافظة على مواقعه القتالية بل ومواصلة الهجوم على عدة اتجاهات بما

في ذلك نحو العاصمة العراقية. بالاضافة لذلك تظهر التساؤلات عن جودة الضربات الجوية التي شملت قواعد عسكرية مهجورة وكذلك العديد من المباني المدرسية. ويجب القول ان فصائل «داعش» المتحركة تتنجب بسهولة الخسائر الكبيرة لانها تلجأ الى الاختباء بين السكان المدنيين.

وتظهر مشكلات العواقب الانسانية للقصف الجوي والصاروخي المعادي لتنظيم «داعش» وهو امر اخذت تشير اليه المنظمات المعنية التابعة للامم المتحدة.

«الاحداث السياسية الدولية»: اي هذا يعني ان الاعتماد على ا القوة المسلحة فقط قد لا يكفي لاجتثاث المخاطر الارهابية؟

غينادي غاتيلوف: بالتأكيد. هذا سؤال جوهري. من اجل اجتثاث الارهاب بشكل حقيقي ومنع المخاطر الارهابية والوقاية منها، يجب اتباع المعايير التالية، التي قمنا بطرحها في الأمم المتحدة.

أولا، لا يجوز بتاتا استخدام «المعايير المزدوجة». في بعض العواصم يظهر اغراء لتقسيم الإرهابيين إلى «جيد» و «سيئ» و كانت هناك محاولات لاستخدام الحركات الإرهابية لتحقيق مآرب وحل مهمات سياسية ضيقة ومن بينها تغيير الانظمة القائمة في بعض الدول. ونحن نرى على ارض الواقع الى ماذا قد تؤدي هذه التصرفات مثال ظهور «داعش» في العراق وسورية.

واود الاشارة هنا الى التعليق الذي صدر عن رئيسة الارجنتين كريستينا فرناندیز دي كيرشنر خلال كلمتها في جلسة مجلس الامن التي اكدت فيها على ان الغرب كان ينظر سابقا الى الكثير من المسلحين الارهابيين وخاصة في الشرق الاوسط كمناضلين في سبيل الحرية وكانوا لذلك يحظون بالدعم من قبله.

ثانيا، يجب الاستناد إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة خلال مكافحة الإرهاب. وهذا بحد ذاته يفترض أن العمل العسكري ضد الحركات المتطرفة يمكن أن يتم فقط على أساس طلب من حكومة الدولة ذات العلاقة أو بقرار من مجلس الأمن يجيز مثل هذه الخطوات. كل شيء آخر خارج هذا الإطار يعتبر عديم الشرعية واحادي الطابع ونحن نعرف جيدا عواقب مثل هذه التصرفات من التاريخ غير البعيد.

لنتذكر مدى الضرر الذي لحق باستقرار النظام الدولي نتيجة ضربات حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا، وتغيير النظام في بغداد، ومهاجمة ليبيا. وقبل عام كانت هناك محاولة لتكرار هذا السيناريو فيما يتعلق بسورية، ولكن تم تفاديها بفضل الجهود الدبلوماسية الحثيثة من قبل روسيا بالدرجة الاولى.

تتطلب مكافحة الإرهاب بشكل فعال، المشاركة النشيطة من قبل كل دول المنطقة. من الصعب جدا تصور كيف يمكن تحقيق النجاح في هذا الاتجاه بدون مشاركة إيران وسوريا والمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، التي تشعر افضل من غيرها بخصوصيات المنطقة والمادة الحساسة التي يتكون منها. لو ان شركائنا استمعوا في تلك الفترة بشكل ادق لمسالك الاتحاد الافريقي حول ليبيا، على الاغلب كان من الممكن تجنب المأساة الاقليمية التي وقعت هناك بعد ضربات الناتو ضد هذه الدولة على خلاف قرارات مجلس الامن وهو ما تسبب عمليا بتدمير اسس الدولة الليبية.

على هامش دورة الجمعية العامة للامم المتحدة اشار احد المتحدثين معنا بشكل دقيق الى ان الطرق العسكرية لا يمكن ان تكون العلاج الناجع في مجال مكافحة الارهاب. الامر يتطلب استخدام «الترياق القوي» لمكافحة الارهاب. لهذا السبب بالذات اقترحنا وضع وصياغة مسلك متكامل يشمل الاقسم المالية والادارية والاجتماعية والعقائدية المكونة لمكافحة الارهاب مع الاحترام الكامل لسيادة ووحدة اراضي الدول.

«الاحداث السياسية الدولية»: لا شك في ان تسوية النزاعات الاقليمية يجب ان تلعب الدور الكبير في هذه الجهود.

غينادي غاتيلوف: هذه مهمة استراتيجية. في هذا السياق، اقترحنا مناقشة شاملة لمشكلة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعقد منتدى تمثيلي كبير برعاية الامم المتحدة بمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى. في إطاره كان من الممكن النظر الى النزاعات الاقليمية المزمنة ، بما في ذلك النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المستعصي الحل ، الذي لعب على مدى عقود طويلة دور الوسط المغذي للعمل الارهابي والارهابيين.

للاسف الشديد، تحت تأثير العوامل الأخرى، لم تنل مشكلة التسوية في الشرق الأوسط الاهتمام المطلوب (على الرغم من العواقب الوخيمة للأحداث في غزة) ولم يجر الحديث عنها خلال الدورة بصوت عال ومسموع. ولكن سيكون من الاخطاء الجسيمة سقوط من جدول الاعمال الدولي، ضرورة التوصل سريعا إلى تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. الآن وأكثر من أي وقت مضى نحن بحاجة إلى توحيد الجهود الدولية لإطلاق عملية سلام غنية المحتوى . بدون ذلك ستبقى المنطقة بؤرة للقلاقل، ليس فقط للشعوب القاطنة فيها بل و لبقية العالم ايضا. من خلال الحديث مع الفلسطينيين تمكنا الخروج باستنتاج بان فكرة «مواصلة الحملة في الامم المتحدة» بهدف استصدار قرار من قبل مجلس الامن الدولي يتضمن تحديد تاريخ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لم تتم ازالتها عن جدول الاعمال.

بشكل عام، نرى ان المهمة الرئيسية تكمن في انه وبدلا من الرد على النزاعات والظهورات الإرهابية يجب تركيز العمل الدولي على الوقاية ومنع وقوع هذه الظهورات الارهابية. ولتحقيق ذلك يجب اغناء جهود مكافحة الارهاب، بنشاطات جماعية للبدء بالعملية السياسية التي تسمح لكل الاطراف المتنازعة بحل كل المشكلات الموجودة والتي قد تظهر فقط عبر الحوار الوطني الواسع النطاق.

«الاحداث السياسية الدولية»: تبقى سورية احد المسائل الحادة جدا في جدول الاعمال الدولي. هل جرى النظر في هذه المشكلة ايضا خلال دورة الجمعية العامة للامم المتحدة؟

غينادي غاتيلوف: طبعا وكان كل المشاركين متفقين على امر واحد: لا يوجد بديل للتسوية السياسية للأزمة السورية. لقد اعلن ذلك باراك اوباما في كلمته. ولكن يجب الانتقال من الاقوال الى الاعمال. لقد تم تشكيل الاطر السياسية لذلك: تم اقر بيان جنيف كقاعدة للتسوية وتم عقد المؤتمر الدولي حول سوريا في مونترو، وعقدت جولتان من المفاوضات السورية المشتركة في جنيف وخلالهما تم تنسيق جدول الاعمال. ولكن هذه العملية انقطعت بشكل تعسفي بذريعة عدم الموافقة على طلب الحكومة السورية بتركيز الانتباه

الخاص على مناقشة موضوع مكافحة الارهاب وتوحيد الجهود في هذا المجال بين الحكومة والمعارضة. ولكن وكما تبين الاحداث كان طرح هذا الطلب مبررا تماما.

اذا كنا نرغب فعلا في تحقيق قفزة في وقف العنف في سورية فيجب العودة إلى عملية جنيف وليس مواصلة تسليح المعارضة لإسقاط النظام في دمشق.

وفي هذا السياق بالذات اجرينا اللقاء في نيويورك مع الموفد الخاص للامم المتحدة لشؤون التسوية السورية س. دي ميستورا الذي بدأ الاتصالات في دمشق مع اللاعبين الإقليميين بهدف إيجاد فرصة لاستئناف حوار جنيف. نخطط في المستقبل الاستقبال الموفد الدولي المذكور في موسكو.

وتجدر الاشارة الى انه تم على "هامش" الدورة عقد لقاء وزاري حول الجوانب الإنسانية للأزمة السورية. وخلال ذلك ركز المشاركون على قيام العملية السياسية والتي بدونها تبقى عبثا وعقيمة كل الجهود الاخرى الهادفة لتحسين الوضع الإنساني. وكما ذكر احد المشاركين، بدون الاستقرار السياسي تتركز كل الاموال المرسلة الى سورية " في قاع البئر". وهذا قول في غاية الوضوح فعلا.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل تم ايضا خلال الدورة بحث بالتفصيل موضوع تفشي فيروس ايبولا؟

غينادي غاتيلوف: عقد اجتماع خاص رفيع المستوى وخلاله اقترحنا توحيد الجهود لمكافحة هذه الأزمة الصحية الحادة في غرب أفريقيا. وكانت روسيا احد الاطراف التي صاغت قرارا خاصا لمجلس الامن الدولي حول مشكلة ايبولا. وانضم الاطباء الروس بفعالية الى الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال وهم يعملون بشجاعة في جمهورية غينيا ويتعاونون مع المنظمات الدولية المختصة وخاصة منظمة الصحة العالمية. نقوم من جانبنا بارسال الى غينيا وسيراليون الوحدات الطبية، ووسائل الوقاية الفردية للأطقم الطبية. وتجري على قدم وساق في روسيا الأبحاث والتجارب والدراسات من اجل اكتشاف ووضع امصال وعقاقير مناعية حيوية للوقاية وعلاج المصابين بالفيروس. وتم تخصيص لهذا الغرض مبلغ 3 مليون دولار.

«الاحداث السياسية الدولية»: تجري عادة في نيويورك في ايام الدورة سلسلة من الفعاليات حول مختلف المشكلات في السياسة العالمية. هل تستطيع ذكر اهمها؟

غينادي غاتيلوف: اجل هذه الامور كانت كثيرة جدا خلال هذه الدورة. جرى لقاء وزاري للدول الاعضاء في منظمة معاهدة الامن الجماعي وكذلك الدول المشاركة في مجموعة البريكس، وجرى خلال ذلك تأكيد وجود مواقف مشتركة للدول المشاركة وخاصة في ما يتعلق باحترام ومراعاة القانون الدولي في العلاقات الدولية وتنسيق الجهود حول القضايا العالمية الحساسة والحادة. وعقدت جلسات خاصة عالية المستوى حول لبنان، واليمن، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي وبعض القضايا الإقليمية الأخرى. أنا، على سبيل المثال، شاركت في الفعاليات المذكورة وكذلك في اللقاء الوزاري الخاص"بالحوار حول التعاون في آسيا" — وهو منتدى دولي واعد جدا في مجال قضايا التكامل الاقتصادي لبلدان آسيا و يضم أكثر من 30 دولة.

وشاركت ايضا في المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، والدورة الخاصة للجمعية العامة حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي حضرها أيضا ممثلون عن المؤسسات الروسية ذات العلاقة . ناهيك عن المشاركة في العديد من الاتصالات الثنائية مع الشركاء الأجانب.

ويجب القول ان وفرة الفعاليات على "هامش" الدورة الحالية تؤكد مرة أخرى نية الدول ورغبتها في العمل المشترك وتوحيد الجهود التي يمكن في اطارها وكما بينت التجربة، العثور على حلول لاكثر المسائل حدة وتعقيدا.

«الاحداث السياسية الدولية»: ما هي انطباعاتك عن النقاشات التي جرت خلال الدورة؟

غينادي غاتيلوف: خلال الاتصالات الثنائية الكثيرة التي تجاوز عددها لدى وزير خارجيتنا 50 لقاء، وخلال الفعاليات الكثيرة، وفي كلمة رئيس الوفد الروسي من على منصة الجمعية العامة عرضنا بصراحة تقييمنا للوضع الحالي في العلاقات الدولية وذكرنا طرق تخطي المشكلات القائمة. وانطلاقا من الامثلة الملموسة تم تركيز الانتباه على ان االاعتماد على

التصرفات الاحادية الجانب ليست الا الطريق المسدود، وان محاولات فرض نماذج التطور على الدول الاخرى من الخارج بدون الاخذ بعين الاعتبار خصوصيتها الاثنية والثقافية والقومية عديمة الجدوى والافاق، وكذلك ان سياسة التهديد والوعيد وممارسة الفوقيات والهيمنة غير مسموح بها. وقمنا بالتفصيل بشرح موقف روسيا بشأن الأزمة الداخلية الأوكرانية التي وقعت نتيجة الخلل الموجود في الصرح الاوروبي العام. من جانبه قام وزير الخارجية بطرح مبادرة اصدار بيان عن الجمعية العامة بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم الاعتراف بالانقلابات كوسيلة لتغيير السلطات.

وكبديل لذلك تم طرح موقفنا الذي يدعو الى اقامة التعاون البناء فعلا على اساس اجندة توحيدية. ومن الأهمية بمكان التمسك بهذا النهج اليوم، مع اقتراب حلول الذكرى السنوية الـ 70 لانتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تأسست الامم المتحدة بنتيجتها.

روسيا والاتحاد الأوروبي — عشرون عاما بعد

فلاديمير تشيجوف
ممثل روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي

قبل عشرين عاما، في 24 حزيران 1994، تم في جزيرة كورفو اليونانية التوقيع على اتفاقية حول الشراكة والتعاون بين روسيا و الاتحاد الأوروبي. ودخلت هذه الوثيقة حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات وبالذات في 1 كانون الاول عام 1997، ولا تزال سارية المفعول. وليس من قبيل المبالغة ان هذا الاتفاق الانعطافي وضع، عند بداية القرن الجديد، حجر الاساس القانوني الاتفاقي للتطوير الشامل للحوار بين روسيا والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات. وخلقت الاتفاقية الشروط والمقدمات الأساسية لبناء علاقات اقتصادية أوثق، بما في ذلك احتمال تشكيل منطقة تجارة حرة، وأنشأت بنية متشعبة وواسعة للتعاون ، وكذلك تم وضع إطار الحوار السياسي بين روسيا و الاتحاد الأوروبي.

وعلى مدى العقدين الماضيين، عقدت روسيا والاتحاد الأوروبي 32 قمة، وخمسة اجتماعات على شكل «الحكومة الروسية — المفوضية الأوروبية». وتم وضع اسس التعاون على المستوى الوزاري، في البداية على شكل مجلس التعاون، في وقت لاحق،عن طريق الاتفاق المتبادل، وفي شكل أكثر مرونة، — مجلس الشراكة الدائم.

ان اتفاقية الشراكة والتعاون المذكورة ساهمت فعلا في خلق واحدة من الأدوات الرئيسية للتعاون الاقتصادي بين روسيا والاتحاد الأوروبي — الحوارات الـ13 القطاعية القائمة حاليا (إلى جانب الحوارات حول القضايا «الأفقية» التي تمس مشكلات الاستثمار والمشتريات الحكومية وحماية حقوق الملكية الفكرية). وفي الاتجاهين، وبالذات في مجال تنمية وتطويرالاعمال والمناخ العملي وفي السياسة البحرية المتكاملة، يجري العمل من أجل إضفاء

الطابع المؤسساتي على الحوار. ويقف منفصلا بعض الشيء التعاون العلمي والتقني بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وهو من حيث الهيكل يشبه الشكل التفاعلي الحواري ، ولكنه يقام على أساس اتفاقية حكومية مشتركة مستقلة حول التعاون العملي الفني لعام 2000. وتم في الآونة الأخيرة تمديدها لفترة أخرى دورية مدتها خمس سنوات. ويتطور بنشاط، ولكن خارج الإطار الرسمي للحوار، التعاون في مجال الطب البيطري والصحة النباتية.

لقد كنت ليس فقط مجرد شاهد، بل وطرف مشارك مباشر في الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة وكذلك الاتفاقات القطاعية الهادفة لتطويرها كذلك «خارطة الطريق» التي تمت الموافقة عليها واقرارها في قمة موسكو في عام 2005 بشأن إنشاء المجالات المشتركة «روسيا — الاتحاد الأوروبي».

ويبدو أنه تم على مدى العقدين الماضيين تحقيق الكثير. اليوم يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا. في عام 2013 بلغت حصة الاتحاد الأوروبي 49.4٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية لروسيا. في المقابل، تعتبر روسيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي ثالث أكبر شريك تجاري، الذي بلغت حصته في في عام 2013 الماضي 9.5٪ من اجمالي التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي. لقد وصل حجم التجارة بين روسيا والاتحاد الأوروبي في ذلك العام إلى مستوى قياسي بلغ 326,3 مليار يورو اي حوالي مليار يورو في اليوم. وخلال السنوات العشرين التي مرت منذ التوقيع على اتفاقية التعاون والشراكة ازداد حجم التبادل التجاري أكثر من عشرة أضعاف. ومن المستحيل المبالغة في تقدير دور روسيا كمورد رئيسي للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي. وروسيا تلبي ثلث حاجة الاتحاد الاوروبي من النفط والغاز الطبيعي وربعها تقريبا من الفحم والمشتقات النفطية. وطبعا لا يمكن للاتحاد الاوروبي في المستقبل المنظور العثور على شريك آخر، قادر على توفير إمدادات مضمونة من الطاقة في الكميات المطلوبة.

ويجري باستمرار توسيع العلاقات في مجالات الأعمال والسياحية والثقافية والعلم. في عام 2013 قطع حدود منطقة شنغن 6.9 مليون شخص من المواطنين الروس. وفي عام 2012 باتت سارية المفعول الاتفاقية بين روسيا وبولندا حول حركة المرور المحلية في المناطق الحدودية واعتبر ذلك مساهمة هامة في تطوير العلاقات الانسانية بين الجانبين.

وبالتوازي مع ذلك يجري تطوير تعاون روسيا — الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة التهديدات والتحديات العابرة للحدود الوطنية. ويشارك رجال القوات البحرية الروسية وبحرية الدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عملية «أتلانتا»، وتنفذ الدوريات البحرية

المشتركة في مياه خليج عدن ومنطقة القرن الافريقي من اجل مكافحة القرصنة البحرية. ويستمر تعاون الاطراف في العمل الجاد لإيجاد حلول تفاوضية للمشكلة النووية الإيرانية، والتسوية الشرق اوسطية وتسوية مشكلة بريدنيستروفيه والأزمات والصراعات الإقليمية الأخرى. وتقوم المجموعة الجوية التابعة لوزارة الطوارئ الروسية، بمكافحة عواقب الكوارث الطبيعية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في الاتحاد الأوروبي، في المناطق التي تعاني من الفيضانات والحرائق في أوروبا.

وطبعا لا يمكن حصر دلائل أننا نرتبط ارتباطا وثيقا مع بعضنا البعض لانها كثيرة جدا. لا يمكن تصور القارة الاوروبية بدون روسيا، وكذلك يجب القول ان لروسيا جذورها في الحضارة الأوروبية. منذ عدة قرون يدور الجدل حول انتماء روسيا إلى أوروبا، وحول الطرق البديلة لتطور بلادنا، ولكن ليس هناك شك في أن شعوب القارة الأوروبية تتشابك وترتبط فيما بينها على نحو لا ينفصم بملايين من «الخيوط غير المرئية» للثقافة اليونانية — الرومانية والثقافة المسيحية والتاريخ الطويل والتراث المشترك من القيم والاخلاق. وعلاوة على ذلك، يتوجب على روسيا والاتحاد الأوروبي كلاعبين اساسيين المساهمة في الحفاظ على الأمن الدولي والإقليمي، والمحافظة على السلام والازدهار والاستقرار في المناطق المحيطة بنا والقريبة من حدودنا.

ولهذا السبب بالذات يعتبر اندلاع الأزمة في أوكرانيا بمثابة الاختبار على قوة تحمل النظام المتعدد المستويات للتفاعل والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي الذي قام على مدى عقدين ونيف وكذلك يعتبر أيضا «لحظة الحقيقة» للمجال الأوروبي الأطلسي بأكمله.

ولكن موقف الاتحاد الأوروبي في الأزمة الأوكرانية كان وبصراحة بعيدا عن روح الشراكة والتعاون، التي صممت من قبل الذين وضعوا اتفاق عام 1994. في مقدمة اتفاقية التعاون والشراكة تم تثبيت الالتزام الثابت من الطرفين "في تشجيع عملية التعاون الإقليمي ... بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة من أجل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة». ان "خارطة الطريق" التي وقعت في عام 2005 حول المجال المشترك للأمن الخارجي بين روسيا والاتحاد الأوروبي اقرت بأهمية دور عمليات التعاون والتكامل الإقليمي، التي يشارك الجانبان فيها، لتعزيز الأمن والاستقرار. وفي نفس الوثيقة، تعهد الجانبان «بتقديم مساهمة فعالة في عملية تشكيل أوروبا الكبرى دون تقسيم خطوط» وتحقيقا لهذه الغاية، «... العمل بنشاط لترويج عمليات التعاون والتكامل الإقليمي ذات المنفعة المتبادلة .»

ومع ذلك، يمكن القول ان كل هذه الالتزامات لم تمنع قيادة الاتحاد الأوروبي عشية القمة فيلنيوس حول «الشراكة الشرقية» في تشرين الثاني عام 2013 من وضع أوكرانيا امام الاختيار الجيوسياسي المصطنع بين روسيا والاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية تم تنفيذ حملة دعائية واسعة النطاق وممارسة الضغط الاقتصادي، والتدخل السافر ،في بعض الأحيان، في الشؤون الداخلية للبلاد. وعندما قررت سلطات كييف، فقط مجرد تأجيل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قام الاخير عمليا بالوقوف الى جانب المعارضة في الشارع في اوكرانيا وبالتالي حدد سلفا وإلى حد كبير موضوع الاستيلاء المسلح السلطة في اوكرانيا في شباط عام 2014 من قبل قوى تعتمد بشكل كبير على المتطرفين. ويظهر واضحا النفاق من قبل شركائنا الغربيين خلال موقفهم المتسامح وغض النظر الواضح على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية من جانب سلطات كييف ومن المتطرفين والنازيين الجدد الموجودين في صفوفها الذين صفقوا للمجزرة في أوديسا. وكيف يمكن هنا ان لا نتذكر المعايير المزدوجة السيئة السمعة والمقولة الشهيرة "الغاية تبرر الوسيلة"؟

على خلفية الأحداث الأوكرانية، يتضح أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و روسيا باتت حقا بحاجة إلى إعادة التفكير النقدي فيها. لنعترف بما هو واضح فعلا: لقد ظهر الخلل في مفهوم «الشراكة الاستراتيجية»، التي صممت من أجل وضع نسيج كثيف لتعاوننا الطويل الأمد في إطار نهج المساواة والمنفعة المتبادلة. كما اتضح على خلفية الأحداث الأوكرانية قام شركاؤنا من الاتحاد الاوروبي ومنذ البداية بوضع مفهوم خاطئ في هذه العقيدة. لقد اعتقدوا أن روسيا، و بسبب عدم وجود بدائل حضارية أخرى لديها، ستضطر عاجلا أو آجلا للتكيف والقبول بسياسة الاتحاد الاوروبي المعتمدة وبالتالي من الممكن تجاهل مصالحها بما في ذلك في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق. كانوا ينظرون الينا في الواقع كطرف جديد عديم الفائدة يجب دفعه بهذه الطريقة او تلك للتوافق مع معايير وقواعد وقيم الاتحاد الاوروبي . لنضع النقاط على الحروف. هذا النموذج النمطي المعتمد لن ينفع مع روسيا لا اليوم ولا غدا ولا بعد عشرات السنين.

دعونا نتساءل: هل كانت فعلا هذه الأزمة في علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي غير متوقعة ؟ بشكل عام الجواب — لا. لقد بدات معالم الانجراف المنذر بالخطر في نهج الاتحاد الأوروبي نحو روسيا تظهر قبل فترة طويلة من اندلاع الأزمة الأوكرانية. سأذكر أمثلة عديدة . في عام 2009 وعندما من خلال جهود اثنين من المتحمسين — وزيري خارجية بولندا

والسويد، سيكورسكي وبيلدت — ولد مفهوم «الشراكة الشرقية»، على الفور أصبح واضحا بالنسبة لنا أن هذا المشروع الاوروبي لا علاقة له بتاتا بتطوير الشراكة مع روسيا بل له هدف مغاير تماما. ومع ذلك، وبعد ان اشرنا الى أن روسيا لا تعتبر نفسها من كيانات هذه المبادرة، قمنا بابلاغ شركائنا الاستراتيجيين عن الاستعداد للنظر في مشاريع محددة ضمن إطار الشراكة الشرقية والتي يمكن أن تكون ذات فائدة بالنسبة لروسيا. ولكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ خلال كل هذه السنوات، لم يتم اقترح ولا حتى مشروع واحد، وهو ما اكد أسوأ مخاوفنا حول الاتجاه الحقيقي للمشروع.

ومن المفيد أيضا أن نذكر هنا ايضا أنه وفي نفس العام، اي في 2009 تم اقرار»حزمة الطاقة الثالثة»، التي قدمها الاتحاد الأوروبي كخطوة أخرى نحو تحسين عملية ضبط مكافحة الاحتكار في قطاع الطاقة. كما اتضح، تخالف الأحكام ذات الأثر الرجعي في «حزمة الطاقة الثالثة» أحكام المادة 34 من اتفاقية الشراكة والتعاون حول عدم قيام الطرفين تخريب ظروف عمل الشركات من كل طرف لدى الطرف الاخر وكذلك تنتهك بنود بعض الاتفاقيات الثنائية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي. جنبا إلى جنب مع ذلك بدأت المفوضية الأوروبية تحقيقا حول مكافحة الاحتكار مس عمل شركة «غازبروم» الروسية في اوروبا وباشر الاتحاد الأوروبي كذلك باتخاذ خطوات اخرى في قطاع الطاقة لم يكن بمقدورها الا ان تؤدي إلى تراكم المشاكل امام المستثمرين الروس في أوروبا. وهذا على الرغم من أن روسيا، وحتى في خضم الهيجان العام حول اوكرانيا واضطراب الوضع معها وحولها — في عام 2006 وفي عام 2009، وهذا العام — لم تعط روسيا من خلال تصرفاتها اي سبب او ذريعة تسمح بالقول انها تصرفت بشكل سيء فيما يتعلق الوفاء بالالتزامات التعاقدية تجاه المستهلكين في الاتحاد الاوروبي.

وعن التصور الاحادي البعد من جانب الاتحاد الاوروبي تجاه الشراكة الاستراتيجية مع روسيا يشهد التجاهل الصريح من جانب الشراء الاوروبيين لموضوع تنفيذ وثيقة مذكرة ميزيبيرغ التي وضعت في عام 2010 (بالمناسبة، بمبادرة من المستشارة أنجيلا ميركل) حول تشكيل لجنة روسيا — الاتحاد الاوروبي حول شؤون السياسة الخارجية والامن. ومن المحتمل لو تم تطبيق هذه الالية الخاصة باتخاذ قرارات السياسة الخارجية المشتركة ، في الوقت المناسب في صرح التعاون الثنائي كان من الممكن تجنب العواقب الأكثر إيلاما من الأزمة الأوكرانية. نصطدم هنا بعواقب عدم استعداد شركائنا في الاتحاد الاوروبي

لتشييد البناء السياسي للشراكة الاستراتيجية بمحاذاة التعاون التجاري الاقتصادي المتطور بسرعة بين روسيا والاتحاد الاوربي.

ويثير التساؤلات كذلك تسرع الاتحاد الاوروبي في تسليم حل الأزمة السياسية في أوكرانيا في ايدي حلفائه وراء الاطلسي اي الولايات المتحدة. وليس سرا أن مصالح ودوافع الولايات المتحدة في هذه القضية لا تتطابق مع مصالح ودوافع الاتحاد الاوروبي. حساب واشنطن في الموضوع الأوكراني واضح: تشديد عملية العقوبات ضد روسيا وجر الاتحاد الاوروبي في حملة لعزل روسيا (تعتبر خاسرة سلفا من الناحية الاقتصادية) وزرع عدم الاستقرار في منطقة تجاور روسيا والاتحاد الاوروبي وفي نفس الوقت اعطاء «نفس جديد» لحلف شمال الأطلسي الذي لا يعرف ما يجب عليه ان فعل بعد الحملة الافغانية. ومع ذلك، فإن دوافع بعض دول الاتحاد الأوروبي في الاستعداد للتضحية بالانتعاش الاقتصادي الذي ظهر في المنطقة من اجل تنفيذ «واجب التحالف» تثير الاستغراب والذهول فعلا. هل كان ذلك هو هدف قيامنا بشق الأنفس ببناء نسيج التعاون التجاري والاستثماري بيننا والذي كنا ننظر اليه كشبكة امان سياسية لا يجوز التضحية بها في اللحظات الحاسمة من اجل مآرب سياسية انية ومؤقتة؟ ومع تحليل الظهور الواضح خلال الاحداث الحالية، لعدم الاستقلال السياسي الخارجي الواضح للاتحاد الاوروبي يظهر على الفور التساؤل عن القدرة المبدئية للاتحاد الأوروبي لكي يصبح بالنسبة لروسيا او لاي دولة اخرى في العالم المتعدد الاقطاب بمثابة الشريك الاستراتجي الكبير القيمة.

من ناحية أخرى، عندما نتحدث عن هذا «التنفيس» في الحوار بين روسيا والاتحاد الأوروبي يجب ان نشير الى آثاره المفيدة: ربما، سيتيح لنا إعادة التفكير والتمحيص في دور بعض العناصر التي لم يرغب الاتحاد الاوروبي او لم يستطع ادخالها في آليات علاقتنا. ومن الملفت للنظر انها كانت اول من تمت التضحية بها خلال اقرار المجلس الأوروبي "للعقوبات" المعروفة. الحديث يجري في المقام الأول عن امر طال انتظاره وهو الغاء نظام تاشيرات الدخول خلال الزيارات لمواطني روسيا والاتحاد الأوروبي. لقد سمعنا مرار وعلى مدى سنوات طويلة -تزيد على عشر سنوات -وحتى من لسان قيادة الاتحاد الاوروبي ان المحافظة على تاشيرات الدخول هو امر عفا عليه الزن ويجب التخلص منه.

في عام 2003، أعرب رئيس المفوضية الاوروبية رومانو برودي عن رأيه في أن "إلغاء التأشيرات للمواطنين من روسيا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة في غضون خمس سنوات". و

في نفس العام قام قادة روسيا والاتحاد الأوروبي خلال القمة في اليوبيلة في بطرسبورغ بتعيين هدف إلغاء التأشيرات كمؤشر على العلاقة الطويلة الأمد بين الطرفين.

روسيا كانت منذ فترة طويلة على استعداد لالغاء نظام تأشيرات الدخول مع الاتحاد الأوروبي. بالنسبة لنا، من الواضح عدم منطقية أي حجة لصالح تأخير عملية إلغاء تأشيرات لأن الحديث لا يدور عن إلغاء الرقابة على الحدود، بل فقط عن إلغاء حواجز التأشيرة المرهقة أخلاقيا وماليا ومن اجل تطوير التبادل البشري، والعلاقات الاقتصادية، ولبناء أوروبا موحدة حقا. ولكن العملية، توقفت ليس بسبب الأزمة في أوكرانيا، بل قبل ذلك بكثير وفقط تم ربطها بالازمة الاوكرانية بشكل شكلي لا اكثر.

وكتأكيد على ذلك ساذكر كمثال العمل حول إدخال تعديلات على الاتفاق الخص بتسهيل منح تأشيرة الدخول في عام 2006، الذي تم تنسيقه والاتفاق عليه عمليا منذ فترة بعيدة. والوثيقة المحدثة تتضمن توسيع كبير لفئات الأشخاص الذين يحق لهم استخدام الإجراء المبسط للحصول على التأشيرات، بما في ذلك المتعددة، وهو يشمل ممثلي المجتمع المدني والصحفيين والعلماء والرياضيين والأقارب المقيمين بشكل قانوني في بلداننا لمواطنين من روسيا والاتحاد الأوروبي.

ولاتخاذ القرار بشأن التوقيع على الاتفاقية المحدثة من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي، يجب فقط الحصول على اغلبية الاصوات المؤهلة وليس الاجماع وهو امر يبدو من الصعب تحقيقه خلال عامين تقريبا وهذا ما يستخدمه البعض من شركائنا لطلب فرض تحفظات والحصول على «ضمانات» جديدة حول العبور المبسط في محاولة لحل مشاكل ومسائل من مجالات اخرى في العلاقات بين روسيا — الاتحاد الأوروبي ولتحقيق طموحات سياسية خاصة بهم. وهم حتى يحاولون إلقاء اللوم علينا واتهامنا بالزعم ان الغاء التأشيرات وقع رهينة لمصالح مجموع معينة من "المسؤولين المتميزين". ولكن في الواقع المشكلة تكمن في ان بعض دول الاتحاد الاوربي لم تتعلم حتى الان كيف يجب الثقة بالشركاء وإظهار المسلك البناء في البحث عن حلول مقبولة للطرفين.

ويلاحظ وجود حالة مماثلة: التجميد من جانب واحد بقرار من الاتحاد الأوروبي، للمباحثات حول عقد اتفاقية اساسية جديدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. نحن ومع الاشارة الى مرور 20 عاما على اتفاقية الشراكة والتعاون، نعترف بصراحة أن العديد من أحكامها باتت قديمة ولم تعد صالحة ولم تعد تعكس مستوى وعمق تطور العلاقات التجارية والاقتصادية

والسياسية. خلال هذه السنوات الـ 20 تغيرت روسيا، وتغير الاتحاد الأوروبي. ويكفي أن نذكر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في روسيا وإنشاء مؤسسات التكامل الأوراسي، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2009، معاهدة لشبونة لإصلاح الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب في أن قادة الطرفين توصلا إلى قرار مشترك حول وضع اتفاق جديد ملزم قانونا.

انه ليس سرا أن مصير هذه المفاوضات كان منذ البداية صعبا ومعقدا . ويجب القول ان روسيا حاولت من جانبها دفع الوثيقة الجديدة للنظر فيها كوثيقة اطارية استراتيجية من شأنها أن تحدد اتجاه تطوير تعاوننا، وتحديد الأهداف للمستقبل وسبل تحقيقها.

وماذا عن شركائنا؟ في البداية لم يتمكنوا وعلى مدى عام ونصف العام من الاتفاق فيما بينهم خلال تنسيق التفويض الخاص بالمباحثات ومن ثم علقوا الحوار مرتين حول الاتفاقية الاساسية الجديدة — مرة بسبب الازمة في القوقاز الجنوبي عام 2008 ومرة بسبب عدم حل موضوع انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. وأخيرا، عندما تمكنت دولتنا و بعد ماراثون بلغ طوله 17 عاما وتضمن الكثير من التنازلات، من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ، حاول الاتحاد الأوروبي استغلال المباحثات حول الاتفاقية القاعدية الجديدة من اجل الحصول على تنازلات إضافية من جانبنا في المجال الاقتصادي التجاري وبالذات تلك التي لم يتمكنوا من الحصول عليها خلال التفاوض على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. في هذا الصدد، ومرة أخرى، يجب على المرء أن يتساءل ما هو الاهم بالنسبة لشركائنا — صياغة ووضع إطار قانوني سليم وقوي لسنوات وربما لعقود قادمة، أو الحصول على مكاسب اقتصادية على المدى القصير؟

يلفت النظر كذلك الموقف الحذر من جانب الاتحاد الأوروبي بخصوص تعزيز عمليات التكامل في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك توقيع روسيا وبيلاروس وكازاخستان على معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وطبعا نحن نعرف جيدا من في الاتحاد الأوروبي، وبطبيعة الحال، قد لا يعجبه بتاتا استعادة الروابط الاجتماعية والاقتصادية وفي مجالي البنية التحتية والنقل التي كانت قائمة عندما كانت بلداننا جزءا من دولة واحدة. ولكن هذه حقائق موضوعية، ويجب القبول بها واخذها بعين الاعتبار تماما كما تقبل روسيا وتاخذ بالاعتبار التحولات الداخلية للاتحاد الأوروبي بعد عدة جولات من التوسيع والإصلاحات لشبونة. في النهاية وعند تشكيل هياكل وبنى التكامل الاوراسي سنقوم والى حد كبير بتكرار تجربة الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومع الأخذ في الاعتبار كل م الدروس الإيجابية والسلبية هناك.

وفي هذا الصدد يجب علينا ان نورد مثال رمزي الى حد كبير. في فترة ما كان الاتحاد السوفيتي يصر على عدم الاعتراف بالسوق الاوروبية المشتركة وبالتالي، عدم الاعتراف بعمليات التكامل العميقة في أوروبا الغربية، ووصل الامر الى انه تم منع موظفي البعثات الدبلوماسية السوفيتية من دخول مبنى مفوضية السوق الأوروبية. وكان يجري حل المشاكل التي كانت تظهر بين الجانبين في الشارع (بكل ما في هذه الكلمة من معنى) خلال تناول فنجان من القهوة في احد المقاهي العامة. الآن يثير تذكر ذلك الضحك. وتذكر ذلك يبدو مفيدا لانه يظهر السؤال الا تكرر القيادات الحالية للاتحاد الأوروبي نفس الخطأ، عندما ترفض بعناد كامل اقامة اتصالات مع الاتحاد الجمركي لروسيا وبيلاروس وكازاخستان واللجنة الاقتصادية الأوراسية؟ نحن مقتنعون بأن منطق العلاقات الدولية، ومجرد الحس السليم سيضع عاجلا أو آجلا كل شيء في مكانه واحتمال التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والاتحاد الأوروبي سيصبح حقيقة واقعة.

كما بينت الأزمة الأوكرانية، هناك تنافر كبير واختلال في التوازن بين الأهداف المعلن عنها من قبل روسيا والاتحاد الأوروبي في اتفاقية التعاون والشراكة والوثائق المشتركة الأخرى، والتصور الفعلي لدور روسيا من قبل شركائنا الأوروبيين. ويجب القول ان هؤلاء الشركاء و في ظروف العولمة والحدود المفتوحة وثورة المعلوماتية يبدون المزيد من عدم تفهم دوافع روسيا الى حد يقارب ما كان الحال عليه المواجهة بين الكتلتين في الشرق والغرب. ووفقا لملاحظاتنا هناك عدد كبير من الناس يعتقدون بصدق ان الانضمام الطوعي للقرم الى روسيا، كان بمثابة الضم القسري وان خط موسكو في الشؤون الأوكرانية يوحي بما يشبه عودة «الطموحات الامبراطوية»، التي تهدف إلى إعادة بناء الاتحاد السوفياتي. ومن المحزن أن وسائل الاعلام القريبة من الاتحاد الاوروبي تقوم بتكرار هذه وغيرها من الخدع وهي الآن تاخذ شكل الحملة الهستيرية المناهضة لروسيا. ويجب القول ان هذه التصورات المختلقة والكاريكاتورية عن بعضنا للاخر وعن «صورة العالم» ولو كانت مبسطة لن تقربنا من بناء أوروبا موحدة تستند على أساس وقاعدة من الثقة المتبادلة.

وسيبين الزمن هل سيتمكن الاتحاد الأوروبي وروسيا أخيرا تخطي النموذج البدائي للعلاقات "المورد — المستهلك" والانتقال إلى مستوى جديد، وأعلى من التعاون. سيتعلق الكثير بالقدرة المتبادلة بالتخلي والابتعاد عن الأفكار النمطية القديمة والاستعداد المتبادل للبحث عن معايير مقبولة من الطرفين للتعاون، بما في ذلك في منطقة" التجاور المشترك" على

أساس المبادئ المكرسة في اتفاقية التعاون القاعدية الجديدة و "خارطة الطريق" للمجال المشترك للأمن الخارجي.

وأكرر واقول اني لعلى قناعة عميقة من انه لا يوجد بديل للشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي على المدى الطويل. أولئك الذين يحاولون ضرب احدنا بالاخر يفهمون بشكل جيد ان المستقبل لصالح تعاضد وتكامل الامكانيات التجارية والاستثمارية، والإمكانات التكنولوجية والفكرية لدى اثنين من أكبر اللاعبين في المجال الأوروبي. وهم يدركون كم هي خطيرة بالنسبة لخططهم العالمية الشاملة اقامة «نواة» قارية مستقلة حقا من لشبونة الى فلاديفوستوك، التي يجب عليها ان تلعب دور حلقة الوصل بين مراكز القوى الاقتصادية والسياسية في أوروبا وآسيا.

ومن المناسب هنا أن نتذكر كلمات الرئيس فلاديمير بوتين في منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي في مايو من هذا العام، التي اكد فيها على ان اوروبا تعتبر شريكنا التقليدي والاقتصادي الهام ، ونريد بصدق أن يكون الامر كذلك في المستقبل. ودعا الرئيس الروسي الاتحاد الأوروبي والدول الاوروبية «لكي تتحرك بشكل مطرد نحو التوصل إلى اتفاق إطاري وقاعدي جديد حول الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي.»

نأمل بأن الاتحاد الأوروبي ستسود فيه القوى الرصينة التي تدرك مدى مسؤوليتها في مجال ترسيخ ودعم السلام في القارة الذي تمكن اجدادنا بصعوبة فائقة من فرضه والتوصل اليه. وبتحقيق ذلك يجب التخلص من عادة تقسيم الدول الى «معلمين» و «طلاب» والتخلي عن منطق العقوبات المعيب والحرب الباردة وغيرها. وفي أساس تعاوننا يجب وضع مبادئ المساواة وعدم تجزئة الأمن ومراعاة توازن المصالح. وينبغي أن نسترشد تجاه بعضنا البعض بقسم ابقراط الذي ينطبق تماما على العلاقات الدولية: «لا تقم بما يضر». إذا ابدى الاتحاد الأوروبي الاستعداد للعمل على هذا الأساس، يمكن اعتبار الذكرى الـ20 لاتفاقية الشراكة والتعاون بمثابة نقطة الانطلاق لتنفيذ حلم اقامة اوروبا الموحدة الموجود منذ قرون طويلة.

العامل الكوري الشمالي وتعزيز موقف روسيا في اسيا. في ماذا تكمن اهمية المسألة الكورية بالنسبة لروسيا؟

غيورغي تولوريا

بروفيسور، دكتور في العلوم الاقتصادية

rusmirasaf@yandex.ru

اناتولي توركونوف

اكاديمي في اكاديمية العلوم الروسية، دكتور في العلوم السياسية

tork@mgimo.ru

باتت السياسة الخارجية الروسية المتسمة بطابع المبادرة والاصرار المتتالي في العديد من مناطق النزاعات في العالم، باتت في السنوات الاخيرة من اهم العوامل في الحياة الدولية. وفي بعض الحالات الاكثر سخونة (على سبيل المثال، في القضية السورية) تم تحقيق نجاحات دبلوماسية كبيرة وجدية . وفي الوقت نفسه، لا تزال توجد على امتداد الحدود الروسية، مناطق مفعمة بالمشكلات اكثرها طولا من حيث الزمن وخطورة في إمكاناتها شبه الجزيرة الكورية.

هذه المنطقة تعتبر «الخاصرة الرخوة» بالنسبة للشرق الاقصى الروسي وهي لا تزال تشكل مصدرا للمفاجآت بالنسبة لأوساط الخبرة وللجمهور كذلك. في كوريا على مدى عقود بعد

مرحلة «ساخنة» من الحرب التي لم تنته بعد من الناحية القانونية بل يبو انها تحولت عمليا الى نزاع بطيئ، لا تزال تجري احداث درامية الطابع في العلاقات بين الكوريتين وفي الحياة الداخلية للخصمين اللدودين — الشمال والجنوب.

في العام الماضي حاول الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في البداية تخويف وترويع العالم بالتهديد بضربة نووية ضد كوريا الجنوبية وضد الولايات المتحدة وقام بتنفيذ عمليات اطلاق صاروخية والعديد من التجارب النووية. بعد ذلك قام بشكل مفاجئ بالانتقال الى «دبلوماسية الابتسامات» التي قابلتها بشكل متشائم وبالكثير من الشكوك الولايات المتحدة وجمهورية كوريا اللتين لا تزالان تأملان بانهيار النظام في كوريا الشمالية من الداخل ولا ترغبان بأي حال من الاحوال بالاعتراف بشرعيته.

بعد ذلك جاءت الأحداث التي وقعت في كوريا الشمالية عند اقتراب نهاية العام الماضي — التخلص من زوج عمة كيم جونغ اون بشكل علني واستعراضي، والذي كان يسعى لشغل دور «الرجل الثاني» في البلاد، ومن ثم القضاء على اقاربه وانصاره، الامر الذي ولد الكثير من المخاوف بشأن استقرار النظام، ولكنها سرعان ما تبددت. وتميزت بداية عام 2014 بصدور دعوات من الشمال للحوار مع الجنوب ولكن كل ذلك انكبح بسبب المناورات العسكرية الواسعة النطاق بمشاركة القوات الامريكية في جنوب شبه الجزيرة وهو ما تسبب بتأرجح البندول في اتجاه التوتر من جديد.

في شباط/فبراير الماضي عقدت في بهانمونجوم وبعد سبع سنوات من التوقف لقاءات على مستويات عالية ولكنها لم تصبح نقطة انعطاف مشهودة نحو الحوار. وبشكل طبيعي تظهر من جديد كل الاسئلة السابقة القديمة. ماذا يجب ان نتوقع من هذه المنطقة المجاورة لروسيا وماهو مدى الاستقرار فيها وما هي احتمالات حدوث تطورات إيجابية يمكن ان تلبي المهمات الاقتصادية والسياسية لروسيا؟ وماذا يمكن و يجب ان تفعل روسيا لتحقيق ذلك.

ويجب القول ان دور شبه الجزيرة الكورية في تنفيذ سياسة «الانعطاف نحو الشرق»، اي حصول روسيا على مواقع قوية في منطقة اسيا والمحيط الهادئ المتنامية بسرعة كبيرة، لم يتم حتى الان، وحسب اعتقادنا، تقييمه بالشكل المطلوب. وتجدر الاشارة الى ان شمال شرق اسيا تعتبر بالنسبة لروسيا بمثابة البوابة الى منطقة اسيا والمحيط الهادئ. وفي ذات الوقت تعتبر كوريا «المفتاح» الضروري لدخول شمال شرق اسيا. ولكن على

الرغم من ذلك كانت روسيا ومنذ العصور القيصرية تفتقد دائما إلى الموارد والأنشطة والإبداع من أجل الاستغلال الأمثل لإمكاناتها فيما يتعلق كوريا. هذا على الرغم من ان دور روسيا مطلوب هناك بالذات. ويجب القول ان دور روسيا في غاية الاهمية بالنسبة لكوريتين وكل من هاتين الجمهوريتين يرغب باجتذاب روسيا الى طرفه. ولا تستطيع تجاهل الدور الروسي حتى الدول الكبرى المنغمسة في عملية حل «العقدة الكورية» (على الرغم من محاولتها لذلك في الكثير من الاحيان)، والمقصود هنا الولايات المتحدة والصين واليابان.

ومن الواضح ان روسيا تشارك في المسألة الكورية في حل المشكلات الاقليمية وكذلك العالمية التي لها علاقة قوية بأمنها وبالنهضة الاقتصادية في منطقة الشرق الاقصى الروسي وهي منطقة معقدة ومفعمة بالمشاكل (وهو أمر مهم من وجهة نظر تعزيز وحدة اراضي الدولة). ولمشكلة كوريا اهمية دولية، ويجري التطرق اليها عمليا في كل اجتماعات المسؤولين الرسميين الروس مع ممثلي الدول الكبرى والمنظمات الدولية. وتجدر الاشارة الى ان النشاط الروسي في كوريا يلعب بالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادئ دور الكاشف عن الاهتمام الحقيقي لدولتنا في المشاركة بشكل فعلي في تعزيز الامن في هذه المنطقة وتنميتها الاقليمية (1).

كيف يجب ان يكون محور واتجاه نشاطاتنا في كوريا؟ نحن نضطر لانتهاج الازدواجية في موقفنا. من جهة، يهمنا كثيرا الحفاظ على نظام حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل الذي تقوم كوريا الشمالية بتوجيه التحدي له. وبدون شك قد نستفيد من انفتاح اكبر من جانب كوريا الشمالية ومن حدوث تقدم اقتصادي في هذه الدولة لانه وبدون ذلك من المستحيل حدوث تعاون متبادل المنفعة في منطقة شمال شرق آسيا. لكن روسيا تعارض محاولات حل المشكلة بالقوة والضغط وحتى تغيير النظام في كوريا الشمالية. لا شك في ان الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية يلبي مصالحنا الحيوية. ان المحافظة على الوضع القائم تساعد على انتشار الرفاهية في منطقة الشرق الاقصى وتطوير التعاون الاقتصادي في آسيا، ومنع تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

ان تجربة التسعينيات المعقدة دلت على انه، وبدون وجود علاقات طبيعية مع كوريا الشمالية وبدون اتصالات مستمرة معها، تتعرض السياسة الروسية في كوريا «للركود»

وتبقى روسيا على هامش التسوية المتعددة الأطراف. وهذا امر طبيعي لا يثير الاستغراب لان سلطات بيونغ يانغ وعلى الرغم من كل شيء كانت ولا تزال احد اهم العوامل الحاسمة في الوضع الكوري. ولا شك في ان روسيا معنية في التعاون مع كوريا الشمالية بنفس القدر الذي تبدو فيه كوريا الشمالية معنية بالتعاون مع روسيا. لقد تمكن الكوريون الشماليون من تحقيق اهدافهم بدون اللجوء الينا (كما تبين من تجربة ربع القرن الاخير). وهذا يعني ان مدى صلابة وثبات موقفنا في شبه الجزيرة الكورية ومدى مساهمتنا في حل مشكلاتها بشكل بناء، يرتبط بالذات بعلاقات روسيا مع كوريا الشمالية ومع مستوى هذه العلاقات.

ولكنه لا يجوز اعتبار ذلك بمثابة التبرير» للتغاضي والسكوت» عن تصرفات كوريا الشمالية والتساهل معها بغض النظر عما تقوم به، وهو امر يجري اتهام الصين به (تعتبر الحليف الرئيسي لكوريا الشمالية). يحاول البعض اتهام روسيا بانها «تشجع» سلوك بيونغ العدائي ويزعمون ان روسيا تقوم بذلك لسبب الحنين للماضي السوفيتي. ولكن هذا كله افتراء واضح وهو بعيد كل البعد عن الحقيقة والواقع. يجب القول ان روسيا لا توافق على الوضع الداخلي السائد في كوريا الشمالية (ولكنها، انطلاقا من تمسكها بمبدأ عدم التدخل، لا تنوي في ذات الوقت تقديم «النصائح» لها في هذا المجال) ولا على السلوك الاستفزازي الذي تنتهجه هذه الدولة في الجوار المحيط. مسلك روسيا في هذا المجال يبدو في غاية المنطق والموضوعية والعدالة وينطلق من ضرورة الدفاع عن المصالح المشروعة لكل اطراف العلاقات الدولية. بالطبع الحديث لا يدور بتاتا عن دعم الشمال في مواجهته مع الجنوب او في «تساوي بعد» روسيا عن الكوريتين الشمالية والجنوبية (كما ترى ذلك سلطات سيئول في بعض الاحيان). العلاقات مع كل من الكوريتين ضرورية وذات قيمة متساوية وجمهورية كوريا أصبحت الشريك الاقتصادي الواعد لروسيا في آسيا. ولكن علاقات التحالف بين سيئول وواشنطن تكبح بشكل موضوعي تطور العلاقات بين روسيا وكوريا الجنوبية لان المشكلات في العلاقات بين موسكو وواشنطن كثيرة.

وبهذا الشكل يمكن القول ان عامل كوريا الشمالية يبقى والى حد كبير من العوامل الاساسية الحاسمة. ويدل تحليل الامور على انه ومهما كتبت الصحافة الغربية (وغالبا ما يكون ذلك من عناصر الحرب النفسية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) لا

يوجد حتى الان اي احتمال كبير بان يتم في المستقبل المنظور تغيير النظام القائم في كوريا الشمالية من الخارج وكذلك لا توجد اية دلائل على انه سينفجر وينهار من الداخل. علينا أن ننطلق من الواقع: يجب التعاون والتفاعل مع سلطات بيونغ يانغ على مدى فترة تاريخية طويلة.

ولكن ما الذي يحدث في كوريا الشمالية في واقع الامر ؟

واقع كوريا الشمالية والخيارات الحتمية امامها

الفترة التي تلت وفاة الزعيم كيم جونغ ايل في كانون الاول/ديسمبر 2011 كانت مثيرة ودرامية فعلا. لقد دخل كيم جونغ أون في صراع، لم يكن حتى مع المعارضة بل من اجل حيلولة دون ظهورها، واتسم هذا الصراع بشكل قاس غلب عليه طابع القرون الوسطى. تم في صيف 2012 ابعاد وإقالة المارشال لي يونغ الذي كان يرى على ما يبدو انه يملك الحق بالتعبير عن رأيه، ولم تكن تلك الاقالة الا البداية فقط. مع حلول نهاية عام 2013 لم يبق اي شك في ان كيم جونغ اون ومن اجل الحصول على السلطة المطلقة لن يتوقف امام اي تصرف مهما كان قاسيا. تم القضاء على جانغ سونغ تايك الذي حلم بلعب دور «الوصي» (تدل المعطيات الكورية الجنوبية على ان المذكور رغب فعلا بتقييد وتحديد سلطة الزعيم الشاب) وتم عرض ذلك وفقا لقوانين استعراضات «ريالتي شو». كانت عملية اعدام جانغ سونغ تايك واقاربه والاضطهاد الكبير الذي تعرض له انصاره بمثابة التحذير الشديد والقاسي الى كل من يجرؤ على التشكيك في «توجيهات «الزعيم ويتجرأ على اعتماد خط خاص به. ولم يردع كيم الشاب وجود صلة قرابة كبيرة بين والده والمارشال الذي كان ذنبه الوحيد هو محاولته تنفيذ وصية اب كيم بعد وفاته.

الان باتت تبدو بشكل اوضح اولويات كيم جونغ أون: من ناحية يحاول الزعيم الجديد عرض نمط جديد (مثل تنفيذ فعاليات دعائية تضمنت ظهور ميكي ماوس على خشبة المسرح، والاستقبال الرائع للاعب كرة السلة الامريكي الغريب الاطوار د. رودمان) الخ.، وكذلك التقرب من الشعب الى حد الابتذال والشعبوية. ولكن عمليا وفي ذات الوقت قام الزعيم الشاب بتعزيز أسس النظام السياسي الحالي للحد الادنى، وذلك ليس فقط من اجل المحافظة على الذات بل ومن اجل ترسيخ الذات. منذ بداية استلامه للسلطة تم اتخاذ اجراءات قاسية مثل اغلاق الحدود امام كل من يحاول الفرار وامام المهربين وممارسة

الاضطهاد بحق كل من لا يبدي الولاء للنظام (وخاصة بين العسكريين) وتوجيه بعثات التفتيش الى المناطق والدعوة لتشديد الكفاح ضد «العقيدة المعادية» ومعاقبة أولئك الذين يهتمون بثقافة الغرب وكوريا الجنوبية وبنمط الحياة هناك (2).

وبهذا الشكل يمكن القول ان موضوع ماهية الاستراتيجية التي سيتبعها كيم جونغ اون في قيادته للبلاد، يبقى مفتوحا. هل سيستخدم الزعيم الشاب «حرية اليدين» التي حصل عليها لقاء ثمن كبير جدا، في تنفيذ عمليات اصلاح اختمرت منذ فترة طويلة وطال انتظارها، على اساس «اشتراكية جوتشي» او سيواصل السير على خط النظام المتجمد وغير الفعال الموجود في بلاده؟ يبدو واضحا انه وبسبب الوضع الجيوسياسي لهذه الدولة (تجاورها مع كوريا الجنوبية، الدولة الاقوى والاكثر ثراءا والمدعومة من قبل المجتمع الدولي التي تنتهج الهدف الاستراتيجي المتمثل في ابتلاع الشمال) لا يمكن لقادة كوريا الشمالية ان يسمحوا لانفسهم القيام باية تجارب قد تعرض امن النظام للخطر.

ومع ذلك يمكن القول انه لهجات جديدة ظهرت على مستوى تحديد الهدف على الرغم من ان البعض يرى ويعتقد ان الطروح الجديدة ليست الا ديماغوجية معتمدة. لقد وعد كيم جونغ اون بانه لم تعد هناك حاجة «لشد الاحزمة على البطون» واعلن اعتماد خط «بيون تشجين» — التعزيز المتوازي للقوات النووية الاستراتيجية والتنمية الاقتصادية (3). وعلى الرغم من كل الغموض والازدواجية الموجودة في هذا الشعار الا انه يعتبر بمثابة التقدم المحدد بالمقارنة مع خط «الشيوعية العسكرية « — «سونغون» اي منح الاولوية للقوات المسلحة وفي هذه الحالة يبقى الاقتصاد مهملا ولا يدور اي حديث عنه. يجري بشكل واسع استغلال شعارات عن «الدولة القوية « وعن «الازدهار بدون حدود» وعن «الدولة القوية والمزدهرة» وعن «بناء العملاق الاقتصادي» مع التركيز في اللهجة على نمو مستوى المعيشة (4). ولكن والحق يقال لا يزال ذلك يظهر فقط في المشاريع الاستعراضية (مثل بناء منتجعات تزحلق على الثلج في الجبال والحدائق المائية) وكذلك تحسين مستوى حياة النخبة و»الطبقة المتوسطة» المقتربة منها. ولكن وجود «الأغنياء في بلد فقير» قبل الزيادة العامة في مستويات المعيشة — انه الطريق المعتمد في الكثير من الدول...

عمليا يمكن القول ان النخبة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تقف على حافة البحث عن «فكرة وطنية جديدة» يمكن ان تساعدها على تطبيق وتنفيذ «العقد

الاجتماعي» الجديد بدلا من عقيدة التقشف والمساواة التي عفا عنها الزمن (والتي لا تطبقها النخبة بحق نفسها) وبدلا من نفسية «القلعة المحاصرة». لقد تخلت كوريا الشمالية عن الأيديولوجية الماركسية، وهي تقول علنا ان «فكرة جوتشي، المستندة إلى تراث الماركسية والماركسية اللينينية ليست فكرة ماركسية من حيث جوهرها بل هي عقيدة ثورية مغايرة تماما تصلح للقرن الحادي والعشرين» (5). يبدو ان هذه العقيدة المعدلة تستند على القومية الكورية، و»التفسير الخلاق» لتعاليم كيم ايل سونغ التي اخذت اكثر فأكثر تحصل على ملامح التعاليم الدينية (ما يشبه الكونفوشيوسية). ومن المعروف ان العقيدة الدينية يمكن ان تفسر باشكال مختلفة...

وهل من الممكن فعلا تحقيق عملية اصلاح حقيقية في الاقتصاد؟ في اواسط عام 2012 ظهرت علامات كثيرة تفيد بان كوريا الشمالية تشهد عملية مناقشة لإمكانية تنفيذ «اجراءات اقتصادية» محدودة على اساس توجيهات 28 حزيران/يونيو 2012 (6). وهذه التدابير تضمنت عمليا السماح «بالعمل العائلي الخاص» في المجال الزراعي مع تقاسم المنتجات مع الدولة بنسبة 3:7 . واما في الصناعة فبدأ تطبيق «نظام الادارة الجديد» الذي ينص على زيادة الأجور، والاستقلال الاقتصادي للمؤسسات. ولكن وكما حدث في الماضي، و بسبب تفاقم الموقف السياسي العسكري ونقص الموارد ومعارضة الكوادر الحزبية، انكبحت عملية الاصلاح على الرغم من انه لم يتم بشكل رسمي الغاء « نظام الادارة الجديد» (7). وتتكرر القصة القديمة: هذه ليست المرة الاولى التي تقوم فيها قيادة كوريا الديمقراطية بترك الرسن مرة ومن شده مرة اخرة بقوة في مجال الرقابة الاقتصادية. وفي كل مرة تستغرب لما لا تعطي «انصاف الحلول» النتيجة الايجابية المتوقعة.

لكن هذا لا يعني أن «التجميد الاقتصادي» سيستمر إلى أجل غير مسمى. ولكن والحق يقال لا تشهد العبارات والمصطلحات المستخدمة بحق «عصابة جانغ سونغ تايك» الذي اتهم ببيع الموارد الاقتصادية الى الخارج بسعر منخفض عمدا (تحدثت الصحف ان الصينيين تمكنوا من شراء الفحم الصلب أو الأنتراسيت بسعر يقل عن السعر العالمي بمقدار مرة ونصف مرة) (8) وكذلك العبارات الخاصة بموالاة الرأسمالية والانصياع لها وبوجود علاقات بدولة واحدة محددة (الصين)، لا تشهد بتاتا لصالح الاعتقاد بان الزعيم الكوري الشمالي الشاب سيكون مستعدا "للتحرك وفقا للطريق الصيني في الانفتاح الاقتصادي". ولكن على الرغم من ذلك نرى انه تم دفع الاقتصاد الى المقام الاول في

حديث الزعيم كيم بمناسبة حلول عام 2014 وهو ما يدل على انه بات يدرك جيدا المشكلات التي تعاني منها بلاده بشكل ملح (9). على ما يبدو اخذت سلطات بيونغ يانغ تدرك ان السير على الطريق التقليدي "للاقتصاد الاشتراكي وفقا للخطط" لن يحل هذه المشكلات.

تجدر الاشارة الى ان اقتصاد كوريا الديمقراطية بات ومنذ فترة بعيدة متعدد الاتجاهات. القطاع الحكومي العام يبدو نصف مشلول (طبعا باستثناء المجمع الصناعي العسكري المتضخم جدا) يتجاور مع قطاع شبه سوقي (رمادي الطابع) يمارس العمليات التجارية الخارجية — مع الصين بالمقام الاول- وهو يقوم بعمليات تجارية خاصة ويقدم خدمات بما فيها الخدمات اللوجستية وحتى المالية. وهناك قطاع "للسلع" بمشاركة الكيانات الاقتصادية التابعة للهيئات الادارية والاقليمية والحزبية وللهيئات الامنية وللعساكر. وتفيد المعلومات المتوفرة بان حجم هذه العمليات يعادل ميزانية الدولة العامة.

ويستحق الاهتمام الخاص موضوع المناطق الاقتصادية الحرة: تخوض كوريا الشمالية منذ فترة بعيدة تجارب مع هذا النوع من النشاط الاقتصادي ولكن النجاح لم يحالفها بشكل كبير حتى الان وذلك بسبب عدم شفافية التشريعات والقوانين ووجود خطر حدوث تغييرات ارادية في قواعد اللعبة (وهناك امثلة كثيرة على حدوث ذلك) وبشكل عام بسبب الظروف غير المواتية في مجال المناخ الاستثماري. لقد قررت الجلسة المكتملة للجنة المركزية لحزب العمل الكوري في اذار/مارس عام 2013 إنشاء مناطق سياحية ومناطق التجارة الحرة. وتم في ايار/مايو صدور قانون حول ذلك تضمن انشاء حوالي 14 منطقة اقتصادية حرة في مختلف ولايات من البلاد (10).

لقد دلت الاحداث المتعلقة بالقضاء على كتلة جانغ سونغ تايك في كوريا الشمالية على ان هذه الدولة شهدت من حيث الجوهر تشكل نموذج حكم "اوليغارشي" الطابع وفيه تقوم هذه الفئة او تلك من النخبة باستخدام موقعها الاداري وسلطتها لكي تسيطر على قطاعات كاملة من الاقتصاد. وتفيد بعض المعطيات بان قضية جانغ سونغ تايك ترتبط بالذات مع عدم الرغبة في تقاسم السيطرة على التيارات المالية والموارد المالية الضخمة مع اي احد اخر بما في ذلك تصدير الفحم والمعادن والموارد الحية البحرية (11).

ويجب الاعتراف بان التحولات في كوريا الشمالية يمكن ان تتكلل بالنجاح فقط في حال توظيف الاستثمارات المالية وهو امر لا يمكن الحصول عليه الا من خارج البلاد. في الوقت

الراهن تعتبر الصين الجهة المانحة الاكبر لكوريا الديمقراطية، بما في ذلك في مجال الاستثمار الإنتاجي. ويوصف البعض هذا الاقتحام الاقتصادي من جانب الصين "بالاستعمار الاقتصادي" لكوريا الديمقراطية. ولكن في حال تطبيع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لعلاقاتها مع المجتمع الدولي وعودة علاقاتها الدولية الى الوضع الطبيعي بما في ذلك في مجال التعاون مع كوريا الجنوبية، سيكون بمقدور هذه الاخيرة بالذات شغل المركز الرائد في مجال توظيف الاستثمارات في شمال شبه الجزيرة الكورية وفي عملية تطويره وتحديثه.

العزلة السياسية لكوريا الشمالية: الاسباب والعواقب

سؤال: كيف يمكن التوصل ولو الى خروج جزئي من العزلة التي تعاني منها كوريا الشمالية وتحسين علاقات كيم جونغ اون مع الغرب ومع كوريا الجنوبية وهو امر يعتبر من الشروط الاساسية التي لا بد منها لتحسين الوضع الاقتصادي لكوريا الشمالية؟

حتى الآن، لا يزال الوضع يتطور في "حلقة مفرغة". الطبقة السياسية في الولايات المتحدة ما زالت لا تستطيع القبول بتقديم اي تساهل كان مع نظام توتاليتاري مثل النظام القائم في بيونغ يانغ. اما كوريا الجنوبية فهي لا ترغب بالاعتراف بجمهورية كوريا الديمقرطاية بمثابة الشريك المتساوي الحقوق وهي لا تزال تحلم بالتوحيد القريب. بالاضافة لذلك تبدو الولايات المتحدة معنية بالمحافظة على "بؤرة توتر خاضعة للسيطرة" في هذه المنطقة الحساسة بالقرب من الحدود مع الصين وذلك لاستخدام هذا العامل كرادع للصين مع المحافظة على التواجد العسكري الامريكي في المنطقة. اما الصين فمن المستبعد ان تفرح كثيرا لعودة الدفء في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وتزايد النفوذ الامريكي في المنطقة المحاذية لها. ويجب القول ان توحيد الكوريتين لا يهم كثيرا اي طرف كان ويمكن القول ان هدف كوريا الجنوبية في المستقبل هو ابتلاع كوريا الديمقراطية وهو امر تدعمه الولايات المتحدة.

وتجدر الاشارة الى ان احداث العقود الاخيرة يمكن ان تدخل ضمن مخطط بسيط يسمى "بالبندول المتأرجح". الضغط المستمر على بيونغ يانغ يجبرها على العسكرة والاستفزازات تليها زيادة في الضغط ومن ثم تأتي محاولات للمفاوضات لتجنب تدهور الوضع بشكل الحرج. وفي ذات الوقت يجري النظر الى اي انتقال على عملية المفاوضات والقبول باي حلول وسط من قبل كوريا الشمالية، كعلامة ضعف وسبب لمحاولة اخضاع بيونغ يانغ

حتى النهاية وهو ما يتسبب حتما باتخاذ خطوات حادة جديدة من جانب كوريا الشمالية ويؤدي الى تدهور دوري في الوضع.

هذه الشكل يتكرر المرة بعد الاخرى ولكن وبعد وصول كيم جونغ اون الى السلطة ازداد حيز وسعة تذبذب البندول، ربما بسبب عوامل ذاتية بحتة. فبعد توصل المتفاوضين من كوريا الشمالية والولايات المتحدة الى صيغة ما للتعامل في مجال المشكلة النووية وحول الخطوات اللاحقة لتطبيع الوضع (ما يسمى باتفاقات الطفرة في 29 شباط عام 2012) ظهرت على الفور مشكلة اطلاق صاروخ فضائي كوري شمالي في نيسان عام 2012 (وتكلل بالفشل). هذه الخطوة كان مخططا لها منذ فترة بعيدة، بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد كيم ايل سونغ، وربما كان يجب الانتظار والتوقف عن المفاوضات حتى تنتهي الضجة التي ارتبطت بقيام مجلس الأمن الدولي بحظر "إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ البالستية". ولكن الولايات المتحدة وعلى الرغم من ابلاغها بخطط كوريا الشمالية قامت بالاتفاق، اما بالنسبة "لإطلاق الصاروخ" فتم اعلنته بمثابة انتهاكا من جانب كوريا الشمالية، وتلا ذلك تنديد وادانة من مجلس الأمن الدولي وهو ما تسبب بتصاعد التوتر وتوقف الاتصالات.

وبعد الاطلاق الدوري الناجح هذه المرة لصاروخ كوري شمالي في 12 كانون الاول عام 2012 قام مجلس الامن باختيار اكثر شدة (وذلك بخلاف التنديد في نيسان عام 2012)، واصدر قراره رقم 2087 في 22 كانون الثاني/يناير 2013. وردت كوريا الشمالية على ذلك بالاعلان انه "لم يعد هناك أي محادثات سداسية، ولا البيان المشترك الصادر في 19 ايلول/سبتمبر" (12). وكعلامة احتجاج قامت كوريا الشمالية بتنفيذ تجربة نووية ثالثة (12 شباط/فبراير 2013). ورد مجلس الأمن الدولي في يوم 7 اذار/مارس 2013 باعتماد قراره رقم 2094 الذي فرض على بيونغ يانغ عقوبات اشد قسوة التي جاء ردها على شكل تيار من التصريحات القاسية جدا والتهديد بتوجيه ضربات نووية ضد أعدائها، وتوعدهم "بانها ستمحيهم من على وجه الارض" (13).

ومن الجهة المعاكسة تم تنفيذ المناورات العسكرية الامريكية الكورية الجنوبية "كي ريزولف" و"فوول ايغل" وتم خلالها نقل اسلحة هجومية الى كوريا. وقررت واشنطن نشر صواريخ اعتراضية إضافية كجزء من نظام الدفاع الصاروخي العالمي في ألاسكا، ونشر بطارية صواريخ "باتريوت" حول قاعدة للقوات الجوية في غوام، ومن هناك كما هو

معروف انطلقت قاذفات "بي52-" الثقيلة لتنفذ طلعات فوق كوريا، وكذلك نفذت السفن الحربية الامريكية عمليات دخول الى المياه الكورية الجنوبية بشكل دوري وهي القادرة على حمل اسلحة نووية على متنها. وحلقت القاذفات الامريكية الاستراتيجية بالقرب من حدود كوريا الديمقراطية وهي تحمل اسلحة نووية. وفي يومي 2 و8 اذار/مارس 2013 قامت قاذفات "بي52-" الثقيلة مع طائرة شبح من طراز "بي2-" بالتدرب على تنفيذ هجمات نووية وهمية ضد اهداف داخل اراضي كوريا الشمالية (14). وفي اذار 2013 أعلنت كوريا الديمقراطية انسحابها من اتفاقية الهدنة عام 1953 والاتفاقات مع كوريا الجنوبية، وقطع الخط الهاتفي "الساخن" بين ممثلي وزارات الدفاع في الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وفي نيسان قررت بيونغ يانغ إغلاق المشروع المشترك الاخير مع سيئول — مجمع كيسون الصناعي.

ولكن فجأة (ومع انتهاء المناورات الامريكية الكورية الجنوبية) هدأت هستيريا الحرب في المنطقة واقر كيم جونغ أون لاحقا بشكل غير رسمي بأنه "تسرع" بعض الشيء. وصدرت المقترحات من بيونغ يانغ حول عقد اتفاق سلام مع الجنوب، وعقد لقاءات مع الولايات المتحدة على مستويات عالية وغيرها (15). في نفس الوقت اصبح واضحا في جميع أنحاء العالم، أن تهديدات كوريا الشمالية غير قابلة للتنفيذ لان ذلك سيكون بمثابة الانتحار بالنسبة لها. واضطرت كوريا الشمالية في المحصلة للقبول بشروط الجارة الجنوبية حول استئناف العمل في المجمع الصناعي في كيسون ووافقت على الاتصالات دون تنازلات متوقعة من جانب الخصم. لهذه الاسباب بالذات قابلت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بتشاؤم وشكوك المبادرات السلمية الكورية الشمالية واعتبرتها علامة ضعف، حاسبة ان سياسة العزل والضغط على بيونغ يانغ ستعطي ثمارها عاجلا ام اجلا.

مبادرات بيونغ يانغ مع حلول رأس السنة في عام 2014 الخاصة بتحسين العلاقات مع كوريا الجنوبية بدت كذلك غير مقنعة وتم عمليا رفضها ايضا. من غير المستبعد ان نشهد فترة جديدة من التوتر وتفاقم العلاقات بسبب المناورات العسكرية الدورية للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية "كي ريزولف "وفوول ايغل" من نهاية شباط والى بداية نيسان عام 2014. وفي اطارها هناك سيناريوهات حول "اقتحام واحتلال بيونغ يانغ" (16). من جانبها حذرت كوريا الشمالية من أن تنفيذ هذه المناورات سيكون بمثابة إعلان "حرب نووية شاملة" و انها "ستدمر بشكل مميت العلاقات بين الكوريتين" (17).

يجب القول ان الزعيم الكوري الشمالي الشاب كاد يعتبر في البداية بمثابة "غورباتشوف" الكوري ولكنه ومع بداية عام 2014 قام بتشويه سمعته في الغرب بسبب عمليات القمع في الداخل والمغامرات في الخارج. وفي نفس الوقت اتلف العلاقات بجدية مع الحليف الوحيد — الصين التي امتعضت كثيرا من الاستفزازات الصاروخية النووية والتهديد بالسلاح وكذلك ملاحقة وضرب انصار التعاون بشكل اوثق مع الصين وذلك في اطار قضية "جانغ سونغ تايك". ولهذه الاسباب خفت وتقلصت الحوافز الموجودة لدى الصين للدفاع عن "عميلها" خلال الاتصالات مع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان، وفي ذات الوقت استعاد خصوم كوريا الشمالية انفاسهم "ونفشوا ريشهم"واخذوا يعتبرون انه لم تعد هناك ضرورة لتقديم اي تنازلات لسلطات بيونغ يانغ. ولا توجد اية علامات تدل على تخفيف سياسة سيئول تجاه الجار الشمالي وكذلك تخلي الولايات المتحدة عن خط "الصبر الاستراتيجي" (في الواقع ردع كوريا الشمالية).

هناك فرصة جديدة لروسيا؟

كيف يمكن ان تكون مصالح وامكانيات روسيا في مثل هذا الوضع؟ هل يمكنها ان تساعد في الحد من التوتر وتنفيذ التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف؟ نعتقد ان القيادة الكورية الشمالية في الوضع الراهن قد تصبح اكثر استيعابا وقبولا بالوساطة الروسية. فهي من ناحية معنية في الخروج من تحت "مظلة الصينية" وبالحصول على مساعدات محددة من لاعب عالمي مؤثر مثل روسيا وخاصة من اجل التصدي للضغط المتزايد من جانب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان. ويبدو واضحا ان كوريا الشمالية تحتاج لروسيا، ان لم يكن كمصدر للمساعدات الاقتصادية فعلى الاقل كسند اضافي في نهجها السياسي الخارجي اي "كطرف اخر للتوازن".

من جانب اخر يمكن لروسيا ان تبدأ العلاقات مع قيادة "دعوة كيم جونغ اون" عمليا من الصفر وتفتح صفحة جديدة وتمد يدها بالصداقة نحوها. ويمكن لموسكو بفضل ذلك تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المتعددة الأطراف، وتسوية مشكلة أسلحة الدمار الشامل والتخلص من التوترات العسكرية قرب حدودها. كل هذا يتوافق تماما ويندرج في سياق مذهب السياسة الخارجية الروسية (2013)، الذي يقول: "تهدف روسيا إلى الحفاظ على علاقات تعاون ودية تقوم على أساس مبادئ حسن الجوار

وعلاقات التعاون المتبادل مع كوريا الديمقراطية الشعبية ومع جمهورية كوريا والاستخدام الاشمل للامكانيات المتوفرة في هذه العلاقات من اجل تسريع التنمية الإقليمية، ودعم الحوار السياسي بين الكوريتين والتعاون الاقتصادي كشرط أساسي لصيانة السلام و الاستقرار والأمن في المنطقة. وروسيا تؤيد دائما الصفة غير النووية لشبه الجزيرة الكورية، وستعمل باستمرار وبكل جهودها لدعم ومساعدة الترويج المطرد لهذه العملية عبر قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك في إطار عملية المفاوضات السادسية الاطراف" (18).

ماهي الاستنتاجات العملية بالنسبة للسياسة الروسية ورؤية كيف يجب ان يتصرف خصوم كوريا الشمالية؟ نعتقد ان اكثر سيناريو مرغوب فيه هو التعايش السلمي بين شمال وجنوب كوريا، وتخفيف الضغط على كوريا الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها (وهو بدوره، يمكن أن يقلل من قلق الصين على مشكلة امن طرفها الشرقي). ولتحقيق ذلك يجب التوصل بواسطة الوسائل السياسية والدبلوماسية الى ضمانات أمنية لكوريا الشمالية.وهذا فقط يمكنه من الناحية النظرية ان يخفف من مدى تشددها وشراستها ويدفعها للبدء بعملية التحديث الداخلية في المجالين الاقتصادي والسياسي ويدفعها بالمحصلة للتخلي (ومع الحصول على ضمانات سياسية من الدول العظمى) عن اسلحة الدمار الشامل. وبطبيعة الحال، لا ينبغي أن تكون هذه الضمانات بالنسبة لقيادة كوريا الديمقراطية بمثابة الحصول على ترخيص يبيح كل شيء.

وعلى الرغم من كل ذلك تبدو واضحة للعين المشكلات التي تعترض العلاقات الروسية الكورية الشمالية. في الفترة الاخيرة تحدث بعض الخبراء بما في ذلك الكوريين الشماليين عن ان روسيا لم تعد تولي الاهتمام المطلوب والكافي للوضع في شبه الجزيرة الكورية، وان روسيا تنفذ سياسة تجاه كوريا الشمالية لا تتسم بالصدق والثباتية والاستمرارية. وحسب قولهم يتعلق الامر كذلك بمسألة مشاركة روسيا في فرض مجموعة العقوبات ضد بيونغ يانغ عبر قرارات مجلس الامن الدولي. وفي الواقع لا يقتصر عمل روسيا على تقييد اسلحة الدمار الشامل بل نراها تمتنع حتى عن توريد ما يسمى بمواد الترف الى كوريا الشمالية ولا تقوم بصفقات ذات طابع انساني.

يبدو واضحا على الملأ ان النخبة العليا في روسيا ممتعضة جدا من السلوك غير المنطقي الذي تنتهجه قيادة كوريا الشمالية ومن خطواتها المغامرة. من جانبهم يعرب الكوريون

الشماليون عن عدم رضاهم عن سوء فهم القيادة الروسية لمنطق «الصراع من اجل الصمود والبقاء» الذي تتمسك به كوريا الشمالية. بالاضافة الى ذلك تجدر الاشارة الى انه وصل الى السلطة في بيونغ يانغ جيل، وبخلاف الجيل الذي سبقه، يعرف روسيا عن بعد فقط. ومع الاخذ بعين الاعتبار اهمية العامل الذاتي في السياسة الكورية الشمالية (وكذلك في السياسة الروسية ولكن بحدود ادنى) يجب ولازالة عدم التفاهم ان يتم اتخاذ خطوات جريئة من جانبنا بما في ذلك على اعلى المستويات (لنتذكر ان زيارة فلاديمير بوتين الى كوريا الشمالية في عام 2000 اصبحت نقطة تحول في تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية).

ويجب القول ان الكوريين الشماليين يقومون بإشارات استعراضية ودية نحو بلادنا. على سبيل المثال في عام 2013 وخلال الاحتفالات بمناسبة مرور 60 عاما على انتهاء الحرب الكورية تم طرح موضوع «الصداقة الكورية الروسية — من جيل إلى جيل» وعند المنصة علقت لافتة ظهر عليها جندي كوري ومتطوع صيني وطيار له ملامح سلافية. طبعا يجب استخدام هذا المزاج والقيام بإشارات جوابية مماثلة بما في ذلك من ترسانة «القوة الناعمة»: حفلات فنية وتنظيم عروض ومهرجانات سينمائية وارسال المطبوعات والكتب وغيرها.

ويجب على روسيا ان تواصل السير على خط التصدي لعزل كوريا الديمقراطية والاصرار على حل مشكلات شبه الجزيرة الكورية بطرق دبلوماسية مع مشاركة بيونغ يانغ. وتجدر الملاحظة ان مقترحات كوريا الشمالية بخصوص مناقشة المشكلات في اطار «3 او 4 دول» يعني بالواقع استبعاد روسيا من بين المشاركين. الان ظهرت «نافذة امكانيات» بالنسبة لموسكو لاستعراض مواقف ومبادرات اكثر فعالية. على سبيل المثال يمكن لروسيا وكعضو دائم في مجلس الامن أن تساعد في إقامة اتصالات بين القيادة الجديدة لكوريا الديمقراطية والأمم المتحدة بما في ذلك ترتيب زيارة يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة (الكوري الجنسية) وتعزيز التعاون بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية و المؤسسات المالية الدولية.

لا يجوز ان تقبل روسيا بهيمنة الصين على الشؤون الكورية، وتنظر بلا مبالات كيف تصبح شبه الجزيرة الكورية رهينة للمواجهة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين.

بالنسبة لروسيا، في شبه الجزيرة الكورية، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، يجب في المقام الأول مراعاة مبادئ القانون الدولي وتسوية النزاعات والازمات بالطرق الدبلوماسية. ومن المعروف ان فكرة الحوار المتعدد الأطراف وتقديم الضمانات السياسية تعود بالذات الى

موسكو (19). كذلك روسيا بالذات اقترحت في عام 2002 عقد "صفقة شاملة" (منح السلام والأمن لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مقابل تخليها عن الأسلحة النووية) (20). ومن الواضح ان المفاوضات السداسية الاطراف تبقى مفصلية في وصفتنا لتسوية النزاع في شبه الجزيرة الكورية (21). ولكن تنفيذ الفكرة التي تصدر بين الحين والاخر والمتلخصة في بحث المشكلة بشكل "خماسي" اي بدون مشاركة كوريا الشمالية ، وعلى الرغم من جاذبيتها الخارجية، الا انها، حسب اعتقادنا، ستبعد بيونغ يانغ عن البحث عن حلول في الشكل المذكور بالذات وستؤدي الى تعزيز وتقوية جهودها نحو اشكال الحوار الثنائية (وخاصة مع الولايات المتحدة) وهناك لن يكون لروسيا اي مكان حتما.

من الجانب الروسي يبدو منطقيا العمل لصياغة مواضيع نظام أمني متعدد الأطراف في شمال شرق آسيا، وخاصة ان روسيا تترأس مجموعة العمل الخاصة بذلك في بنية العملية السداسية الاطراف. على سبيل المثال من الممكن طرح تصورات عن منظومة جديدة للمحافظة على السلام في شبه الجزيرة الكورية. وهذه يمكن ان تقوم وتعتمد على الاتفاقيات المتشابكة الموقعة بين جميع المشاركين في العملية السداسية، وهو ما قد يثبت قانونيا حقوقهم وواجباتهم نحو بقية المشاركين الاخرين في الجزء المتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية، وسيفسح ذلك بالتالي المجال لمراقبة تنفيذ الالتزامات من قبل المشاركين الآخرين.

هذه المنظومة سيكون بمقدورها ان تقوم بدمج المعاهدات والاتفاقيات الموجودة (الولايات المتحدة — جمهورية كوريا- والولايات المتحدة — اليابان، وروسيا — كوريا الديمقراطية، وروسيا — جمهورية كوريا، والصين — كوريا الشمالية الخ.) في القسم المتعلق بشبه الجزيرة الكورية وفي المستقبل يمكن حتى ان تحل بدلا عنها. وفي إطارها يمكن حل قضية نزع السلاح النووي في كوريا الديمقراطية. وهذه العملية، بطبيعة الحال تبقى متعددة المراحل ويجب ان تنفذ بشكل مطرد ومتتالي. ولكن على الرغم من ذلك نعتقد ان صياغة تصورات لما يجب ان تؤدي اليه المفاوضات السداسية الاطراف ، من شأنه أن يعطي دفعة مهمة باتجاه المسار العقلاني: مناقشة القضايا الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، وليس نزع السلاح النووي المجرد لكوريا الشمالية من جانب واحد.

وفي ذات الوقت يتوجب على المرء ان ينطلق من حقيقة مؤسفة وهي تتلخص في ان كوريا الشمالية لن تتخلى في المستقبل المنظور عن "قوة الردع النووي" وان موصلة الضغط

والمزيد من العزلة سيدفعان بهذه الدولة نحو تعزيز جهودها في هذا المجال. والامر الاخر الذي لا يقل اهمية هو انه ومع ازدياد تعقيد المهمات الفنية في البرامج النووية والصاروخية وكذلك مع التنمية والتطور من خلال "الاعتماد على الذات" في قطاع الطاقة النووية قد تظهر تهديدات خطيرة لعملية توفير الامن للمنشآت النووية وبرنامج الصواريخ. لذلك تبدو روسيا وكدولة لها حدود مشتركة مع كوريا الديمقراطية، معنية جدا في ضمان تنفيذ هذه البرامج تحت مراقبة او حتى بمشاركة ودعم من الخارج، مع مراعاة الخبرة والمعايير الدولية. وكما هو معلوم تعتبر هيئة الطاقة الفدرالية الروسية "روس اتوم" من المؤسسات الرائدة المعترف بها عالميا في هذا المجال. وهي تستطيع لعب دورها الطليعي هناك في حال توفرالارادة السياسية ودعم الدولة.

من وجهة النظر الجيوسياسية والجيواقتصادية اكثر ما يهمنا نحن هو افاق المشاريع الثلاثية الاطراف. في المقام الاول يأتي مشروع "السكك الحديدية" لترانزيت البضائع من كوريا الجنوبية عبر كوريا الشمالية الى خط سكك الحديد عبر سيبيريا (ترانس سيب). وفي عام 2013 انجزت المؤسسة الروسية الكورية الشمالية المشتركة "RasonKonTrans" اعمال اعادة تأهيل وتصليح سكة الحديد "خاسان — راجين". هذا المشروع الرائد يعتبر اكبر استثمار اجنبي في كوريا الشمالية (300 مليون دولار). ولكن كوريا الجنوبية تراجعت عن وعودها المتعلقة بنقل حاويات بضائعها عبر هذا الخط. وهو ما دفع الجهات المشرفة على السكة ان تعيد تجهيزه لنقل الفحم المصدر من روسيا الى الأسواق الآسيوية. يجب ضمان مشاركة الشركات الكورية الجنوبية في المشروع (وهو امر سمحت به سيئول بعد قمة تشرين الثاني عام 2013) ويجب اجتذاب الكوريين الجنوبيين لتحديث وتطوير كل سكة الحديد من الحدود الروسية وحتى كوريا الجنوبية (ومن المحتمل حتى ميناء بوسان) من اجل تأمين نقل السلع والبضائع على نطاق واسع من اسيا بواسطة السكك الحديدية عبر سيبيريا.

ويبقى في جدول الاعمال كذلك مشروع خط أنابيب الغاز عبر الكوريتين، وهو مشروع يجري بحثه بهذا الشكل او ذلك منذ التسعينيات من القرن الماضي. وبعد القمة الروسية الكورية الشمالية في عام 2008 تم استبعاد كل الشكوك حول "عدم رغبة" و "عدم مصداقية" كوريا الشمالية فيما يتعلق بهذا المشروع. وقامت شركة "غازبروم" بتحضير مشروع مفصل واعدت دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية لبناء خط أنابيب الغاز لتصدير

الغاز الروسي إلى كوريا الجنوبية. وفي عام 2011 حصلت الشركة الروسية على موافقة كوريا الجنوبية (حجم الاستثمارات كان يجب ان يصل الى 2,5 مليار دولار مع توريد الى كوريا الجنوبية كل عام حوالي ملياري متر مكعب من الغاز الطبيعي من حقول الغاز في ساخالين). ولكن كوريا الجنوبية لاحقا شككت في مصداقية التوريد عبر اراضي كوريا الشمالية وطرحت على الجانب الروسي شروط تجارية مجحفة وغير واقعية. واضطرت "غازبروم" بعد تدهور الوضع بين الكوريتين للبحث عن طرق اخرى بديلة لنقل الغاز الروسي الى كوريا الجنوبية بما في ذلك عن طريق تصدير الغاز المسال. من المهم جدا تدعيم عملية العثور على تفاهم متبادل بين الكوريتين حول هذا المشروع بغض النظر عو وضع العلاقات العامة بين الدولتين.

وطبعا لا ينحصر الامر في خطوات ثنائية مع كوريا الشمالية، بل يفترض القيام "بهجوم دبلوماسي واسع" من قبل كل المشاركين في التسوية الكورية. ويجب أن يفكر الخبراء الروس في القيام بعمل جماعي يتنهي بصياغة مقترحات لمثل هذه "خارطة طريق".

المصادر:

1 *Toloraya G.* The Korean Peninsula: Gateway to a Greater Role for Russia in Asiahttp://www.globalasia.org:45151/V7N2_Summer_2012/Georgy_Toloraya.html?PHPSESSID=1055fa14ad318a21f5af3ee6121ea439

2 كيم جونغ اون يدعو الى الكفاح ضد عقيدة الاعداء
http://www.profi-forex.org/news/entry1008139538.html

3 http://www.rodong.rep.kp/InterEn/index.php?strPageID=SF01_02_01&newsID=2013-04-01-0005

4 http://www.rodong.rep.kp/InterEn/index.php?strPageID=SF01_02_01&newsID=2013-01-30-0021

5 http://juche-songun.ru/joomla/index.php?option=com_content&view=section&id=8&layout=blog&Itemid=69

6 *Кирьянов О.* СМИ: В КНДР идут экономические реформы
(كيريانوف او . وسائل الاعلام: كوريا الشمالية تشهد عملية اصلاح اقتصادي)
// http://www.rg.ru/2013/06/02/reformi-site-anons.html

7 *Park Hyeong-jung.* North Korea's «New Economic Management System»: Main Features and Problems // http://www.koreafocus.or.kr/design3/essays/view.asp?volume_id=146&content_id=105092&category=G

8 http://blogs.piie.com/nk/?p=12784&utm_source=feedburner&utm_medium=email&utm_campaign=Feed%3A+nkwitness+%28PIIE+|+North+Korea%3A+Witness+to+Transformation%29

9 http://www.kcna.co.jp/index-e.htm 9

10 http://www.dailynk.com/english/read.php?cataId=nk00400&num=11095 10

11 http://rg.ru/2013/12/24/kardinal-site.html

12 بيان لجنة دفاع الدولة في كوريا الشمالية. بيان صحفي صادر عن سفارة كوريا الديمقراطية في روسيا في 24 كانون الثاني 2013.

13 Северная и Южная Кореи грозят устроить друг другу конец света. 08.08.2013 (الكوريتان الشمالية والجنوبية تهددان بعضهما البعض بالفناء الشامل.08.2013 08). // http://news.mail.ru/politics/12267918/?frommail=1

14 بلاغ صادر عن القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري. بيان صحفي صادر عن سفارة كوريا الديمقراطية في روسيا في 26 اذار عام 2013.

15 http://www.mk.ru/politics/world/article/2013/05/29/861525-pochemu-kndr-predlozhila-15 — yuzhnoy- koree-mirnyiy-dogovor.html

16 كوريا الشمالية تعرض على جارتها الجنوبية الصلح // روس بالت في 18.1 .2014// // http://news.mail.ru/politics/16539675/?frommail=1

17 N. Korea demands cancellation of S. Korea-U.S. drills. 15.01.2014 // http://www.koreaherald.com/view.php?ud=20140115001059

18 http://www.mid.ru/brp_4.nsf/newsline/6D84DDEDEDBF7DA644257B160051BF7F

19 *Denisov V.* The Problem of Nuclear Security on Korean Peninsula // http://www.rau.su/observer/N03_96/3_06.HTM

20 *Fyodorov Y.* Korean Nuclear Crisis and Russia // http://www.pircenter.org/media/content/files/9/13508302000.pdf

21 كلمة وردود وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على اسئلة ممثلي وسائل الاعلام خلال المؤتمر الصحفي المشترك في ختام المباحثات مع السكرتير العام لمجلس اوروبا ت. يالاند. سوتشي في 20 ايار عام 2013 //http://www.mid.ru/BDOMP/Brp_4.nsf/arh/1DCF46E910ED73B944257B7200203336?OpenDocument

رابطة التعاون الاقتصادية الاوراسية: من التعاون التكاملي الى الاتحاد الاقتصادي الاوراسي

طاير منصوروف

السكرتير العام لرابطة التعاون الاقتصادي الاوراسية، دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية

evrazes@evrazes.ru

التكامل — اتجاه اعام لتطور الاقتصاد العالمي المعاصر

عمليات التكامل شكل نوعي جديد من التعاون بين الدول في العالم الحديث، وفي اساسه انشاء الشروط العامة لعمل الإنتاج و توفير إدارة موحدة للمجال الموحد، بما في ذلك العنصر غير الحكومي.

ان أهداف التكامل تعتبر عادة عامة لجميع نماذج التكامل الإقليمية، ولكن في كل حالة تكون لديها دوافع مختلفة وتستند إلى مسالك مختلفة. ان تنوع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والجيوسياسية والتاريخية الثقافية يولد أشكال كثيرة للتكامل، كل واحدة منها فريدة بحد ذاتها . ومن المعروف ان عملية التكامل الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم بدأت في حوالي منتصف القرن العشرين، ولذلك تراكمت في العالم الخبرة النظرية والعملية الكافية في هذا المجال.

التكامل الاقتصادي هو التفاعل والتكيف المتبادل بين الاقتصادات الوطنية للبلدان المختلفة، بشكل يؤدي إلى توحيدها تدريجيا إلى مجال اقتصادي واحد. وبين الدول يجري التكامل عن طريق تشكيل اتحادات اقتصادية اقليمية للدول مع تنسيق سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية ويظهر ذلك ويتجلى في توسيع وتعميق العلاقات الإنتاجية

التكنولوجية، والاستخدام المشترك للموارد وتوحيد رؤوس الاموال وقيام كل طرف بتوفير للطرف الاخر الظروف المواتية للنشاط الاقتصادي، وإزالة الحواجز التجارية المتبادلة وغيرها. ويتمثل الهدف الرئيسي للتكامل الحقيقي في اقامة سوق موحدة تعززها علاقات اقتصادية واجتماعية ثقافية متينة.

وتجدر الاشارة الى ان التكامل الاقتصادي الدولي في العالم المعاصر يتخذ الاشكال التالية (وذلك وفقا لمدى تزايد ونمو التعاون التكاملي) (1): **منطقة التجارة الحرة** — عند بدء العمل بها تقوم الدول المشاركة بالغاء القيود التجارية والرسوم الجمركية، **الاتحاد الجمركي** — بالاضافة لالغاء القيود التجارية الخارجية ضمن المنطقة الجمركية الموحدة تفرض تسعيرة جمركية موحدة وتمارس سياسة تجارية خارجية موحدة بالنسبة للدول الثالثة، **السوق المشتركة (الموحدة)** — يعني تشكيل هذه السوق السماح بحرية حركة البضائع والمنتجات والخدمات ورؤوس المال والقوى العاملة في اطار المجال الاقتصادي الموحد، **الاتحاد الاقتصادي** — يتم تعزيز الاتفاقات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة باضافة اتفاقيات حول تنفيذ سياسات عامة اقتصادية وضريبية ومالية وفي مجال الميزانية، وتشكل مؤسسات فوق الوطنية. ولاحقا يجوز استخدام عملة موحدة اي ان الاتحاد الاقتصادي يعزز باتحاد في مجال العملة.

ويلعب التعاون الإقليمي دور والوسيلة والأداة لتحقيق وضمان النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان وتعزيز موقف الاتحادات التكاملية في النظام الاقتصادي العالمي، ويضمن هذا التعاون الاستقرار السياسي في العالم وذلك لان التحام الاقتصادات الوطنية يلغي إمكانية النزاعات السياسية بينها.

النواحي الاساسية للنظرية الاوراسية

العقيدة الاوروآسية تعتبر احدى اكثر الاتجاهات المطلوبة والواعدة في الفكر الاجتماعي المعاصر. وتم وضع اساس العقيدة من قبل علماء « التيار الاوراسي» في وسط المهاجرين الروس الى اوروبا في النصف الاول من القرن العشرين. واعتقد العلماء الاوراسيون انه يمكن النظر الى اوروسيا، من جهة على انها قارة تتألف من جزئين للعالم — اوروبا

واسيا، ومن جهة اخرى كحضارة تمتلك خصائص جيوسياسية وطبيعية وديموغرافية واجتماعية ثقافية فريدة.

واعتقد مؤسسو النظرية الاوراسية (ن ب سافيتسكي و غ ف فلوروفسكي و ن س تروبتسكوي و غ ف فيرنادسكي و س م سولوفيوف و ل ن غوميليوف) ان الطبيعة بحد ذاتها حددت وحدة المجال الاوراسي وان تطوره التاريخي يقوم على التعاون الوثيق بين العوامل الطبيعية الجغرافية والاجتماعية الثقافية. ويثق العلماء ان سكان اوراسيا، الشعوب القاطنة في تلك المنطقة، لا يتنافسون فيما بينهم بل هم حلفاء ولذلك يعتبر من الامور المحتمة ظهور الدولة الاوراسية القائمة على اساس المبادئ الطوعية والمنفعة المتبادلة.

وخلال ذلك اعتقد الاوراسيون ان شعوب اوراسيا قد توحدت فيما بينها 4 مرات. وكانت قبائل الهون اول من وحد الشعوب الاوراسية ومن ثم تم توحيد القارة في اطار الخانات التركية القديمة. وفي القرن الثالث عشر قام المغول بتوحيد اراضي اوراسيا بقيادة جنكيز خان. وجرت المحاولة الرابعة من خلال تشكيل الامبراطورية الروسية والاتحاد السوفياتي.

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي قام رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف باعادة تكوين وصياغة ابداعية لافكار المنظرين الاوراسيين وذلك في اطار عقيدة "الاوراسية العملية" التي تم تنفيذها على ارض الواقع في مشروع تشكيل اتحاد الدول الاوراسية (2).

المشروع الاوراسي لرئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف

كانت اصول التكامل الأوراسي الحديث في المجال السوفيتي السابق تكمن في مشروع اقامة اتحاد الدول الاوراسي الذي قام رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف بالاعلان عنه في 28 اذار/مارس عام 1994 في جامعة موسكو الحكومية. وفي يوم 8 حزيران/ يونيو من نفس العام تم نشر هذا المشروع على صفحات صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» (3) ثم جرت مناقشته مرارا في اجتماعات الهيئات الحكومية ووسائل الإعلام.

لقد تم طرح هذا المشروع في الفترة التي شهدت فيها بلادنا عواقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك التكامل القائم وحلول الازمة الاقتصادية المنهجية. في تلك الفترة كان يتوجب على الدول المستقلة الجديدة اقامة ووضع استراتيجية مغايرة تماما للتعاون الاقتصادي التجاري وانشاء آليات جديدة من الناحية المبدئية للتعاون. وكان يجب على هذه الاليات ان تتوافق مع التغيرات الجيوسياسية التي حصلت. لقد تحول مشروع الاتحاد الى الدليل للعمل في مجال توسيع التعاون والتفاعل بين الجمهوريات السوفيتية السابقة بهدف المحافظة وتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مجال النقل والتي وجدت خلال فترة تاريخية طويلة بين شعوب اوروسيا.

ومن اجل وضع الأساس العملي لمشروع الاتحاد الاوراسي قام رئيس كازاخستان بدراسة عمليات التكامل في البلدان الأوروبية وتجربة تشكيل الاتحاد الأوروبي وعثر على المسالك المطلوبة لبناء نموذج جديد من التكامل الدولي في المجال السوفيتي السابق وتم توفير الاسس لتكوين القاعدة المؤسساتية لتكامل الدول الاوراسية وتم وضع الاساس القانوني الضروري لمنح العمليات التكاملية الطابع الثابت المستقر.

ووفقا لمشروع الاتحاد الاوراسي كان يجب ان تصبح الروابط الاقتصادية المشتركة اساس توحيد الدول الاوراسية وكان يجب ان يخدم تكوين الاتحاد الاوراسي، عملية انشاء مسالك منسقة لتنفيذ التحولات اللازمة في مجال السوق وضمان الامن الوطني للدول الاوراسية والمساعدة في عملية انضمامها المشترك في المنظومة الاقتصادية العالمية. وافترض ان يتم تنفيذ هذه المهمة عن طريق اقامة دول المنطقة لمجال اقتصادي وجمركي وانساني موحد.

وكان يجب ان تجري عملية تشكيل الاتحاد الاوراسي بدون اي انتقاص للسيادة الوطنية للدول المشاركة وبدون اي تدخل في شؤونها الداخلية واحترام حق كل شعب في تحديد نوع نظام الدولة في بلاده. ولقد تم الاعتراف بضرورة انتهاك المسلك البراغماتي خلال التكامل والتمسك بالجدوى الاقتصادية والطوعية خلال التوحد ، كمبادئ اولوية خلال تحديد ووضع نماذج الاتحاد الاوراسي. وجاء في اساس المشروع مبدأ «السرعات المختلفة والمستويات المخلفة للتكامل» الذي يفترض انه يتم اختيار وتيرة وشكل ومستوى التعاون المتبادل انطلاقا من مستوى استعداد واهتمام الدول المشاركة.

وتم في المشروع كذلك التأكيد على أن حل قضايا التكامل الاقتصادي تفترض وتملي ضرورة إنشاء هيئات فوق وطنية تشبه تلك الموجودة في الاتحاد الاوروبي . وكان يجب على هذه الهيئات ان تتولى مهام تنظيم العلاقات بين الدول في المجالات الجمركية و البيئية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والقانونية.

ولكن في الفترة 1995-2000 وعلى الرغم من وجود الكثير من انصار هذا المشروع الا انه لم ينفذ لاسباب موضوعية وذاتية متعددة. لقد بحثت الدول الاوروسية خلال الفترة المذكورة عن أنسب الطرق للتعاون عن طريق التجربة والخطأ. وفقط في عام 2000 تم تكوين المجموعة الاقتصادية الاوراسية وهو ما فتح الطريق امام تعزيز التكامل الأوراسي والترويج له ومنحه الآفاق الجديدة.

وفي يوم 28 نيسان/أبريل 2014 أي بعد 20 سنة من نشر فكرة مشروع الاتحاد الاوراسي، القى رئيس كازاخستان محاضرة في جامعة موسكو تحت عنوان "من فكرة الاتحاد الأوراسي إلى آفاق جديدة من التكامل الأوراسي". وفيها اشار الى ان "مشروع الاتحاد الاوراسي كان نقطة انطلاق لعملية تاريخية جديدة، وهو ما يسمى الآن التكامل الأوراسي. لم تنل فكرة اوروسيا التقييم المطلوب من معظم السياسيين في رابطة الدول المستقلة في تلك الفترة ولكنها باتت اليوم تحظى بشعبية كبيرة في اوساط الاعمال وعلى المستوى الاجتماعي الإنساني. لقد ظهرت وباتت تعمل بنجاح العديد من الساحات التي تغذي التكامل الاوراسي وتدفع به الى الامام.

ان التكامل الإقليمي هو طريقة للتعامل والتصدي للتهديدات العالمية وان الاتحاد الأوراسي يمكن ان يصبح منافسا للتجمعات والاتحادات الأخرى على الصعيد العالمي. ويمكن القول ان التكامل الاوراسي يوفر ويضمن للدول المشاركة فيه الافضلية الاستراتيجية العامة قبيل الثورة الصناعية العالمية الثالثة القادمة. واني لعلى قناعة تامة وعميقة من ان القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الازدهار الكبير لأوراسيا، حيث ستكون دولنا في مركز كل هذه الاحداث».

وبهذا قام نزاربابيف ليس فقط بصياغة فكرة جديدة لاوراسيا بل وقام ايضا بصياغة مشروع معين، وعلى أساسه في المستقبل، مع الدعم النشيط من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين و من زعماء الجمهوريات السوفيتية الاخرى، ظهرالتكامل الأوراسي الحالي، بعد ان قطع مرحلة محددة على طريق التطور الطبيعي.

الرابطة الاقتصادية الاوراسية هي نواة التكامل الاقتصادي في المجال ما بعد السوفييتي

قرر رؤساء روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان في 23 أيار/مايو عام 2000 في مينسك، إنشاء منظمة اقتصادية جديدة تتمتع بالصفة و المكانة الدولية و تتمتع كذلك بصلاحيات واسعة في مجال حل المسائل المتعلقة بالتعاون التكاملي. هذه المنظمة تمتلك هيكلا واضحا ومؤسسات وآليات تعمل بشكل فعال. وانطلاقا من ذلك قام رؤساء الدول المذكورة في يوم 10 تشرين الاول/ أكتوبر عام 2000 في أستانا، بالتوقيع معاهدة بشأن إنشاء الرابطة الاقتصادية الاوراسية التي باتت سارية المفعول في 30 ايار عام 2001 (4) وباتت الدول الخمس المذكورة اعضاء تشكل اعضاء الرابطة اما أرمينيا ومولدوفا وأوكرانيا فحصلت على صفة المراقب فيها. وجاء في الوثيقة ان الرابطة وجدت لتخدم اهداف تطبيق على ارض الواقع عمليات تكامل حقيقية يساعد تنفيذها في دفع دول الرابطة الاقتصادية الاوراسية نحو اقامة الاتحاد الجمركي الذي سيفتح قيامه الطريق امام تشكيل المجال الاقتصادي الموحد الذي سيضمن في مجال المنطقة الاقتصادية الموحدة الحركة الحرة للبضائع والمنتجات والخدمات ورؤوس المال والقوى العاملة فضلا عن التنسيق الفعال للسياسات الاقتصادية العامة للبلدان الأعضاء.

الهدف الاخر الهام تنسيق مسالك دول الرابطة الاقتصادية الأوراسية خلال تكاملها في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي. وهذا اتجاه استراتيجي في نشاط الرابطة ضمان التنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة في البلدان الأعضاء مع الاستخدام الفعال لإمكانياتها الاجمالية لتحسين مستوى معيشة السكان.

وفي ذات الوقت ومع التوقيع على معاهدة تأسيس الرابطة الاقتصادية الاوراسية صدر عن رؤساء الدول المذكورين اعلاه بيان تم فيه تحديد وصياغة المهمات التي يجب حلها في اطار الرابطة وكانت تتعلق بالسياسة التجارية الخارجية والاقتصادية والجمركية والمجال الاجتماعي — الانساني والمجال القانوني ايضا. وشكلت هذه المهمات الاساس اللازم لصياغة ووضع وثائق البرنامج الأساسية للرابطة الفعاليات المختلفة لتنفيذ الاتجاهات الاولوية لتطور الرابطة الاقتصادية الاوراسية في الفترة 2003-2006

والسنوات اللاحقة ومن ثم التدابير للفترة 2008-2010 والسنوات التالية وبعد ذلك للفترة 2011-2013 مع السنوات التالية.

ومن بين الاتجاهات الاولوية لتطور الرابطة الاقتصادية الاوراسية يمكن ذكر: تشكيل الاتحاد الجمركي، تنفيذ سياسة اقتصادية منسقة، التعاون في قطاع الاقتصاد الحقيقي، تشكيل والتنمية المشتركة لسوق الطاقة، شكيل اتحاد النقل وتحقيق إمكانية الترانزيت المتوفرة لدى الرابطة الاقتصادية الأوراسية، التعاون في القطاع الزراعي، إنشاء سوق مشتركة للخدمات،تشكيل سوق مالية مشتركة وتطوير التكامل النقدي، التعاون في المجال الاجتماعي الإنساني وفي مجال سياسة الهجرة، توسيع صلاحيات الرابطة الاقتصادية الأوراسية.

تقوم هيئات الرابطة بتشكيل منظومة متكاملة وفيها تكون كل هيئة بمثابة العنصر المنفصل المرتبط بشكل وثيق مع الاخرى. ومن بين الهيئات النظامية في الرابطة يمكن ذكر: المجلس المشترك الاعلى للدول (على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات)، لجنة التكامل (على مستوى نواب رئيس الوزراء)، الجمعية البرلمانية المشتركة ، محكمة الرابطة . وتوزع رئاسة هيئات الرابطة على اساس التناوب وتنتقل سنويا من دولة الى اخرى من اعضاء الرابطة.

وتعتبر مجالس ولجان القطاعات بمثابة اداة العمل الهامة في الرابطة وهي تتكون من الوزراء ونوابهم او رؤساء ونواب رؤساء المؤسسات ذات العلاقة في دول الرابطة الاقتصادية الاوراسية. وتقوم سكرتارية اللجنة التتكاملية في الرابطة الاقتصادية الاوراسية بضمان الدعم التنظيمي والمعلوماتي التقني لنشاطات كل هيئات الرابطة .

وتجدر الاشارة الى وجود 140 اتفاقية سارية المفعول بين دول الرابطة (بدون اتفاقات الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد) حول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وتملك الرابطة الاقتصادية الاوروسية صفة دولية وتعتبر بمثابة المراقب في الامم المتحدة. ووقعت الرابطة على 35 مذكرة حول التعاون مع مختلف المنظمات الدولية. ومن الشركاء الدوليين الرئيسيين للرابطة الأمم المتحدة ومنظماتها : اللجنة الاقتصادية الاوربية للامم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وكذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا . وبين التجمعات الإقليمية رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة

شنغهاي للتعاون. وتمت مرات عديدة في قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الاشارة الى التعاون الوثيق مع الرابطة الاقتصادية الاوراسية في مختلف المجالات.

وتحت رعاية الرابطة يعمل مجلس الاعمال الاوراسي الذي يساعد في تطوير التعاون الاقتصادي التجاري المتبادل المنفعة والتكامل بين المؤسسات الصناعية واجتذاب اوساط الاعمال للمشاركة في العمليات التكاملية. وفي عام 2006 تم تأسيس مصرف التنمية الاوراسي الذي يمول المشاريع الاستثمارية ذات التاثير التكاملي ويجري دراسات حول التكامل الاقتصادي.

وفي اطار الاجراءات المشتركة التي اتخذتها الدول الاعضاء في الرابطة من اجل تخطي وتجاوز عواقب الازمة المالية العالمية لعام 2009، تم تأسيس صندوق مكافحة الازمة الاوراسي الذي يقدم قروض مالية واستثمارية للدول الاعضاء وكذلك تم تشكيل مركز التكنولوجيات العالية الاوراسي الذي يهدف نشاطه القيام بصياغة وتنفيذ البرامج العلمية الفنية والمشاريع الابتكارية. ويتعاون المركز المذكور بشكل فعال مع صندوق «سكولكوفو» العلمي الروسي. لتنفيذ مشاريع مشتركة انشاء شركة العمل المحفوف بالخطر تحت اسم «مركز التكنولوجيات الابتكارية في الرابطة الاقتصادية الاوراسية» بمشاركة البنيات والمؤسسات ذات العلاقة من بيلوروسيا وروسيا وكازاخستان. واعتبارا من كانون الثاني/ يناير عام 2012 باشرت العمل محكمة الرابطة الاقتصادية الاوراسية لحل الخلافات الاقتصادية في الرابطة والاتحاد الجمركي.

وفي الوقت الراهن تقوم الدول الاعضاء في الرابطة بصياغة وتنفيذ عدد من البرامج والمفاهيم الحكومية المشتركة بما في ذلك النشاطات الدولية، والأمن الغذائي، وتكوين سوق مشتركة للطاقة ومجال موحد للنقل. وفي الفترة 2011-2015 يجري تنفيذ برنامج حكومي مشترك هادف لدول الرابطة تحت اسم "التكنولوجيات الحيوية المبتكرة"، واعتبارا من 2013 يجري تنفيذ برنامج حكومي مشترك هادف لدول الرابطة مدته ست سنوات تحت اسم "استصلاح المناطق التي تعرضت لتأثير عمليات استخراج اليورانيوم في دول الرابطة الاقتصادية الاوراسية".

وتجدر الاشارة الى ان الرابطة الاقتصادية الاوراسية تعتبر من الاسواق الكبرى مع اكبر مساحة اراضي في العالم قاعدة ضخمة جدا من الموارد المعدنية والخامات وإمكانيات اقتصادية وتجارية خارجية كبيرة (انظر الرسم البياني رقم 1).

خلال فترة 14 عاما التي مرت منذ تشكيل تشكيل الرابطة الاقتصادية الاوراسية تكونت منظومة متطورة من الآليات التي تضمن عملية التكامل الشاقولي والأفقي، مما يسهم في خلق أسواق أكبر للمنتجين والمستهلكين الوطنيين ، ونمو الاقتصاد وتنويعه من خلال خفض الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة . وتقوم دول الرابطة الاقتصادية الاوراسية بتنسيق الاصلاحات المنفذة في المجال الاجتماعي وسوق العمل (خلال ذلك يفترض تعميق التكامل الاجتماعي، الانتقال الى مقاييس اجتماعية اعلى) وكذلك تقوم هذه الدول بصياغة مسالك موحدة وتنسيق النشاطات في القضايات الدولية الرئيسية لكي يتم بواسطة الجهود المشتركة التصدي للتحديات العالمية ومخاطر العصر الحديث. معا، نحن يمكن أن نتعاون مع مختلف البلدان والاتحادات الإقليمية في ظروف التعاون المتبادل الفائدة والمتساوي الذي من خلاله يكمل احدنا الاخر.

الرسم البياني رقم 1

حصة الرابطة الاقتصادية الأوراسية في المؤشرات العالمية في عام 2013

(% بالنسبة للنتائج)

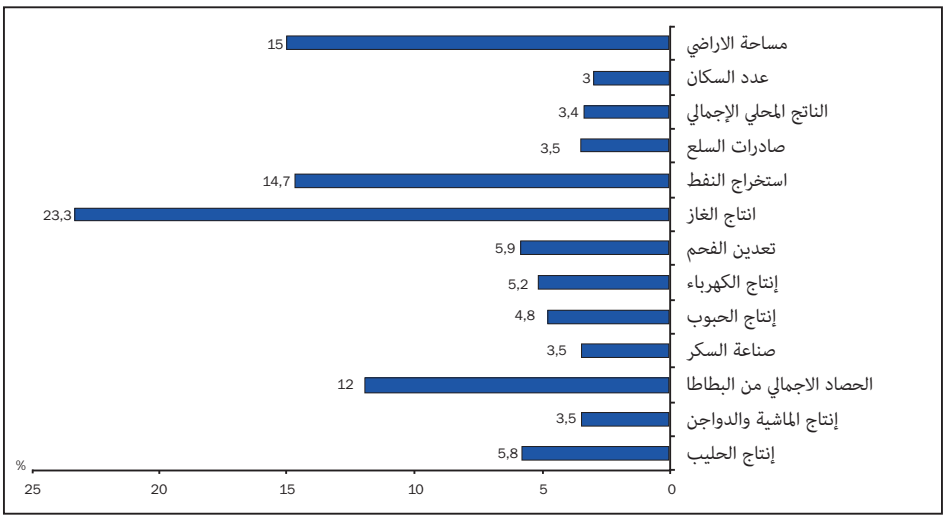

المصادر: معطيات اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة، صندوق النقد الدولي، شركة البترول البريطانية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويجب القول ان تكامل دول الرابطة يجري مع الاخذ بعين الاعتبار الخبرات الايجابية ودينامية ووتيرة تطور الاتحاد الاوروبي وكذلك مع النظر الى الصعوبات والمشكلات التي يتوجب عليه تخطيها. ويجري بشكل مستمر اعادة النظر بشكل انتقادي في تجربة الاتحاد الاوروبي مع العمل لتكييف كل ذلك ليتوافق مع ظروفنا.

وبهذا الشكل يمكن القول ان السنوات التي مرت كانت ممتلئة بالخطوات التكاملية الهامة بين المجال الاجتماعي -الاقتصادي، التي ادت إلى التقدم الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لطبقات عريضة من السكان (انظر الرسم البياني رقم 2 ورقم الجدول 1).

الرسم البياني رقم 2

المؤشرات الاقتصادية العامة بشكل متوسط للرابطة الاقتصادية الاوراسية لعام 2013

بالتناسب المئوي مع عام 2000 (بالاسعار الثابتة)

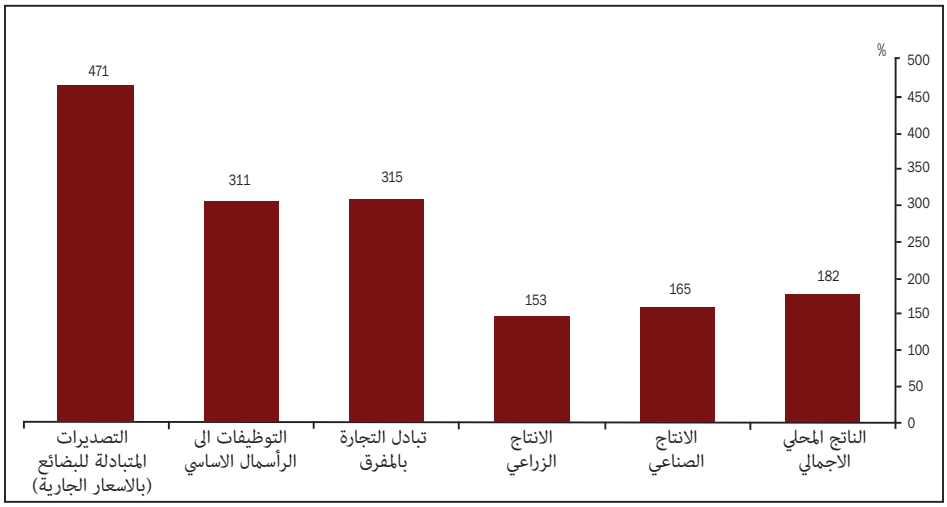

المصدر: المعطيات الاحصائية لرابطة الدول المستقلة.

وتجدر الاشارة الى ان الرابطة باتت نواة التكامل الاقتصادي في المنطقة السوفيتية السابقة لانها تمكنت من توفير التكامل الحقيقي للاقتصاد في بيلاروس وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا وطاجكستان واقامة الاتحاد الجمركي وبداية تكوين المجال الاقتصادي الموحد واقرار معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.(5)

الجدول رقم 1

المؤشرات الرئيسية لمستوى معيشة السكان في دول

الرابطة الاقتصادية الأوراسية في عام 2000 و 2013

(التقييم وفقا لسعر صرف العملات الوطنية بالدولار الأمريكي)

	بيلاروس	كازاخستان	قرغيزيا	روسيا	طاجكستان
الناتج المحلي الإجمالي للفرد					
بالأسعار الجارية، ألف دولار					
عام 2000	1,1	1,2	0,3	1,8	0,16
عام 2013	7,5	12,9	1,3	14,6	1,05
بالأسعار الثابتة، 2013 اكبر بعدة مرات بالمقارنة مع عام 2000	2,3	2,3	1,6	1,8	2,1
متوسط الراتب الشهري					
الاسمي المتوسط للسنة، دولار					
عام 2000	74	101	26	79	8,5
عام 2013	573	714	236	942	147
من حيث القيمة الحقيقية (مع التعديل بالنسبة لمؤشر الاسعار الاستهلاكية) في المتوسط للعام 2013، اكبر بعدة مرات بالمقارنة مع عام 2000	4,8	2,8	3,5	3,4	9,6
متوسط المعاش التقاعدي (لشهر ديسمبر)، دولار					
عام 2000	31	28	10	29	1,8
عام 2013	220	204	132	302	38
نسبة السكان ذوي الدخل (الانفاق) دون مستوى المعيشة الادنى (خط الفقر)، ٪ من إجمالي عدد السكان					
عام 2000	29	47	56	28	…
عام 2013	5,5	2,9	38	11	47

المصدر: معطيات اللجنة الإحصائية رابطة الدول المستقلة.

الاتحاد الجمركي بين بيلاروس وكازاخستان وروسيا

تم ضمن الرابطة اقرار تدابير واجراءات لتنظيم منطقة التجارة الحرة بدون قيود واستثناءات وبفضل ذلك ازداد حجم التبادل التجاري الاجمالي بين دول الرابطة الاقتصادية الاوراسية في عام 2008 بالمقارنة مع عام 2000 بمقدار 4,2 مرة (من 29 مليار دولار الى 123 مليار دولار) وادى ذلك لظهور مقدمات الانتقال الى المرحلة التالية من التكامل وهي إنشاء الاتحاد الجمركي.

وتم اتخاذ القرار حول إنشاء الاتحاد الجمركي لبيلاروس وكازاخستان وروسيا من قبل رؤساء الدول في جلسة مجلس الحكومي المشترك للرابطة الاقتصادية الأوراسية في يوم 6 تشرين الاول/أكتوبر 2007 في دوشنبه. وحينذاك تم ايضا اقرار خطة العمل في مجال اقامة الاتحاد الجمركي.

في المرحلة الابتدائية تم تشكيل الاتحاد الجمركي من قبل ثلاث دول من الرابطة الاكثر تقاربا في مجال المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية. في المستقبل القريب ستنضم إلى «الترويكا» أرمينيا، وبعد ذلك قيرغيزستان.

منذ البداية كانت الهيئة العليا للاتحاد الجمركي- مجلس الحكومي المشترك للرابطة الاقتصادية الأوراسية على مستوى رؤساء دول ورؤساء حكومات الدول الثلاث. تمت كذلك اقامة أول هيئة فوق وطنية — لجنة الاتحاد الجمركي، وضمت نواب رؤساء حكومات بيلاروس وكازاخستان وروسيا. و منذ عام 2012، تم إلغاء اللجنة ونقلت وظائفها إلى اللجنة الاقتصادية الأوراسية.

واعتبارا من 1 كانون الثاني عام 2010 تم فرض تعريفة جمركية موحدة وقواعد موحدة للضبط التسعيري وغير التسعيري واعتبارا من 6 تموز/يوليو عام 2010 بات ساري المفعول الاتفاق الخاص بالقانون الجمركي للاتحاد الجمركي. ومنذ النصف الثاني من عام 2010 اختفت الرقابة الجمركية من على الحدود بين روسيا وبيلاروس واختفت هذه الرقابة من على الحدود بين روسيا وكازاخستان في 1 تموز 2011.

ونتيجة لذلك، بدأ الاتحاد الجمركي بالعمل بشكل كامل اعتبارا من 1 تموز 2011 وفقا لكل المعايير الدولية: لقد تم تشكيل منطقة جمركية موحدة، والغيت الإجراءات الجمركية بين دول الاتحاد الجمركي تماما بسبب نقلها إلى الحدود الخارجية للاتحاد الجمركي. لقد تم نقل كل انواع الرقابة الحكومية (الجمركي وفي مجال النقل و الطب البيطري، الصحة

العامة والصحة النباتية) إلى الحدود الخارجية للاتحاد الجمركي باستثناء المراقبة من قبل حرس الحدود.

وبات التوزيع المعياري لمبالغ رسوم الدخول الجمركية كالتالي: بيلاروس — 4.70%، كازاخستان — 7.33%، روسيا — 87.97%.

وتسبب عمل الاتحاد الجمركي بتوسيع علاقات التعاون وتقليل هدر الوقت والتكلفة بالنسبة للمؤسسات والسكان. لقد تم تشغيل الاليات القانونية الحقيقية التي تسمح للكيانات الاقتصادية بتنفيذ النشاط التجاري الفعال ليس فقط داخل اراضي كل دولة على حدة بل وفي كل اراضي الاتحاد الجمركي. ووفقا لمعطيات اللجنة الاقتصادية الاوراسية ارتفع حجم التجارة المتبادلة بين الدول الثلاث في عام 2010 بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 1,29%، وفي عام 2011 بنسبة 33,9% وفي عام 2012 بنسبة 7,5% اما في عام 2013 فقد لوحظ انخفاض بنسبة 4,9%. في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى تموز/ يوليو عام 2014 بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013 بلغ الانخفاض نسبة 10.7%.

في الوقت الراهن لم يعد الطلب الخارجي بل الطلب الداخلي بالذات للاتحاد الجمركي يوفر تشغيل مؤسسات الدول الثلاث في مختلف قطاعات الصناعة والزراعة ومجال الخدمات. ازداد الوزن النوعي لبيلاروس وكازاخستان في مجال التجارة داخل «الترويكا». وخلال فترة عمل الاتحاد الجمركي انخفضت حصة المواد الخام في التجارة المتبادلة بين الدول الثلاث من 40% الى 33% وهذا يعني انه تحسنت بنية التبادل التجاري وتم استبدال الخامات بالمنتجات التكنولوجية والبضائع ذات القيمة المضافة العالية.

ومن الامثلة الظاهرة والمقنعة لفائدة الاتحاد الجمركي لمواطني الدول الثلاث هو اختفاء آلاف رجال الجمارك من على الحدود بين روسيا وكازاخستان التي يبلغ طولها 7,5 الف كلم وهو ما سمح للملايين من الناس ليس فقط من المقاطعات المتجاورة في الدولتين / من جانب روسيا هناك 12 منطقة يسكنها 26 مليون نسمة ومن جانب كازاخستان هناك 7 مناطق يسكنها حوالي 6 ملايين نسمة/ باجتياز الحدود يوميا بدون اية معاملات جمركية.

ان اجمالي الاثر التكاملي من قيام الاتحاد الجمركي واللجنة الاقتصادية الاوراسية خلال 10 سنوات يقدر اليوم من جانب العلماء الروس بـ 17-20% نمو اضافي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول الثلاث . القيمة الاجمالية لذلك تقدر بحوالي 700 مليار دولار.

المجال الاقتصادي الموحد

وفر النجاح في عمل الاتحاد الجمركي الظروف اللازمة للتعميق اللاحق لعملية التكامل، مما سمح البدء بالانتقال إلى المرحلة التالية من التكامل الأوراسي — إنشاء المجال اقتصادي الموحد. وفي يوم 19 كانون الاول عام 2009 قام رؤساء روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان خلال قمة غير رسمية في مدينة الماتا باقرار خطة العمل لتشكيل اللجنة الاقتصادية الاوراسية في الفترة 2010-2011.

لقد سمحت الإرادة السياسية لرؤساء الدول الثلاث ، والعمل النشيط والفعال من قبل حكومات هذه الدول وهيئات الرابطة، في وضع واعتماد الوثائق الدولية من قبل المجلس الحكومي المشترك للرابطة الاقتصادية الاوراسية الخاصة بتشكيل اللجنة الاقتصادية الاوراسية وذلك خلال عام بدلا من عامين كما كان مخططا. في تشرين الثاني وكانون الاول عام 2010، اعتمد المجلس الحكومي المشترك للرابطة الاقتصادية الأوراسية (الهيئة العليا للاتحاد الجمركي) مجموعة من 17 اتفاقية حكومية مشتركة تشكل القاعدة القانونية للجنة الاقتصادية الاوراسية. وتم ابرام هذه الاتفاقيات . وفي يوم 19 كانون الاول عام 2011 خلال جلسة المجلس الاقتصادي الاوراسي الاعلى تم من قبل رؤساء الدول الثلاث اتخاذ القرار بان تصبح سارية المفعول اعتبارا من 1 كانون الثاني عام 2012 اي مع بداية عمل الجنة الاقتصادية الاوراسية.

ان المجال الاقتصادي الاوراسي الموحد سوق موحدة يمكن فيها لرجال الاعمال ليس فقط بيع البضائع بحرية بل تقديم الخدمات وكذلك يملكون امكانية الوصول الى مصادر الطاقة والنقل والاتصالات. في المجال الاقتصادي الموحد تعمل آليات موحدة لتنظيم الاقتصاد، وإجراء سياسة منسقة في مجال الضرائب والمالية والنقد والميزانية والعملات والتجارة والجمارك.

المزايا والافضليات الرئيسية للمجال الاقتصادي الموحد:

- إنشاء أسواق أكبر للمنتجين الوطنيين والمستهلكي؛
- نمو الاقتصاد وتنويعه من خلال خفض الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة؛
- مع التوسع التقليدي للتجارة المتبادلة في المجال التجاري الموحد تعطى قيمة اولوية لتطوير التعاون المالي والتعاون الاستثماري والتعاون العلمي الانتاجي وتعميق تنمية الامكانيات البشرية؛

• تعزيز نشاط الاعمال لمؤسسات البزنس الكبير والمتوسط والصغير، وإنشاء اتحادات انتاجية وصناعية وتجارية حكومية مشتركة ،واقامة المؤسسات المشترك؛

• تحسين الأمن الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء وللمجال الاقتصادي الموحد بشكل عام؛

• تشكيل والتنمية المشتركة لسوق الطاقة، وتشكيل سوق مشتركة لخدمات النقل، ونظام نقل موحد وتنفيذ امكانيات الترانزيت لدى دول المجال الاقتصادي الموحد؛

• ان السوق الموحدة تبقى أكثر جاذبية للاستثمارات والابتكارات المتبادلة و الأجنبية وهو يسمح لرجال الاعمال بالحصول على موارد إضافية وهو ما يوفر تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل؛

• فرض النظام والانضباط في تنظيم هجرة الايدي العاملة؛

• بالنسبة للمواطنين باتت اسهل بكثير الاتصالات والعلاقات عبر الحدود، وبات بمقدورهم عرض خدماتهم ومهاراتهم في سوق العمل الموحدة، حيث تتم حماية العمال المهاجرين بموجب القانون، ويمكنهم مع عائلاتهم الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية الإلزامية المتاحة؛

• إمكانية الدفاع المشترك عن مصالح كل دولة من الدول الثلاث في العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

وخلال ذلك لا تبتعد الدول الثلاث عن الاسواق الاخرى ولا تنعزل عنها بل على العكس تسعى إلى تطوير التعاون المتعدد الجوانب مع الدول بشكل منفرد ومع الاتحادات التكاملية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ويجب القول ان التكامل الاورواسي والاوروبي يستطيعان ان يكمل احدهما الاخر.

معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

وقع رؤساء روسيا وكازاخستان وبيلاروس في 18 تشرين الثاني عام 2011 على إعلان حول التكامل الاقتصادي الأوراسي، ومعاهدة اللجنة الاقتصادية الأوراسية وقواعد عملها.

وذكر البيان أن المحتوى الرئيسي للمزيد من التكامل سيكون تحقيق الإمكانات الكاملة للاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد وتحسين ومواصلة تطوير القاعدة التنظيمية — القانونية لهما وكذلك المؤسسات القائمة والتعاون العملي واقامة الاتحاد الاقتصادي الاوراسي.

الخطوة التالية هي العمل في مجال الاتحاد الاقتصادي الاوراسي اي اقامة مجتمع متعاضد سياسيا واقتصاديا يتطور في ظروف السوق الموحدة مع الاستخدام الفعال للامكانيات الاجمالية

المتوفرة. وفي الاتحاد الاقتصادي الاوراسي سيتم توحيد ليس فقط الاسواق بل والخطط الاستراتيجية والافاق المستقبلية لتنمية لدول الرابطة. لقد أصبحت اللجنة الاقتصادية الاوراسية هيئة فوق وطنية تعمل باستمرار تضبط نشاطات الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد. وباشرت اللجنة المذكورة عملها في 2012 في ان واحد مع المجال الاقتصادي الموحد.

تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من قبل رؤساء الدول من بيلاروس وكازاخستان وروسيا 29 ايار/ مايو 2014 في أستانا عاصمة كازاخستان (6). ويجب ان يتم ابرام الوثيقة من قبل الدول المشاركة قبل نهاية عام 2014. اما الاتحاد الاقتصادي الاوروسي فسيتشكل اعتبارا من 1 كانون الثاني 2015. ويجب تنفيذ عمل شاق وطويل من اجل تطبيق على ارض الواقع البنود الاساسية في الوثيقة.

ووفقا للوثيقة يتم ضمن الاتحاد ضمان ما يلي: حرية حركة البضائع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة (اي تنفيذ التعاون على اساس مسالك مشتركة) . اعتماد في قطاعات الاقتصاد سياسة منسقة (وهو ما يفترض توحيد وتنسيق الضبط القانوني) او موحدة (استخدام ضبط قانوني عام موحد).

الاتحاد الاقتصادي الاوراسي هو منظمة دولية للتكامل الاقتصادي الإقليمي تملك شخصية قانونية دولية. ويجري تأسيس الاتحاد الاقتصادي الاوروسي وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي الاخرى المعترف بها ، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية.

في المعاهدة الخاصة بتأسيس الاتحاد الاقتصادي الاوروسي تم تسجيل مبدأ المساواة السيادية للدول ووحدة اراضيها واحترام خصائص البنية السياسية للدول الاعضاء في الاتحاد. ويعمل بمبدأ الاجماع في كل مستويات اتخاذ القرارات في الاتحاد الاقتصادي الاوراسي.

اهداف الاتحاد الاقتصادي الاوراسي: 1- تهيئة الظروف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة في الدول الأعضاء من اجل تحسين مستوى معيشة السكان؛ -2 تشكيل السوق الموحدة للسلع والخدمات ورأس المال وللقوى العاملة؛ -3 التحديث الشامل والتعاون والقدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في ظروف الاقتصاد العالمي.

وتجدر الاشارة الى ان الاتحاد الاقتصادي الاوراسي يبدو ضروريا لتعزيز اقتصادات الدول الأعضاء فيه وضمان تنميتها المنسجمة والتقارب فيما بينها والنمو الثابت المستقر لنشاط

الاعمال والتجارة المتوازنة والتنافس النزيه. وستضمن الدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي الاوراسي التقدم الاقتصادي عن طريق العمل المشترك الموجه نحو حل المهام المشتركة التي تقف امامها والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستقرة والتحديث المتعدد الجوانب وتعزيز وتقوية القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في اطار الاقتصاد العالمي. وباتت انية جدا مهمة تقارب اقتصادات دول الاتحاد الاقتصادي الاوراسي في الوقت الراهن عندما ظهرت ضرورة التصدي للمخاطر الخارجية.

هيئات المجلس الاقتصادي الاوراسي: المجلس الاقتصادي الأوراسي الاعلى (على مستوى رؤساء الدول)، المجلس الأوراسي الحكومي المشترك (على مستوى رؤساء الحكومات)، اللجنة الاقتصادية الأوراسية، المحكمة. وبقرار المجلس الاقتصادي الأوراسي الاعلى يمكن أن تنشئ هيئات ملحقة (مجالس رؤساء الهيئات الحكومية في الدول الأعضاء ومجموعات العمل واللجان المختصة) في المجالات ذات الصلة.

تعتمد المعاهدة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي الاوراسي على القاعدة القانونية التقاعدية للاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد. لقد تم تشذيب معايير هذه الوثائق وتطويرها وجعلها تتوافق مع قواعد منظمة الجمارك العالمية والمنظمات الدولية الأخرى. وهذا من جانبه حدد بنية المعاهدة: في القسم الاول جرى النظر في انشاء وتأسيس الاتحاد الاقتصادي الاوراسي والمبادئ الأساسية والأهداف والمسؤوليات والصلاحيات والحقوق والميزانية. ويخصص الجزء الثاني لأنشطة الاتحاد الجمركي والثالث لعمل المجال الاقتصادي الموحد. والجزء الرابع يحتوي على عدد من الأحكام القانونية المتعلقة بإلغاء أو استمرار عمل القرارات المتخذة سابقا من قبل الهيئة العليا للاتحاد الجمركي واللجنة الاقتصادية الاوراسية. لكي يباشر الاتحاد بالعمل يجب إكمال تدوين القاعدة القانونية التقاعدية للاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد، وإزالة الإعفاءات المتبقية من أنظمة التجارة والاستثمارات العامة، وضمان حرية حركة البضائع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة ، وتحقيق الانسجام في التشريعات في مجال مكافحة الاحتكار والمالية -النقدية السياسة في مجال الميزانية والضرائب. في المعاهدة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي الاوراسي تم في عدد من المواقع تحديد مواعيد محددة للتنفيذ ويجب الالتزام بها من أجل الحفاظ على الوتيرة العامة في مجال تشكيل المجال الاقتصادي الموحد. يجب إنشاء السوق الموحدة للادوية والعقاقير الطبية والسوق المشتركة للأجهزة الطبية قبل 1 كانون الثاني/ يناير عام 2016 . وتم تحديد 1 كانون الثاني

عام 2017 كموعد لبدء سريان مفعول المعاهدة الدولية في طار الاتحاد حول القواعد المشتركة الموحدة لتقيدم الدعم المالي للمؤسسات الصناعية. وستعمل السوق المشتركة للكهرباء مع حلول 1 تموز عام 2019. ومع حلول 1 كانون الثاني عام 2020 يجب ان يتم اقرار المسلك الموحد من قبل دول الاتحاد لتحديد اسعار خدمات حركة الاتصالات الهاتفية. ويخطط مع حلول 1 كانون الثاني عام 2025 الانتقال الى العمل الكامل للسوق المشتركة للنفط والغاز. ويجب على دول الاتحاد ايضا ومع حلول عام 2025 ان تنسق قوانينها في المجال المالي وتقيم هيئة فوق وطنية لضبط السوق المالية في مدينة الماتا.

وتجدر الاشارة الى ان المستوى الذي تحقق في مجال التنمية وآفاق التكامل اللاحق للدول الاوراسية يوفر المقدمات المضمونة للتطور الاجتماعي -الاقتصادي المستقر لكل دول من دول الاتحاد وللاتحاد بشكل عام. ولكن مع ذلك لا يزال يجب تخطي عدة مشكلات في الاقتصاد وفي التجارة المتبادلة والمجال الاجتماعي وتحقيق تسريع اكبر لعمليات التكامل. هذا يرجع إلى حقيقة أن بلادنا حققت مستويات مختلفة من التطور في النظم الاقتصادية والمالية. وفيها تتفاوت حصة مشاركة الدولة في الاقتصاد وتتفاوت كذلك مستويات مشاركتها في العمليات الاقتصادية العالمية والتيارات العالمية للسلع والخدمات والقروض والاستثمارات.

ان تغيير جغرافيا العلاقات التجارية الخارجية لصالح تكثيفها داخل الاتحاد يمكن ان تزيد بقوة من نوعية وجودة النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد. وهناك نتائج ايجابية على شكل تقليص الارتباط بتذبذب الاسعار العالمية والهزات والصدمات الخارجية الاخرى (على سبيل المثال، فرض عقوبات ضد روسيا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى) وهذه النتائج يمكن ان تتحقق في المستقبل المتوسط الامد. وكذلك يجب اعتماد سياسة تضمن نمو احجام الاستثمارات المتبادلة (وبالذات المباشرة) بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوراسي. وهو ما سيسمح بتقليل ارتباط اقتصادت دول الاتحاد بالاستثمارات الاجنبية (التي غالبا ما تكون للمضاربة).

ومن المتوقع أن تنضم في المستقبل الى الانحاد الاقتصادي الاوراسي عدة دول من الجمهوريات السوفيتية السابقة وهو ما سيمنحها فرصة تحقيق قفزة في تطوير وتحسين مستوى معيشة السكان. وتعمل أرمينيا وقرغيزستان بنشاط لتحقيق هذا الهدف وتم اقرار واعتماد «خارطة الطريق» لانضمام الدولتين إلى الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي

المشترك، ويجري العمل الدرؤوب من اجل تنسيق قوانين الدولتين مع القاعدة القانونية للاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي المشترك.

وتعقد في مينسك يوم 10 تشرين الاول/أكتوبر من هذا العام جلسة المجلس الاقتصادي الأوراسي الاعلى (على مستوى رؤساء الدول)، وخلالها خطط للنظر في موضوع قبول أرمينيا وقرغيزستان في الاتحاد الاقتصادي الاوراسي. ومن المحتمل ان يتم التوقيع على الاتفاقات الخاصة بذلك.

الرابطة الاقتصادية الاوراسية: استعراض النتائج والانتقال الى شكل جديد للتكامل — الاتحاد الاقتصادي الاوراسي

خلال 14 عاما من نشاطاتها تمكنت الرابطة الاقتصادية الروسية من تنفيذ المهمات المطروحة امامها بنجاح وهي: خلق القاعدة التنظيمية القانونية للاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد، وهو ما أدى لبدء عمل الاتحاد الجمركي بين الدول الثلاث في 1 كانون الثاني 2010 واعتبارا من 1 تموز 2011 اخذ هذا الاتحاد يعمل بشكل كامل. واعتبارا من 1 كانون الثاني عام 2012، باشر بالعمل المجال الاقتصادي الموحد. وقامت الدول الاعضاء في الرابطة بحل جذري لمجموعة من المسائل الاجتماعية — الانسانية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والبيئة. ويرجي بشكل مشترك تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الهامة؛ وتعمل بنشاط الجمعية البرلمانية ، والمحكمة، وبنك التنمية الآوراسي ومجلس الأعمال للرابطة الاقتصادية الأوراسية. يعمل صندوق مكافحة الأزمات ومركز التكنولوجيا العالية في الرابطة الاقتصادية الاوراسية.

لقد تم تسجيل الرابطة في الامم المتحدة وهي تتعاون بشكل فعال مه منظماتها وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، منظمة شانغهاى للتعاون ورابطة الدول المستقلة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، وهو ما ساعد في تسريع وتيرة التكامل الأوراسي.

لقد اثبتت الرابطة وجودها كمنظمة دولية مرموقة ومحترمة ووفقا لكلمات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باتت " اكثر الاتحادات التكاملية نجاحا في مجال رابطة الدول المستقلة" (7) لقد شعر مواطنو الدول الثلاث بذلك على ارض الواقع. خلال السنوات التي مرت بعد تأسيس الرابطة تم في كل الدول الاعضاء فيها تسجيل ارتفاع ملحوظ لمستوى نوعية حياة السكان.

لقد حددت الرابطة الاقتصادية الاوراسية محور التكامل في كل المنطقة السوفيتية السابقة لسنوات طويلة لاحقا. وهذا المحور موجه نحو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. مع التوقيع والتصديق على معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يمكن القول انه تم تنفيذ المهام الرئيسية للرابطة رسميا. وخلال ذلك تبقى المسائل المتعلقة بالتطوير اللاحق للاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد من صلاحيات هيئات الاتحاد الاقتصادي الاوراسي. اما حل المشاكل في المجال الاجتماعي الانساني فستجري على اساس الوثائق الدولية المعمدة ضمن الرابطة الاقتصادية الأوراسية.

بهذا الشكل قامت الرابطة الاقتصادية الاوراسية بتنفيذ وتحقيق رسالتها التاريخية، وفي عام 2015، تمرير عصا القيادة إلى اتحاد التكامل الجديد — الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. ولا شك في ان تكوين وعمله النشيط يتسم بأهمية تاريخية بالنسبة لمستقبل روسيا وكازاخستان وبيلوروسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتي في المستقبل ستنضم الى الاتحاد. سيتمكن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في ظروف التساوي من المنافسة والتعاون مع الأقطاب الاخرى من العالم المتعدد الأقطاب الحديث، وهو ما سينقل دولنا الى مستوى جديد كليا من التكامل ويدفع بنا الى حياة مغايرة تماما في الوقائع الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين.

المصادر:

1 Balassa B. The Theory of Economic Integration. Homewood. IL: Richard D. Irwin, 1961.

2 Мансуров Т.А. Евразийский проект Нурсултана Назарбаева, воплощенный в жизнь. К 20-летию Евразийского проекта. 1994-2014. М.: Реал-Пресс, 2014.

3 Назарбаев Н.А. Проект «О формировании Евразийского союза государств». Независимая газета №106 (782). 8.06.1994.

4 Евразийское экономическое сообщество. Сборник базовых документов. М., 2010.

5 Мансуров Т.А. Евразийская экономическая интеграция: опыт и перспективы. М.: Русский раритет, 2014.

6 http://www.consultant.ru/document/cons_doc_LAW_163855/

7 كلمة رئيس المجلس المشترك بين دول الاتحاد الاقتسادي الاوراسي، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في جلسة المجلس المشترك بين دول الاتحاد الاقتسادي الاوراسي 19 كانون الاول/ديسمبر 2012.

العلاقات الروسية الاوكرانية: معا او كل على حدة ؟

يوري بولاتوف

عميد كلية العلاقات الدولية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (جامعة) التابع لوزارة الخارجية الروسية، بروفيسور

اجرت الحوار يفغينيا بياديشيفا السكرتيرة المسؤولية في مجلة «الاحداث السياسية الدولية» مرشحة في العلوم التاريخية.

«الاحداث السياسية الدولية»: على مدى سنوات طويلة قمت بشكل محترف بدراسة تاريخ روسيا، بما في ذلك الجوانب العرقية والسياسية. هل يمكن القول ان المواطنين الأوكرانيين المقيمين في أراضي أوكرانيا الحديثة يشكلون مجموعة عرقية واحدة؟

يوري بولاتوف: اعتقد من الاصح التحدث ليس عن الشعب الأوكراني، بل عن شعب أوكرانيا. لماذا؟ لأن شعب أوكرانيا متعدد الاثنيات وهو يضم الأوكرانيين، والروس، وكذلك الروسينيين (وهم مجموعة عرقية مشتتة بين دول شرق اوروبا ويتكلمون باللغة السلافية الشرقية واصلهم يعود الى الأقلية الروثينية التي يعيش ابناؤها في اوكرانيا وبيلاروس وبعض الدول الاخرى) والبولنديين والتتر واليهود وهلم جرا . لذلك من الخطأ بمكان التحدث عن المواطنين في اوكرانيا كمجموعة اثنية واحدة.

«الاحداث السياسية الدولية»: مَن اليوم يمكن أن يسمى بالأوكرانيين؟

يوري بولاتوف: يختلف العرق عن الاخر وفقا لعدة علامات واسباب. طبعا الاوكراني يعتبر الشخص الذي يعرف ويحب لغته الأم ويعرف ويقدر ثقافته القومية ويعمل على تطويرها.

والحديث يدور ايضا عن الانتماء الديني . هذه السمات التقليدية الثلاثة التي تحدد الانتماء الاثني أي القومية واللغة والثقافة والدين.

ويشهد التاريخ على ان اوكرانيا كانت في الماضي مقسمة وكانت داخل قوام روسيا وتحت سلطة الإمبراطورية النمساوية المجرية، وكذلك الكومنولث البولندي الليتواني. وفي هذه الحالة، بالطبع، اثرت على كل السكان، جميع العمليات التي حدثت في مجال توسيع تأثير هذه الطائفة او تلك. نحن هنا نتحدث عن بطريركية موسكو الأرثوذكسية، وأنصار الكنيسة اليونانية الكاثوليكية وعن رعية الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. ويجب القول ان تنوع الأديان هو أيضا احد السمات المميزة لسكان اوكرانيا اي ان اوكرانيا ليست فقط متعددة الاعراق بل ومتعددة الطوائف والديانات ايضا.

وتجدر الاشارة الى ان العرق الاوكراني ليس موحدا في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا. في هذه الدولة يوجد شعب وهو شعب اوكرانيا المتعدد القوميات. نأخذ روسيا على سبيل المثال. ينص الدستور (المادة 3) على أن الشعب المتعدد القوميات في روسيا هو المصدر الوحيد للسلطة وحامل السيادة. اجل روسيا ايضا دولة متعددة الاعراق والقوميات والديانات. ونفس الامر يوجد داخل اوكرانيا. ولكن نحن لا نقول أن روسيا الاتحادية هي في المقام الأول دولة الشعب الروسي بل ناخذ بعين الاعتبار تنوع وأصالة الشعوب التي تعيش على أراضي روسيا. ونفس الامر يجب يؤخذ بالحسبان في اوكرانيا.

«الاحداث السياسية الدولية»: دعونا ننتقل إلى السؤال التالي. كيف تشكلت أوكرانيا الحديثة في تلك الحدود التي توجد ضمنها في الوقت الحالي؟

يوري بولاتوف: قبل كل شيء تجدر الاشارة الى انه ووفقا لقرار من مجلس الرادا في بيرياسلاف في 8 كانون الثاني/ يناير عام 1654 تم توحيد الضفة اليسرى من أوكرانيا مع دولة موسكو. واستمر التمسك بهذا الخط الخاص بالتوحيد على مدى عدة قرون. ولهذا السبب بالذات كانت حكام موسكو يعرفون انفسهم بحكام عموم روسيا. اي يمكن القول انه تم طرح عقيدة سياسية خارجية كان هدفها توحيد جميع الأرثوذكس الذين كانوا في الماضي ضمن الدولة الروسية القديمة. وجدير بالذكر ان التوحيد الذي جرى في عام 1654 شمل فقط سدس (1/6) من اراضي اوكرانيا الحالية. وبعد ذلك واعتبارا من القرن الثامن عشر وحتى عندما تحولت أوكرانيا إلى دولة ذات سيادة في أواخر القرن العشرين، توسعت

اراضي اوكرانيا وازدادت عدة مرة وكان ذلك بفضل روسيا بالذات. في البداية حدثت هذه الزيادة بفضل تقسيم بولندا 3 مرات. وهنا اود القول اننا لم نأخذ اي شبر من الاراضي البولندية خلال ذلك بل فقط شمل ذلك المناطق التي كانت ذات يوم جزءا من الدولة الروسية القديمة. في تلك السنوات وكجزء من روسيا توحدت الضفة اليسرى من أوكرانيا مع الضفة اليمنى، ثم مع أوكرانيا الغربية. وفي القرن العشرين استمرت هذه العملية ايضا عن طريق ضم منطقة نوفوروسيا إلى أوكرانيا. بعد ذلك اود الاشارة الى انه تم قبيل اندلاع الحرب الوطنية العظمى (1941-1945) تم ضم منطقة بوكوفينا الشمالية الى اوكرانيا، وبعد الحرب — منطقة ما وراء الكاربات. وتم في عام 1954 ضم القرم. وبمناسبة حلول الذكرى الـ300 لتوحيد أوكرانيا مع روسيا، أصبحت شبه جزيرة القرم كجزء من جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية. لذلك يمكن القول ان اوكرانيا ، في 1654، ليست الا سدس اراضي اوكرانيا الحالية اما القسم الباقي من اراضيها اي 5/6 فحصلت عليها بفضل روسيا القيصرية ومن ثم بفضل الاتحاد السوفياتي.

في الوقت الحاضر، إذا اعتبرنا روسيا كدولة أوراسية، فيمكن اعتبار أوكرانيا كأكبر دولة في أوروبا من حيث المساحة. وحصلت اوكرانيا على كل ذلك بفضل روسيا فقط وليس رغما عنها.

«الاحداث السياسية الدولية»: دخلت اوكرانيا في البداية في قوام الامبراطورية الروسية ومن ثم ضمن الاتحاد السوفيتي اي يمكن القول انها وحتى عام 1991 (عندما حدث انهيار الاتحاد السوفيتي) لم تكن تملك قوام الدولة؟

يوري بولاتوف: كما ذكر اعلاه دخلت اوكرانيا في قوام الدولة الروسية منذ عام 1654. اليوم نرى بعض السياسيين الاوكرانيين يحاولون التشكيك بواقعة توحيد اوكرانيا مع روسيا في اواسط القرن السابع عشر. يقول المؤرخون الاوكرانيون، ان قرار مجلس رادا بيرياسلاف كان يرمز فقط لقيام تحالف سياسي خارجي، وبعد وفاة بوغدان خميلنيتسكي فقد صلاحيته وقوته الشرعية والقانونية. ويرى هؤلاء ان الحديث في تلك السنوات، في أفضل الحالات، كان يدور عن قيام كونفدرالية، وبهذا يتم وبشكل تام نفي واقعة دخول هذه الاراضي في نطاق الدولة الروسية المتعددة القوميات. في أوائل القرن العشرين كانت هناك أيضا محاولات فاشلة لخلق الدولة الأوكرانية. نحن نتحدث عن أونيفرسال الرابع (كانون

الثاني/يناير 1918)، عندما أعلنت أوكرانيا نفسها جمهورية اوكرانيا الشعبية المستقلة وذات السيادة. ولكن وجودها لم يدم طويلا.

«الاحداث السياسية الدولية»: ما هو الامر المشترك في التاريخ العرقي السياسي بين روسيا وأوكرانيا؟ جرى الحديث كثيرا عن هذا الموضوع وظهر الكثير من التزوير والغش حول ذلك.

يوري بولاتوف: اود الاشارة بالدرجة الاولى الى ان المؤرخين والمؤلفين الاوكرانيين يبذلون كل الجهود من اجل إبعاد أنفسهم عن تاريخ روسيا وإظهار مسارهم المستقل خلال التطور التاريخي. وفي بعض الاحيان تظهر فعلا امور مثيرة للدهشة. ساذكر احد الامثلة. ذات مرة وقع نظري على كتاب «تاريخ اوكرانيا» باللغة الاوكرانية من تأليف: ر. لياخ و ن. تيميروف. وفي الصفحة السادسة من هذا الكتاب قرأت ان تاريخ الشعب الاوكراني يبلغ 140 الف عام. لو حاولنا تصور ذلك في الخيال فسيظهر الانطباع بان على الارض في تلك الحقبة كان يوجد فقط الاوكرانيون والديناصورات . ولكن في الواقع يجب علينا أن ننطلق من حقيقة أن أوكرانيا كانت في بدايات القرون الوسطى جزءا لا يتجزأ من الدولة الروسية القديمة مع المركز السياسي في كييف. لهذا السبب بالذات يجب ان نتذكر أن نقطة البداية في تطور الروس والبيلاروس والأوكرانيين هي في المقام الأول الدولة الروسية القديمة.

وفي هذا الصدد، تظهر الكثير من الشعوذات. ساورد بعض الامثلة المتعلقة بهذه العبارات الايتمولوجية التي تصف المجموعتين الروسية والاوكرانية العرقيتين في الماضي والحاضر. اية اسماء قومية (الإثنونيم، من إثنو- «قوم» ونيم — «اسم» بالإغريقية) تستخدم من قبل العموم في الوقت الراهن للإشارة الى الروس والاوكرانيين؟ غالبا ما يطلق على الاوكراني تسمية او لقب « خوخول». من اين اتت هذه التسمية؟ الحديث يدور عن الفترة عندما هاجمت جحافل المغول التتر روسيا في القرن الثالث عشر. في تلك الفترة هبت جميع الامارات الروسية القديمة، من الشمال الشرقي إلى الجنوب، للدفاع عن استقلالها تحت راية واحدة — رايات باللون الأزرق والأصفر، لوني السماء والشمس. في تلك الفترة قامت القوات المنغولية باطلاق لقب «خوخول» على سكان كل الاراضي الروسية. لماذا؟ لان كلمة «خوخ» لا تزال حتى الان باللغة المنغولية تعني «السماوي او الازرق» اما كلمة «اولي» او «يولي» فتعني «الاصفر». وبالتالي فان هذا الاسم القومي (الإثنونيم) كان يشير الى الروس

وكذلك الى الاوكرانيين في المستقبل. ويجب القول ان الامارة الاخيرة التي سقطت في صراع غير متكافئ مع المغول، كانت غاليسيا — فولين. ولهذا السبب بقيت تسمية «خوخول» ملتصقة فقط بالاوكرانيين.

اليكم مثال اخر: في القرن الخامس عشر ظهر مصطلح اخر لا يزال يستخدم حتى يومنا هذا بمعنى سلبي واضح عند الحديث عن الروس. كلمة "كاتساب". من اين جاء هذا اللقب؟ لو نظرنا الى خرائط القرون الوسطى، فسنرى ان كل الاراضي كانت تقع الى شرق بولندا، كانت تعرف باسم تارتاريا، وكان هناك سكانها، وحسب تصور الاغنياء البولنديين، لا يصلون الى مستوى ثقافة الغرب، ولذلك اطلقت على هؤلاء الناس البسطاء تسمية «قصاب». وبهذا الشكل بات كل من يعيش الى شرق الاتحاد البولندي اللتواني، ينتمي الى فئة «الناس غير المهذبين» الذين لا يعرفون اداب تناول الطعام بما في ذلك اللحوم. ولكن توسع الاتحاد البولندي اللتواني ادى الى دخول الاوكرانيين ضمن نطاقه وبهذا الشكل التصقت تسمية «قصاب» بالشعب الروسي، تماما كما التصقت كلمة «خوخول» بسكان امارة غاليسيا- فولين.

في السنوات التالية فعلت «اللغة المبتدعة» فعلتها وتغير التعبير المستخدم بحق الشخص الروسي ولم يعد كالسابق «قصاب» بل بات «كاتساب». ولكن هذا الامر قد يصبح موضوعا لمناقشة اخرى. المهم هنا ان نشير الى ان الروس والاوكرانيين لم يكونوا مؤلفي التسميتين المذكورتين اعلاه.

ولو تحدثنا عن التاريخ اللاحق فكيف يمكن تقسيم الاشخاص الذين تعتز وتفتخر بهم روسيا واوكرانيا؟ نحن لا نتحدث فقط عن نيكولاي غوغول. بل لنأخذ على سبيل المثال كوكبة القادة العسكريين المتميزين من القرن التاسع عشر، الذين يرتبطون ارتباطا وثيقا بروسيا وأوكرانيا، ومن بينهم الكونت ميلورادوفيتش بطل حرب عام 1812، والأميرال زافويكو منظم الدفاع عن بتروبافلوفسك في الشرق الأقصى والذي صد هجوم من المجموعة البحرية الانجلوفرنسية في عام 1854 أثناء حرب القرم، (1853-1856). وكذلك بيروفسكي الجنرال الرائع الذي نفذ الحملات العسكرية مع قواته في كازاخستان وآسيا الوسطى في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وكذلك بطل الحرب الروسية اليابانية في 1904-1905 قائد بورت آرثر، كوندراتينكو. وسنورد كذلك اسماء بعض الشخصيات الثقافية من القرن التاسع عشر ومن بينها ميكشين مؤلف نصب «ألفية روسيا» في نوفغورود، وكوكيلنيك

مؤلف نص الاوبرا «الحياة لاجل القيصر». كل المذكورين من مواليد اوكرانيا. كيف يمكن اليوم ان نسميهم؟ الروس من ابناء الشعب الاوكراني او بالعكس؟.

خلال سنوات الحرب الوطنية العظمى بات العالم يعرف الكثير من الكنيات الاوكرانية ومن بينها يمكن ذكر حامل لقب بطل الاتحاد السوفيتي ثلاث مرات الطيار الشهير إيفان كوجيدوب الذي تمكن من اسقاط 62 طائرة للعدو. وبطل الاتحاد السوفياتي مرتين سيدور كوفاباك الذي نظم حركة الانصار في اوكرانيا و سار بقواته من بوتفل الى جبال الكاربات. ونود الاشارة هنا الى ان ابناء 60 شعبا من شعوب الاتحاد السوفيتي قاتلوا ضمن حركة الانصار في اوكرانيا خلال الحرب الوطنية العظمى.

لنأخذ على سبيل المثال ايضا كارثة المحطة الكهروذرية في تشيرنوبل. كانت تلك مأساة ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا بل وبالنسبة لروسيا وبيلاروس والجمهوريات الاخرى التي كانت الاتحاد السوفيتي.

ان الأحداث التاريخية تشهد بشكل لا لبس فيه على انه كان هناك دائما تاريخ واحد للروس والأوكرانيين وكنا دائما معا في الحياة. نعيش بجانب بعضنا البعض، ويعيش الروس في أوكرانيا والأوكرانيون في روسيا. لدينا حدود مشتركة طولها حوالي 2000 كلم. الأزمة في أوكرانيا ستنتهي عاجلا أم آجلا، ونحن بكل بساطة محتم علينا ان نعيش في حسن الجوار.

«الاحداث السياسية الدولية»: لا يمكننا طبعا تجنب موضوع القرم. ما هي توقعاتكم لكيفية تأثير الوضع المتعلق بالقرم على تطور الوضع في اوكرانيا؟

يوري بولاتوف: قبل فترة قصيرة نشرت في صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" مقتطفات من حديث سياسي مشهور جدا، وقال ما يلي : «انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا كان امرا لا مفر منه. أنا لا أعتقد أن هناك أي وسيلة لفصل القرم عن روسيا بشكل دائم «. هذه الكلمات تعود للرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر. و في هذا الصدد وبخصوص شبه جزيرة القرم، أود أن أقول: يجب تصحيح الأخطاء التاريخية. في عام 1954، قدم خروشوف شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا. ولكن، يجب ان نفهم أن شبه جزيرة القرم مع شعبه المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان ليست من «صندوق الهدايا» التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . الامر يتعلق بحياة الناس ومصائرهم ولا يجوز التلاعب بها. تم تصحيح هذا الخطأ التاريخي. واليوم وعند مشاهدة نشرات الاخبار في التلفزيون، تقتنع

شخصيا بذلك. سكان شبه جزيرة القرم يقولون انهم اخيرا عادوا الى الوطن، الى روسيا، بعد غياب دام 60 عاما.

الغلطة التي ارتكبها خروتشوف، تكررها في الوقت الراهن بعض الشخصيات السياسية الحالية في أوكرانيا. في مجال العلاقات القومية تنظر سلطات كييف الى شعب اوكرانيا كعنصر في سياستها، ولكن شعب أوكرانيا في واقع الحال مشارك نشط في جميع تلك العمليات السياسية التي جرت وتجري وستجري هناك. أي انه في المقام الأول كيان للتطور التاريخي. يجب أن نتذكر ذلك اليوم ويجب استقاء الدروس والعبر من الماضي. كيف ستتطور الاحداث لاحقا؟ على هذا السؤال يجب ان يرد شعب أوكرانيا. احد رؤساء الدولة في اوكرانيا — ليونيد كوتشما قال ان أوكرانيا هي الجنة التي تخفي وتأوي سكانها. لتكن اوكرانيا فعلا جنة ولكن يجب على حكامها المؤقتين وعلى اولئك المندفعين نحو السلطة ان يدركوا جيدا ان مفاتيح هذه الجنة في ايدي شعب اوكرانيا. في أيدي الأوكرانيين والروس والروثينيين البولنديين وغيرهم من المقيمين في أراضي أوكرانيا.

«الاحداث السياسية الدولية»: في المصطلحات السياسية جرى على مدى عقود استخدام تعبير «المسألة الأوكرانية». من وجهة نظرك، ما هو المعنى الذي يوضع في هذه العبارة اليوم؟

يوري بولاتوف: في البداية، كان مصطلح «أوكرانيا» عبارة عن مفهوم جغرافي بحت. لتوصيف العرق الروسي غالبا ما استخدمت التسميات الطبوغرافية: روسي سيبيري، روسي من منطقة الفولغا، روسي اوكراني ..الخ. مصطلحات — «أوكرانيا»، «الأوكراني»، «المسألة الأوكرانية» ظهرت في المفردات السياسية الدولية فقط في بداية القرن التاسع عشر. لقد اصدر ممثلو النخبة البولندية مثل يان بوتوتسكي وتادوش تشاتسكي بعض الكتب، ومن بينها «رحلة إلى سهوب القوقاز واستراخان « و» حول تسمية أوكرانيا ونشوء القوزاق». وهناك ظهرت لاول مرة بعض الشخصيات الخيالية — « اوكري» وزعم انهم قدموا من الفولغا الى اراضي اوكرانيا الحالية واعطوا دفعة لتطور الاثنية الاوكرانية.

تجدر الاشارة الى ان المسألة الأوكرانية ظهرت في روسيا بتقديم من البولنديين. خلال الانتفاضات الوطنية البولندية في الثلاثينيات والستينيات من القرن التاسع عشر جرى

النظر دائما في الخارج الى المسالة الأوكرانية كامر مشتق من المسالة البولندية. في هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن المسألة الأوكرانية في ظروف روسيا قبل الثورة لم تكن بتاتا قضية سياسية داخلية لكنها كانت مسألة في السياسة الخارجية مفروضة من الخارج فقط. ويجب القول ان ممثلي الحركة الديمقراطية والثورية في روسيا الذين كانوا ينتمون الى العوام في البداية ومن ثم الى البلاشفة، ساهموا ايضا بشكل كبير في وضع الأساس النظري للمسالة الاوكرانية وطرحها. على سبيل المثال، المؤرخ الروسي كوستوماروف الذي طرح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مفهوم «شعب فيليكو روسي»، معلنا سكان روسيا العظمى وروسيا الصغرى (اي اوكرانيا) «شعبين روسيين». وذهب البلاشفة الى ما ابعد من ذلك. وكجزء من سياستهم القومية (وهي الخاضعة بشكل تام فقط لهدف الاستيلاء على السلطة السياسية في البلاد) اعلنوا ما يسمى بنظرية الشعوب الشقيقة الثلاثة: الروس والأوكرانيين والبيلاروس. أي ان الحديث كان يدور، في رأي البلاشفة، ليس عن فرعين للشعب الروسي، بل عن ثلاثة مجموعات عرقية سيادية. اي عن 3 مجموعات اثنية مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض. ويجب القول ان البلاشفة تميزوا في مجال العلاقات القومية بالتهويل على الفور قاموا بمنح اي شعب مهما كان صغيرا صفة الامة. وهذا كان يمس ليس فقط الروس والاوكرانيين والبيلوروس بل والشعوب الاخرى ايضا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأوكرانيين كانوا دائما قبل ثورة اكتوبر عام 1917 يعتبرون جزءا لا يتجزأ من الأمة الاساسية في الامبراطورية الروسية. في هذا الصدد أود أيضا أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة أن أراضي أوكرانيا لم تكن تعتبر بتاتا من المناطق الحدودية الوطنية لروسيا، بل كجزء لا يتجزأ من الدولة الاساسية.

«الاحداث السياسية الدولية»: الان هل من الممكن ان تتحدث بالتفصيل عن الشعوب الشقيقة الثلاث؟

يوري بولاتوف: " يجب القول ان النظرية البلشفية عن الشعوب الشقيقة الثلاث كانت وقبل كل شيء قرارا سياسيا بحتا. كانت البلاد في حالة حرب أهلية، ووضعت مهمة المحافظة بأي وسيلة على السلطة الثورية في وسط روسيا وانقاذها بما في ذلك عن طريق اقامة الجمهوريتين الحدوديتين — روسيا البيضاء (بيلاروس)، وأوكرانيا اللتين اعترف بهما، بطبيعة الحال، فقط كجمهوريات سوفيتية. ولعبت الجمهوريتان دور المنطقة العازلة

لحماية روسيا الوسطى. في هذا الصدد، طرح البلاشفة قدما وروجوا لنظرية الاتحاد المنيع للشعوب الشقيقة الثلاث.

واني لعلى ثقة تامة من انه كان يجب منذ فترة بعيدة ان نضع في الارشيف النظرية البلشفية عن الشعوب الشقيقة الثلاث والقيام بعملية تخليص تاريخ روسيا الاثني من الصبغة الايديولوجية. ويجب النظر الى هذه «الفروع الثلاثة في الشجرة الواحدة» كمجموعة اثنية كبرى (سوبر اثنوس) وموحدة في اطار الحضارة الروسية او كما يقولون في الغرب في اطار الحضارة السلافية الارثوذكسية. والا سترافقنا دائما المعايير المزدوجة السيئة الصيت في مجال العلاقات القومية سواء كان ذلك داخل بلادنا او في خارج حدودها.

أود أن أشرح فكرتي على النحو التالي. لنقل على سبيل المثال انه يعيش في ألمانيا الساكسونيون والبافاريون والبروسيون، وكل منهم اذ يتحدث بلهجة خاصة به من المستبعد ان يفهم الاخر. ولكن على الرغم من ذلك هم ليسوا ثلاثة شعوب متآخية بل امة واحدة. وفي بولندا يعيش فيلكوبولاني ومالوبواني وماوزري. ولم تسفر تقسيمات بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا عن انهيار الامة البولندية الى 3 شعوب متآخية. وبهذا الشكل يمكن أيضا الحديث عن اليونان، التي يعيش سكانها في البلقان وآسيا الصغرى وجزر البحر الأبيض المتوسط ، ولكنهم يشكلون على الرغم من ذلك شعبا واحدا. لنأخذ مثالا آخر — إيطاليا. المنطقة الشمالية منها إيطاليا حكمت لفترة طويلة من قبل الألمان والنمساويين، وكان وسط شبه الجزيرة تحت سيطرة بابوات روما، والمنطقة الجنوبية — تحت سيطرة الأسبان. ومع ذلك، فإن الإيطاليين شعب واحد، وليس «ثلاثة فروع أخوية من نفس الجذر». وبالتالي، يمكن القول إن التجربة التاريخية العالمية تدحض النظرية البلشفية عن الشعوب الثلاثة الشقيقة. ومن وجهة النظر التاريخية يعتبر «سوبر اثنوس» الروسي موحدا الان داخل اراضي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، ولكنه غير متجانس. لكن كيف نجمع بين العلم والسياسة؟

قام البلاشفة من أجل تعزيز سلطتهم بتسليم اراضي روسيا اصيلة تسمى «نوفوروسيا» لأوكرانيا. والان نرى، انه وعلى الرغم من التجربة السلبية للبلاشفة من خلال عملية «الاوكرننة» في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، يصر السياسيون في كييف على محاولة «اوكرننة» السكان المحليين في نوفوروسيا بالقوة. ولكن، كما تعلمون، كل فعل له رد فعل معاكس ومساو له. سكان الجنوب الشرقي من أوكرانيا يريدون الحفاظ على

هويتهم وحماية حقهم في التحدث بلغتهم الأم — الروسية. لهذا السبب نرى ان ضغط السلطات المركزية في كييف اليوم ادى الى سعي سكان دونباس الى انشاء جمهورية دونتسك الشعبية. لا شك في الاحداث الحالية في دونتسك ولوغانسك وخاركوف تشهد على ان الشعب، قام بفصل نفسه عن السلطات المركزية الأوكرانية الحالية واخذ يؤيد فكرة الفدرلة في اوكرانيا ونرى ان البعض لا يستبعد توحيد جنوب شرق اوكرانيا مع روسيا.

«الاحداث السياسية الدولية»: حسب رأيك اي شكل من اشكال الدولة يبقى الافضل والمقبول اكثر في الظروف القائمة في اوكرانيا مع الاخذ بعين الاعتبار ان تجربتها في مجال قيام الدولة ليست بالكبيرة؟

يوري بولاتوف: أولا يجب إعطاء شعب أوكرانيا الحق في تقرير المصير. و إذا كان اليوم جنوب شرق وشرق أوكرانيا يثيران مسألة إجراء الاستفتاء واحتمال منح الدولة في اوكرانيا الصفة الفدرالية ، فربما يجب الاستماع إلى هذا الرأي لسبب بسيط هو انه من المستحيل تحقيق التوافق بين المقاطعات في غرب اوكرانيا ومنطقة الجنوب الشرقي فيها ، من حيث الثقافة اللغوية ، ومن وجهة نظر تاريخ قيام وتشكل هذه المناطق ومن وجهة نظر الدين. يجب الاخذ بعين الاعتبار كل ذلك ويجب طبعا منح الشعب امكانية الاعراب عن رأيه وبعد ذلك يجب اتخاذ القرار. اجل 20 عاما ليست بالفترة الطويلة نسبيا ولكنها تثبت صحة السياسة القومية التي انتهجتها روسيا الاتحادية. تجربة البنية الفدرالية لدولتنا التي، وعلى الرغم من بعض الصعوبات، كانت ايجابية. خذوا بعين الاعتبار تجربتنا واستفيدوا منها.

«الاحداث السياسية الدولية»: هناك رأي يقول انه لا يمكن ان ينقذ اوكرانيا من الانهيار والتفسخ الكامل في هذه الظروف، الا قيام ديكتاتورية قاسية جدا. الى اين قد تؤدي هذه الطريق في حال تم اختيارها؟

يوري بولاتوف: الدكتاتورية القاسية يمكن أن تؤدي إلى تكرار أحداث السنوات 1657-1687 اي الى اندلاع الحرب الاهلية في اوكرانيا. الى ماذا ادت السلطة الصلبة والديكتاتورية القاسية؟ الى انه تم تقسيم أوكرانيا إلى ضفتين — اليسرى واليمنى . في بعض الاحيان يتهمنا البعض باننا «الموسكوليين الملعونين ويزعمون اننا بالذات الذين قسمنا اوكرانيا

الى ضفتين — اليسرى واليمنى في عام 1667. اجل لقد عقدت هدنة اندروسوفو بين روسيا والاتحاد البولندي الليتواني ووفقا لها حصلت روسيا على الضفة اليسرى والاتحاد على الضفة اليمنى. ولكن المؤرخين الاوكرانيين يتناسون انه توجد وثيقة اخرى مؤرخة في عام 1660 — اتفاقية سلوبوديشي الموقعة في تشرين الاول 1660 التي تم وفقا لها اعلان نجل بوغدان خملنيتسكي يوري بصفة هيتمان (اي قائد) الضفة اليمنى من اوكرانيا. وهذا يثبت ان انقسام اوكرانيا يرتبط في المقام الأول بظهور ليس هيتمانين — للضفة اليمنى ولليسرى، وحدث ذلك ليس في 1667 بل في عام 1660، أي قبل سبع سنوات. ويبدو واضحا ان ذنب الانقسام يقع على عاتق حكام اوكرانيا.

ان التاريخ يعلمنا أن الشعب فقط يمكنه تحديد مصيره. نشاهد الان على شاشات التلفزيون من كييف أن تمثال تذكاري لبوغدان خميلنيتسكي ينتصب في وسط الساحة المركزية في العاصمة الأوكرانية. من الضروري التذكير بان اسمه الحقيقي كان زينوفي والشعب بالذات اطلق عليه اسم بوغدان (وهو ما يعني عطاء الرب). وبالذات بوغدان خميلنيتسكي ومع الاعتماد على دعم الشعب تمكن من التخلص من الاضطهاد القومي والاجتماعي والديني لطبقة النبلاء البولنديين، وذلك بدعم ومساعدة من روسيا.

«الاحداث السياسية الدولية»: الا يوجد خوف من تبدأ عملية «البلقنة» في اوكرانيا لتتحول من اكبر دولة في اوروبا من حيث المساحة الى دويلات؟

يوري بولاتوف: البلقنة تعبير من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. وعملية البلقنة ادت اليوم من حيث الشكل الى ظهور دول صغيرة ومن حيث الجوهر الحديث يدور عن اجتذاب شعوب البلقان نحو الحضارة الغربية. ونحن قطعنا هذا الطريق ذات مرة في تاريخ روسيا. لتتذكر القرنين الرابع عشر والخامس عشر الذين كانت فيهما توجد دولة قوية تسمى امارة ليتوانيا العظمى. وكانت تمتد على قسم كبير من اراضي الدولة الروسية القديمة السابقة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود. وبالتالي، كانت امارة ليتوانيا العظمى في تلك الأيام، تمثل المشروع الواعد والطموح اكثر فيما يتعلق بتوحيد جميع الأراضي الروسية، بدلا من موسكو.لقد بدا ان كل الامور كانت تسير لصالح امارة ليتوانيا.

ولكن لم يكتب لكل ذلك ان يحدث لان ليتوانيا شهدت بدء عملية جرها نحو الحضارة الغربية. وساعد في ذلك عقد قران الدوق الأكبر في ليتوانيا جوغيل على ابنة الملك الفرنسي يادفيغا التي كانت في ذات الوقت ملكة بولندا (اتحاد كريفو عام 1385). وحدث دخول ليتوانيا في الحضارة الغربية كذلك بفضل اعلان الكاثوليكية بمثابة الديانة الرسمية لامارة ليتوانيا العظمى في عام 1387. وتم التوقيع أيضا على تحالف سياسي عسكري مع بولندا ضد الصليبيين (معركة جرونوالد 1410). في نهاية المطاف، تبين ان عملية اجتذاب ليتوانيا الى الحضارة الغربية كان مكلفا جدا بالنسبة لها. وحدث تقسيم امارة ليتوانيا العظمى على أسس عرقية ودينية. وتقلصت أراضي الإمارة الليتوانية وتحولت عبر القرون الى نقطة على الخريطة الأوروبية.

والآن نرى محاولات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لجر اوكرانيا في الحضارة الغربية. ويبدو واضحا ان الدرس التاريخي الخص بامارة ليتوانيا لم يجلب الفائدة للسياسيين الأوكرانيين. ان خطة جر اوكرانيا الى الحضارة الغربية تتطابق تماما مع ما حدث مع ليتوانيا وتذكر بمصيرها ومع التعديل ليتوافق مع ايامنا هذه. النخبة الأوكرانية تسعى للدخول في الزواج الآن ايضا — ليس للدخول في قران ملكي كما في السابق بل في ما يسمى بزواج الحب مع ممثلي الغرب.

ولكن الوضع الحالي في أوكرانيا لا يسمح بهذا النوع من الإجراءات الزوجية. ولذلك تعطى الأولوية للزحف التوسعي للكاثوليكية على الأراضي الأوكرانية. وبموافقة السلطات الأوكرانية انتقل المركز الروحي للكنيسة الكاثوليكية اليونانية (الاوناتية) الأوكرانية من مدينة لفوف إلى كييف. ولكن ليس فقط الكنيسة اليونانية الكاثوليكية، بل والكنيسة الرومانية الكاثوليكية تتقدم باطراد وتنتشر في الجنوب الشرقي من أوكرانيا، الذي يعت الأراضي الكنسية الأرثوذكسية الروسية . ويجب القول ان الطليعة الامامية والمفرزة المتقدمة في الانتقال إلى الجنوب الشرقي من أوكرانيا هي بالذات الكنيسة الاوناتية. وتفيد التقارير الصحفية بان الفاتيكان قد أعطت موافقتها في نيسان/ابريل من هذا العام على انتخاب الأسقف الكاثوليكي لدونيتسك وخاركوف، على الرغم من ان الرعية الاوناتية هناك صغيرة جدا وتافهة في نفوذها ومن حيث عدد أنصارها.

كما تجدر الإشارة إلى أن رجال سياست كييف الحاليين يوافقون ويشعلون على الدوام «الضوء الأخضر» لكل أنواع المناورات المشتركة مع قوات حلف شمال الأطلسي على الأراضي

الأوكرانية. كل هذا يشير في نهاية المطاف إلى أن أوكرانيا في القرن الحادي والعشرين قد تكرر بالكامل المصير المر لامارة ليتوانيا العظمى. يجب أن يدرك الجميع ان اجتذاب اوكرانيا الى الحضارة الغربية سيؤدي إلى فقدانها للهوية الوطنية ، وتعزيز الاتجاه في المجتمع الاوكراني نحو الانقسام والتبعثر لاحقا . يجب القول ان اوكرانيا ضخمة ولن تتمكن من دون خسائر من حشر نفسها في الدار الاوروبية. نحن نأمل بان درس ليتوانيا سيكون بمثابة العبرة لمن اعتبر.

«الاحداث السياسية الدولية»: طبعا سيواصل السياسيون الاوكرانيون الانجذاب نحو الحضارة الغربية لان ذلك يعد احد اهدافهم السياسية — الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ليشعروا بانفسهم كقسم من اوروبا.

يوري بولاتوف: بخصوص الانجرار الى الاتحاد الأوروبي أود أن أقول ايضا ما يلي: يجب الاخذ بعين الاعتبار ان سلطات كييف تعلن من جهة نفسها مستقلة ، ومن ناحية أخرى — نراها على استعداد للتخلي، مثل الدول الأخرى التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، عن جزء كبير من سيادتها. وبالتالي ما يعلنه اليوم معظم رجال السياسة في أوكرانيا عن ضرورة تعزيز سيادة البلاد يمثل في الواقع الستار الدخاني لفتح الطريق إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

«الاحداث السياسية الدولية»: ما مدى استفادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من الحصول على الكثير من الدول الصغيرة المقطعة وليس على منطقة كبيرة عازلة بين روسيا وأوروبا؟ عملية توجيه الدول الصغيرة وادارتها تبدو اكثر صعوبة من هذا البلد الكبير وغير المتبلور وغير المتطور تقريبا؟

يوري بولاتوف: "سياسة "فرق تسد" تؤدي حتما إلى انقسام الدول الكبيرة إلى دويلات تابعة. ولكن لا فيما يخص أوكرانيا، كما يبدو لي، المهم بالنسبة للغرب ليس وجود أوكرانيا ضمن حدودها الحالية أو ضمن حدود اصغر. الهدف الرئيسي للولايات المتحدة وشركائها هو الحفاظ على الوضع في اوكرانيا متأزما اطول فترة ممكنة لان كل ذلك سوف يسمح للولايات المتحدة وحلفائها (كما يعتقدون) بالتواجد بالقرب من الحدود الروسية بشكل ثابت.

«الاحداث السياسية الدولية»: في أي الحالات تكون اوكرانيا مفيدة لروسيا؟

يوري بولاتوف: بالنسبة لروسيا، يجب ان تكون أوكرانيا مزدهرة وغنية ومكتفية ذاتيا. وعلى هذه الأمنيات يمكن يوقع أي شخص في روسيا. وطبعا نحن نرغب بقيام علاقات حسن جوار مع هذه الدولة. أعتقد أن فدرلة أوكرانيا اليوم هي الآلية الوحيدة للحفاظ على الدولة الأوكرانية.

«الاحداث السياسية الدولية»: كيف يجب ان تكون العلاقات الروسية الاوكرانية حسب رأيك ؟

يوري بولاتوف: أعتقد أن أساس العلاقة المتبادلة هو هي الجذور التاريخية والروابط التاريخية التي تربط شعوب روسيا وأوكرانيا على جانبي الحدود. قبل فترة غير بعيدة أتيحت لي الفرصة والتقيت مع أوكرانيين وروس لا يعرفون بعضهم البعض. وتبين ان الازمة الاوكرانية بالنسبة لنا جميعا هي مصدر قلق مستمر. ومع ذلك، كان من التقيت بهم — الأوكرانيون والروس — على قدر كبير من التفاؤل.

«الاحداث السياسية الدولية»: اوكرانيا اليوم — هل هي ارض الطموح؟

يوري بولاتوف: هذا الامر موجود فعلا داخل اراضي اوكرانيا. وهو قد يكون مع اشارة موجبة وكذلك سالبة. لقد عرف الشاعر الروسي غوميليوف تعبير الطموحية بانه يدل على الناس الذين تكون طاقتهم الداخلية اعلى بكثير من غريزة البقاء والمحافظة على الذات. وهذه الحالة تبدو واضحة في الظروف الحالية على جانبي المتاريس في أوكرانيا . من الواضح ان المثل الشعبي الاوكراني « بيتي على طرف بعيد» اندثر الان. اليوم طموحات الناس في اوكرانيا تبدو فعلا عالية جدا، والمهمة تكمن في استخدام هذه الطاقة بشكا عقلاني.

النمط الجديد للعلاقات الدولية

ألكسندر أورلوف

مدير معهد الدراسات الدولية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (جامعة) التابع لوزارة الخارجية الروسية

orlov_a@mgimo.ru

السياسة ليست مثل الرياضيات. فيها تلاقي بديهيات تتطلب التذكير والتكرار الدائم. ويجري ذلك ليس لان احد ما استوعب امرا ما بشكل سيء. بل فقط هناك بعض السياسيين الذين لا يرغبون استيعاب بعض البديهيات لانها تتعارض مع وجهات نظرهم.

اندريه غورومیکو. من الاحداث البارزة.

بين الخصائص المميزة للفترة الحالية من التطور التاريخي يمكن ذكر اننا نشهد في الوقت الراهن تغيرات كبيرة وربما جذرية في الصورة الجيوسياسية للعالم. تنتهي فترة ربع قرن من علاقات الشراكة بين روسيا والغرب (مع كل الصعوبات والتقلبات المعروفة التي رافقتها). هذه العلاقات بدأت في السنوات الأخيرة من البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي، وعلى الاغلب سيحل محلها هيكل جديد للتعاون الدولي يقوم على قاعدة لها اسس وبدايات اكثر واقعية وبراغماتية بدون الاوهام الزائدة عن اللزوم والتوقعات العالية. ولكن والحق يقال ينطبق الكلام الاخير بشكل اكبر على روسيا وليس على الغرب. ويخطئ كثيرا كل من يعتقد ان العالم (أو على الأقل، ذلك الجزء منه الذي يمتد من فلاديفوستوك في الشرق إلى فانكوفر في الغرب) سيعود الى الحالة التي كان عليها قبل الازمة الاوكرانية، حتى لو عاد الاستقرار الى الوضع في اوكرانيا وهو امر سيحدث عاجلا ام اجلا. لم يعد هناك اي طريق للعودة الى الاوضاع السابقة. لقد حرقت الجسور القديمة ولم تبدأ بعد من حيث الواقع عملية تشييد اخرى جديدة بدلا عنها. لقد تم تدمير بالكامل نمط الشراكة الطويلة الامد التي قامت ووجدت لتبقى في المستقبل، وكان يعتقد ولفترة طويلة انه لا يوجد اي بديل لها.

كيف حدث كل ذلك؟ تعطي موسكو والعواصم الغربية أجوبة معاكسة تماما على هذا السؤال الفائق الاهمية من الناحية المبدئية. الغرب يلقي بكل الذنوب على روسيا منطلقا من منطق معتاد من قبله يمكن ان يدخل في الصيغة البدائية التالية: نحن دائما على حق، حتى عندما نكون غير محقين تماما. اما روسيا فلديها موقفها ووجهة نظرها وكذلك حقيقتها. وفي هذه الحقيقة تكمن قوتنا لان في اساس حقيقتنا العدل والتاريخ والحق والقانون والضمير والاخلاق واخيرا التفكير السليم. واليوم عندما نناضل من اجل سيادة هذه الحقيقة ترانا نناضل لكي يصبح العالم اكثر طهارة وأكثر أمنا وأكثر استقرارا.

وهذا ليس مجرد كلمات رنانة بل هي واقع ملموس. ربما لا يعتبر الكثيرون من سكان أمريكا الشمالية وأوروبا اليوم هذا الواقع واضحا لان عيونهم مغطاة بطبقة كثيفة من الدعاية الاعلامية المعادية لروسيا التي يجري تنظيمها بجهود مشتركة من الاجهزة الحكومية في الدول المذكورة ومن قبل ابواق الدعاية والترويج (وخاصة عبر وسائل الإعلام الإلكترونية) في الدول الغربية. ولكن ستمر فترة وسينقشع الضباب وستظهر امام المراقبين المحتارين صورة اخرى مغايرة لتلك التي كانت مفروضة عليهم باستمرار خلال فترة طويلة. هذا ما سيجري وهذا ايضا امر واقع.

ويجب القول ان غرابة الوضع الذي قام على خلفية الاحداث الاوكرانية تتلخص في انه لم يكن هناك احد من اللاعبين الرئيسيين في مجال السياسة العالمية، يهمه ان تتطور الامور بهذا الشكل، على الاقل يمكن قول ذلك اذا اعتمدنا على منطق الانسان العاقل. لو جاء اي محلل سياسي في خريف العام الماضي وسرد علينا سيناريو تطور الاحداث الذي شهدناه لاحقا، كنا سنعتبر خياله مريضا جدا.

وبطبيعة الحال، لا ينبغي لنا أن نغفل أن اللاعبين الكبار في الغرب قاموا بسياساتهم الموجهة والهادفة لنشر ومد نطاق التأثير العسكري السياسي والاقتصادي للناتو والاتحاد الاوروبي في دول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا على حساب أمن روسيا، بخلق الظروف الملائمة لزيادة حدة التوتر و»زيادة مخاطر» اي نزاع محتمل وكامن في اوروبا.

وفي المحصلة تجسدت هذه السياسة في حالة التزايد الهائل وغير المنضبط للنزاع في أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك بات من بين خصوصيات هذا النزاع وقوع اللاعبين الكبار المكونين لنظام السياسة العالمية في دورالرهينة لنشاطات وتصرفات القوى والشخصيات السياسية

الاوكرانية التي لعبت خلال ذلك دورها المحلي البسيط وغير المهم بتاتا بالمقارنة مع العمليات العالمية التي انطلقت بسببها. وهنا يظهر التشابه مع ما حدث في اوروبا قبل مئة عام بالضبط عندما وقعت سلسلة من الاحداث والخطوات المتلاحقة (وكل منها بحد ذاته لم يكن مميتا) وادت الى اندلاع الحرب العالمية الاولى.

وجدير بالذكر ان هذا الوضع يشبه الحالة التي تلعب فيها الدول العالمية الكبرى دور الرأس الذي يقع تحت سيطرة وارادة الذيل. واذا اخذنا اوروبا الحالية فيمكن القول ان دور الذيل المتلاعب فيها خلال العقدين الماضيين كان يعود الى جمهوريات البلطيق السوفيتية السابقة التي تقع عند الحدود مع روسيا. وهذا الموقع الجغرافي بالذات الذي وضع هذه الجمهوريات عند نقطة التقاء روسيا مع الناتو والاتحاد الاوروبي بدا وكانه يجب عليه ان يدفع بها لكي تلعب دور الجسر بين العمالقة الجيوسياسيين. ولكن هذه الجمهوريات تصلح اكثر من حيث الواقع لتكون في دور «دمامل» المشاكل التي تثير بين الحين والاخر مختلف انواع المتاعب وتسعى لدى ظهور كل مناسبة (او حتى بدون مناسبة) لصب الزيت في نار هذا التناقض او ذاك وهي تناقضات من الافضل حلها بما فيه مصلحة الجميع وليس تأجيجها بأي حال من الاحوال.

المثال الايجابي المغاير تماما تقدمه فنلندا المجاورة لهذه الجمهوريات الانفة الذكر. لقد تضمن تاريخ علاقات هذه الدولة مع الاتحاد السوفيتي صفحات درامية متعددة. ولكن على الرغم من ذلك وبفضل الحكمة السياسية لدى القيادة في الدولتين — من جانب الفنلندي يخص هذا الكلام قبل كل شيء الرئيس كيكونين- تم وضع الاساس المتين للتعاون المثمر القائم على علاقات حسن الجوار والذي تطور وتوسع على مدى نصف قرن. مثل هذا المثال يجب ان ينظف الطريق ويمهدها امام تعاون كامل ومختلف الاتجاهات في المستقبل بين كل اجزاء اوروبا وبشكل خال من العداء والغطرسة والطموحات المثيرة للالم. واليوم يقف الغرب مع روسيا عند مفترق الطرق. ويظهر السؤال: الى اين يجب ان نتجه لكي لا نتسبب اكثر بالضرر ولكي نتمكن من الخروج من الوضع المحفوف بالمشاكل بل وحتى بالمخاطر الذي وقع فيه في حقيقة الامر كل العالم.

ويجب القول ان الغرب بقيادة الولايات المتحدة، بالغ بشكل واضح في سياسة العقوبات ضد روسيا. وهنا تظهر الرغبة بطرح السؤال التالي: هل تعتقد واشنطن والعواصم الغربية الاخرى انها ستتمكن فعلا بهذه الطريقة ان تجبر روسيا وترغمها على السير وفق المسار

الذي يرضي الغرب؟ هذه سذاجة لا تحتاج فعلا حتى للتعليق عليها لانها في منتهى الغرابة. اعتقد ان الغرب يدرك ويفهم كل ذلك ولكنه يتظاهر «بان الامور تجري وفقا لخطته».

ان «العقوبات» تملك بالاضافة الى العنصر الاقتصادي، حشوة «شخصية الطابع» لانها مست شخصيات تدخل ضمن أعلى خمس شخصيات في الدولة الروسية. هذه الاجراءات تبقى طبعا بدون قيمة او معنى من وجهة نظر التأثير على اي شيء او على اي احد الا انها تعتبر مهينة وتسيء لشعبنا ودولتنا. ويجب القول ان كل هذه الاجراءات لا يمكن ان تعطي الا التأثير العكسي ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن لمرارة طعم هذه المنتج السياسي المقرف والسيء ان تختفي بسرعة وبشكل كامل. وستبقى الرائحة الكريهة لذلك موجودة حتى بعد ان يختفي ويتغير الجيل الحالي من السياسيين في الغرب الذين باشروا حرب العقوبات ضد روسيا ويظهر جيل اخر ليبحث عن طرق ما لتصحيح اخطاء اسلافه.

لقد تخلى الغرب طوعا عن صفة شريك روسيا وهو بذلك قام بتضييق امكانيات اقامة تعاون بناء مع موسكو في مجموعة واسعة من الامور التي لا علاقة لها بأوكرانيا ولكنها لا تقل عنها حيوية واهمية. لنتذكر على سبيل المثال، ان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، كان في العام الماضي مشاركا فاعلا وأساسيا في مختلف المحافل الدولية المكرسة لتنسيق الجهود حول كل المشكلات الحادة في العصر الحديث. اما القرار المتعلق باتلاف الأسلحة الكيميائية السورية بشكل السلمي كاد يعتبر بمثابة المثل الاعلى للتعاون الدولي الفعال.

منذ تلك الفترة تغيرت كل الامور بشكل جذري. لقد بدأ الغرب من القليل نسبيا — من مقاطعة الالعاب الاولمبية الشتوية في سوتشي التي انفقت عليها روسيا الاموال الطائلة والجهود المعنوية الضخمة. وبعد ذلك اخذ الغرب خطوة بعد خطوة يدمر بشكل متعمد ومنهجي كل ما تم إنشاؤه من خلال الجهود المشتركة على مدى العقدين الماضيين. سنقوم هنا بتحديد الأشكال الرئيسية التي تم اتلافها: مجموعة «الثمانية» كأداة لتحقيق النهج المنسق بين كبار اللاعبين في العالم وكذلك آلية التفاعل بين روسيا وحلف شمال الاطلسي، ونظام العلاقات المتبادلة بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

والذروة كانت طبعا ممارسة فرض العقوبات على روسيا، والتي — وفقا لنص وروح القانون الدولي — لا يمكن تصنيفها الا كتصرفات عديمة الودية بل عدائية صريحة. في هذا الصدد كانت ستثير الاهتمام مشاهدة رد فعل الغرب على قيام روسيا،على سبيل

الافتراض، بدعم إسقاط الرئيس الشرعي المنتخب ديمقراطيا في دولة ما — ليس فقط بالكلمات بل وبالاعمال. اعتقد ان الإجراءات والتدابير التي كان الغرب سيتخذها لا تختلف كثيرا عن تلك التي يستخدمها اليوم ضد روسيا ايضا. فقط بلاغة الخطاب كانت ستبدو على الاغلب مغايرة.

للأسف، وهذا امر نضطر للتأكيد عليه بكل يقين، ان كل التصريحات الرنانة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها حول دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان في العالم ليست أكثر من ذريعة للتدخل في شؤون الدول الاخرى . والذي يميز ايامنا هذه هو ان هذا التدخل بات عسكري الطابع. وتبقى التصريحات حول ضرورة الحفاظ على وحدة اراضي الدول، كلاما في الهواء فقط. لقد اظهرت سابقة كوسوفو بشكل واضح ومقنع انه وكما كان في السابق، في عهد «دبلوماسية البوارج» يبقى المعيار الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة، والغرب عموما، المصالح . اما المبادئ التي يعلنون عنها فهي ليست الا عبارة عن ملاحق لهذه المصالح وليس اكثر من ذلك. في بعض الحالات، تراهم يفسرون هذه المبادئ في الاتجاه الذي يناسبهم، وفي حالات اخرى — في الاتجاه المعاكس تماما.

نحن نرى ان زيارات وزير الخارجية سيرغي لافروف الى الدول الغربية باتت اقل بكثير من السابق. وتقلصت كثيرا ايضا الفعاليات التي تجري بمشاركة روسيا وشركائها الغربيين السابقين. في ذات الوقت نرى وزير الخارجية الامريكي كيري وكاللعبة المتحركة يجوب في كل ارجاء العالم. وكل نتائج هذه الحركة تبدو ضئيلة فعلا. وامام اعيننا تظهر الولايات المتحدة وهي تغطس في اتون حرب جديدة ضخمة في الشرق الاوسط ، والملفت للنظر ان الخصم الذي يواجهها هناك هو القوى التي كانت وحتى فترة قريبة تعتبر حليفتها في الصراع من اجل الاطاحة بنظام الرئيس السوري بشار الاسد. لو سارت الامر حينذاك وفقا للسيناريو الامريكي، كنا سنرى هذه القوة تسيطر على دمشق وتتحكم بها مع كل العواقب المترتبة على ذلك. في لحظات كتابة هذه المقالة باشرت القوات المسلحة الامريكية توجيه الضربات من الجو ضد مواقع مسلحي تنظيم «الدولة الاسلامية» داخل اراضي سورية وهو امر بحد ذاته يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، لان الولايات المتحدة تقوم بذلك دون موافقة الحكومة السورية، وعلاوة بل دون إذن من مجلس الأمن الدولي. كيف يمكن ربط هذا مع الاتهامات الصادرة على مدى اكثر من نصف سنة من جانب واشنطن وتوابعها ضد موسكو حول مشاركة وحدات الجيش الروسي المزعومة في النزاع الدائر في الجنوب

الشرقي من أوكرانيا (وهي تهمة لا دليل عليها)، والتي أصبحت الأساس لتطبيق العقوبات الغربية أحادية الجانب المعادية لروسيا؟ يفترض منطق الامور ان بعض الدول التي لا توافق على مثل هذه التصرفات والممارسة، تستبدل القانون الدولي بتصرفات احادية الجانب مع التجاهل الكامل للمؤسسات الدولية ذات العلاقة- يمكنها فرض عقوبات مماثلة ضد الولايات المتحدة نفسها وكذلك ضد بعض الدول المتحالفة معها . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه — لاجل أي هدف سيجري ذلك؟

ان النموذج الذي يفرضه الغرب على المجتمع الدولي — نموذج العالم وفي مركزه الولايات المتحدة — اخذ يتهاوى من كل الجهات. وبات هذا امر لا يشاهده فقط الاعمى او الشخص البعيد كل البعد عن الواقع. ولكن والحق يقال هناك اتجاه محدد في الفكر يقول ان الامريكان يتعمدون استخدام سياسة الفوضى الخاضعة للسيطرة من اجل الاطاحة بالانظمة التي لا تروق لهم. ويزعم هذا الاتجاه بانهم (الامريكان) يقومون بذلك من اجل مصلحة وخير الشعوب التي تعيش في الاراضي التي تنشر فيها الفوضى المذكورة. اي ان كل الامور لا تزال تحت السيطرة ولا توجد اية دواعي للقلق.

ولكنني لا استطيع الموافقة على هذا القول لانه لا توجد اية سيطرة بتاتا. كل ما يقال ليس الا وهم كبير وكامل. الحديث يمكن ان يجري فقط عن الاخطاء الاستراتيجية للولايات المتحدة. و عن أخطاء عميقة وخطيرة في الشؤون السياسية -العسكرية وتخطيط السياسات الخارجية . لقد قام الأمريكان في فترة ما وبأيديهم بخلق مسخ مقيت ومخيف في هيئة الاسلام الاصولي الذي ظهر لكي يحارب الاتحاد السوفيتي في افغانستان. وفي البداية تهيأ لهم ان النجاح يحالفهم في كل شيء. لقد انسحبت القوات السوفيتية من افغانستان، وبعد ذلك انهار الخصم الجيوسياسي الرئيسي. ومع تحقيق هذا النصر التاريخي المبين حلت «نهاية التاريخ»، وفقا لكلمات وعلى حد تعبير العالم السياسي الأميركي فرانسيس فوكوياما! ولكن والحق يقال تبقى الحياة الحقيقية اكثر تعقيدا من التوقعات وخاصة الفضاضة منها. ولكن «لقد تم اطلاق سراح العفريت من سجنه وبات حرا طليقا». وهاهي الولايات المتحدة تبدو مضطرة بعد جيل واحد من الكفاح ضد ما صنعته بيديها في افغانستان وفي الشرق الاوسط. وهي وكما تبين لاحقا تقوم بذلك بشكل سيء وبدون نجاح ملحوظ. لن اغطس في الخيال لاتصور كيف ستتطور الامور لاحقا. ولكن موضوعيا هناك سيناريو غير سار بتاتا بالنسبة للولايات المتحدة بالنسبة للتطور اللاحق للاحداث.

تجري حالة مماثلة في أوكرانيا. نرى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في خضم معاداة روسيا يراهنان على القوى القومية المتعصبة في اوكرانيا التي تجاهر اكثر فاكثر بانجذابها الى تعاليم ستيبان باندیرا وانصاره، وهو ما يمثل الفرع الأوكراني للفاشية في العالم. لقد تم اطلاق عفريت جديد غير خاضع للسيطرة وهو لا يرغب بتاتا العودة الى القنينة وفقا لرغبة وارادة المدربين الغربيين. لقد حاول البعض سابقا ايضا توجيه هتلر وانصاره والنتيجة اللاحقة معروفة من قبل الجميع. بشكل عام نحن نرى نسخة جديدة للسيناريو الافغاني: بهدف حل مهمات انية وظرفية، ومن جديد تصبح دولتنا، روسيا هدف الصغوطات. تجري تهيئة الظروف لظهور التهديد والخطر الطويل الامد والواسع النطاق بشكل لا يقارن مع سابقه. هذا التهديد سيمس في المقام الأول «القارة العجوز» — أوروبا والتي يبدو أنها بدأت تنسى دروس التاريخ وتنسى سقوط ملايين الضحايا والدمار الهائل الذي جلبته الفاشية لها واخذت تنسى من الذي حررها من هذا الشر المريع.

ما الذي سيحدث اذا رغبت الولايات المتحدة في المستقبل تطبيق هذا النموذج من العمل ضد الصين، وخلق هناك تهديدا يمكن أن يكتسب أبعادا عالمية؟ اليست هذه مخاطر كثيرة تصدر كلها من مكان واحد ومن دولة واحدة اعتادت ان تعتبر نفسها دائما على حق وفي غاية الكمال في كل شيء؟

السمة الثابتة الشرطية للديمقراطية التي تروج لها واشنطن والعواصم التابعة لها هي نظام «الضوابط والتوازنات»، التي تهدف إلى منع ظهور حالات، يكون فيها احد مراكز القوى قادرا على السيطرة والتغلب على مراكز القوى الاخرى وقمعها عمليا. على ما يبدو، هذا النظام يجب ان يسود ليس فقط على مستوى الدول المنفردة بل على المستوى الدولي في حال بات هذا المستوى ديمقراطيا ايضا. حتى الاونة الاخيرة كان هذا النظام على شكل النموذج الثنائي القطب في العالم وهو ما سمح بكبح الطموحات من جانب الطرف المقابل المنافس. في العالم الحديث المعاصر يمكن لهذا النظام أن يكون متعدد الأقطاب. ولكن اذا لم يحدث ذلك فمن المؤكد ستصبح العودة الى العالمي الثنائي القطب حتمية لا مفر منها ولكن ذلك سيجري وفق موجة جديدة على شكل كتلة من العالم مقابل كتلة اخرى من نصف العالم الاخر. قد يكون ذلك مفيدا بالنسبة للولايات المتحدة ذاتها لانه قد يمنع ان تتحول الجمهورية الديمقراطية الى امبراطورية بشكل نهائي كما يحدث في قصص «حروب النجوم».

أما بالنسبة لروسيا، التي تتعرض مؤخرا لضغوط تتسم بطابع الاهانة بشكل لا سابقة له من جانب الولايات المتحدة ومن جانب بعض الدول الاخرى الواقعة ضمن دائرة نفوذها، فعلى ما يبدو من الافضل والاجدى لها (لروسيا) العودة الى دبلوماسية زمن بريجنيف — غرمويكو التي كانت تتسم بالهدوء والاحترام والطابع البناء ولكنها في ذات الوقت صلبة وتصر على الدفاع عن مصالحها. في الغرب، اطلقوا على وزير الخارجية السوفيتي اندريه غروميكو اسم مستر «لا». لكنه لم يكن كذلك بتاتا. هو فقط لم يكن يقول «نعم» إذا كانت «نعم» هذه ضد مصالح الدولة التي يخدمها و هذا يتوافق تماما مع الكلمات الواقعية البراغماتية للرئيس فلاديمير بوتين، الذي قال أننا لن نفعل أي شيء قد يضرنا خلال الرد على العقوبات.

بدون اي شك ستخرج روسيا منتصرة معنويا من دوامة الصراع الأوكراني المعقدة والشائكة على الرغم من كل الاستفزازات، والخدع والقذف والتشهير. هذا الانتصار قد يتحول مع مرور الوقت الى نصر الجيوسياسي.

لقد نجحنا بالصمود اما الموجة الاولى من الضغط القوي من جانب الولايات المتحدة والكتلة الغربية، التي سعت وهدفت لثني، وكسر روسيا، لاجبارها على التراجع، وتقديم الأعذار والتوبة. على ما يبدو لا يستطيع البعض في الغرب او لا يرغب بفهم وادراك أن الزمن قد تغير، وروسيا التي كانت تتأرجح في ذلك وأعقاب القافلة الغربية مع الدول المجاورة التي لا تفوت فرصة لكي توجه الاهانة ضدنا، تغيرت ولن تعود الى تلك الحالة بتاتا. توجد روسيا اخرى تعتز بنفسها وتثق بقواها.

الأزمة حول أوكرانيا، كانت بمثابة الاختبار الصعب بالنسبة لروسيا ولكنها وكما جرت العادة، تملك الجانب الايجابي ايضا. لقد بينت هذه الازمة، من في العالم صديقنا ومن الذي لا يمكن اعتباره كذلك. وهذا امر في غاية الاهمية.

حول بعض المواقف القانونية الدولية بشأن المسألة الأوكرانية

اليكسي مويسييف

عميد كلية القانون الدولي في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية، دكتوراه في القانون

alexei.moiseev@dipacademy.ru

موقف روسيا الاتحادية

تم في يوم 18 اذار/مارس 2014 التوقيع على معاهدة دولية بين روسيا الاتحادية وجمهورية القرم حول قبول جمهورية القرم في قوام روسيا الاتحادية وتكوين كيانين فدراليين جديدةين في روسيا. وفقا للوثيقة التي تطبق اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها ودخلت حيز التنفيذ بعد ابرامها والتصديق عليها في البرلمانين يوم 21 اذار 2014، تعتبر القرم قد قبلت في قوام روسيا الاتحادية مع تشكيل كيانين فدراليين جديدين في روسيا الاتحادية وهما جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول ذات الصفة الفدرالية. اما الأشخاص المقيمين في أراضي الكيانين المذكورين ومنذ ذلك اليوم فباتوا يتمتعون بالجنسية الروسية ويعتبرون من مواطني روسيا الاتحادية ولكن لهم الحق خلال شهر إعلان رغبتهم في المحافظة على جنسيتهم القائمة. واصبحت سارية المفعول داخل اراضي شبه جزيرة القرم، تشريعات وقوانين روسيا الاتحادية. وتم اعلان الحدود البرية للقرم مع أوكرانيا كحدود دولية لروسيا الاتحادية وبات المجال البحري في البحر الأسود وبحر آزوف يخضع لرسم الحدود على أساس مبادئ القانون الدولي.

واستند قرار عقد المعاهدة، على نتائج الاستفتاء الشعبي العام الحر والطوعي الذي جرى في جمهورية القرم وسيفاستوبول يوم 16اذار 2014، وخلاله صوتت شعوب

شبه جزيرة القرم لصالح «إعادة توحيد القرم مع روسيا ككيان في روسيا الاتحادية» و»ضد اعادة العمل بدستور جمهورية القرم لعام 1992 وصفة القرم كجزء من أوكرانيا».

في يوم 18 اذار 2014 أعطت روسيا موافقتها السيادية المتعلقة بالموافقة على العرض الذي قدمته دولة مستقلة أخرى — جمهورية القرم، حول إبرام اتفاق دولي بشأن قبولها في قوام روسيا الاتحادية. وقبل ذلك اي في يوم 17 اذار 2014 وقع رئيس روسيا على مرسوم رئاسي،على أساس الحق السيادي لأية دولة في أن تعترف بأية دولة اخرى، يعترف بجمهورية القرم كدولة ذات سيادة ومستقلة ككيان في القانون الدولي، انطلاقا من إرادة شعوب شبه جزيرة القرم التي تم التعبير عنها في استفتاء 16 اذار 2014.

وتتوافق هذه المعاهدة مع أحكام الدستور الروسي، الذي (المادة 65.2) ينص على أن «القبول في روسيا الاتحادية وتشكيل كيان جديد ضمن قوامها يتمان وفقا للطريقة التي ينص عليها القانون الدستوري الاتحادي». وتنص مادته 4.2 على ان القبول أي دولة اجنبية او قسم منها ضمن قوام روسيا الاتحادية يجري على اساس الموافقة المتبادلة بين روسيا والدولة المعنية وفقا لمعاهدة دولية، وتجدر الاشارة الى ان «الطرف المبادر للقبول ضمن روسيا الاتحادية ككيان جديد فيها ...يجب ان تكون الدولة الاجنبية ذاتها» (المادة 6.1). وهذا ما حدث مع جمهورية القرم.

وبعبارة أخرى، استخدمت روسيا الاتحادية ووفقا للقانون الدولي، حقها المشروع والتام في الاعتراف بدولة اخرى، وكذلك حقها في عقد وتوقيع معاهدة دولية، كانت نتيجتها وبالموافقة المتبادلة من الطرفين، ظهور في كيانين جديدين قوام روسيا — «جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول ذات الصفة الاتحادية» (المادة 2 من المعاهدة).

وينص القانون الدولي، على ان كل دولة لها الحق في إبرام اتفاقات ومعاهدات دولية لانها مفيدة لها. ويجب القول ان من بين اسباب توقيع روسيا على معاهدة دولية مع جمهورية القرم حول التوحيد من جديد ، كان وجود اسس تاريخية قوية وكذلك قلق كبير على امن وسلامة ابناء الوطن الروس المقيمين في اوكرانيا وفي القرم. وتم التعبير عن هذا القلق وهذه المخاوف في كلمة الرئيس فلاديمير بوتين امام نواب الجمعية الفدرالية (مجلس الدوما ومجلس الاتحاد) ورؤساء الاقاليم الروسية وممثلي المجتمع المدني في يوم 18 اذار 2014.

حول شرعية الاستفتاء الشعبي العام في القرم

تم اعتماد إعلان الاستقلال لجمهورية القرم من قبل المجلس الأعلى لجمهورية القرم ذاتية الحكم ومجلس مدينة سيفاستوبول في يوم 11 اذار 2014. ويتضمن الإعلان إشارة إلى «حق الشعوب في تقرير المصير وكذلك الى «اقرار محكمة الامم المتحدة الدولية بشأن اقليم كوسوفو الصادر في يوم 22 تموز/يوليو عام 2010، بان الإعلان من جانب واحد عن استقلال قسم ما من الدولة لا ينتهك أي قواعد او معايير من القانون الدولي». لقد أشارت محكمة الامم المتحدة الدولية في قرارها أنه "لا يوجد اي حظر عام على إعلان الاستقلال من جانب واحد يمكن ان يستقى ويستنتج من ممارسات مجلس الأمن الدولي. ولا يحتوي القانون الدولي العام أي حظر مطبق على إعلان الاستقلال». ويجب القول ان الفكرة نفسها طرحت في 18 اذار 2014 في الكلمة التي وجهها الرئيس الروسي.

وينبغي التأكيد على ان حق تقرير المصير نفذه شعب القرم الذي (وفقا للفصل 10 من دستور أوكرانيا) يتمتع بوضع الحكم الذاتي. وهذا الاخير ينتسب بشكل آلي الى حقوق الشعوب بالذات.

لقد جرى الاستفتاء في القرم في يوم 16 اذار 2014 مع مراعاة المتطلبات الديمقراطية والقانونية الحديثة، ولكنه جرى ايضا في ظروف وجود سلطة غير مشروعة وذات طبيعة اجرامية في كييف، التي قامت بعد الانقلاب الحكومي وفي ظروف انفلات القوميين والمتطرفين الخ...وقامت ما يسمى «بالسلطة الجديدة» التي اغتصبت بالقوة الصلاحيات الحكومية بانتهاك وبشكل صارخ مواد الدستور الأوكراني، ولذلك فان تحدثها عن وجود انتهاك للدستور خلال القيام باستفتاء القرم لا يبدو على الأقل مقنعا.

ويمكن القول أن بنود ومواد الدستور لا تستخدم ولا تطبق خلال وجود سلطة غير مشروعة، لانه لا تتوفر الظروف التي يمكن ويجب خلالها استخدام البند بحيث يتنال قيمة الواقع القانوني. على العكس من ذلك، يمكن اعتبار ما قامت به سلطات القرم خلال الظروف السائدة في أوكرانيا كان يتسم بالطابع القانوني الديمقراطي. وفي محصلة النتائج الايجابية الساحقة للاستفتاء تم اعلان جمهورية القرم، مستقلة وذات سيادة، وضمنها حصلت مدينة سيفاستوبول على صفة قانونية خاصة.

وإذا تركنا جانبا المصالح الجيوسياسية واستراتيجيات بعض الدول الغربية، فيمكن القول ان موقفها المتمثل في عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء الواضحة في القرم. يثير الاستغراب

كذلك الزعم بان الاستفتاء ذاته يتسم بالطابع غير الدستوري وغير القانوني. على العكس من ذلك، حتى وفقا للمادة 138.2 من دستور اوكرانيا، «ضمن صلاحيات واختصاص جمهورية القرم ذاتية الحكم ... تنظيم واجراء الاستفتاءات المحلية»، و لم يقيد الدستور الموضوع الممكن لمثل هذه الاستفتاءات. يجب أن يكون واضحا للجميع أن شرعية الاستفتاء لا يمكن أن تتعلق بوجهةاتنظر الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، بل فقط يجب ان تعتمد على الإرادة الحرة والطوعية للشعب.

اعتراضات الجانب الأوكراني

اعربت وزارة خارجية أوكرانيا في يوم 11 اذار 2014 عن الاحتجاج وفيه اشارت الى عدم شرعية إعلان الاستقلال الذي اعتمده برلمان جمهورية القرم ذاتية الحكم، لأنه «غير دستوري وغير قانوني وعديم القيمة من الناحية الشرعية» وهو «ينتهك التشريعات الأوكرانية وبنود الوثائق الدولية المعتمدة بما في ذلك من قبل روسيا الاتحادية». وفي يوم 14 اذار 2014 قام المعين من قبل برلمان اوكرانيا في منصب رئيس الدولة الكسندر تورتشينوف بالتوقيع على مرسوم وقف مفعول الاعلان لانه لا يتوافق مع دستور اوكرانيا وقوانينها.

ويجب القول ان الجانب الاوكراني قام في 1 اذار 2014 وفي اطار جلسة مجلس الامن الدولي باتهام روسيا بالعدوان ضد اوكرانيا والذي، في رأي ممثل أوكرانيا الدائم لدى الأمم المتحدة، يتعلق «بانتهاكات جسيمة» ارتكبتها روسيا الاتحادية «للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة الذي يلزم كل الدول الاعضاء بالامتناع عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد سلامة اراضي الدول الاخرى او استقلالها السياسي».

وفي جلسة مجلس الأمن الدولي يوم 3 اذار، قدم المندوب الدائم الروسي لدى الامم المتحدة فيتالي تشوركين نص الطلب الذي ارسله رئيس اوكرانيا فكتور يانوكوفيتش الى نظيره الروسي فلاديمير بوتين حول المساعدة العسكرية. «كرئيس اوكرانيا المنتخب شرعيا اعلن ما يلي: لقد ادت الاحداث التي جرت في الميدان والاستيلاء غير المشروع على السلطة في كييف، الى ان اوكرانيا باتت تقف عند حافة الحرب الاهلية. تسود الفوضى والاضطرابات في البلاد ويحيق الخطر الكبير بحياة وسلامة وحقوق السكان، وخاصة في جنوب شرق البلاد وفي شبه جزيرة القرم. وتحت تأثير الدول الغربية يستخدم الارهاب وكذلك العنف بشكل

مكشوف. ويضطهد ويلاحق المواطنون وفقا للانتماءات السياسية واللغوية. في هذا الصدد، اتوجه الى رئيس روسيا فلاديمير بوتين بطلب استخدام القوات المسلحة الروسية لاستعادة الشرعية والقانون والسلام والنظام والاستقرار، وحماية السكان في أوكرانيا. فيكتور يانوكوفيتش، 1 مارس 2014».

وجرى تأكيد موقف السلطات الروسية في يوم 18 اذار 2014 في كلمة الرئيس الروسي، حيث أشار إلى أن «روسيا لم تنشر القوات في القرم، بل فقط عززت مجموعة قواتها هناك. وخلال ذلك لم تتجاوز روسيا العدد المسموح به بموجب المعاهدات الدولية». وهدف ذلك حماية «حياة مواطني روسيا الاتحادية، وابناء الوطن الروس وعناصر المجموعة العسكرية التابعة للقوات المسلحة لروسيا الاتحادية المتواجدة في داخل اراضي اوكرانيا وفقا للمعاهدة الدولية» في ظروف انعدام القانون وتزايد تهديدات المتطرفين القوميين والراديكاليين.

ان الرئيس الروسي لم يستخدم بشكل مباشر، القوات الروسية في خارج البلاد، على الرغم من أنه كان يملك هذا الحق حسب القرار الخاص بذلك الذي صدر عن البرلمان الروسي وحسب بنود الدستور. ان التهم الخاصة باستخدام القوات المسلحة الروسية قبل وأثناء وبعد الاستفتاء في شبه جزيرة القرم تبقى فقط عبارة عن محاولات عديمة الاساس لاتهام روسيا بشكل مزعوم بالعداون او بالحاق اراضي الغير بدون اي اثبات قانوني لذلك. انها محاولة لتقديم الاماني على انها واقع موجود.

حول المشكلة الرئيسية في أوكرانيا

بدأت الأزمة السياسية في أوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2013، عندما أعلنت الحكومة تعليق عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي. وفي 22 شباط/فبراير عام 2014 شهدت اوكرانيا وقوع انقلاب حكومي والاستيلاء على السلطة بالقوة. وانتهك برلمان أوكرانيا الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الرئيس فيكتور يانوكوفيتش وقادة المعارضة، وقام بشكل غير مشروع بتغيير الدستور الأوكراني، وابعد بشكل غير قانوني رئيس الدولة عن السلطة وقام بتغيير قيادات البرلمان الأوكراني، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، وهيئة الأمن في أوكرانيا، وفي يوم 27 شباط 2014 اقر البرلمان ما يسمى «بحكومة الثقة الشعبية». تنص المادة رقم 111 من دستور اوكرانيا على وجود أربع طرق لوقف صلاحيات رئيس الدولة: الاستقالة الطوعية، لأسباب صحية، نتيجة للوفاة، سحب الثقة منه. من الواضح أنه

لا يوجد اي منها يتفق مع وضع الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش، الذي اضطر تحت تهديد القوميين المتطرفين من الميدان بتصفيته جسديا، لمغادرة أراضي الدولة.

لا حاجة للتوقف بشكل إضافي هنا عند النتائج السلبية لنشاطات فكتور يانوكوفيتش في منصب رئيس الدولة، ولكن من الواضح أن السكان المدنيين في أوكرانيا خرجوا للاحتجاج بسبب الحياة الصعبة. وانتهاك الحقوق والفقر في أوكرانيا ولم يظهران بشكل مفاجئ، وهو ما استغله المتطرفون.

من المعروف ان ظاهرة «الميدان» لم تتمتع قط بدعم كبير من المواطنين ولم تنل الاعتراف على مدى البلاد. وتدل على ذلك بوضوح الأحداث المأساوية اللاحقة في جنوب وشرق أوكرانيا. يمكن وصف «الميدان» بأنه شكل من أشكال الاحتجاج المدني تشارك فيه عادة آلاف من المواطنين بهدف تقديم مطالبهم إلى السلطات الأوكرانية (على سبيل المثال المطالبة بتوقيع اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، او باستقالة الحكومة والرئيس. الخ..). والحق يقال لا يشكل «الميدان» وشعاراته الاساس القانوني لا فيما يتعلق بالاعتراف بشرعية وضع ما يسمى «بالسلطة الجديدة»، ولا فيما يتعلق بقراراتها وتصرفاتها. وحتى الاشتباكات المسلحة بين أفراد من المشاركين في «الميدان» وقوات الأمن الحكومية لا يمكن ان تغير الوضع من الناحية القانونية.

ويجب القول ان فكتور يانوكوفيتش يبقى من الناحية القانونية الرئيس الشرعي لاوكرانيا حتى يستقيل او يتم انتخاب غيره للمنصب المذكور. اما ممثلو ما يسمى «بالسلطة الجديدة» الذين استولوا على الحكم بالقوة فهم لا يملكون هذه الشرعية بتاتا. وبالتالي تعتبر عديمة القانونية وغير دستورية القرارات التي صدرت عن البرلمان الأوكراني يوم 22 فبراير/شباط 2014 حول إقالة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش من السلطة. والملفت للنظر ان الاتحاد الاوروبي ووفقا لكلمات الناطق باسم المفوضية الاوروبية، اعترف بهذا القرار. ويثير الاستغراب انعدام الاستمرارية في تصرفات دول الاتحاد الاوروبي وممثلي المعارضة الذين وقعوا على اتفاقية مع يانوكوفيتش يوم 21 شباط وافقوا من خلالها على انه (يانوكوفيتش) سيبقى رئيسا للدولة حتى يتم انتخاب رئيس دولة اخر، وحدث ذلك عشية اتخذ البرلمان القرار بإبعاده عن السلطة.

ان انعدام الأهلية القانونية للدولة في اوكرانيا نتيجة لعدم وجود ممثلين شرعيين وفعالين لها لا يوفر الفرص القانونية للسلطات الروسية لكي تعترف بمن يسمي نفسه « السلطة

الجديدة» في أوكرانيا وبإجراء اتصالات ومشاورات رسمية مع الجانب الأوكراني، (حتى او كانت «أولية») وفقا للمادة 7 من معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا الموقعة في 1997. والدول الغربية من خلال الاعتراف بالسلطة غير المشروعة في اوكرانيا تقف على طريق دعم الانقلاب الحكومي الاجرامي وتأييد التصرفات الإجرامية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

السؤال المركزي في حالة الأزمة في أوكرانيا، والتي اندلعت بسبب الانقلاب غير الدستوري في كييف نتيجة الاستيلاء المسلح على السلطة من قبل المتطرفين، يرتبط بمسألة شرعية السلطات ذاتها. أولئك الذين استولوا على السلطة في أوكرانيا ارتكبوا جريمة جنائية مسلحة، ولذلك لا يمكن أن تتمتع تصرفاتهم واعمالهم باي قوة قانونية بالنسبة لروسيا الاتحادية.

والاشخاص الذين استولوا على السلطة في كييف بالقوة يرتكبون في الوقت الراهن انتهاكات فظة ليس فقط للأسس الديمقراطية بل ولمعايير القانون الوطني والدولي بدءا من دستور اوكرانيا. وهم يرتكبون ايضا الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق المواطنين الأوكرانيين، بما في ذلك الاستخدام غير القانوني للقوة ضدهم والتهديد بالتمييز على أسس لغوية وعرقية وقومية، ودعم القوميين، والانتشار غير المنضبط للسلاح بين الجماعات المتطرفة، والآن وصلت الامور الى التمييز على أساس الجنسية والعمر والجنس، فيما يتعلق بمسألة عبور حدود الدولة، وغير ذلك من الامور الاخرى.

بالتأكيد، أوكرانيا وبحكم سيادتها التي مصدرها شعب هذه الدولة، لم تختف ككيان للقانون الدولي، ولكن هنا يظهر سؤال أساسي حول الأهلية القانونية للدولة — من الذي يمثل بشكل قانوني سلطة الدولة في كييف؟

حول وضع ابناء الوطن الروس

القضية الهامة الأخرى التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من قبل كل المجتمع الدولي، تتعلق بحماية حقوق السكان الناطقين بالروسية — الحديث يدور عن ابناء الوطن الروس الذين، على الأقل، ووفقا للقانون الدولي، لا بد ان ينالوا الحقوق المتأصلة للأقليات القومية. وفقا لقانون "الأقليات القومية في أوكرانيا" الصادر في عام 1992 ينتمي كافة مواطني اوكرانيا الذين لا ينتمون الى القومية الاوكرانية ويشعرون بمشاعر الانتماء والهوية القومية

فيما بينهم الى مجموعات الأقليات القومية (المادة رقم 3). ان حقوق «الأقليات القومية ... في مجال استخدام اللغة الام والتعليم بها... وتطوير التقاليد الثقافية القومية، واستخدام الرموز القومية، والاحتفال بالأعياد القومية، والمحافظة على الدين... والأدب، والفنون، ووسائل الإعلام، وإنشاء المؤسسات الثقافية والتعليمية القومية، وأية أنشطة أخرى لا تتعارض مع التشريعات السارية المفعول» الخ.. (المادة 6)، تنتهك هذه الحقوق في الوقت الراهن بشكل فادح. ويتعرض ابناء الوطن الروس للارهاب وتتعرض حياتهم للخطر.

وبسبب الوضع الراهن قامت الدول الغربية وكذلك الجماعات القومية المتعصبة بزيادة استخدام لهجة المعادة لروسيا وتوجيه الاهانات المباشرة بحق روسيا الاتحادية وشعبها، وكذلك تجري عملية تحريف وتحوير او انكار لوقائع واضحة، ومن بينها تغيير السلطة في اوكرانيا بشكل غير دستوري وظهور العنصرية وكراهية الأجانب والقتل وانتهاك حقوق الإنسان. وجاء في بيان صدر عن الوفد الروسي الى الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا: «تمت خيانة مبدأ سيادة القانون» من قبل الأغلبية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

ويجب القول ان مبدأ سيادة القانون بالذات يجب ان يضمن التعاون السلمي بين الدول مع المحافظة على توازن مصالحهما، وضمان استقرار المجتمع الدولي ككل.

حول التصرفات المحتملة من قبل روسيا الاتحادية

تؤكد الدولة الروسية بشكل منتظم ومنهجي التزامها بالقانون الدولي، لان مراعاته تتوافق مع مصالحها الوطنية، وتعلن عن سعيها ومسؤوليتها كدولة «رائدة في مجال حماية القانون الدولي، وضمان احترام السيادة الوطنية والاستقلال والهوية للشعوب.»

وتجدر الاشارة الى ان عقيدة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية الصادرة في 12 شباط عام 2013 مبنية على اساس مبادئ القانون الدولي وتهدف إلى تعزيز سيادة الشرعية الدولية. هناك مكان خاص متميز فيها للتأكيد على سير الدولة على نهج **سيادة القانون** في العلاقات الدولية، وعلى التنفيذ النزيه للالتزامات الدولية. ان القانون الدولي تبلور وتكون بشكل جعل كل مبادئه الاساسية تستخدم في ان واحد وفي اية ظروف كانت. وبهذا الشكل بالذات يجب النظر الى معايير القانون الدولي خلال الوضع الحالي في أوكرانيا.

ان الدولة الروسية ليست غير مبالية بمصير مواطنيها المقيمين في الخارج وفي أوكرانيا على وجه الخصوص. ولكن وانطلاقا من المبادئ المذكورة اعلاه وعلى الرغم من الدعوات والتهم

المنطلقة من مختلف الجهات لا تعتزم القيادة الروسية على ان ترسل قواتها المسلحة وتستخدمها بشكل غير مشروع داخل اراضي هذه الدولة المجاورة. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه واعتبارا من يوم 28 اذار 2014 توقف سريان مفعول بند المعاهدة الدولية الذي يقول ان «الاشخاص الذين ينتمون إلى فصائل يمكنهم في غير الاماكن التي تتمركز فيها وحداتهم من التواجد في الملابس العسكرية المحددة لهم وفقا للإجراءات المعمول بها في القوات المسلحة في روسيا الاتحادية».

ومن المعروف أن المجتمع الدولي فقط ممثلا في مجلس الأمن الدولي يمكنه اتخاذ الاجراءات اللازمة «للحفاظ على السلام والأمن الدوليين ... لمنع وإزالة التهديدات للسلام ولقمع أعمال العدوان وغيرها من انتهاكات للسلام» (المادة 1.1 من ميثاق الأمم المتحدة)، وكذلك في حالات الانتهاكات الجسيمة و/أو الجماعية لحقوق الإنسان. ويمكن القول أنه توجد في الوضع الحالي في أوكرانيا، مؤشرات وعلائم للتهديدين المذكورين اعلاه. ولكن اعضاء مجلس الأمن الدولي لم يتوصلوا بعد إلى تفاهم مشترك بينهم حول أسباب وآفاق الوضع في أوكرانيا.

حول انتفاض جنوب شرق اوكرانيا

يتطور الصراع الرئيسي في أوكرانيا في الوقت الراهن بسبب وجود تناقضات عميقة بين ما يسمى «بالسلطات الأوكرانية الجديدة» والمناطق الجنوبية والشرقية من الدولة، التي ترغب بالحصول على قسط اكبر من الاستقلالية للمناطق عن طريق فدرلة البلاد. بدون شك يمكن للفدرلة ان تؤدي الى اعادة توزيع الموارد الإدارية والمالية وغيرها من الموارد في الدولة، ولكنها ستسمح بالمحافظة على الدولة نفسها. في حال العكس وبخلاف ذلك، وفقا لتقدير العديد من المحللين، ستواجه أوكرانيا اندلاع الحرب الاهلية والانهيار المحتمل للدولة.

ومن المهم ألا ننسى أن انتفاضة السكان في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا ضد ما يسمى «بالسلطة الجديدة» غير الشرعية في كييف، وقعت وجاءت كاحتجاج وكرد على الانقلاب الحكومي الذي وقع في العاصمة، وترافق بمواجهة حادة جدا بين المتطرفين والقوميين من جهة والسلطة الشرعية من جهة اخرى. وجرى ذلك تحت غطاء شعارات «الميدان» وأسفرت الاشتباكات عن سقوط مئات المصابين.

وقامت ما تسمى «بالسلطة الجديدة» بعملية استبدال بين السبب والنتيجة، ولم تلاحظ وضعها غير دستوري، وبعد ذلك رمت بمسؤولية الازمة التي اخذت بالازدياد على سكان مناطق الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، متهمة إياهم بالإرهاب وبتهديد سلامة أراضي الدولة وغير ذلك من الذنوب الاخرى. وفي ذات الوقت تتجاهل سلطات كييف مطالبهم وتستخدم بشكل اجرامي ضد السكان المسلمين المحتجين القوات المسلحة النظامية تحت ذريعة تنفيذ «عملية مكافحة الإرهاب».

ومن المحتمل جدا ان يؤدي استمرار المواجهة الى طرح الامر من جانب المجتمع الدولي للاعتراف بالمشاركين في الاحتجاجات السلمية في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا «كطرف منتفض». ووفقا للقانون الدولي، من بين عناصر «الطرف المنتفض» تعتبر فصائل المقاومة، والثوار، والمشاركون في الكفاح المدني او النضال من اجل التحرير الوطني، والذين يسيطرون على اراض معينة في دولتهم، ويكافحون بما في ذلك بشكل مسلح، ضد الأنظمة الدكتاتورية، وغير الدستورية وغيرها من الانظمة غير الديمقراطية او الذين يكافحون من اجل حق تقرير المصير لشعبهم والذين حصلوا على الاعتراف القانوني الدولي *ad hoc* من جانب الكيانات الاخرى للقانون الدولي.

والمهم في هذه الحالة، أنه على الرغم من النطاق المحدود لحجم الحقوق بالمقارنة مع الصفة الحكومية التي تتمتع بها الكيانات الاخرى في القانون الدولي، تعطي الصفة القانونية الدولية للطرف المنتفض الحق المشروع بالدخول في مفاوضات كطرف والقيام باتصالات مباشرة مع الدول التي اعترفت به بهدف الحصول على المساعدة والدعم من الخارج، و في حالة الهزيمة الحصول على اللجوء السياسي والانتقال إلى أراضي دولة أخرى.

اعتقد ان تطور مجرى الاحداث وفقا لهذا السيناريو لا يلبي مصالح اي طرف من اطرافي النزاع المتزايد داخل اوكرانيا ولا تبدو معنية به كذلك الاطراف الغربية ولا حتى روسيا الاتحادية. وتؤكد على صحة هذه الفكرة نتائج المحادثات الرباعية في جنيف في يوم 17 نيسان 2014 حول موضوع الأزمة في أوكرانيا بمشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا وسلطات كييف . ولقد وافق الوفد الروسي على المشاركة في الاجتماع دون شروط مسبقة، ويجب القول ان المشاركة في المفاوضات لا يعني الاعتراف الروسي بشرعية ما يسمى «السلطات الأوكرانية الجديدة» وهو ما اكد عليه الجانب الروسي بصراحة ووضوح.

حول وثيقة المباحثات الرباعية الاطراف في جنيف

تجدر الإشارة إلى أن الاطراف التي شاركت في المحادثات جنيف تمكنت من صياغة وثيقة مشتركة، تم فيها تسجيل وتثبيت نداء إلى جميع الأوكرانيين — أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير المشروعة التابعة لما تسمى «بالسلطة الجديدة» وكذلك الى المتعصبين القوميين والمتطرفيين من جميع الاشكال والانواع وغيرهم. واكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، على انه يجب على "الجماعات المسلحة غير المشروعة في جميع مناطق البلاد نزع سلاحها، ويجب عليها إعادة المباني إلى أصحابها الشرعيين، ويجب تحرير كل الساحات والشوارع والمناطق المحتلة في مدن اوكرانيا من قبل هذه الجماعات. ويجب العفو عن كل الذين شاركوا في الاحتجاجات باستثناء الذين ارتكبوا الجرائم الخطيرة. ويجب على بعثة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا ان تلعب الدور الاساسي والرائد وتقدم المساعدة للاوكرانيين انفسهم بما في ذلك السلطات في كييف والسكان المحليون في المناطق، ويجب ان تنفذ التدابير اللازمة لتهدئة الوضع. واخذت روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالمشاركة في هذه العملية، ونحن سوف نساعد عمل هذه البعثة من اجل المحافظة على الحوار بين الطرفين».

وشدد الوزير على ضرورة «البدء الفوري في حوار وطني واسع في إطار العملية الدستورية التي ينبغي أن تكون شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة»، فضلا عن «اعتراف المشاركين بالحقيقة التي لا جدال فيها، وهي أن هذه الأزمة يجب أن تجري تسويتها من قبل الأوكرانيين أنفسهم». وفي وثيقة جنيف لم تجر الاشارة الى وجود مظاهر الإرهاب الرامية الى تبرير العمليات المسلحة التي تقوم بها «السلطات الجديدة» ضد المواطنين الأوكرانيين المسالمين في الجنوب الشرقي من الدولة.

حول الآفاق المحتملة

لا يمكن لروسيا ان تبدي عدم المبالات نحو الأحداث المأساوية التي تجري في الدولة المجاورة. ولا يمكنها ان لا تبالي بحاضر ومستقبل ابناء الوطن الروس في اوكرانيا، ولذلك تتخذ كل التدابير الدبلوماسية والسياسية الممكنة. ولكن وبموجب القانون الدولي، تحتاج روسيا للحصول على التفويض اللازم والضروري من جانب الامم المتحدة لكي تتمكن من

التأثير بشكل مباشر وبقدراتها وقواها الذاتية. وعند التفكير في الاحتمالات خارج المجال القانوني الدولي، يمكن وبالاستناد إلى التجربة التاريخية في مجال مصالحة الأطراف المتنازعة، يمكن ان نتذكر فصائل المتطوعين.

وتجدر الاشارة الى ان أحداث الأزمة الأوكرانية تثير القلق لدى العديد من الدول. ويبدو انه وفي الظروف غير الدستورية تبقى تسوية الازمة ممكنة فقط في اطار اوكرانيا نفسها عن طريق البحث عن اتفاقات مرضية للجميع في مجال البنية الحكومية والاقليمية لاوكرانيا من خلال الحوار بين المجموعات المتناحرة التي تمثل مختلف مناطق الدولة، عن طريق الاستفتاء الوطني المصالح. ان التطور السلبي للاحداث سيرتبط بالمقام الاول بقيام احد طرفي النزاع بقمع الطرف الاخر بالقوة المسلحة وسيؤدي ذلك بدون شك الى انتهاكات فظة لحقوق الانسان والى وقوع الضحايا. في ظل هذه الظروف، يحصل المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن الدولي على الاسس والمبرر لاتخاذ قرار بشأن استخدام الاجراءات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لوقف إراقة الدماء المحلي.

انهيار «المشروع الاوكراني»

الدكتور سريتشكو جوكيتش
كاتب صربي وسفير متقاعد

تمر الشعوب السلافية في الوقت الراهن بنزاع حاد اخر. ولكن التاريخ يواصل تقدمه بقوة الى الامام. ليس هناك شك في أن «المشروع الاوكراني»، اي الحلم المزمن (منذ انهيار الاتحاد السوفيتي) عن أوكرانيا كرأس جسر غربي (وطبعا معروف لمن)، يتعرض للهزيمة. ان الدراما الاوكرانية اخذت تقترب من نقطة ذروتها، التي تميزت بالانتخابات الرئاسية الاشكالية في 25 أيار، اي وإلى الحدود التي يليها اما التقسيم أو الأمل الأخير للحوار مع الشعب من أجل الحفاظ على نوع من اوكرانيا الكونفدرالية وغير المتماثلة، اي من اجل اقامة «مشروع أوكراني آخر».

لا يجوز لا في الحالة الاولى ولا في الثانية تجاهل وعدم تذكر نتائج الاستفتاء الشعبي في شرق اوكرانيا وبالذات في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك الذي جرى في 11 ايار /مايو 2014، وبعد ذلك بوقت قصير — اعلان الجمهوريتين المستقلتين كنواة نوفوروسيا. ويجب ان يتمتع الرئيس الأوكراني الجديد بمهارة كبيرة واتساع في الفكر السياسي لكي يتمكن بمساعدة العوامل الداخلية والخارجية الأوكرانية من منع الانقسام النهائي وتحقيق التقدم في المفاوضات بين الطرفين المتناقضين تماما ونقلهما الى الطريق البناء والدستوري.

ما الذي حدث بالفعل في أوكرانيا في الشتاء والربيع من هذا العام؟ أزمة سياسية جديدة في البلاد اثارها الابتزاز السياسي الاوكراني الذي يميز كل الانظمة التي قامت في اوكرانيا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بما في ذلك «الموالية لروسيا» والموالية للغرب. كما يقول المثل الروسي:»نحن معكم ومعهم في ان واحد». بهذا الشكل وعلى مدى العقدين الماضيين، كانت تتصرف السلطات الأوكرانية: خطوة نحو روسيا، وخطوة في اتجاه الاتحاد الأوروبي

وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة. المحاولات غير الناضجة من جانب السياسة الأوكرانية ومن جانب السياسيين الأوكرانيين، «لحلب» الغرب و«حلب» روسيا على في آن واحد انتهت بوقوع الانقلاب الكلاسيكي على السلطة . وبالنتيجة الفشل الكامل.

نحن في صربيا، التي عاشت خلال ربع القرن الماضي كل ما يمكن أن يمر به الشعب وتمر به البلاد، لا نزال نعيش في ذهول مما يحدث في أوكرانيا بعد الانهيار السلمي للاتحاد السوفياتي، والحرب بين الأشقاء وسفك الدماء والتدمير في يوغوسلافيا. ويجب القول ان توقعاتنا بخصوص أوكرانيا كانت مختلفة تماما. وبدا لنا أن أوكرانيا كدولة الأرثوذكسية، وكأكبر دولة في أوروبا من حيث المساحة سوف تظهر نفسها على أنها كندا أو المكسيك في اوروربا. ولكن أوكرانيا اتخذت مسارا اخر. ويجب القول أني أشرت دائما إلى عدم استقرار السياسة في أوكرانيا و في «النموذج الأوكراني» ككل.

قمت بكتابة الكثير عن ترانزيت الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوروبا، وعن سبب قيام سلطات كييف وخلال جميع الانظمة المختلفة بانتهاج سياسة الابتزاز نحو روسيا وأوروبا بدلا من سياسة موحدة من شأنها أن تمثل الجسر بين روسيا وأوراسيا، وهو ما كان سيجعلها بمثابة «النافذة إلى روسيا» و«النافذة الى أوروبا». في هذه الحالة، لم تكن هناك اية حاجة لمشاريع نقل الغاز — «السيل الشمالي» و«السيل الجنوبي».

من خبرتي الدبلوماسية يمكنني القول اني لم اتمكن قط من فهم سبب تصرفات بعض زملائي الأوكرانيين — السفراء الذين كانوا ينحنون امام زملائهم الغربيين في محاولة لكي يكونوا أعلى من روسيا. كان ذلك يثير الحزن والضحك في ان واحد — التذلل امام كل ما يقع الى غرب اوكرانيا ومحاولة التعالي على كل ما هو روسي. واود القول اني لم اشاهد مثل ذلك حتى بين السفراء والدبلوماسيين من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة على الرغم من العداء الشديد بينها.

ويجب القول ان الجمهور العريض في صربيا يراقب منذ اليوم الأول بقلق كل ما يحدث في أوكرانيا. ومن الواضح أن الغرب دفع باصابعه كل الأحداث التي وقعت في ساحة «الميدان» وسط كييف. ولكن من الواضح أيضا أن عام 2014، الذي نعيش فيه حاليا ليس هو نفسه عام 1999، عندما ارتكب حلف شمال الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة العدوان ضد صربيا وفصل عنها كوسوفو وميتوهيا. لقد تغير العالم بشكل جذري، ولم يعد الغرب يستطيع بواسطة القوة ومختلف الثورات فرض إرادته ومصالحه.

ومن الواضح للجميع اليوم ان الغرب تعرض لهزيمة في أوكرانيا: كما يقول المثل «ذهب ليصطاد الذئب فامسك بالثعلب». وهاهو الغرب يجني ويحصد كل ما زرعه منذ النهاية الرسمية للحرب الباردة. لقد حذرت صربيا مرارا من احتمال بلقنة أوكرانيا، ومن مخاطر انفصال بعض أجزائها، وأنه لا توجد حالات خاصة مميزة في العلاقات الدولية، كما ادعى وزعم قادة السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشأن كوسوفو. للاسف الشديد لا تعتبر اوكرانيا مهمة جدا بالنسبة لهم كمنتج رئيسي وكبير للحبوب، وعلى الرغم من الأرضي السوداء الزراعية الخصبة الموجودة فيها وعلى الرغم من اعتبارها منتجا رئيسيا للفحم، وامتلاكها لصناعات كبيرة بما في ذلك صناعة الطيران. الغرب يهتم باوكرانيا فقط باعتبارها ميدان منافسة مع روسيا وفي مجال الامن فقط وليس في الاقتصاد. وكانت الانظمة الحاكمة في اوكرانيا تنخرط دائما في هذه اللعبة.

في كييف، وبعد مظاهرات ومعارك طويلة ودموية تم ترسيخ سلطة مؤقتة سيطر عليها الذين شاركوا في فعالية الميدان وتم قلب كل الامور راسا على عقب. وقامت السلطة نفسها بتحويل دولة مستقلة ذات سيادة الى تابع ضئيل للغرب لقد اكتسبت أوكرانيا «الشرعية» من الميدان الثوري ومن الدعم المعنوي -السياسي من الغرب، ولكنها في ذات الحين بقيت تفتقر إلى الدعم المالي المتوقع من هذه الأطرف. كالعادة، كل الامور باتت تتعلق بصندوق النقد الدولي وباصلاحاته الليبرالية المعروفة منذ فترة بعيدة بما في ذلك في أوكرانيا.

لذلك، اضطرت الحكومة المعادية لروسيا في كييف وعلى الرغم من مليارات الدولارات من ديون الغاز المتراكمة على اوكرانيا لصالح روسيا، مكرهة ان تطلب المساعدة من موسكو: ووفقا للعادة المتبعة في اوكرانيا واصلت هذه الدولة استجرار الغاز بدون مقابل في محاولة لدرء الإفلاس والتوقف عن أي نشاط اقتصادي. ويجب القول انه وبعد احداث الميدان وقعت السلطة التنفيذية المؤقتة في اوكرانيا في ايدي انصار حزب «باتكفشينا» . ويجب القول ايضا ان زعيمته رئيسة الوزراء السابقة يوليا تيموشينكو الاوليغارشية التي تحمل لقب «أميرة الغاز» فقدت شعبيتها منذ فترة طويلة. عندما أعلنت ترشيحها في الانتخابات الرئاسية توقعت «أميرة الثورة البرتقالية» في الميدان في عام 2004، ان تنال الدعم الوطني على غرار الذي تلقته بعد خروجها من السجن في أواخر شباط الماضي. ولكن تصنيفها في الانتخابات الرئاسية وصل الى الحد الأدنى وهو ما اثار غضبها وجعلها تعد بثورة الميدان الثالثة.

الحزب القومي «سفوبودا» و كذلك الراديكاليون المتوحدون والمتطرفون والفاشيون الجدد من حركة «القطاع اليميني» يقدمون الدعم والمساعدة للحكومة الحالية في البلاد. لكن من السذاجة أن نعتقد أنهم في أعقاب الانتخابات الرئاسية، سيقومون بإلقاء أسلحتهم والاستقالة. لا، طبعا، انهم يعدون للبدء بحرب عصابات في الجنوب الشرقي من البلاد. وفي هذه البيئة السياسية، يحاول حزب الرئيس المخلوع فيكتور يانوكوفيتش «حزب المناطق»، الذي سقط بالضربة القاضية بعد الانقلاب، يحاول استرداد انفاسه والاستقرار.

والذين تمكنوا من الوصول إلى السلطة يرون أن الميدان يعتبر تفويضا مطلقا لأوكرانيا، التي تم تفصيلها وفقا لما يرتاؤن ووفقا لمعاييرهم كما لو كانوا وحدهم فقط يشكلون سكانها. وخلال وجودهم في السلطة لمدة بضعة أشهر، تراهم لم يكلفوا انفسهم عناء الالتفات إلى المشاكل الملحة في شرق أوكرانيا التي يعاني منها سكان تلك المنطقة والى مشاكل السكان الناطقين بالروسية المقيمين في اوكرانيا انهم يتجاهلون الجميع ويهملون كل شيء. وهذا يبدو على الاقل في منتهى الغرابة وخاصة بعد فقدان القرم. ومن الواضح تماما أن جنوب شرق أوكرانيا لا يقبل بما جرى في الميدان ويبذل سكانه جهودا كبيرة لضمان حل مشاكلهم عن طريق الانفصال عن كييف.

ونعلم أن الغرب والولايات المتحدة يوجهان باستمرار التحدي لروسيا. لكن بوتين، ادرك ذلك وقام بتقوية موقف بلاده.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ظهور ظروف "عودة القرم الى حضن الوطن» والوضع في أوكرانيا الذي أدى إلى ذلك، ليست بفضل جهود روسيا. ويعتبر هنري كيسنجر على حق في التفكير أن بوتين بم يخطط لاثارة الأزمة في أوكرانيا، والحديث يجب ان يجري فقط عن ابداء بوتين لرد فعل على حالات الطوارئ التي ظهرت هناك. وبالإضافة إلى ذلك، تحول كيسنجر إلى الغرب، قائلا: « شيطنة بوتين ليست بعمل سياسي».

لا شك في ان الامعان في احتقار كل شيء له علاقة بروسيا والروس، وعلى الرغم من انه ليس بالامر الجديد بتاتا في اوكرانيا، كان القشة الأخيرة التي قصمت ظهر الجمل و أدت إلى التمرد في جنوب شرق أوكرانيا. ولكي يتمكنوا من اخذ مصيرهم بأيديهم قام السكان في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك بتنظيم الاستفتاء الشعبي العام. وبطبيعة الحال، ليس لهذين الاستفتائين تسوية قانونية واعتراف كما ولأي استفتاء يجري دون موافقة الحكومة المركزية. ولكن الهدف منهما ليس لكي يكونا معترفا بهما قانونيا، بل هما حقيقة سياسية

وقعت ولا يمكن تجاهلها. لقد شهد الاستفتاءان إقبالا واسعا من الناس للتصويت ويجب القول ان الدعم الكبير خلال ذلك يشهد على ان الحديث لا يدور عن سياسة فرضتها قلة من الناس لا تحظى بتاييد أحد، بل هي تعكس المشاعر الحقيقية للشعب.

النزاع مع سلطات كييف ودخول القوات المسلحة الى مناطق دونيتسك ولوغانسك، فضلا عن الجريمة الفاشية الرهيبة في أوديسا كل ذلك دفع اكثر سكان تلك المناطق من أوكرانيا الى الاستفتاء الشعبي لكي يصبح من الممكن وبدون كييف أن يتخذ القرار الى أين وفي أي دولة يرغب السكان في العيش. ومع ذلك، يمكن القول إن القوة العسكرية لكييف ليست بالمقنعة، وليس فقط لأن السلطات في كييف هي سلطة مؤقتة في طبيعتها، ولكن أيضا لأن سكان البسطاء في اوكرانيا وكذلك الجيش — ضد الحرب (العديد من العسكريين تركوا ساحة المعركة لانهم لم يشاهدوا العدو أمامهم ولم يفهموا معنى القتال ضد ابناء شعبهم).

ان الحماس الثوري، والتطلع إلى الغرب، والكراهية لكل شيء روسي اعطت القوة لسلطة الميدان. ولكن ومع تمادي السلطات في رفض الاستجابة لاحتياجات الجزء الجنوبي الشرقي من سكان البلاد، يزداد رد فعل المناطق الموالية لروسيا داخل اوكرانيا. هذه المناطق بالذات بقيت بعد الانقلاب بدون التمثيل السياسي في سلطات الميدان وبالتالي لم يعد هناك من يمكن الحوار معه. و اليوم تضطر حتى وزارة الخارجية الأمريكية، للانصات لراي سكان جنوب شرق اوكرانيا ولكن سلطات كييف تصر على عدم الانصات. لقد تمكن رجال المقاومة وانصار الفدرلة وقوات الدفاع عن النفس والمتطوعين، تمكنوا من ارغام الجميع ان يولوا الاهتمام بهذا الجزء من الوطن والشعب وان يحسب حساب لهم في المستقبل.

ليس مهما بتاتا كيف جرت الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، لان الغرب كان مستعدا للاعتراف بها كديمقراطية وشرعية، فقط لانها جرت لا اكثر. ولكن الرئيس الأوكراني الجديد سيبقى لترة طويلة بمثابة «البطة العرجاء» وأزمة الانتخابات الأوكرانية لن تنتهي فقط لان الانتخابات جرت — هذه الازمة فقط انتقلت الى المرحلة النهائية الحاسمة.

لقد تحققت التوقعات فعلا: لقد تعب الشعب فعلا وصوت فقط لكي بشعر ولو ببعض الاستقرار. لقد ابتسم الانتصار الرئاسي في الجولة الاولى لبيتر بوروشينكو، منتج «الشوكولاته» الاوليغارشي الذي يعمل في السوق الروسية، الوزير السابق في إدارة الرؤساء السابقين كوتشما، ويوشينكو، ويانوكوفيتش.

ولكن اي كان الفائز في الحملة الانتخابية تتكرر الشعارات القديمة. واليوم لن يطرأ اي جديد في اوكرانا بعد الانتخابات. مع ظهور وجوه جديدة في السلطة و سيظهر بعض المجال للمناورة — طبعا ان كانوا قادرين على القيام بذلك. على أي حال، يمكن القول ان الانتخابات التي جرت في أوكرانيا، أكدت مرة أخرى على فشل «المشروع الأوكراني» الذي تم تشكيله منذ الايام الاولى لاستقلال اوكرانيا الذي يبقى جوهره هو سياسة عبادة الغرب والتذلل امامه ، في الوقت الذي يعيش فيه الشعب الأوكراني ودولته على حساب روسيا .

اذا كانت الحكومة الجديدة ترغب فعلا في انقاذ أوكرانيا، فإنه ينبغي عليها إنشاء نموذج جديد للدولة الأوكرانية («المشروع الأوكراني الجديد»)، والقيام بتشييدها بشكل يجعلها تختلف بشكل كبير عن سابقتها. ويجب ان تشمل عملية الانشاؤ تنظيم إجراء «طاولات مستديرة» واستفتاءات لتشمل الجميع وكل شيء وليس فقط الموالين للميدان ولرئيس الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، في سياق العمل على وضع الدستور- «المشروع الأوكراني الجديد» — يجب ان تحصل الأقلية الموالية لروسيا على «الأسهم الذهبية» مسبقا وعلى القدرة على التصرف بها. ويجب تشكيل موقف أوكرانيا في العلاقات الدولية وفقا لمعايير أخرى، بدءا من مبدأ الأمن المتكافئ للجميع، سواء كان ذلك داخل البلاد اوخارجها.

ولكن في ظل الظروف الراهنة يبدو أنه بات من الصعب وقف العملية الجارية لتجزئة وتقسيم اوكرانيا.

بلغراد، 27 مايو 2014

روسيا ومساعدة التنمية الدولية

قسطنطين كوساتشيوف

رئيس الهيئة الفدرالية «روسسوترودنيتشستفو»

rossotr@rs.gov.ru

ان مساعدة التنمية الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية ومساعدة البلدان النامية هي مفاهيم متشابهة تقريب ، كل واحد منها بات معروفا في روسيا وتجري مناقشته من قبل اوساط الخبرة، وعلى الرغم من ذلك تراه ليس مفهوما دائما من قبل المواطنين في بلادنا. لهذا السبب بالذات أعتبر أنه من المهم قيام النقاش العام الواسع حول كيفية هذه العمليات من حيث المبدأ في العالم الحديث وماذا يمكن أن تجد روسيا فيها كقوة دولية ذات مصالح عالمية شاملة وذات جدول أعمال خاص بها للعلاقات الدولية.

سابدأ من بعيد. عقد في 15-16 نيسان/ابريل من هذا العام، في المكسيك، الاجتماع الأول الرفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الفعال في مجال التنمية. وكما هو معروف قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في عام 2000 في نيويورك باعتماد إعلان ألفية الأمم المتحدة، والتي، جنبا إلى جنب مع الاهداف السبعة الاخرى للتنمية الألفية ضمت الثامنة – تشكيل شراكة عالمية بهدف التنمية.

وتم إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الفعال في التنمية في عام 2012 بعد المنتدى الرفيع المستوى الرابع لزيادة فعالية المعونة الخارجية الذي عقد في بوسان)جمهورية كوريا(في عام 2011. وصممت الفعالية كمنصة خاصة للحوار السياسي والمساءلة وتبادل الخبرات بشأن التعاون الإنمائي الفعال. ويفترض أن الشراكة العالمية، التي من شأنها جذب اسواط الأعمال والمجتمع المدني، وكذلك الحكومات، التي تعتبر مانح ومتلقي المساعدة وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف المختلفة، ستعقد اجتماعها على المستوى الوزاري مرة

حوالي كل 18 شهرا. وتنفذ القيادة بواسطة لجنة توجيهية تتألف من 15 عضوا، تشترك في رئاستها المكسيك وهولندا ونيجيريا، ويقدم الدعم في مجال السكرتارية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وفقا للمبادئ المتفق عليها في بوسان، أثناء المناقشات في اللجنة القيادية تم تشكيل المفهوم الذي من خلاله ستساعد الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في قيام تعاون أكثر إنتاجية وأكثر شمولا موجه نحو المستقبل لدعم الجهود للقضاء على الفقر في العالم، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام 2015. لهذا الغرض تم تحديد مجموعة محدودة من الأوليات، والتي تشمل دراسة العلاقة بين التعاون الإنمائي وتعبئة الموارد المحلية، على سبيل المثال، من خلال زيادة الضرائب والحد من التيارات غير المشروعة، واجتذاب القطاع الخاص في ضوء دوره ومساهمته في التنمية، والتعاون الشفاف لصالح التنمية الشاملة، وتحديد المسالك نحو نقل الخبرة باعتبارها واحدة من أنواع التعاون الإنمائي.

بالذات الرغبة في إيجاد اكثر الآليات فعالية لمساعدة التنمية الدولية هي التي جمعت في المكسيك مجموعة محترمة من المشاركين. حضر اللقاء حوالي 1500 مندوبا من أكثر من 130 دولة، فضلا عن مختلف المنظمات الدولية. وحضر الاجتماع وفد روسي من مختلف الوزارات والمؤسسات برئاسة نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف. وباتت المرحلة المكسيكية خطوة هامة لهيئة «روسسوترودنيتشستفو»: منذ لحظة اقرار مرسوم رئيس الدولة الروسي في 8 ايار/مايو 2013 تحت الرقم 476، الذي منح الوكالة صلاحيات إضافية في مجال مساعدات التنمية الدولية (IDA) على أساس ثنائي، تم تقديمها رسميا بهذه الصفة في الساحة الدولية لاول مرة. وكان يمكن اعتبار هذه الفعالية الهامة كواحدة من سلسلة من الأحداث الدولية الكبرى التي تحدث كل يوم في العالم، لو لم تكن ملاحظة جديرة بالاهتمام. اللقاء في مكسيكو سيتي، كان في الواقع، بمثابة تغيير النماذج في مجال مساعدة التنمية العالمية. سابقا كان المعيار الرئيسي فعالية المعونة، ولكن الآن، كما هو مكتوب في البيان الختامي للفعالية، في الاساس يجب ان يكون التعاون الفعال من اجل التنمية.

وتزامن تحول التركيز من تقديم المعونة إلى التعاون على المستوى الدولي، مع تغيير المسلك الروسي نحو مساعدة التنمية الدولية. قبل ذلك كان ساريا مفهوم مشاركة روسيا في مساعدة التنمية الدولية الذي اقر في 2007. ووفقا له قامت روسيا بتنفيذ مساعدة التنمية الدولية على الاساس المتعدد الأطراف، اي من خلال التبرعات والتسديد الهادف في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وخاصة في البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة

التابعة للأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من منظمات تنفيذ برامج التنمية، والمشاركة في تمويل الصناديق العالمية، وكذلك عن طريق المبادرات الدولية المحددة المنفذة في إطار «مجموعة الثماني» والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الأمم المتحدة. ويجب القول ان حوال 70% من الاموال التي تخصصها روسيا لمساعدة التنمية الدولية (مجموعها السنوي بلغ في السنوات الأخيرة حوالي نصف مليار دولار) كانت تنفق حتى فترة قريبة عبر القنوات المتعددة الاطراف.

وكان مضمون مفهوم مشاركة روسيا الماضية في مساعدة التنمية الدولية مشروطا بخصوصيات الوضع في بلادنا، والتي كانت حتى عام 2005 تعتبر احدى الدول المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية الدولية (وكانت روسيا بنفسها حلال ذلك تقدم مليارات الدولارات كمساعدات لبلدان رابطة الدول المستقلة، التي، مع ذلك، لم تظهر في أي إحصاءات رسمية دولية كمساعدات لهذه الدول). وفقط في عام 2006 أعلنت روسيا عن نفسها ولاول مرة كدولة مانحة على المستوى العالمي.

وبما ان المفهوم الأصلي تركز والى حد كبير على مشاركة روسيا في الاشكال المتعددة الاطراف لمساعدة التنمية الدولية، بات مع مرور الوقت واضحا انه يجب تثبيت صفة جديدة لروسيا. ويجب القول ان المساعدات المتعددة الأطراف تتسم على الاغلب بالطابع الخيري وغير الشخصي. وتتعامل الاطراف المتلقي المنظمات الوسيطة، والجهات المانحة في كثير من الأحيان لا تحصل على اية فائدة من ذلك. لهذا السبب بالذات كانت النسبة بين المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف في الدول المانحة الكبرى دائما على عكس ما هي عليه لدى روسيا. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، أكثر من 80% من الأموال تذهب لمتلقيها في إطار التعاون الثنائي. وفقط في هذا الشكل بالذات يمكن ان تؤخذ في الاعتبار المصالح الخارجية للدول المانحة، وتأييد الترويج لتقدم بزنسها الوطني في أسواق جديدة، والاستخدام الواسع النطاق لواقعة المساعدات لأغراض دعائية.

ترتبط قضايا التنمية مباشرة بقضايا السياسة الخارجية وضمان الأمن القومي، وكذلك الترويج للمصالح الوطنية. وهذا ما يفسر اهتمام قيادة البلاد بهذا الموضوع، والذي للوهلة الأولى لا ينتمي إلى المشاكل الأكثر إلحاحا بالنسبة لروسيا اليوم، ولكنه على علاقة مباشرة مع ما يحدث حول محيط حدود الدولة الروسية. لقد حان الاوان الان لكي يدرك مواطنو روسيا انه يجب عليهم فهم سبب تقديم روسيا لمساعدات كبيرة للدول الاخرى والتي تشكل نسبة كبيرة من الناتج الاجمالي الداخلي. بما في ذلك في الحالات التي يتم فيها وضع الدول المتلقية

امام الخيار الجيوسياسي، عندما يبدأ بالظهور في هذه الدول لاعبون عالميون أو إقليميون آخرون، الذين يصورون مساعداتهم حتى لو كانت رمزية على انها مصيرية بالنسبة للدول المتلقية للمساعدة. في ذات الوقت لا يلاحظ الناس، في الواقع، المليارات الروسية، ويعتبرون ذلك كامر مسلم به وحالة طبيعية والتي، كما يقولون، لن تزول أبدا. لتجنب اي نزاع او سوء فهم يجب ان يشاهد سكان هذه الدول دعمنا لاقتصاد بلادهم الوطني ويربطوا ذلك بشكل واضح مع روسيا. فقط مع هذا النهج ستصبح مساعدة التنمية الدولية ليس فقط وسيلة لدعم الشركاء والدول الاكثر فقرا بل وأيضا أداة فعالة للسياسة الخارجية والنفوذ.

في إطار القرارات ذات الصلة قامت وكالة Rossotrudnichestvo في تعاون وثيق مع وزارة الخارجية الروسية، ووزارة المالية، وزارة التنمية الاقتصادية بصياغة وتقديم الى رئيس روسيا مشروع وثيقة التي تضع نقطة محددة في نشاط روسيا في بداية التسعينيات من القرن الماضي كعضو في عملية المساعدة الإنمائية الدولية. الآن حلت المرحلة حيث شعرت الدولة الروسية بالحاجة، والأهم من ذلك – بالاستعداد لصياغة سياسة وطنية كاملة خاصة لمساعدة التنمية الدولية.

ووقع الحدث الذي طال انتظاره، في هذا العام. بالمرسوم رقم 259 الصادر في 20 ابريل 2014 اقر الرئيس الروسي مفهوما جديدا للسياسة الخارجية لروسيا في مجال المساعدة الإنمائية الدولية. ووفقا للفقرتين 4 و5 من هذا المفهوم وفي إطار سياسة نشطة وهادفة في مجال المساعدة الإنمائية تدعم «روسيا جهود المجتمع الدولي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لجميع البلدان، التي تعتبر أساس النظام الحديث للاستقرار الدولي والأمن الجماعي، وتضع تعزيز هذه التنمية كهدف لسياسة الدولة الروسية في هذا المجال». هذه السياسة الروسية تساعد على استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدول الشريكة، وعلى تشكيل علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، وتشجع على القضاء على البؤر المحتملة للتوتر والنزاعات وتمنع حدوثها.

ويضع المفهوم الجديد مهمة تركيز الاهتمام على البرامج الثنائية ذات العناوين المحددة لتقديم المساعدة وتحديد الدول التي ستتلقى المساعدات مع تقديم مبررات ذلك. ومن بين المعايير لتحديد هذه الدول سيكون الآن:

• تحسين شروط النشاط التجاري الاستثماري في الدولة المتلقية، بما في ذلك من خلال تبسيط إجراءات تنقل السلع والخدمات عبر الحدود؛

• تكوين امكانيات صناعية وابتكارية في الدول المتلقية للمساعدات.

ومن الواضح، أنه يجب ان يتغير ليس فقط حجم المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف ، ولكن أيضا وإلى حد كبير اتجاهها الجغرافي (الاولوية طبعا لبلدان رابطة الدول المستقلة ، وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية) ومحتوى المشاريع. تصبح مساعدة التنمية الدولية أهم عامل للتكامل في رابطة الدول المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان من الممكن خلال لقاء المكسيك الشعور بشكل كامل بالتعددية القطبية في العالم الحديث، ووجود العامل المشترك في المشكلات التي تعاني منها مناطق محددة في العالم بما في ذلك حلفائنا – بلدان رابطة الدول المستقلة.

وبدا ظهور الاختلاف في النهج والتناقضات بين مجموعة الجهات المانحة التقليدية دول OECD ، والمشاركين في مجموعة "جنوب- جنوب" المتزايدة القوة. ان روسيا لا يمكنها أن تتجاهل نشاط المجموعة الأولى من البلدان انطلاقا من مستوى تطورها ووضعها الاقتصادي. ومن ناحية أخرى تتفق مصالحنا السياسية والبراغماتية والصياغة اللاحقة لخطوات مشتركة مع مجموعة «جنوب- جنوب» المستقلة اكثر. ويجب قيام مناقشة أكثر تفصيلا على المستوى السياسي مع الدول من هذه المجموعة التي تتوافق مصالحها الوطنية مع مصالحنا والقيام في المستقبل القريب بصياغة خط واضح لدينا في مجال المساعدة الإنمائية الدولية. للقيام بذلك، يجب ضمان التشكيل العاجل لاليات المساعدة الإنمائية الدولية التي وردت في مذهب سياسة الدولة الروسية. ويتمتع باهمية مبدئية موضوع اعداد عاجل لميثاق اللجنة الروسية للمساعدة الإنمائية الدولية وتشكيل برنامج الدولة الذي يتضمن إجراءات محددة لامشاريع في المجالات ذات العلاقة وتمويلها.

منذ فترة طويلة تحولت المساعدة الإنمائية الدولية الى ضرورة استراتيجية واقتصادية في سياسة الامن القومي للولايات المتحدة، وأصبحت أداة من أدوات السياسة الخارجية ووسيلة لتحقيق المصالح السياسية الخارجية والمصالح الاقتصادية الخارجية لغالبية البلدان المانحة. من أجل تحقيق هذه المصالح تم بمبادرة وبدعم من الدول المانحة تأسيس العديد من المنظمات والهياكل والشركات، والمنتديات والشبكات التي اخذت تعمل بنشاط. ان أكبر الدول المانحة للمساعدة الإنمائية، تدخل في المقام الأول في OECD، وكذلك البلدان التي يزيد حجم مساعداتها (وفقا لتقديراتها الخاصة) على حجم المساعدات الروسية بكثير، لا تعتبر حتى الان دولتنا كعضو كامل العضوية في هذا النادي حيث يمكن بصوت عال الاعلان المصالح الوطنية في هذا المجال. للاسف الشديد لا تزال محدودة جدا قدرتنا وامكانياتنا على أن نكون الطرف المقرر للموضة في المساعدة الانمائية الدولية، اي تحديد قواعد واتجاهات

النشاط ومبادئ العلاقات، وكذلك في تشكيل الرأي العام وفقا لمواقف جذابة بالنسبة لنا ونتيجة لذلك،الحصول على فرصة ترويج المصالح الوطنية على ساحة التنمية الدولية. من هذا المنظور، ننظر اليوم الى امكانية ترويج تنظيم تجمع من الخبراء من ذوي الخبرة في مجال تنفيذ مشاريع المساعدة الانمائية الدولية وذلك على شكل شبكة دولية.

وتجري عملية المساعدة الإنمائية الدولية بشكل اساسي عن طريق تنفيذ المشاريع من قبل الشركات الاستشارية، والجامعات، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. هذه المنظمات تستخدم خدمات الخبراء والمختصين من مختلف الدول في هذا المجال او ذاك من المساعدة الدولية، مثل: البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الاقتصادية والصناعية ومشاريع متعددة القطاعات. والعديد من هؤلاء الخبراء في مختلف البلدان غير متحدين زيعتبرون بمثابة المستشارين الأفراديين ، ولكن لديهم النفوذ الاجتماعي، ويدافعون عن وجهات النظر الفردية ويمكن يكونوا مفيدين عند تنظيم العمل معهم بشكل صحيح.

على هذا الأساس،قام الجانب الروسي، في إطار لقاء القمة الاول للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال بتقديم اقترح دعا فيه الى النظر في فكرة تشكيل مجتمع افتراضي من الخبراء المتخصصين في هذا المجال او ذاك من المساعدة الانمائية الدولية الذين على دراية بعملية استثمار واستخدام أموال المانحين والذين لديهم الخبرة الدولية في مجال تنفيذ مشاريع المساعدة وعلى اطلاع على الوضع في البلدان المتلقية.

وخلال المؤتمر الذي عقد في مكسيكو سيتي قدم الى اللجنة المنظمة، وبشكل غير رسمي، مشروع عمل لمبادرة «الشبكة الدولية للخبراء بشأن التعاون الدولي للتنمية الفعالة». الهدف مساعدة التنمية الفعالة من خلال تشكيل علاقات شراكة بين الخبراء الدوليين وتبادل المعارف والخبرات وتحديد أفضل وأسوأ الممارسات وتعزيز التنمية الفعالة ووضع توصيات مشتركة بشأن مساعدات التنمية، وتشكيل قاعدة بيانات لخبراء للمشاريع المستقبلية، وتنفيذ أشكال أخرى من التعاون. وقد ينجم عن إنشاء هذه الشبكة الدولية تأثير متناغم من نشاط اوساط الخبرة على التعاون بهدف التنمية الفعالة. من خلال شبكة الخبراء تستطيع روسيا ان تنسق عملية تشكيل مسالك دولية تجاه مشكلات مساعدة التنمية الدولية. وستكون أشكال المشاركة في الشبكة الدولية المقترحة مفتوحة وطوعية وبدون مقابل للخبراء الذين يؤكدون وجود خبرة شخصية لديهم في مشاريع التنمية.

بدون شك تعتبر مبررة اقامة مثل هذه الشبكة فقط عندما يكون هناك نشاط حقيقي في مجال المساعدة الإنمائية. وتجدر الاشارة الى ان وكالة «روسسوترودنيشيستفو» تمر في هذا

المعنى بمرحلة التكون الصعبة. ونحن حريصون في ان تبدأ بالعمل، وبسرعة، الية مشتركة بين مختلف الهيئات الحكومية التي من شأنها أن تتيح استخدام أكثر كفاءة للموارد العامة لمصلحة الدولة نفسها. وهنا لا يوجد اي شيء يستحق الشجب. نحن عمليا سنبدأ بممارسة ما تقوم به كل الدول الاخرى التي تستخدم منذ فترة بعيدة ادوات المساعدة الانمائية الدولية في منظومة السياسة الخارجية والترويج لمصالحها.

ولا شك في ان المساعدة على تنمية البلدان الاقل تطورا سيسمح بتفادي المقدمات اللازمة لظهور النزاعات والأزمات مختلفة في هذه الدول. وزيادة مستوى نموها ستجعل عملية التعاون أكثر تحضرا ويسمح باستخدام أنواع مختلفة من الإنجازات لصالح جميع الأطراف. اجل، نريد ان يفهم الشركاء الذين ياملون بالحصول على الدعم منا في عمليات التنمية، ويدركوا بدقة ووضوح خطط ونوايا روسيا في هذا المجال. وطبعا اي نشاط يتكون دائما من مشاريع محددة ستتكلل بالنجاح فقط اذا تم التأكيد من الطرفين على الاهتمام بها. في هذا الصدد نعتقد أنه من الأهمية بمكان، وبالتالي يجب بالضرورة اعلان ذلك بصراحة، تفهم المبادئ والخصائص الأساسية لمشاريع المساعدة الانمائية الدولية التي يجب على روسيا، في رأينا، ان تبني على اساسها نشاطها في هذا المجال:

• يجب أن بصبح المشروع المعين للمساعدة الانمائية عاملا لتنمية البلاد حصل على الترخيص من قبل حكومة الدولة المعنية، اي تنظر الدولة المتلقية للمساعدة اليه كقسم من استراتيجية التنمية الوطنية؛

• مساهمة روسيا يجب ان تكون كبيرة بالنسبة للدولة المتلقية وطبعا يجب ان تساعد في الحل الحقيقي للمشكلات القائمة.

• المشكلة التي يتعين حلها يجب ان تثير رد فعل رنانا في الرأي العام في البلد المتلقي؛

• حل المشكلة نفسها يجب ان يكون قدر الإمكان ذا قيمة بالنسبة لروسيا ايضا (بعبارة أخرى، تسوية الوضع في البلد المتلقي يجب ان بمنع حدوث المشكلة في بلادنا أو يقل من عواقبها)؛

• جوهر وضرورة المشاريع يجب أن يكونا مفهومين من قبل سكان روسيا نفسها؛

• مرة أخرى، يجب قدر الإمكان ضمان ترويج المصالح الاقتصادية الوطنية، ومصالح المنتجين الوطنيين، وتنظيم الأعمال ذات الصلة على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وروسيا، كما هو معروف ساعدت تقليديا تنمية الدول الصغيرة. وقد تميزت الفترة السوفياتية بنشاطات خارجية عالية للدولة انطلاقا من منطق الأيديولوجية السائدة: دعم

البلدان «الشقيقة» وفقا للمبدأ الايديولوجي. ومع ذلك، لم يكن الحديث يدور حينذاك عن الترويج للقيم الأيديولوجية فقط. لقد نفذت مشاريع ضخمة في مجال البنى التحتية، واعددت الكوادر لجميع قطاعات الاقتصاد لمختلف دول العالم: في عالمنا اليوم، هناك حوالي مليون شخص من خريجي الجامعات السوفياتية والروسية.

واليوم، بعد انسحاب العامل الإيديولوجي السوفياتي من المسرح العالمي، لا تزال تلك الأشكال للمساعدة الحقيقية للدول الأخرى تلعب دورها المطلوب. لا يزال السكان في أفغانستان وفيتنام وأنغولا يتذكرون كيف ساعدهم الخبراء السوفييت في تنظيم الاقتصاد الوطني ورفع الصناعة، وبناء الطرق والمطارات. وتمكنت بعض الدول من مقارنة المساعدات الكريمة المقدمة من الاتحاد السوفياتي، مع النهب الذي مارسته بعض الدول الاخرى. وفي بعض الدول كانت ولا تزال المشاريع التي بنيت بمساعدة الاتحاد السوفيتي تعتبر الدعامة الاساسية للاقتصاد. كل هذا يدل على أن مساعدتنا المستهدفة لا تزال مطلوبة وضرورية وقد تجلب الكثير من الارباح والفوائد فيما يتعلق بتعزيز موقع روسيا في البلدان الأخرى، بما في ذلك بين الرأي العام، على مستوى الإدراك البشري بسيط.

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ان العلاقات الداخلية بين الجمهوريات السوفيتية صارت دولية. في الظروف الجديدة تبدو قناة المساعدة الانمائية الدولية الأمثل لتقديم الدعم الهادف لشركاء روسيا الذين يملكون امكانيات اقتصادية اقل من اجل حل مشاكلهم الملحة. والسمة المميزة لبعث وتعزيز روسيا ونهضتها يجب أن تكون ترسيخ دورها كدولة اقليمية مانحة محترمة يمكن لشركائها الاعتماد عليها ولكن بشرط ان يتذكروا بوضوح من اين يأتي هذا الدعم. لذلك، فان آليات مساعدة التنمية العالمية من شأنها ان تصبح جزءا هاما من مشاريع التكامل الاستراتيجية وفي المقام الأول مع أقرب جيراننا.

صناعة الطاقة الروسية: تحديات الزمن

يوري شافرانيك

رئيس مجلس ادارة شركة النفط الدولية «سويوز نفط غاز»، رئيس صندوق «السياسة العالمية والموارد»

referent@cng.msk.ru

أرمين اوغانيسيان رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»: السيد يوري، ما هو الوضع في قطاع صناعة الطاقة الروسي؟

يوري شافرانيك: اود الاشارة في البداية الى عدة نقاط. تم في الاتحاد السوفييتي قبل حلول عام 1990، خلق وتكوين قدرات انتاجية هائلة. بعد ذلك وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي تعرضت هذه القدرات الانتاجية لعملية إعادة هيكلة مهنية وذلك من خلال تأسيس مجموعة من الشركات الجديدة. حينذاك ظهرت قوانين تنظم قطاع الطاقة. ومع حلول عام 2000 حققنا وحصلنا على الكثير من الأرباح من الفحم والنفط والغاز وكان ذلك بفضل العمل المنفذ سابقا الى حد كبير.

ويجب القول ان مجمع الوقود والطاقة في روسيا تمكن خلال السنوات العشر الاخيرة من استعادة مواقعه السابقة وهذا الامر بحد ذاته يعد من الانجازات الكبيرة جدا. خلال العقد الاخير زادت كميات النفط المصدرة من روسيا الى الخارج وذلك بمقدار الضعف بالمقارنة مع الفترة السوفيتية. خلال نفس الفترة ارتفعت أسعار النفط الخام في السوق العالمية بمقدار خمس مرات تقريبا. وازداد حجم الإستخراج من 340 الى 520 مليون طن في العام. انها ارقام لائقة جدا ونتائج جيدة فعلا. تم تنفيذ الكثير من المشاريع في مجال البنى التحتية وهو ما سمح بزيادة الصادرات النفطية بمقدار الضعف.

ومن بين هذه المشاريع يمكن ذكر: خط أنابيب البلطيق وجمعية أنابيب قزوين ومحطات التجميع والتوزيع ومنشآت البنية التحتية في مجال الغاز وكذلك خط نقل الغاز الروسي

«نورد ستريم» ("السيل الشمالي") وخط انابيب «سيبيريا الشرقية — المحيط الهادئ». هذة كلها مشاريع في غاية الجدية وتشكل قاعدة للمستقبل. وتم البدء بتنفيذ مشاريع جديدة وتشغيل بعض الحقول.

لقد انتهت فترة اعادة التأهيل. ويبدو واضحا جدا الان ان هذه المرحلة لن تتكرر لاحقا. نحن اليوم وصلنا الى الحد الاقصى من استخدام الطاقات الانتاجية التي تم إنشاؤها. وهذا يعني انه يجب تنفيذ عمليات استكشاف وتنقيب جيولوجية جديدة ويجب ان نقوم بأحجام جديدة من الحفر. نحن الان نحفر 20 مليون متر في العام ويجب ان يكون هذا الرقم 40 مليون متر على اقل تقدير، اي بمقدار الضعف. ان حفر وتطوير الحقول وتجهيزها يشكل 70% من كافة النفقات على انتاج النفط والغاز.

أرمين اوغانيسيان: هل يمكن ان يصبح قطاع صناعة الطاقة من قطاعات التكنولوجيات العالية، اي بمثابة قاطرة الجر التي تسحب خلفها القطاعات الأخرى؟

يوري شافرانيك: هذا القطاع اصبح فعلا من القطاعات العالية التكنولوجية. عملية الحفر الان باتت من العمليات المعقدة. يمكن القول انه بات من الاسهل ارسال عربة آلية الى القمر. على سبيل المثال، حفر بئر عمقه 14 كلم بشكل منحرف في جزيرة ساخالين، او القيام بعملية حفر افقية، او انتاج واستخراج مفط الصخر الزيتي. تتطلب المخزونات المعقدة فعلا استخدام تكنولوجيات جديدة مختلفة فعلا. ولكن السؤال الهام والمطروح هو ما إذا كنا سنقوم بأنفسنا بتطوير هذه التكنولوجيات او سنقوم بشرائها من الغرب.

لنفترض ان عملية الحفر تجري حاليا خلال ثمانية أيام، والضروري خلال أربعة ايام فقط. نحن نحفر في الوقت الراهن بشكل اساسي بواسطة الحفارات السوفييتية القديمة. على مدى السنوات العشرين الاخيرة الماضية، استلمنا ما مجموعه 380 حفارة جديدة نصفها من انتاج غير روسي. وفي الفترة من 1987 الى 1992 تلقينا 1100 حفارة من انتاج سوفييتي. تصوروا الفرق الكبير. حان الوقت الان لكي نقوم ليس فقط بتغيير المعدات القديمة، بل وخلال مدة سنتين أو ثلاث سنوات بزيادة عدد الحفارات. يجب القول ان ثمن كل حفارة لا يقل عن 25-20 مليون دولار ولذلك اعادة تجهيز القطاع سيتطلب الاموال الطائلة فعلا حتى لو كانت المعدات ليست من المعدات الابتكارية الحديثة جدا.

النقطة التالية التي تستحق الذكر هي ان مصنع «اورال ماش» كان ينتج 300 حفارة في العام اما الان فهو لا ينتج اكثر من 25 قطعة وهذا يعني انه يجب وضع مهمة زيادة الإنتاج إلى 250 قطعة في السنة. لا بد من إرادة ورغبة الشركات. يجب وضع سياسة حكومية قاسية جدا لا تسمح باستخدام قطاع النفط من اجل تحويل الاموال الى خارج روسيا. من الممكن شراء بعض الشيء ولكن يجب تجميعها، انتاجها في روسيا.

وأخيرا، هناك مشكلة تطوير التكنولوجيات العالية التي تستخدم في العمليات المرافقة للحفر وكذلك عمليات استثمار الطبقات وعمليات التحطيم الهيدروليكي.

نحن نناقش هذه القضايا على المستوى الوزاري، وكذلك على مستوى شركات الانتاج وشركات تقديم الخدمات. ونحن كمنظمة اجتماعية مهنية محترفة نبذل كل الجهود اللازمة لتحقيق ذلك. ولكني اكرر واقول ان الامر يتطلب التنسيق بين سياسة الدولة وسياسة الشركات ذات العلاقة، وهذا الامر يقف عند تقاطع السياسة العامة وسياسة الشركات.

أرمين اوغانيسيان: لننتقل الى المشكلات المتعلقة بإيران. بأية سرعة ستتمكن هذه الدولة من استرداد مكانتها في سوق الطاقة العالمية؟

يوري شافرانيك: ولكن إيران لم تنسحب من سطح الارض. الحظر هو الحظر، وعلى الرغم من الحصار استمر النفط الايراني بالتدفق الى السوق العالمية. قامت ايران بتحويشل صادراتها النفطية الى الصين ، وقامت قليلا بخفض إجمالي الإنتاج.

اما ايران كمنتج للغاز فيمكن القول انها تشكل التحدي الجدي بالنسبة لنا في المستقبل القريب. نحن الآن نناقش ثورة الغاز الصخري. المقصود هنا زيادة كميات الغاز المطروحة في السوق العالمية. ان ايران تشكل مستودعا كبيرا جدا للغاز لم يجر الاستفادة منه بالرغم من الاسم الذي يطلق عليه — غاز طبيعي او زيتي. من الممكن البدء باستثمار هذه الحقول خلال 7 سنوات.

أرمين اوغانيسيان: قال البعض ان قيام العراق وليبيا بطرح موارد ضخمة للطاقة في السوق العالمية سيغير الصورة الجيوسياسية في العالم والسياسة الجيوطاقية. لماذا لم يحدث هذا؟

يوري شافرانيك: السبب سياسي. الان تسبب موضوع سوريا بدفع العراق الى الخلف. وللأسف اضطر للقول ان العراق لا يزال يشهد يوميا مقتل العديد من الناس. عدد القتلى هناك في عام 2013 أكبر بكثير مما هو عليه الحال في سوريا. ومع عدم الاستقرار من الصعب جدا تطوير انتاج النفط والغاز بشكل مكثف. ولكن العملية تجري على الرغم من ذلك على قدم وساق ،سب علمي، على الرغم من كل هذه الصعوبات. على سبيل المثال شركة «لوك أويل» الروسية انتقلت قبل عدة سنوات الى البدء بعمليات انتاج ضخمة للنفط في العراق. لذلك يمكن القول ان الامور لا تزال في بدايتها. هذه التحديات لن تختفي مع مرور الزمن بل ستبقى موجودة.

أرمين اوغانيسيان: هل يجري النظر في استخدام سورية كمعبر بديل لخطوط الانابيب؟

يوري شافرانيك: المهم هو وجود النفط اما بدائل نقلها فهي موجودة دائما. ان لم يكن الامر عبر سورية فيمكن ان يكون عبر تركيا. لقد شهدت المنطقة المذكورة حدثا نفطيا مهما جدا في العام الماضي، وهو قيام كردستان العراق بتشغيل خط لنقل النفط الخام عبر تركيا. هذا يتعلق بالتغيرات الجيوسياسية الكبيرة في المنطقة. ان كردستان مرتبط دائما بالعراق والعلاقة بين هذين الطرفين تشهد تعقيدات. ولكن فور حصول كردستان العراق على فرصة تصدير النفط الى الخارج بشكل مباشر بدون الرجوع الى السلطات المركزية العراقية، سيتغير الوضع وستتغير الصورة بشكل كبير. المهم وجود النفط. عندما يوجد النفط سيتم استخدام هذه القنوات او تلك لتصديره.

ولكن لكي تتطور المنطقة المذكورة في مجال انتاج النفط والغاز يجب ان يعم الهدوء هناك. في الوقت الراهن ترتبط دول المنطقة وخاصة العراق وايران وسورية ببعضها البعض بشكل ملموس، ولا شك في ان انتشار الاستقرار في ايران يبدو اهم بكثير (هذا اذا لم نأخذ بعين الاعتبار عدد الضحايا البشرية) ومن ثم تأتي سورية ومن ثم العراق.

أرمين اوغانيسيان: ما هو جوهر النقاش حول خط الأنابيب عبر قزوين؟

يوري شافرانيك: عندما كنت اشغل منصب وزير الطاقة في روسيا قمنا بدراسة موضوع بحر قزوين. ويمكن القول اني كنت حينذاك ولا ازال الان على ثقة من انه يجب على المجتمع الدولي (ويجب ان تلعب روسيا هناك دروها الكبير) ان يمنع مد خطوط الانابيب عبر هذا البحر الفريد من نوعه في العالم. لأن أي حادث في مثل هذا الحوض البيئي المغلق

— في هذا البحر بالذات توجد 80% من كميات سمك الحفش المتوفرة في العالم — سوف يسبب بضرر عظيم من المستحيل تخطي عواقبه. هذا الضرر لا يمكن بتاتا مقارنته بالضرر الذي وقع في خليج المكسيك بسبب تدفق النفط الخام هناك. هذا هو السبب الرئيسي الذي يبرر ضرورة منع وحظر جميع المشاريع هناك. من الأفضل أن تمر كل خطوط الانابيب على الارض حول قزوين.

أرمين اوغانيسيان: انت من انصار تنويع طرق صادرتنا في مجال الطاقة وتوجيه بعضها نحو الشرق، الى بلدان آسيا والمحيط الهادئ. الى هناك تتجه الان انظار موردي الطاقة الأمريكيين والشرق أوسطيين. هل بمقدور شركاتنا الدخول في منافسة حقيقية معهم والفوز فيها؟

يوري شافرانيك: ازدادت حدة التنافس جدا خلال السنوات الخمس-العشر الاخيرة. واخذت في الواقع بعض الدول تملك امكانية انتاج الغاز من الصخر الزيتي وكذلك الحصول على موارد طاقة اقل كلفة واقل سعرا. كل ذلك يمثل التحدي بالنسبة لنا. وبالرغم من كل ذلك يبقى موقفنا جيدا. لدينا خطوط انابيب للنفط ويجري تطوير محطات التجميع والتوزيع واخذ يعمل مصنع لإسالة وتمييع الغاز وهو ينتج حوالي 10 ملايين طن في العام. ولكن المشكلة تكمن في ان شركاتنا الداخلية لا تزال قليلة الفعالية. ليست كلها كذلك ولكن الامر ينطبق على اغلبيتها. من بين الشركات الايجابية اود الاشارة الى شركة «سورغوت نفط غاز». في روسيا الحديث قليل عن هذه الشركة. انها مغلقة تقريبا من الناحية الاعلامية. ولكنها على الرغم من ذلك تملك مؤشرات جيدة. انها تنتج 12% وتحفر 25% من اجمالي الحجم العام في روسيا. والحفر وكما ذكرنا سابقا هو الاكثر كلفة في عملية انتاج النفط والغاز.

بشكل عام مؤشرات السوق في ساحلنا الشرقي يمكن ان تكون قادرة على التنافس.

أرمين اوغانيسيان: **لنعد الى** الاحداث في اوكرانيا وكذلك العلاقات المتبادلة بين روسيا واوكرانيا في مجال النفط والغاز. هل ستلعب دورها المحدد في العلاقات بين الدولتين؟

يوري شافرانيك: دائرة العلاقات المتبادلة بين الدولتين كبيرة جدا ولكن ما ان نقوم بحصر العلاقات فقط في مجال النفط والغاز حتى تأخذ النزاعات بالظهور.

خلال وجودي في المنصب الوزاري (1994-1995) تم التوقيع على اتفاقية حكومية مشتركة حول الانتقال خلال عام الى الاسعار العالمية في مجال النفط والغاز. وتم تطبيق ذلك في مجال النفط بدون اية تعقيدات كبيرة. اما الغاز فأخذنا من جانبنا بالقبول بالحلول الوسط وجاء ذلك على شكل مساعدات او على شكل تسهيلات اخرى. في مثل هذه الحالات وكما يقول البعض: من الافضل المساعدة بالمال وليبقى الاقتصاد متعافيا.

يجب الانتقال الى المستوى العالمي الصحيح للاسعار، حينذاك سيبدأ الاقتصاد بالتعافي. لنعمل بشكل اخر: لنساعدهم عن طريق توظيف المال في القطاع المذكور. طبعا في حال سمحت اوكرانيا بذلك. هذا اولا.

اما الامر الثاني فهو اننا، وبالرغم من محاولاتنا، لم نتمكن خلال هذه العقود من تنفيذ عمليات تكاملية في مجال النفط والغاز.

خلال السنوات العشرين الماضية كان هناك الكثير من الامور الجيدة في العلاقات بين الدولتين: التوقيع على اتفاقيات قيمة، والصداقة. عقدنا في سورغوت اجتماعا كبيرا جدا حضره رئيس اوكرانيا حينذاك ليونيد كوتشما وزارنا كذلك في خانتي مانسيسك او يامال. وتمت خلال الاجتماع مناقشة امكانية تشغيل مشروع مشترك: انتجوا واحصلوا على الربح ومن جديد وظفوا هذه الاموال واحصلوا على نفط اوغاز خاص بكم. ولكن التصور المزيف عن استقلالية اوكرانيا لم يسمح لكل ذلك بالحصول وهو ما يثير استغرابي حتى يومنا هذا. نحن نعمل مع الكثير من الدول ومن بينها هولندا وبريطانيا وكازاخستان. ولكني اعتقد ان أوكرانيا قصيرة النظر، اذ لا يجوز التصرف بهذا القدر من عدم الود نحو الشعب الشقيق.

كنا دائما في روسيا نقدر عاليا فرق الحفر من مقاطعة ايفانو-فرانكوفسك الاوكرانية. والان تصوروا الامر يتتلب مضاعفة حجم الحفر مرتين. سنحتاج الى عدد كبير من فرق الحفارين والتكنولوجيين ذوي المهارة العالية الذين يمكننا تسليمهم عمليات الحفر اليوم. يبدو ان فرق الحفر المذكورة قد تفرقت. هاكم ورشة لانتاج الكوادر الماهرة: قم باستئناف الكوادر وباشر بالحفر وزد من كميات الانتاج. مثل هذه الامور المتعلقة بالكوادر العاملة وبالمشاريع المشتركة، كانت متوفرة، وتم حتى التوقيع على اتفاقيات في هذا المجال. ولكنها لم تنفذ والسبب الرئيسي في ذلك هو، وللأسف الشديد، خوف التعلق بروسيا. كل ذلك يولد ويخلق الاسى في النفوس. من الاسهل الاستثمار في أوكرانيا تحت العلم البريطاني.

نحن هنا نتحدث عن الأنابيب. نقوم من جانبنا بتنفيذ مشروع «السيل الجنوبي»، وننتقل الى تصدير الغاز في اتجاه اخر مغاير فقط لاننا لم نتمكن من حل مشاكل النقل والاستخدام المشترك وغيرها. من المستفيد من كل ذلك؟ طبعا اوروبا. نحن نبني خطوط النقل في الشمال وفي الجنوب. وما لو يبنى «معبر قزوين»؟ من الذي سيخسر نتيجة ذلك؟. طبعا روسيا التي أنفقت بالفعل الكثير من المال، اما أوكرانيا فتقد دورها كدولة ترانزيت. تتهالك الانابيب وتقل كميات الغاز.

انها مفارقة لا يمكن لأي شخص عاقل فهمها. انا الان لا امس السياسة بل اتحدث فقط عن صناعة الطاقة. لا يوجد لدى روسيا اي خيار اخر او بديل ثاني سوى أن تكون قوية وجذابة. نحن لا نزال متخلفين في مجال الجاذبية الاستثمارية. ويجب على الناس في اوكرانيا ان يندفعوا للحصول على المال وتحقيق الذات. ولكن اين يمكنهم القيام بذلك؟ طبعا في اراضي سيبيريا الواسعة. يجب ان يكونوا على ثقة انه سيتم تسديد قيمة جهودهم لدينا بشكل افضل من اوروبا. الى اين سيذهب المختص الاوكراني للعمل؟ انه مؤهل وعليه الطلب الكبير. هذا هو الامر الذي يجب التركيز عليه. انها مهمة المهمات.

أرمين اوغانيسيان: لقد طرحت فكرة وقلت أن تقليل أسعار الغاز الطبيعي وموارد الطاقة عموما يؤثر سلبا على الاقتصاد. لدينا في الواقع مثال آخر. بيلاروس هي دولة حليفة لروسيا وتدخل في اتحاد معها. وهي تستفيد من تسهيلات اقتصادية من جانب روسيا على اساس قانوني سياسي. هل السعر المنخفض للغاز المقدم للجيران المقربين قد يفسدهم؟

يوري شافرانيك: انت على حق بشكل مطلق. مع بيلوروس تتشابك مصالحنا الاقتصادية باستمرار. ويجري تكوين القاعدة الاقتصادية بين الدولتين على اساس القرارات السياسية الصادرة عن رئيسي الدولتين وعن البرلمانين فيهما. السعر المنخفض يعني ان الافضل البقاء مع روسيا.

كان من الممكن ان يكون الامر نفسه مع اوكرانيا. لنترك الاسعار العالمية وشأنها. لو بدأنا بتنفيذ مشاريع مشتركة معهم كنا سنقدم لهم حقول بأسعار مغايرة وسنضمن موضوع النقل، مما نسمحهم بنقل الغاز المنتج بايديهم بشكل ارخص، وهذا بحد ذاته سيعطي دفعة للعلاقات. التعاون بين روسيا وبيلوروس يشكل المثال الحي على ذلك.

اليكم مثال آخر يتعلق بالولايات المتحدة. خلال السنوات الست الماضية ارتفع حجم حفرهم من 60 مليون متر إلى 100 مليون متر. نحن نحفر فقط 20 مليون وراضين عن ذلك اما هم فيحفرون مئة مليون متر. في امريكا ازداد بشكل كبير الطلب على الحفارات خلال نفس المدة. وتسبب ذلك بإنعاش الصناعة: هناك توظيف بنسبة 40% في هذه القطاعات وفي خدماتها. بالاضافة لذلك انخفض سعر الغاز للصناعة بمقدار النصف. كان سعر الغاز لديهم اعلى من سعره لدينا بمرتين ونسف اما الان فبات اقل. تصوروا حجم الدفعة التي تسبب بها ذلك في الصناعة الامريكية وفي مجمع النفط والغاز في هذه الدولة. بكل بساطة قاموا بضخ اموال هائلة هناك. يجب علينا استخدام هذا المثال في بلادنا في مجال التعاون ليس فقط مع بيلوروس بل ومع ارمينا، وحتى مع اوكرانيا في حال عثورها على صيغة للتكامل بين اقتصادينا. يجب علينا استخدام ذلك في اقتصادنا. نحن نستطيع تنفيذ ذلك ويجب علينا القيام به.

بريكس: لم تعد عبارة عن عقد قمم فقط

اندريه كليموف

نائب رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد، دكتور في العلوم الاقتصادية

حتى فترة قريبة كان الكثير من الذين تحدثوا وكتبوا بشكل محترف عن مجموعة بريكس (التي تضم البرازيل وروسيا والصين والهند وجمهورية جنوب افريقيا) يقعون في صعوبة محددة. اجل لقد كانت هذه المجموعة خلال السنوات الخمس الماضية تعقد الاجتماعات الدورية لزعماء الدول الداخلة فيها — في البداية رؤساء الدول الاربع (بريك) ومن ثم الخمس (بعد انضمام جمهورية جنوب افريقيا) — وتبدو شبيهة بناد سياسي او ساحة جديدة لمناقشة المسائل العالمية بين القوى الكبرى في أوراسيا، وأمريكا الجنوبية والقارة الأفريقية. ولكن مع الوقت اخذت المناقشات خلال القمم تتسم بالطابع العميق وباتت تتوسع بشكل تدريجي المواضيع التي تناقش هناك. ولكن هذا النوع من الوقائع في حد ذاته لا يعني الظهور الرسمي لاتحاد جديد او مجموعة جديدة (على الرغم من أن وسائل الاعلام كانت في حالات كثيرة تصف بريكس بهذا الشكل بالذات).

بالاضافة لذلك قام معظم الخبراء المطلعين بالاشارة الى انه وقبل انشاء مثل هذه المجموعة (حتى لو كان هناك رغبة متبادلة) كان يجب على دول بريكس ان تقطع طريق اكبر بكثير.

اجل يمكن القول ان الدول الاعضاء في هذا التحالف غير الرسمي تملك فعلا مصالح مشتركة وملامح متشابهة (على سبيل المثال يمكن الاشارة الى ان كل هذه الدول مكتفية ذاتيا ولا تنتمي الى اي تحالف سياسي عسكري او اقتصادي غربي ولا تتردد او تخجل في الدفاع عن وجهات نظرها على الساحة السياسية العالمية).

بالاضافة لذلك يجب القول ايضا ان اقتصاد كل دولة من هذه الدول يكمل احده الاخر وهو يقع في مرحلة التطور والنمو. ولكن حتى بعد الظهور القانوني الشرعي لمؤسسات بريكس المشتركة (مصرف التنمية الجديد والصندوق المالي) لم تختف بعد الاختلافات القائمة والصعوبات الموضوعية لتحول هذه المجموعة الى اتحاد دولي متكامل لمجموعة من البلدان.

ان العلاقات التجارية الاقتصادية القائمة بين دول بريكس لا تدل على وجود التعاون العميق والشامل بين دول المجموعة، باستثناء ربما، العلاقات الاقتصادية الثنائية بين كل دولة من دول «النادي» مع الصين. اما فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري او حجم الاستثمارات المتبادلة البرازيل وروسيا وكذلك بين روسيا وجنوب أفريقيا اوالبرازيل والهند وكذلك جنوب افريقيا والبرازيل فان الارقام والحق يقال تبقى متواضعة جدا.

لا يوجد بين دول بريكس كذلك مشاريع ضخمة متعددة الأطراف تحمل الفائدة المتبادلة (على الرغم من وجودها بين ازواج منفردة من دول المجموعة). وطبعا لا يجوز ان ننسى انه وعلى الرغم من قرب المسافة بين روسيا والصين والهند الا ان البرازيل وجمهورية جنوب افريقيا تبقى بعيدة جدا عن «الثلاثي» المذكور بآلاف الاميال وبمياه البحار والمحيطات. واخيرا يمكن القول ان دول المجموعة تبقى في العديد من المسائل الحساسة على الساحة العالمية في حالة تنافس عمليا فيما بينها او تملك مواقف مختلفة.

ويفسر هذا الوضع جزئيا ان مجموعة بريسك لا تزال يافعة. للمقارنة لقد قطعت دول الاتحاد الاوروبي نحو مستوى تعاونها الحالي (البعيد حتى حاليا عن الانسجام الكامل وانعدام المشاكل) الطريق الطويل جدا الذي يزيد عشر مرات على الطريق الذي قطعته دول بريكس. ولكن الامر لا يكمن فقط في العمر اليافع لمجموعة بريكس — البرنامج المشترك للتعاون الاستراتيجي للدول المشاركة في بريكس الخاص بالمستقبل المنظور، وضع فقط بشكل عام على مستوى البيانات السياسية والان فقط اخذ يمتلئ ويغتني بالروابط الأفقية الإضافية على مستويات أخرى وفي مجالات أخرى للتعاون

وكمثال اود التوقف عند اثنين من هذه المجالات، لأني (المؤلف) املك علاقة مباشرة بكل منهما: المجال البرلماني والمجال الحزبي في بريكس.

على خلفية التعاون النشيط جدا بين رؤساء دول بريكس (تعقد لقاءاتهم الآن في مختلف المحافل الدولية، وليس فقط في إطار القمم السنوية)، وكذلك اللقاءات الوزارية والاتصالات بين الخبراء الحكوميين المختصين في مجالا الاقتصاد والمالية وغيرها، تبقى العلاقات بين البرلمانيين وممثلي القوى الاجتماعية السياسية (وفي المقام الاول الاحزب السياسية) في مرحلة الدراسة الاولية. وفي الوقت نفسه، يبدو الى أن هذا المجال من التعاون قد يكون مفيدا في المراحل المبكرة.

كما هو معروف، تم في قمة بريكس البرازيلية في عام 2014 اعتماد وثيقة تحدد، معايير عمل المصرف المشترك المستقبلي وتم التوقيع على النظام الداخلي لمصرف التنمية الجديد وتعهدت دول المجموعة بتقديم المساهمات المالية المحددة (في البداية يدور الحديث عن مبلغ يساوي ملياري دولار من كل دولة). هذه الوثائق تتطلب التصديق والابرام من قبل برلمانات دول المجموعة واقرارها في اطار الميزانيات الوطنية لهذه البلدان.

وبهذا الشكل يمكن القول ان مشروع بريكس بات يتطلب في المرحلة الحالية المرافقة البرلمانية الدقيقة والمستمرة. وبالاضافة لذلك قد يتطلب التعميق والتوسيع اللاحق للتعاون بين الدول الخمس، اعتماد تشريعات وطنية إضافية وتنسيق بعض الأحكام في تشريعات وقوانين الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، تنفذ برلماناتنا، كما تعلمون، ليست فقط وظيفة تشريعية، ولكنها تلعب دور الهيئات التمثيلية لشعوبنا. وبالتالي، إذا كنا نتحدث عن شراكة استراتيجية شاملة في بلدان بريكس (ونحن نتحدث عن ذلك بالذات)، فان عملية التعاون بين برلمانات الدول الخمس تبدو حتمية لا مفر منها. وتدل على ذلك بالذات خبرة وتجارب عمل دول الاتحاد الاوروبي في هذا المجال وكذلك خبرة العمل في اطار رابطة الدول المستقلة، وعمليات التكامل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولكن ما ذكر لا يعني بتاتا انه يجب على الفور تكوين برلمان ما لمجموعة بريكس. وتجدر الاشارة الى ان العمل في الاتجاه المماثل بين الدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لاقى الاعتراض المعروف من قبل شركائنا الكرام الذين تبين عدم استعدادهم

لمثل هذا التقارب السياسي (كما بدا لهم) على شكل إنشاء برلمان فوق وطني، على غرار البرلمان الأوروبي.

هذا على الرغم من الاتحاد الاقتصادي الاوراسي ولد في مخاض دام 20 عاما من العمل المشترك للدول المشاركة فيه في اطار رابطة الدول المستقلة وفي اطار الرابطة الاقتصادية الاوراسية وعلى الرغم من ان شعوبنا (شعوب جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) كانت تملك خبرة وتجربة العيش والعمل المشترك في كل المجالات على مدى مئات السنين. ولكني اعتقد ان هذا الامر بالذات (خوف بعض النخب الوطنية في بعض هذه الجمهوريات من شبح الاتحاد السوفيتي) شكل الكابح على طريق تطوير المجال البرلماني في عملية التكامل الاوراسي.

طبعا لا وجود «للعامل السوفيتي» في العلاقات بين الدول الأعضاء في بريكس ولكن توجد هناك اسباب اخرى تعيق التقدم في هذا المجال. قمنا اعلاه بالاشارة الى بعضها (بما في ذلك العمر اليافع لمجموعة بريكس والغياب الفعلي للمؤسسات والمشاريع المشتركة، باستثناء مصرف التنمية الجديد ومجمع العملات وهي امور لا تزال على الورق فقط) ويمكن اضافة الى هذه القائمة ايضا بعض الامور الكابحة مثل القيمة الكبيرة للتكاليف المالية.

وجدير بالذكر ان العمل ضمن مجموعة بريكس لا يحتاج لعدد كبير من المترجمين كما هو الحال في البرلمان الاوربي. بين دول المجموعة الخمس تكفي 4 لغات (الروسية والصينية والانكليزية والبرتغالية). ولكن السفر لحضور دورات البرلمان المفترض في اي دولة من دول بريكس سيؤدي الى نفقات كبيرة تقدر بالملايين وهي تكلفة مماثلة لتكلفة بقية الأنشطة البرلمانية في هذه الدول. ومن الامور المكلفة ماديا كذلك يمكن ذكر النفقات على تشكيل مركز برلماني دائم بريكس.

وبصراحة، من الصعب ان نتصور في المستقبل القريب ظهور جدول اعمال واجندة متكاملة لهيئة دولية من هذا النوع تعمل على اساس دائم. ويبدو واضحا ان تعاون الشركاء ضمن بريكس لم ينتقل الى المستوى الذي يتطلب — حتى في المستقبل المنظور — المرافقة المستمرة من هيئة برلمانية فوق وطنية. أخيرا، لا أعتقد أن دول البريكس، من حيث المبدأ، مستعدة للموافقة لاحقا على وجود هيئة تشريعية فوق وطنية كاملة القوام (على غرار البرلمان الاوروبي).

ماذا يجب ويمكن القيام به في هذا المجال خلال السنوات 5-3 المقبلة؟ حسب وجهة نظر المؤلف من الممكن القيام بالخطوات التالية (تسلسلها يمكن ان يتغير حسب الظروف الخارجية الحقيقية):

• اقامة علاقات برلمانية ثنائية. في الوقت الراهن هذه العلاقات موجودة طبعا ولكن مستوياتها ختلفة تماما (اعلى المستويات في هذا المجال تحقق في السنوات الاخيرة بين روسيا والصين).

• تطبيق المشاورات البرلمانية المشتركة بين دول بريكس في الساحات الدولية وبالذات الاستفادة من امكانيات اقدمها واكثرها احتراما — الاتحاد البرلماني الدولي الذي يجري جلسات جمعيته في جنيف (تشارك وفود من كل دول بريكس في الجمعية الاتحاد البرلماني الدولي).

• التعاون بين اللجان البرلمانية المختصة لبلدان بريكس، وفي مقدمتها لجان الشؤون الدولية، والتي، يمكن عند الضرورة دعمها بممثلين عن اللجان الاخرى. وتجدر الاشارة الى انه وعلى الرغم من وجود البرلمان الاوروبي، تجري لقاءات منتظمة بين اللجان المتخصصة في البرلمانات الوطنية للاتحاد الأوروبي.

• عقد لقاءات دورية بين رؤساء برلمانات دول مجموعة بريكس.

• تشكيل جمعية ما للبرلمانيين في دول بريكس تضم مندوبين من البرلمانات الوطنية لدول المجموعة (على غرار الجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة والجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا وغيرها).

وطبعا ما ورد اعلاه لا يشمل كل الخيارات لهذا النوع من الحوار البرلماني المشترك.

ولا يزال البعد الحزبي في بريكس "مادة خام" لم تتعرض للمعالجة على الرغم من ان هذا النوع من الحوار بات مطلوبا في ظروف العولمة والحياة السياسية السريعة، وانتقالها الحاد الى خارج الحدود الوطنية والتأثير القوي للتطورات الأخيرة في السياسات الخارجية على السياسة الداخلية وعلى المناخ السياسي في كثير من البلدان الحديثة (بما في ذلك، بالطبع، روسيا).

لا أستطيع أن أقول أن المؤلف يشير إلى شيء ما جديد تماما ومختلف وغير متعاد. لقد بدأت تجربة التعاون الدولي بين الأحزاب تظهر و تتراكم في منتصف القرن التاسع عشر.

ويمكن ان نتذكر، على سبيل المثال، ماركس وإنجلز، اللذين أسسا "عصبة الشيوعيين" لجمع أتباعهما من مختلف البلدان في أوروبا في عام 1847 — وكان ذلك نموذج اول تجمع اممي.

ومن بين الأمثلة المعاصرة يمكن ذكر العديد من الاتحادات الحزبية المشتركة المعروفة مثل الاشتراكية الدولية (التي أنشئت في عام 1864، وعادت للعمل من جديد في عام 1951، وهي توحد اكثر 150 حزبا من 126 دولة)، أو حزب الشعبي الأوروبي (تأسس عام 1976، ويضم أكثر من 70 حزبا من الاحزاب الأوروبية اليمينية المحافظة من 39 دولة).

ولكن هذه الاتحادات الحزبية تقوم عادة (على الاقل رسميا) وفقا للمبدأ العقائدي ولديها عادة برامج متشابهة و"قيم" موحدة. ولكن يجب القول ان العالم المعاصر اخذ يشهد انتشار عملية اخرى مثيرة فعلا وهي تشكيل ساحات مستقرة ومؤقرة للعمل الحزبي المشترك لا تقوم على الاساس العقائدي بل على الاساس الاقليمي. وكمثال على ذلك يمكن ذكر المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الاسيوية.

هذه بنية لا تزال يافعة نسبيا وعقدت اول جمعية عامة لها في عام 2000 في مانيلا ولكنها على الرغم من ذلك تضم اليوم ويعمل تحت راياتها 359 حزبا سياسيا برلمانيا من اكثر من 50 دولة من دول اسيا. ويجب القول ان روسيا ممثلة في هذا المحفل بثلاثة احزاب سياسية وهي "روسيا الموحدة" (كاتب هذه السطور كعضو في حزب "روسيا الموحدة" يدخل في عداد اللجنة الدائمة المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الاسيوية ويعتبر احد الرؤساء المناوبين للجمعية العامة فيه) وكذلك حزب "روسيا العادلة" والحزب الشيوعي الروسي. وبالمناسبة، هناك ممثلون لاحزاب من أستراليا ونيوزيلندا في البنية المذكورة اعلاه.

واعتمادا على خبرة التجربة المذكورة اعلاه بدأت عملية تكوين بنيات شبيهة في القارات الاخرى: في افريقيا (Council of African Political Parties — CAPP) وفي امريكا اللاتينية (Permanent Conference of Political Parties in Latin America and the Caribbean — COPPPAL).

أما بالنسبة لأوروبا، فإن الوضع هنا مختلف إلى حد ما. لا يوجد اي اتحاد حزبي اوروبي عام في هذه القارة. ذات مرة اطلق مجلس اوروبا مبادرة حول تحليل دور وأهمية الأحزاب السياسية في الظروف الحديثة المعاصرة . وبمحض الصدفة، عقد المنتدى المذكور

خلال فترة رئاسة روسيا لمجلس أوروبا، ولذلك جرت الفعالية في موسكو في تشرين الاول/ اكتوبر عام 2006.

وبدون الخوض في تفاصيل المناقشات التي جرت حينذاك يمكنني القول والشهادة كعضو في لجنة الصياغة ووضع النصوص، ان عدد كبير من زملائنا من دول الاتحاد الأوروبي يرون «الأحزاب السياسية في أوروبا تعيش في فترة التراجع والاضمحلال «، ويجب القول ان الاحزاب الرئيسية منها هي لا تختلف كثيرا في البرامج والأساليب عن المنافسين السياسيين الرئيسيين لها. وخلال كل ذلك يتزايد باستمرار وبات كبيرا دور «الهياكل غير الحزبية» للمجتمع المدني، وخاصة المجموعات المتنوعة من المنظمات غير الحكومية.

ويجب القول ان هذا المزاج لم يتغير او يقل خلال السنوات الماضية في الاتحاد الاوروبي بل وحتى ازداد وقوي بعض الشيء في بعض المجالات. والملفت للنظر ان الامور الاساسية في الحياة السياسية الاجتماعية لدى الشركاء الاساسيين للاوربيين خلف المحيط (الامريكان) لا تزال تدور حول «الثنائي الحزبي» (الجمهوري والديمقراطي)، ومن المعروف ان هذين الحزبين لا يميلان بتاتا للحوار الحزبي الدولي بما في ذلك مع الاحزاب السياسية في الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة.

ولكن وفي كافة الاحوال يمكن القول ان الأليات الحزبية للتعاون الدولي في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية اخذة على الاغلب بالتزايد وليس العكس. على سبيل المثال في الصين يوجد في الحزب الشيوعي الحاكم الدائرة الدولية للجنة المركزية وفيها يعمل المئات من المختصين والخبراء المحترفين وهناك توجد اقسام لكل مناطق العالم. ومنصب رئيس الدائرة المذكورة يعادل من حيث الصفة والصلاحية منصب نائب رئيس الوزراء واما نواب رئيس الدائرة فتعادل مناصبهم، المناصب الوزارية.

وهناك منهج مماثل (ولكن اقل حجما) في جمهورية جنوب افريقيا حيث يطرح حزب المؤتمر الوطني الافريقي نفسه ليس فقط حزب حاكم يملك الاغلبية البرلمانية ومنصب رئيس الدولة بل «وكقوة سياسية رائدة في افريقيا». وليس محض صدفة ان حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو الاكثر اندفاعا نحو تشكيل الدول الافريقية للبنية الحزبية المشتركة CAPP.

اما فيما يتعلق بالهند فان حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي تزعم الحياة السياسية في هذه الدولة في فترة سابقة قام بتنفيذ عمل موجه وهادف وفعال في مجال العلاقات الحزبية الدولية. على سبيل المثال لا الحصر زار ممثلو هذا الحزب روسيا للمشاركة في مؤتمرات حزبنا (روسيا الموحدة) — حزب الاكثرية البرلمانية. وجرت بين الحزبين مشاورات حول توسيع أشكال وأساليب الحوار الحزبي المشترك.

واما الحزب الذي استلم السلطة مؤخرا في الهند — الحزب الشعبي الهندي، فلقد ارسل قبيل فوزه الساحق في الانتخابات البرلمانية الهندية في عام 2014، وفدا كبيرا رفيع المستوى الى موسكو وذلك من اجل التأكيد للشركاء الروس على عزم الحزب مواصلة الحوار الحزبي المشترك. وتم تأكيد ذلك على ارض الواقع لاحقا خلال اللقاء في اطار جلسة اللجنة الدائمة للمؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الاسيوية التي عقدت في فلاديفستوك في 30 ايار/مايو عام 2014 وكذلك خلال مشاورات العمل التي عقدت على هامش الجمعية العامة للمؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الاسيوية في كولومبو.

وعلى نفس القبيل تجري الامور مع البرازيل. على سبيل المثال لا الحصر يوجد لدى المؤلف علاقات شخصية مع اعضاء الوحدات الدولية للاحزاب البرازيلية الداخلة في الائتلاف الحاكم حاليا وهذا بحد ذاته يدل على عزمهم بناء علاقات مع روسيا على المستوى الحزبي المشترك على الرغم من أننا نقع في نصفين مختلفين من الكرة الأرضية.

لقد حان الوقت للاشارة الى ان كل شركائنا في الحوار الحزبي الدولي اعربوا عن الاستعداد الواضح لتشكيل البعد الحزبي لمجموعة بريكس. ومع الاخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة لانظمتنا السياسية يمكن ان يقع في اساس هذه البنية نفس المبدأ الذي وضع في اساس المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الاسيوية — الشركاء في الحوار يمكن ان تكون كل الاحزاب التي تملك التمثيل المناسب في البرلمانات الوطنية (على سبيل المثال، ليس أقل من 5%).

وقمنا كذلك بمناقشة المواضيع الممكنة للمناقشات الحزبية المتعددة الاطراف في المستقبل. وهي بطبيعة الحال تتشابه وتكرر ما ورد في جدول اعمال قمم بريكس. وكذلك تمت مناقشة الاجندة المحتملة للنقاشات البرلمانية تحت راية بريكس. واليوم توجد مجموعة كاملة من المسائل التي يمكن حلها والبت فيها بشكل فعال جدا فقط عبر الحوار الحزبي المشترك.

ان كل المشاركين في لقاءات العمل الابتدائية وافقوا على انه يجب علينا صياغة مواقف مشتركة نحو ممارسة ما يسمى "بالثورات الملونة" ومحاولات البعض لفرض قيم وطروحات عقائدية من الخارج على مجتمعاتنا تكون في الكثير من الاحيان مثيرة للجدل .

ويجب القول ان التعاون وتنسيق الجهود في القسم الاعلامي والدعائي يمكن ان يوفر الفائدة الكبيرة لضمان نجاح المشاريع المشتركة مثل مصرف التنمية الجديد او المواقف المشتركة حول المشكلات الانية والهامة في مجال التطور العالمي.

وقد تكون مفيدة جدا بشكل خاص عملية توحيد جهودنا في مختلف الساحات الدولية بما في ذلك الحزبية والبرلمانية والاجتماعية وفي العلاقات مع الدول الثالثة.

ولكن تجدر الملاحظة الى ان المؤلف بعيد كل البعد عن النظر الى النزعات والامكانيات السابقة الذكر فقط بلون وردي. ويجب القول ان المرحلة الابتدائية كانت تعج بالمشكلات والمسائل المثيرة للجدل وظهر ذلك ايضا خلال العمل المشترك اللاحق. هناك بعض الشكوك فيما يتعلق بهذا النوع من التنسيق حتى داخل روسيا الاتحادية.

على سبيل المثال تظهر لدي في بعض الاحيان وبعد التحدث مع بعض ممثلي السلطة التنفيذية في روسيا، انطباعات أن هؤلاء الزملاء ينظرون الى اشكال التعاون البرلمانية والحزبية ضمن مجموعة بريكس (وليس فقط ضمنها) كعمل اضافي عديم الضرورة. لا أعتقد أن هذا الموقف سوف يساعدنا على تعزيز فعالية النجاحات الدبلوماسية التي حققتها روسيا وتوسيع قاعدة الحلفاء المحتملين من أجل حل المشاكل المختلفة فيما يتعلق بالمصالح الروسية (بما في داخل مجموعة بريكس نفسها).

ومع انجازي لهذا الاستعراض القصير ولهذه اللمحة الموجزة عن المجالات الإضافية للتعاون في إطار الشكل الدولي الجديد عشية الرئاسة الروسية لمجموعة بريكس لا يمكنني الا ان اشير الى البعدين الحزبي والبرلماني لهذه الشراكة الجديدة الواعدة يمكن أن تندمج بشكل جيد في الهياكل الأخرى شكلتها الدول الخمس. واذا لم نقم بسرد الساحات العديدة التي قامت وتكونت بين هيئات السلطات التنفيذية في بلداننا فيجب على الاقل الاشارة الى بنيتين: مجلس الأعمال بريكس واللجنة الوطنية لدراسة بريكس.

واخيرا ، من الممكن في بنيات السلطة التنفيذية نفسها اليوم القيام بصياغة برامج خاصة لتوسيع تعاوننا النشيط والفعال مع دول البريكس. على سبيل المثال الوكالة الفدرالية

الروسية لشؤون رابطة الدول المستقلة وابناء الوطن المقيمين في الخارج والتعاون الانساني الدولي (روس سوترودنيتشستفو) تملك خبرة عمل لا بأس به في العمل مع بلدان رابطة الدول المستقلة ولذلك يمكنها حسب اعتقادي، ومع وجود التمويل اللازم، ان تاخذ على عاتقها الكثير من جوانب التعاون الإنساني مع «الدول الخمس العالمية».

على اية حال يجب ان يتم تعزيز وتقوية النجاحات المرئية الواضحة في تطوير العلاقات مع دول بريكس (التي تثير قلق خصومنا التقليديين وتلهم الاصدقاء وتثير سعادتهم) وليس فقط عبر رؤساء دول المجموعة (وهو امر في غاية الاهمية والضرورة حتما) والوزارات والمؤسسات بل وعبر الاشكال الاخرى التي وان تم استخدامها بشكل جيد يمكن ان تعطي «انتاجها الاضافي» في القضية المشتركة.

حول برنامج «العالم بدون حروب»

سيرغي كوريتس

محلل منهجي، بروفيسور، دكتور في العلوم التقنية

syak@yandex.ru

فاليري فوروبيوف

سفير روسيا الاتحادية المفوض وفوق العادة لدى المغرب

المغرب، بروفيسور، دكتور في العلوم القانونية

vorobievvp@yandex.ru

لدى الانسانية خياران فقط — اما التخلص من الحرب او الحصول على «الهدوء الخالد» في مقبرة البشرية العالمية بعد ان تقضي عليها الحرب المبيدة.

عمانويل كانط

ذكر مؤسس علم التنظيم العام — «التيكتولوجيا» — أ. بوغدانوف مرات عديدة ان «الانسان هو تلميذ الطبيعة». لذلك ومع دراسة المشكلة المتعلقة بالانسان يجب علينا ان نفهم وندرك كيف تصرفت الطبيعة الحية في مثل هذه الحالات. نحن نعلم ان الحيوانات كانت تتغذى ليس فقط بالطعام النباتي بل تقتل الحيوانات الاخرى وتتغذى بلحومها.

غالبا ما يقتل الحيوان بعض الحيوانات المماثلة له خلال الصراع من اجل السيطرة والسيادة على القطيع وعلى الارض وغير ذلك من الامور الاخرى. يجب القول ان التطور خلق انواعا اخرى من الحيوانات التي تدافع عادة عن الاراضي التي تتواجد فيها وتحاول تخويف اي قادم غريب من نفس نوعها.

لقد اوضح العالم ك. لورتنس الحائز على جائزة نوبل، انه توجد لدى الانسان غريزة وراثية فيما يتعلق بالمنافسة الشرسة. فالانسان وعندما يقابل شخصا اخر، كان يسعى لإظهار تفوقه ويحاول التسبب بالضرر لهذا الغريب او حتى قتله. ويجب القول ان الجرذان والقردة الشبيهة بالانسان، فقط تتصرف بهذا الشكل في عالم الحيوان.

هذه الغريزة ترسخت لدى ممثلي السلطة ايضا. ومع تطور الحضارة ظهرت في التاريخ الانساني الكثير من العقائد الايديولوجية التي بات اساسها الفروق والاختلافات الجنسية والعرقية والقومية والدينية والسياسية والمادية. لقد رسخت هذه الاختلافات النظرات السلبية ومن ثم العدائية نحو ممثلي وحملة العقائد الغريبة وتم استخدامها من قبل السلطات من اجل تدعيم مواقعها. ومن اجل الوقاية من اي فكر مغاير جرت عمليات تشكيل المؤسسات المناهضة (الاحزاب والمنظمات) وكذلك الاسلحة بهدف القتل.

لهذا السبب بالذات تخلى المشاركون في مؤتمر جنيف الذي عقد بقرار من مجلس عصبة الامم (1932-1935) عن فكرة «نزع السلاح النوعي» وتقسيم الاسلحة الى هجومية ودفاعية. وتمت المحافظة فقط على مفهوم «الفعالية»- مدى الضرر الذي يلحق بالانسان (القتل او الاصابة بجروح).

وتجدر الاشارة الى ان المتجمع المتحضر لم يعد بمقدوره قبول غزيرة التنافس الشرس لدى الحكام وكذلك رفع فعالية التسبب بالضرر للانسان.

ويجب القول ان مؤلفي البحث اعتمدا على رؤية اخرى للعالم، وهي تقوم على اتلاف انتاج الاسلحة الهجومية، وعدم استخدامها)المرحلة الاولى(وكذلك الحال بالنسبة للاسلحة الدفاعية)المرحلة الثانية(. ونحن نقصد بالاسلحة الهجومية توحيد وسائل التدمير مع وسائل نقلها الى مكان تدمير المنشآت وقتل الافراد. ونحن نقصد بعبارة "الاسلحة الدفاعية" وسائل الدمار ونقلها الى مكان الدمار المقرر وكذلك وسائل ترويع الناس بدون التسبب باضرار مادية.

عالم خال من الأسلحة الهجومية

لم يكن احد في العالم يتوقع فعلا ان تصبح اوروبا التي بقيت غارقة في حروب دامية على مدى آلاف السنين ومرت بحربين عالميتين، ارضا موحدة بدون حدود داخلية وبدون اسلحة هجومية وبدون مقتل الملايين من البشر الذين يعبدون الاوهام المختلفة. لقد توقف حكام الدول الاوروبية عن اصدار الاوامر الخاصة بقتل الناس الذين لديهم عادات مغايرة او يرتدون ملابس عسكرية مغايرة.

لماذا لا يمكن لفكرة الاتحاد الاوروبي ان تنتشر وتتعمم على كل البشر؟ خاصة الان عندما نرى ان الطبيعة المسعورة وتحت ضغط الاستخدام غير الملائم للوسائل التقنية والاقتصادية، اخذت تزيح عن وجه الدنيا وعن سطح الارض مدنا بل ودولا كاملة وتجلب الموت والخراب والدمار للملايين من البشر؟ لماذا تغير مفهوما الاسلحة «الهجومية» و«الدفاعية» وتغير جوهر هذا المفهوم بالمقارنة مع الطبيعة الحية وبات هذان النوعان الان يستخدمان من اجل خطف حياة الانسان الغريب والتسبب بالضرر والعاهات لابن النوع الحيوي بذاته اي الانسان؟ نحن نقصد على سبيل المثال المتعة الامريكية الاخيرة — لعبة «توجيه الضربة القاضية».

لاحقا سنورد نتائج دراسات جرت على مدى سنوات طويلة وتم الحصول عليها على اساس الانجازات الحديثة في مختلف قطاعات المعرفة والعلوم المنهجية والتي تسمح بالوقاية من مستقبل لا يمكن التكهن به في حياة الدول. بمساعدتها يمكن للانسان ان يحصل على قدرة تشخيص المرض في منظومة ادارة الدولة وفي القانون الدستوري وبالتالي اتخاذ اجراءات الوقاية بنفس الطريقة التي استخدمت قبل 3 آلاف سنة من قبل الاطباء الذين وضعوا اطلس تشريح الانسان. ويجب القول انه تم اغناء هذا الاطلس بالفيزيولوجيا الطبيعية (مجال العناصر المتغيرة: الدم والغدد الليمفاوية وغيرها)، وبات اطلس الاعضاء الداخلية والعظام والعضلات والاوتار العصبية يمثل وصفا للجسم البشري وآليات إدارته. وساعد هذا الأطلس، بالإضافة إلى نتائج البحوث البيولوجية والإنجازات الاقتصادية بخلق الأساس لتمديد حياة وعمر الإنسان. وعلى نفس الشكل بالذات يمكن استخدام نموذج تشخيص الحكم والقانون المدعم بالمعطيات الجديدة من اجل التكهن بالمرض وتحديد واعداد وسائل وطرق التخلص من الامراض المزمنة والعميقة لدى الدول.

وتجدر الاشارة الى ان ايلي ديوكومن وشارل البير غوبا*(* قام المذكوران في عام 1891 بتأسيس مكتب السلام الدولي الذي اشرف على تنسيق تصرفات ونشاطات منظمات السلام الاوروبية. وبفضل هذا النشاط استحق مؤسسا المكتب في عام 1902 جائزة نوبل للسلام. وهذان الشخصان بالذات منحا اوروبا الامل بالعيش بدون حروب) لم يكن بمقدورهما قبل اكثر من 100 عام ان يعرفا الكثير من الاسباب التي تتسبب عادة باندلاع الحرب ومعاناة وتضرر الملايين من الاوروبيين وحوالي مليار من سكان المستعمرات. اما نحن فيمكننا القول بثقة ان تطور العلوم سمح لنا بادراك وفهم اكبر. بفضل استخدام نتائج الدراسات، والبحث عن الأسباب الكامنة وراء الأمراض في الادارة وقانون الدولة التي اجريت مع اجتذاب واستخدام المعارف في سبعة فروع في العلوم والطرق المنهجية والطرق الطبية والفلسفة (1) وكذلك النتائج العلمية الحالية في مجال علم النفس وعلم الاجتماع، تم الكشف عن المزيد من الاسباب العميقة التي تعيق الحياة الطبيعية للانسان في الدولة. على اساس هذه النتائج نحن تجرأنا على الاقتراب من موضوع الفترة الانتقالية للبشر الى الحياة بدون تأثير الغرائز التي تولد الحروب.

حول السياسة والخصوصية (الاسرار) «واكياس النقود» — كلها خصائص السلطة — وحول صعوبات البشرية

السلطة هي... الهدف بحد ذاته
والذي يسمح بالتمتع بامتلاك زمامها.
غ. د. لاسويل، محلل سياسي امريكي

السياسة (كحق للحاكم باتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح الملايين من الناس) والخصوصية (كحق في إخفاء القرارات المتخذة) تم اختراعهما من قبل الانسان في العصور القديمة من اجل ارضاء الطموحات الشخصية والغرائز الطبيعية.

في اللغة اليونانية القديمة (القرن الرابع — القرن الثالث قبل الميلاد) كان يوجد مفهومان: «Politika» (اتجاه نشاطات الدولة او مجموعاة اجتماعية ما في فترة زمنية محددة)، وكذلك «Politea» (دولة من نمط ونموذج محدد). لقد استخدم ارسطو المفهوم الاخير من اجل وصف كل ما يرتبط مع الدولة (.... الحكومي).

في القرون الوسطى تم تفسير الكلمتين عبر كلمة «بوليتيكا»(السياسة) التي باتت لاحقا تعني حق الحاكم (سواء كان ذلك يعني الملكية الموروثة او رئيس الدولة او رئيس الوزراء او الفوهرر او السكرتير العام او جوتشي الخ ..) باتخاذ القرارات وفقا لما يرتأيه او وفقا لما تفترضه نزواته.

في القرن الثامن عشر الميلادي دعا الرئيس ميديسون (الرئيس الرابع للولايات المتحدة) الى استخدام الية الضوابط والتوازنات المتعاكسة لقرارات الحاكم. ولكن هذه الالية لم يكن لها التأثير الكبير حتى في الدول الليبرالية. لقد اصحبت السياسة الوسيلة الاساسية للحاكم الذي لا يزال حتى الان يحدد كيفية حياة مواطني الدولة وفقا لما يرتأيه: السلام أو الحرب، الازدهار أو الفقر. الحاكم حافظ على الغرائز العدوانية للطبيعة البشرية، وأصبح السلطان الوحيد (المشرع) في الدولة.

مفهوم «الخصوصية» (او الاخفاء والسرية) كعملية إخفاء واعية لمدى ومستوى الاستعداد ولطريقة الهجوم المسلح على الدول المجاورة وتدميرها وكذلك كطريقة لمعاقبة فرد ما او مجموعة من الناس الذين اعربوا عن عدم الموافقة على رأي الحاكم، ظهر قبل مفهوم «السياسة». ويجب القول ان الحيوانات البرية تستخدم «الاخفاء» بشكل حدسي غريزي وهي تحولت لاحقا الى أساس للاستراتيجية العسكرية التي تقوم على خداع الخصم ، وإيجاد نقاط الضعف بين وحدات الجيش وهو ما شرحه بالتفصيل ك. كلاوزفيتز لتنوير ولي العهد النمساوي الشاب. لاحقا باتت الاسرار من الامور الشائعة في الشؤون النقدية وفي مجال الابتكار.

في القرون الوسطى تم توحيد المفهومين — «السياسة» و«السرية»، وظهرت ميزة جديدة للسياسة — باتت السياسة سرية وخفية. الان لم يعد المواطن يعرف الا القليل عن القرارات التي تتخذها السلطة وهو لا يملك اي تصور لمن يعطي صوته خلال الانتخابات «التمثيلية» في مؤسسات السلطة وغيرها. في ذات الوقت تعلم السلطة الكثير او كل شيء عن تواصل المواطنين فيما بينهم.

في ايلول/ سبتمبر عام 2011، دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيسة البرازيلية د. روسيف الى اقامة و إنشاء الشراكة الدولية — " الحكومة المفتوحة". قد انضم إلى هذا المشروع حوالي 70 دولة. كان الهدف — خلق «منصة دولية للإصلاحات الداخلية لجعل الحكومات أكثر انفتاحا واكثر قابلية للمساءلة واستجابة لاحتياجات المواطنين». وكما

تشهد الصحف «الحكومات والمجتمعات المدنية تعمل معا لوضع وتطوير وتنفيذ إصلاحات طموحة للحكومات المفتوحة.» ولكن وبعد مرور 3 سنوات تشوهت هذه المبادرة وانقلبت الى تنصت اجهزة الاستخبارات الامريكية على المكالمات الهاتفية لرؤساء الدول والحكومات في اوروبا والمناطق الاخرى من العالم.

حاليا لا تملك الهيئات الامنية الامريكية المختصة امكانية ليس فقط التنصت و الاستماع إلى المكالمات الهاتفية للزعماء الأجانب ولمواطنيهم العاديين فحسب بل وباتت قريبة من الكشف عن كل انواع التشفير بواسطة سوبر كمبيوتر. يدل على ذلك حديث موظف الاستخبارات الامريكية السابق ادوارد سنودن الذي نشر في صحيفة «الشرق الأوسط» في العدد الصادر في 04/01/2013 — إعادة طبع ما نشر في صحيفة «واشنطن بوست». ولا تتخلف الدول الاخرى عن الولايات المتحدة. في روسيا على سبيل المثال باتت عملية تعليم اللغة الروسية لأبناء واطفال المهاجرين الروس في الخارج من صلاحيات الاجهزة الامنية المختصة. كيف تبدو على هذه الخلفية الحركات الاحتجاجية في حال تبقى مجهولة حتى اسباب القيود التي تفرضها السلطات على ظروف حياة المواطنين؟

لقد ظهرت أوائل الدول في مصر قبل حوالي 6 آلاف عام . ويجب القول ان عصيان المواطنين في مصر اندلع في الالفية الخامسة. مع هذا التاريخ بالذات، على ما يبدو، يمكن ربط واعتبار موعد ولادة الدوامة المأساوية لتاريخ المواجهة بين المواطنين والسلطة التي لم تتوقف حتى في عصرنا الحديث.

الدورات المأساوية للتاريخ — من الاحداث العنيفة (بما في ذلك الثورات) الى غير العنيفة التي جرت في الكثير من الدول الديمقراطية الليبرالية ايضا في الفترة 2010-2011 ، لم تغير شيئا في نظام الحكم في الدولة ، الذي اقترضه واخذه الملوك القدماء من رؤوس وزعماء القطعان. لقد بقي كل ذلك على حاله في ادارة الدولة الحالية للمواطنين.

لا يزال كالسابق شخص واحد (في دور الحاكم او السلطان) يحدد مصير ملايين الناس. وبدون اي شك يمكن القول انه اذا كان نمو رخاء المواطنين يجري بفضل التقدم العلمي التقني والإبداع العفوي للمواطنين أنفسهم (إنتاج المواد الغذائية وبناء المساكن والمواصلات والعلاج من الأمراض، الخ ..) فيغدو بمثابة العبء غير اللازم دور الشخص الواحد الذي يدير حاليا حياة الملايين من البشر.

ويجب القول ان غريزة المنافسة الشرسة والحق في توجيه سياسة السرية بشكل شخصي تتسبب باستمرار بسعي ورغبة الكثير من الحكام بالدخول في حروب مع الجيران لأي سبب كان (محلي او استعماري او عالمي). على سبيل المثال في القرن العشرين، لم تكن هناك حروب فقط خلال اسبوعين من الزمن.

وتجدر الاشارة الى ان الفئة الأوليغارشية المالية المتضخمة تلعب الدور الهام في اندلاع الازمات والنزاعات المسلحة (التي سماها سقراط في وقته، «بأسوأ اشكال الحكم»). هذه الفئة تعتبر المصدر الرئيسي للفساد، وهي التي تملك التأثير المالي على الحاكم وتقوم بدعم انتاج الاسلحة والمتاجرة بها ودعم احتلال الاراضي الغنية بالثروات الباطنية. في عام 2013 كانت الأوليغارشية المالية تملك أكثر من 30 تريليون دولار.

في منظومات ادارة الدولة والقانون في الدول الحديثة (مع الحد الادنى من الاستثناء) هناك دور مؤثر وهام لنظم الادارة غير القانونية (المستشارين و جماعات الضغط، والعاملين في مجال التكنولوجيات السياسية). وتنعدم الروابط والاتصالات العكسية التي بدونها لا يمكن ان يعمل بشكل لازم الكائن الطبيعي او المواقع المختلقة (المنشآت التي اسسها الانسان).

الدولة وبعد مرورها عبر تاريخ طويل على مدى قرون طويلة من الاملاء الهمجي الذي اخذته من قطعان الحيوانات، اخذت وضع وصفة الاتحاد المقدس (الزعيم السابق للقطيع انتقل الى السماء وبات بمثابة الاله والرب). لاحقا اكتسبت الدولة صفة المستوطنات الحربية العسكرية — لقد «عاد» الزعيم من السماء الى الارض وتحول الى حاكم ارضي دنيوي مع المحافظة على كل قيادته للمحاربين. لقد حكمت الدولة بشكل عفوي وفقا لرغبة الحاكم. وفقط في القرن الخامس عشر لفت مكيافيلي الانتباه واشار الى ان وجود صلة قرابة بين مبادئ الحكم وعدة آلاف من المنظمات الأخرى. ويجب القول ان مبادئ الادارة هذه حصلت لاحقا على تسميات «التسويق» و «الإدارة». في القرن التاسع عشر، وبعد الدراسات التي قام بها ف. تايلور وغيره من الاداريين في مجال تنظيم الانتاج، حصلت هذه الفكرة على دعم وتأييد ف. ويلسون (الرئيس المقبل للولايات المتحدة). ومع ذلك لم تحدث اية تغيرات ملموسة في مجال ادارة الدولة على ارض الواقع حتى الان. ولم تسفر عن تغيرات كبيرة عملية تطبيق في الحياة للفكرة الخاصة بدور اشراك الموظفين في الادارة.

واذا كانت مبادئ الادارة موجودة دائما في الطبيعة الحية فان قطاع القانون كوسيلة لمنح مبادئ الادارة الطابع والوضع الالزامي (القانوني) ظهر لاحقا وبقي حتى الان يتطور بشكل منفرد بعيدا عن الادارة- وبقي المفهومان الاساسيان — «الموضوع» و»الكيان» يملكان في القانون وفي الادارة معاني مختلفة على الرغم من ان القانون وكقطاع في المعارف الانسانية وصل وقبل الادارة الى قمة الفكر (رمسيس الثاني، حمورابي، المحاماة في العصر الروماني القديم). وحتى الان — في عصرنا الحالي يبقى هناك بين هذين القطاعين جدار منيع لا يمكن تخطيه من عدم الفهم. لا يزال المختصون في الادارة لا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات الحكومية وهو ما يحفز سلاسل جديدة من الدورات والدوامات المأساوية في التاريخ.

المنظومة الحديثة لإدارة الدولة والقانون

لحل المشكلات الناجمة عن المستوى الموجود من التفكير
يجب وجود مستوى مختلف من التفكير.
البرت اينشتاين

يمكن أن تنشأ الظروف المعيشية المواتية للمواطنين بدون حروب وبدون حركات احتجاجية في حال تغير **منظومة ادارة الدولة والقانون** التي وكما كتب هيغل لا تزال حتى الان تقوم «...على الشعور الذاتي والقناعا الخاص الذان يؤديان إلى تدمير الأخلاق الداخلية و النزاهة والضمير والمحبة والقانون وقوانين الدولة « [2].

وقام المؤلفان في المونوغرافيا المشار اليها بتوضيح كيف يجب ان تكون منظومة ادارة الدولة والقانون، التي قامت واستندت إلى المنهجية والإنجازات العلمية في سبعة فروع من المعرفة، والتي تم اغناؤها في هذه المقالة بمعلومات جديدة من مصدرين اخرين وهما: علم النفس وعلم الاجتماع.

لقد كرر المؤلفان من جديد الاستنتاج الذي يفيد بأن توحيد نظم ادارة الدولة والقانون يبقى الوسيلة الافضل لكل الدول وهي قادرة على القضاء على الامراض الناتجة عن الاختلاف في سلطة الدولة.

ويجب القول ان التوحيد قانون الطبيعة. على سبيل المثال، أدى تطور الطبيعة الحية إلى ان اجسام حوالي 8 مليارات شخص باتت تملك نظم ادارة متشابهة. ومع السير وفقا لهذه الفرضية يمكن القول اننا تجرأنا على محاولة بناء هيكل لسلطة الدولة يمكنه منع اصابة هذه الدولة بالمرض.

بعض القواعد الاضافية

اقترح ج. لوك فكرة تقسيم السلطة العليا الى عدة فروع — تشريعية وتنفيذية وفدرالية (الاخيرة مسؤولة عن مسائل الحرب والسلام) (3).

اما ش. مونتسكيو في عمله «حول جوهر القوانين» (4) فقد عمد الى تصحيح زميله وقال مشيرا: «في كل دولة، هناك ثلاثة أنواع من السلطة: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية المسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالقانون الدولي، والسلطة التنفيذية المسؤولة عن الحقوق المدنية. هذه الأخيرة يمكن أن تسمى بالسلطة القضائية. واما الثانية ففقط السلطة التنفيذية للدولة. إذا تم توحيد وضم السلطتين التنفيذية والتشريعية في شخص أو في مؤسسة واحدة فلن يكون هناك اي وجود للحرية. لانه في هذه الحالة يمكن للمرء ان يخشى قيام الحاكم او السلطان او مجلس الشيوخ بسن واصدار قوانين استبدادية لكي يتم تطبيقها ايضا بشكل استبدادي. ولن تكون هناك حرية ايضا في حالة عدم فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. إذا كانت متوحدة مع السلطة التشريعية، فإن حياة وحرية المواطن ستكون تحت رحمة التعسف لان القاضي سيصبح مشرعا ايضا. وإذا تم ربط السلطة القضائية مع السلطة التنفيذية، فإن القاضي سيحصل على الفرصة ويصبح قادرا على ظلم الناس. ويجب القول ان الحكام الذين سعوا الى الاستبداد كانوا دائما يبدأون من توحيد كل فروع السلطة المنفصلة في شخصهم».

لاحقا تم تجاهل وتناسي ملاحظة ش. مونتسكيو وظهرت في السلطة التنفيذية «جزيرة صغيرة» للسلطة التشريعية وبقيت التسمية على حالها — «قضائية». وتجدر الاشارة الى انه تم استبعاد هذا التناقض وغيره في النموذج الجديد من ادارة الدولة والقانون الدستوري الذي قام على اساس توحيد النظرية القانونية لـ لوك — مونتسكيو ونظريات الإدارة الحديثة وعلم النفس (انظر الجدول).

جدول

هيكل السلطة

هيكل السلطة	الوظائف	السيد او الهيئة الحكومية	الوظائف	مبدأ اتخاذ القرارات	الممثل الرسمي للدولة
تشريعية	استراتيجية	المواطنون	تحديد هدف الدولة	تفصيل الهدف، والتحليل المنهجي عند صياغة الدستور بمشاركة المختصين في القانون والجمهو ر	المحافظ على الهدف والقائم باعمال رئيس الدولة (وظائف تمثيلية بما في ذلك قبول واقالة وزراء مؤسسات القوة)
تنفيذية	تكتيكية	البرلمان	اقرار قوانين التشريعات العامة	الفعالية	منسق المؤسسات القانونية للسلطة التنفيذية (وحداتها): تنسيق وتوحيد المبادئ من اجل تحقيق الهدف
		محكمة العدالة العليا	اقرار قوانين التشغيل	العدالة	
	عملياتية	الحكومة	اقرار قوانين التشغيل وتنفيذها	تحقيق هدف الدولة	رئيس الوزراء ، منسق المؤسسات القانونية للسلطة التنفيذية
		هيئات الاجراءات القضائية وتنفيذها			رئيس المحكمة العليا (ينتخب من قبل قضاة المحكمة)
رقابية	اجتماعية	المجتمع المدني	الاتصال المعاكس يجري عبر الصيغة الثانية للشعب السيادي. المهمات: مكافحة الفساد ومكافحة العقائد الجماعية وغيرها من الخطايا	مراقبة تطابق النتائج النهائية لنشاط السلطة التنفيذية مع اهداف الدولة	المنظمة الاجتماعية (تتمع بالدعم المالي وتحظى بالحماية القانونية من جانب الشعب صاحب السيادة)
	حكومية	المجلس الدستوري	الاحكام المتعلقة بمدى مطابقة مشاريع السلطة التنفيذية لهدف الدولة	القوانين الاجرائية، والتعيينات غير القانونية والعناصر الفسادية	المنسق – رئيس الدولة. المشاركون: المختصون في مجال الادارة والقانون
		رقابة النيابة العامة	الرقابة على الاجراءات القضائية	تشريعات الاجراءات القانونية	يقوم سلك النيابة العامة بانتخاب الموظفين

السلطة التشريعية

المهمة الأولى لعلاج أمراض الدولة تكمن في القضاء على إمكانية قيام شخص واحد أو دائرة ضيقة من انصاره باتخاذ القرارات السياسية وخاصة السرية منها.

الدولة هي احد انواع المفهوم العام «للمنظمة» التي يعيش فيها ويعمل الملايين من الناس. وهؤلاء يعتبرون الطرف المنتج والمستخدم والحامي والمدافع عن كل الثروات الموجودة في اراضي الدولة (بما في ذلك الباطنية منها) وكذلك عن منظومة الإدارة والقانون. ولكن يجب القول ان الملايين من الناس الذين يعتبرون مواطنين (بالولادة أو وفقا لقانون الدولة) ليسوا (بحكم الأمر الواقع) الاسياد اي اصحاب الحقوق العليا في الدولة. تم استبدال الوظيفة السيادية بالنسبة لهم بوظيفة واحدة فقط — «الديمقراطية التمثيلية» التي لم تكن قط ديمقراطية اي لم تكن قط تعني سلطة الشعب. في تاريخ اليونان القديمة وروما القديمة كان حق التمتع بالديمقراطية يعود فقط الى اقل من 5/1 من السكان المقيمين بشكل دائم (12-16% وفقا لبعض البيانات التاريخية).

ووفقا لما قاله غ . كيلزين مؤسس اتجاه[5] (normativism) فان حق التمتع بالسيادية وعرض هدف الدولة (اي الاقرار بواقع لا يتطلب اي ادلة اثبات) يعود فقط للمواطنين. وعلى الرغم من ان حملة الحق السيادي (المواطنين) يتمتعون بوجهات نظر واراء متعددة ومختلفة فيما يتعلق بتلبية مطالبهمـ فان أ. ماسلو يرى ان مجموعة ارائهم تكمن وتتمثل في شكل «هرم الاحتياجات والمتطلبات» الذي يشكل **هدف** الدولة: وهو بالذات يكمن في كيفية ادراكهم لمستقبل وضع الدولة وبشكل مطرد خلال مراحل وفترات محددة من الزمن يجب ان يقوم مواطنو الدولة وسكانها بتكوين الظروف المواتية واللازمة لتلبية احتياجاتهم واحتياجات الاجيال المقبلة.

على أساس الهدف (وبطريقة تشتيته وتجزئته الى اقسام) يقوم المختصون في التحليل المنهجي وعلم القانون سوية مع ممثلي الوسط الاجتماعي بتحديد مبادئ الادارة والقانون — قاعدة الدستور. وعلى أساسه يتم تحديد الوثائق و اللوائح التشريعية القانونية الأخرى. واستنادا الى فكرة عمانويل كانط حول جدوى استبدال القوانين الاساسية بمبادئها، بات من الممكن تبسيط عملية ادخال تعديلات على القوانين الدستورية.

وبهذا الشكل يقوم الشعب السيادي بتنفيذ وتحقيق الوظيفة **الاستراتيجية** للسلطة التشريعية. هذه الوظيفة تتحد وتتفصل عن طريق وظائف **تكتيكية وعملياتية ميدانية**

تقوم بتنفيذها السلطة التنفيذية التي تتضمن ايضا قيام الشعب بشكل مباشر بالتنفيذ لكل اوامرها على كل مستويات الادارة — من المركز الى الاطراف (السلطات البلدية).

استبدال سلطة الشخص الواحد (الحاكم) بسلطة الشعب المباشرة يجعل من الممكن استبعاد التأثير السياسي على مجال الادارة والقانون الذي يحدد في الوقت الراهن بشكل كامل ومطلق من قبل الحاكم.

فرض الحجة الجديدة — **الهدف**، يكرس بشكل قانوني تقسيم السلطة في الدولة الى عدة فروع وهي: التشريعية والتنفيذية والرقابية وهذه الاخيرة بنية جديدة في القانون الدستوري. بالمناسبة، لا يزال يسود حتى الآن الاعتقاد الخاطئ بأن البرلمان يمثل «السلطة التشريعية». في الواقع يمثلها الحاكم فقط اما البرلمان فيؤدي وظيفة تكتيكية لازمة لتنفيذ القرارات الاستراتيجية الصادرة عن الحاكم. في بعض الدول تسود تصورات سابقة حول السلطة المطلقة للبرلمان ولكن التاريخ لا يثبت صحة هذا الطرح على الرغم من وجود حالات نادرة تشير الى سيادة البرلمان.

ويجب القول ان وجود هدف متخذ من قبل الشعب السيادي باستبدال سلطة الحاكم يمنع ظهور احد مظاهر الغريزة الوراثية لدى الحاكم، والمقصود هنا: المنافسة الشرسة الوراثية كمصدر الحروب.

والمحافظة على الهدف تجري بواسطة **الحارس** المنتقى والمنتخب من قبل الشعب السيادي من بين الاشخاص غير المتعاونين مع اي تنظيم سياسي يدعو إلى تطبيق الأيديولوجية الجماعية (التفوق على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الدين، اوالسياسة، اوالثروة)، اي الشخص ذو الاخلاق العالية المعترف به من قبل الشعب (على سبيل المثال الشاعر ف. هافل الذي تم انتخابه كرئيس لجمهورية تشيكيا، او الاكاديمي د. ليخاتشوف الذي يحظى بالاحترام الكبير في روسيا). والحارس يؤدي الوظيفية التمثيلية لرئيس الدولة ويقر قرارات لجنة الدولة حول تعيين رئيس الوزراء المدفوع الاجر وكذلك وزراء مؤسسات القوة ويعلن حالة الطوارئ في البلاد ويشرف على عمل المجلس الدستوري.

السلطة التنفيذية

المهمة الثانية لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري الجديدة تكمن في ان تكون السلطة التنفيذية قادرة على تحويل الهدف الذي اعتمده الشعب السيادي الى

عمليات إنتاج وترويج المنتجات والخدمات التي تلبي الشروط الدستورية لحياة الناس.

لتلبية وتنفيذ المهام المختلفة الطابع في مجالي تسويق، وإدارة القانون العام والحكومي يوجد في السلطة التنفيذية نوعان من المؤسسات القانونية (في لغة الادارة يطلق عليها تسمية — **الوحدة**): التكتيكية والعملياتية (الميدانية).

وتجدر الاشارة الى ان **القرارات التكتيكية** تتنبأ بظروف تحقيق هدف الدولة. في مجال **القانون العام**، ترمي هذه القرارات إلى تحقيق هدف الشعب السيادي على اساس مبدأ **الفعلية** (الحد الادنى من النفقات من اجل تحقيق النتيجة المرجوة). واما في مجال **القانون العام** — فيجري ذلك بالاعتماد على مبدأ **العدالة**، الذي يعتبر المبدأ العام الشامل في العلاقات بين الناس والشعوب والدول وهو يلعب دور المرشد الاخلاقي في مجال سن القوانين والتشريعات وعمل هيئات حماية القانون واوساط الاعمال وغير ذلك من النشاطات البشرية. و بموجب ميثاق الأمم المتحدة (1945)، يتفق هذا المبدأ مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام ولا يتناقض معها.

ويجب على السلطة التنفيذية ان تضمن وجود **النسبة المثلى** من المبدأين.

يقوم **البرلمان** بتنفيذ وظيفة الإدارة التكتيكية في مجال قانون الدولة بما في ذلك العام منه، وتقوم **محكمة العدل العليا** (القوانين القضائية، وغيرها) بالاشراف على مجال القانون المدني.

وتجدر الاشارة الى ان **القرارات الميدانية** تدخل التعديلات في القرارات التكتيكية من اجل الاخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي والظروف السائدة ومكان التنفيذ (المصالح البلدية ومصالح اوساط الاعمال والنقابات). في مجال الإدارة العامة، بما في ذلك حماية الدولة من الهجمات من جانب الدول الأخرى — قبل نفاذ المهلة وحلول موعد التخلي عن إنتاج واستخدام الأسلحة الهجومية في كل العالم(الاوامر والايعازات)، — تتم من قبل **الحكومة**، وفي مجال القانون المدني — من قبل هيئات **السلطة القضائية** التي تقوم باسم الدولة باتخاذ الاجراءات المتعلقة بالالزام الجنائي (فرض العقوبات الجنائية) بحق الاشخاص المذنبين في ارتكاب الجرائم، وهي تقوم ايضا بحل الخلافات القانونية بين الافراد المحددين وكذلك تنظر في القضايا المتعلقة بالطعن في بالتشريعات ومدى توافقها مع المعايير التشريعية الاشد قور (الدستور).

وقائد (رئيس) السلطة التنفيذية هو احد الاداريين المحترفين **مدفوع الاجر** الذي يملك خبرة وباع طويل ناجح في مجال ادارة المنظمات والمؤسسات التي يمكن مقارنتها بإدارة الدولة. ويتم اختيار وانتقاء المرشحين من قبل لجنة التأهيل التي تتألف من مجموعة من المختصين من اصحاب التأهيل العالي في جميع قطاعات العمل المستقبلي للمرشح. ويقوم رئيس الدولة بقبول المرشح الموصى به في الخدمة الحكومية وذلك وفقا لاتفاق (عقد عمل) في منصب رئيس الوزراء (رئيس مجلس الوزراء) والمنسق الرئيسي للسلطة التنفيذية في الدولة. ويتم تحديد مدة العقد ومقدار الأجر لرئيس الوزراء الذي يقوم ايضا بدور المنسق لعمل السلطة التنفيذية، وفقا لمدى النجاح الذي يحققه خلال تنفيذ مراحل الاتفاق (العقد).

السلطة الرقابية

من المعروف أنه لا يمكن تواجد اي كائن بيولوجي في الطبيعة بدون وجود **الاتصال المعاكس** لديه الذي يراقب اي انحراف يظهر لديه عن «المعايير المعتمدة» لسلوك كل مكوناته. ويجب القول ان الاتصال المعاكس ظهر في الطبيعة ولدى الكائنات الموجودة عليها، بشكل حدسي قبل ان يتم اكتشافه من قبل ن. فينير. ولكن وبعد اكتشاف قوانين علم التحكم الآلي (kibernetika) حصلت الاتصال المعاكس على الانتشار الواسع في مختلف المجالات في كل العالم واصبح استخدامه إلزاميا في جميع التكوينات ذات الطابع الالي او التنظيمي باستثناء الدولة.

في الطبيعة الحية وفي جميع التكوينات في حال حدوث اي خلل او انحراف في اي من المكونات، تنتقل المعلومات فورا من العنصر المصاب بشكل مباشر (على سبيل المثال عند تعرض القدم او الساق لضربة، يشعر الجسم بذلك فورا اذ تنتقل المعلومات الخاصة بذلك الى مقر الادارة المركزية — اي الى الدماغ).

اما في الدولة فالمعلومات عن الانحراف تأتي من الموظف الذي لا تؤثر هذه الانحرافات عليه بشكل سلبي **شخصي** كما يحصل في الطبيعة ولذلك قد يقوم عن قصد او من غير قصد بتحوير او تأخير المعلومات خلال نقلها الى مركز الادارة. حتى الان لا يجري استخدام اسس علم القيادة والتحكم (السبرانية) في المنظومة القانونية المعاصرة للدولة باستثناء المجالات التي تسود السرية فيها.

في منظومة ادارة الدولة والقانون المقترحة هناك وحدات قانونية لمراقبة السلطة وهي تتضمن في ذاتها مؤسسات ادارية قانونية.

المجتمع المدني هو عبارة عن منظمة اجتماعية طوعية تقوم بمراقبة تصرفات كل المؤسسات القانونية للسلطة التنفيذية، وكذلك مراقبة شروط وظروف عمل ومعيشة المنفذين المباشرين (المواطنين والسكان المؤقتين في الدولة) . وعلى اعتباره الكيان الثاني للسياد-الشعب تقوم السلطة التنفيذية بتخصيص الوسائل المالية وغيرها من اجل توفير الحماية القانونية لأفراد المجتمع المدني. ومن جانبه يقوم المجتمع المدني بنشر المعلومات عن الانحرافات في أعمال المؤسسات القانونية في المراحل التحضيرية والنهائية من عملية اتخاذ القرار وتنفيذه من قبل السلطة التنفيذية، بما في ذلك رفضها لقبول واصدار القوانين الإجرائية (المعترف بها من قبل حتى القانون الروماني). ويكافح المجتمع المدني الفساد والتعيينات غير القانونية على مستوى الدولة وعلى المستويات البلدية ويتصدى لتأسيس ونشاطات الاحزاب والمنظمات التي تنشر الأيديولوجيات الجماعية (التفوق على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الدين والسياسة وغيرها من التصرفات التي تثير الكراهية بين السكان).

احدى المهمات الحيوية الهامة للمجتمع المدني هي مراقبة نوعية التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي وتربية الأطفال الأصحاء الذين لديهم **الحاجة** إلى فهم العلاقات بين السبب والنتيجة، والذين يعرفون التاريخ والثقافة ويملكون اسس المعارف العلمية الحديثة.

وتتضمن الهيئات الحكومية الراقبية للادارة والقانون المؤسسات التالية:

- **المجلس الدستوري**، لاصدار الحكم حول توافق مشاريع قرارات السلطة التنفيذية مع هدف الدولة. ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل المحترفين في مجال علم القانون. المشرف على عمل المجلس الدستوري هو حارس الهدف (رئيس الدولة).
- **هيئات النيابة العامة**، مهمتها ممارسة الرقابة على قانونية الاجراءات القضائية.

السلام بين الدول (المسائل المتعلقة بتصفية الاسلحة الهجومية)

تبقى الدولة حتى الان المؤسسة الوحيدة غير الخاضعة للرقابة والتي تقوم بإدارة كتل هائلة من الناس. ويجب القول ان اعتماد القانون الدولي (في العصور القديمة)، وإنشاء الأمم المتحدة، وقبلها عصبة الأمم لم يوقف كل ذلك الحروب بين الدول، بما فيه الحربين

العالميتين، ولم يلغ خطر القضاء على شعوب بكاملها ولا خطر الإيديولوجيات الجماعية والحركات الإرهابية ذات الطبيعة الجماعية. حتى الآن لا تزال معظم القرارات التي تتخذها السلطات التنفيذية في غالبية الدول تنتهك معايير القانون الدولي الساري بما في ذلك قتل الاشخاص الذين لم ينتهكوا القانون، وحرمانهم من الحياة .

وتجدر الاشارة الى ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي الدول التي لا تنفذ بشكل جزئي او كلي القرارات المتخذة بمشاركتها. وهي تبرر ذلك بانها اعلنت عن عدم موافقتها على ذلك خلال عملية اتخاذ هذه القرارات على الرغم من انها مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، الذي تم اعتماده بموافقتها.

ميثاق الأمم المتحدة لا يزال يسمح بوجود قوات مسلحة هجومية الطابع لدى **كل** دولة وهو أمر يرتبط مع التطور السري لصناعة وإنتاج السلاح وبيعه، وتطوير الجيوش والقواعد العسكرية التي تولد الحركات الإرهابية. ويستمر الصراع الحاد والشرس من اجل السيادة على العالم كله. وميثاق الأمم المتحدة لا يضمن بشكل كاف تنفيذ القرارات التي يجب أن تنفذ بحق الحكامم والدول المخالفة.

من اجل اصلاح وتعديل الوضع الساري حاليا يجب تغيير الدور الحالي للأمم المتحدة، والاعتراف بها كمركز يراقب تنفيذ الدول الاعضاء للقرارات الصادرة. هدف المجتمع الانساني يكمن في المحافظة على سكان كوكبنا وذلك عن طريق التخلي عن الأسلحة الهجومية والدفاعية، التي تقتل الانسان او تحمل الضرر لصحته وتقصر تواجده بشكل سليم.

مع الاخذ بعين الاعتبار والاهتمام بالطابع الموحد والبنية الموحدة لنظم الادارة والقانون في الدول يمكن القول ان الهيئة الدولية لا يمكن ولا يجوز ان تكون عصبة او منظمة **امم** لان مفهوم «الامة» الذي ظهر ايام الثورة الفرنسية يقوم على اساس الانسجام بين افرادها. في ذات الوقت ومع مرور حوالي 200 عام على ظهور مفهوم «الامة» ، لعب المذكور دور الاساس للعقائد الجماعية التي قسمت الأمم. قد يكون ذلك سبب قيام الاوروبيين بتكوين «اتحاد» انصار الفكرة الواحدة (على الرغم من عدم توصلهم حتى الان الى الوفاق حول بعض المسائل والقضايا).

نحن نعتقد أن الاتحاد الجديد للدول مع نظام إدارة وقانون موحد يمكن أن يحل المهمة الأولى — التخلص من الأسلحة الهجومية. ربما سيتضمن الاتحاد المذكور في ذاته مجلس

حماة الاهداف الحكومية (الجمعية العليا) ومجلس قادة السلطات التنفيذية (الجمعية الاستشارية). وحتى فترة محددة من الزمن سيدخل في عداد المجلس مجموعة عسكرية دولية كبيرة (يقوم مجلس الحماة بتعيين قيادتها). وهذه القوة العسكرية مخصصة من اجل تدمير الاسلحة الهجومية الحديثة في كل الدول (في حال رفض السلطات تدمير الاسلحة). ويتضمن الامر كذلك اقرار القوانين حول المسؤولية الجنائية لقادة السلطات التنفيذية الذين ينتهكون القوانين التي لها علاقة بانتاج واستخدام الاسلحة الهجومية وكذلك اتخاذ القرارات السياسية السرية وذلك باستثناء الاسرار المتعلقة بالعلاقات الشخصية او الاسرار المرتبطة بمكافحة انتهاك القانون.

ومن الاجدى والافضل ايضا ان ينتشر ويتواجد الاتحاد وكل وحداته داخل اراضي لا تتبع لأية دولة كانت، وكذلك الحال بالنسبة لإعداد السلاح والقطعات العسكرية لتدمير السلاح الهجومي الذي بقي بشكل غير مشروع في بعض الدول الاخرى.

فكرة العملية الانتقالية الى السلام العام على الكرة الارضية

يجب علينا في نهاية المطاف أن ندرك ان الانتقادات والاحتجاجات، وكذلك المطالبات الخطية أو الشفوية الموجهة إلى السلطات، والحركات السلمية او المترافقة بالعنف لن تساعد بتاتا الشعوب على التخلص من منظومة الادارة والقانون الموجودة منذ العصور القديمة التي تحافظ على غريزة المنافسة الشرسة لدى الحكام وتولد الحرب والدمار. هل يجب على الناس المتحضرين ان يسعوا الى انتهاج سلوك الجرذان التي تقتل بعضها البعض؟

لكي لا تتحقق نبؤة عمانويل كانط حول «الرقود الهادئ للبشرية في مقبرة مشتركة» يجب تغيير منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري القائمة حاليا وكذلك تحسين تنظيم المجتمع الدولي. هذا وحده فقط يمكن أن يوقف الدوامة المأساوية لتاريخ ابناء البشر. وسيصبح من الممكن تحقيق هذه الشروط فقط اذا تمكن الجيل الحالي من المواطنين والمجتمعات المدنية من تربية لدى الاجيال المقبلة الحاجة لفهم العلاقة بين السبب والنتيجة للاحداث الجارية وبالتالي التمكن من تخليص المجتمع من «خطاياه المميتة» التي تجعل الحياة معقدة وصعبة (لورنتس ك.. ثمانية خطايا مميتة للإنسانية المتحضرة. وهي بشكل مختصر: تزايد عدد السكان — البغض والكراهية العامة المنتشرة والملاحظة في كل المدن الكبيرة

والتزايد الواضح لتحشد وكثافة الناس في بعض المناطق المحددة — وكذلك تخرب المجال الحيوي — اختلال العلاقة بين الانسان والوسط المعيشي الخاص به — والتسابق مع الذات — اي تشجيع المستهلك وتحفيزه «برفع مستوى الحياة والمعيشة» — والموت الحراري للمشاعر — الابتعاد المؤلم والقلق المستمر من المتاعب والمشاكل يقتل ويدمر السعادة — والتشوه الوراثي — الطرق الفطرية للسلوك في مجال القانون وضد الامتناع عن حماية القريب — وكذلك قطع العلاقة مع التقاليد — عدد كبير من الشباب ينظر حاليا بشكل عدائي نحو النظام الاجتماعي القائم وبالتالي نحو اهاليهم وأبائهم — وكذلك تأثير «الحقائق» غير المؤكدة على الشخصية، والاسلحة النووية — أكبر ضرر يسببه التهديد النووي الان للبشرية والذي لن يختفي حتى في افضل الحالات هو انه يولد الشعور «بنهاية العالم»).

تفهم وادراك هذا الوضع يتطلب المعرفة والتي يجب ان تتوفر الشروط اللازمة للحصول عليها وتخصص الاموال الكافية لذلك.

يجب القول ان الاجيال القادمة بالذات هي القوة التي يمكن أن تغير مستقبل البشرية الميؤوس منه ويمكنها وقف إنتاج واستخدام الأسلحة ذات التأثير المدمر كوسيلة للحماية.

المصادر:

1 **كوريتس .س وفوروبيوف ف.** تشخيص امراض منظومة ادارة الدولة والقانون. موسكو. العرض الوطني 2009، 2010 (Maladies of State Moscow, 2012).

2 **هيغل.** فلسفة القانون . موسكو. دار النشر «الفكر»، 1990.

3 **ج . لوك.** طرحان عن ادارة الدولة (1690).

4 **ش. مونتسكيو.** حول روح القوانين (1748).

5 **غ . كيلزين.** نظرية نقية حول القانون. موسكو، 1960.

الناتو: السير قدما نحو الماضي

ديمتري دانيلوف
رئيس قسم الأمن الأوروبي في معهد أوروبا
التابع لاكاديمية العلوم الروسية، دكتوراه في
العلوم الاقتصادية
dm.danilov@mail.ru

تجبر الازمة الاوكرانية حلف الناتو ليس فقط على تعديل خططه بل والاهداف ذاتها التي كان يسترشد بها سابقا. ويجب تنسيق الحلول المناسبة في فترة قصيرة نسبيا من الوقت لتقديمها لكي يجري النظر فيها واقرارها خلال قمة الحلف في ويلز في 4-5 ايلول/ سبتمبر عام 2014. هذه القمة التي "ستقوم بصياغة وتحديد مستقبل الحلف".

في القمة وفقا لما ذكره السكرتير العام للناتو اندرس راسموسين، "يجب على دول الناتو ان تقر قرارات صلبة تتعلق بالتأثير الاستراتيجي الطويل الامد على العدوان من جانب روسيا على امننا الذاتي". من جانبه اكد الكسندر فيرشبو، وكيل السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي، ذلك وقال: "الآن سنضطر حتما لتقييم عواقب الأحداث حول أوكرانيا، وربما إعادة النظر في استراتيجيتنا بأكملها".

ومع ذلك، من الواضح تماما أنه تم بشكل كامل التقييم السياسي للأزمة الأوكرانية وتأثيرها على مستقبل تحول الحلف. قبل اندلاع الاحداث في اوكرانيا كان الحلف يقر بانه ومع خروج قوات الناتو من افغانستان في نهاية 2014 "ستنتهي حقبة العمليات العسكرية وستبدأ مرحلة التركيز". اما الان فقد انفتحت امام الحلف مرحلة جديدة تماما وهي التركيز الميداني على حدود الردع الأوروبية، "لكي يكون الناتو جاهزا بالكامل لرد الفعل السريع على اي تهديد او استخدام للقوة ضد اي مشارك في الحلف او منطقة من مناطقه، بما في ذلك السيناريو الذي لن يتوفر لدينا (لدى الناتو) الا فترة قصيرة جدا من الوقت للانذار والتحذير".

من افغانستان الى ويلز عبر كييف

في يوم 26 اذار عام 2014 التقى السكرتير العام للناتو اندرس فوغ راسموسين مع رئيس الولايات المتحدة باراك اوباما وخلال ذلك "رحب بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة ردا على العمليات العسكرية المتهورة وغير القانونية من جانب روسيا في أوكرانيا". وفي هذا الصدد، شدد راسموسن وأوباما على ضرورة تعزيز الدفاع الجماعي. وبهذا الشكل يعود الناتو الى منطق ردع روسيا وسيقوم انطلاقا من ذلك بتنفيذ التخطيط والاعداد العسكري. لقد اصرت باستمرار مجموعة كبيرة من دول ما يسمى "اوربا" الجديدة" على ضرورة تعزيز وظيفة الدفاع الجماعي للناتو (خصوصا بولندا ودول حوض بحر البلطيق). عند تبني المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي في لشبونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، تمكنت الدول المذكورة من اقناع الحلفاء بان يقوموا بتنفيذ الدوريات بشكل مستمر في اجواء منطقة البلطيق. وفي تشرين الثاني 2013 نفذ الحلف مناورات ضخمة في دول البلطيق وبولندا تحت اسم «Steadfast Jazz» وخلالها تم التدرب على استعادة وحدة أراضي إحدى دول البلطيق المشاركة وذلك وفقا للمادة 5 من معاهدة واشنطن.

ولكن بشكل عام ساد في قمة لشبونة التقييم الواقعي: "يبدو قليلا احتمال التهديد بوقوع هجوم بالقوات التقليدية على أراضي الناتو"، على الرغم من أنه لا يمكن استبعاد كليا مثل هذا التهديد. اخذ الناتو يتحدث عن قيام روسيا "بابتلاع" شبه جزيرة القرم وعن "العدوان العسكري الروسي في أوكرانيا"، عائدا إلى عهد الردع المتبادل، وبالتالي اخذ يعيد النظر في اولوياته السياسية العسكرية وفي تخطيطه العسكري. وأكد فيرشبو على ان "الدفاع الجماعي كان دائما المهمة الرئيسية للحلف. وهذه المهمة يمكن أن تصبح اكثر اولوية من بعض المهمات التي انشغل بها الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة". في المقابل، تدرك موسكو بوضوح أنه "يسود في الناتو أولئك الذين يريدون العودة الى الحرب الباردة والى تحقيق تعاضد جديد بين دول الحلف حول المادة رقم 5 من معاهدة واشنطن".

من الواضح، انه سيتم في قمة ويلز اقرار برنامج تعزيز الدفاع الجماعي في أوروبا، وبشكل خاص بفضل تفعيل التدريب القتالي العسكري الذي من شأنه تعزيز منطق وبنية الردع المتبادل. وعمليا تلقت موسكو الجواب على السؤال المبدئي الأساسي، الذي نوقش حتى فترة قريبة مع الناتو: الى اين سيوجه النشاط الميداني للحلف بعد الانسحاب من

أفغانستان. لم تعد انية الان المقترحات السابقة حول زيادة التعاون العسكري التقني، وزيادة حجم التدريبات العسكرية المشتركة، وغيرها.

من حيث الجوهر يعود الناتو الى ممارسة مهمته المعتادة: حشد القوى ضد الخصم الجيوسياسي الذي، بعد جورجيا وقبل اوكرانيا، حاول الحلف كبحه عن طريق الاعلان عن نية للانتقال إلى «شراكة استراتيجية حقيقية» على أساس احترام المصالح المتبادلة. اما روسيا، وكما كان من قبل، فستنطلق من حقيقة أن «الحديث يدور عن العلاقات بين دولة قوية ورائدة في المجال العسكري واكبر تحالف سياسي عسكري».

ان الأزمة الأوكرانية وضعت النقاط على الحروف. وتبين بوضوح ان الحرب الباردة لم تنته وهو ما تتهم روسيا، واللعبة التي محصلتها الصفر تحدد مواقف اللاعبين «من فانكوفر الى فلاديفوستوك»، واما الناتو فيعود من أفغانستان إلى أوروبا بمثابة السند العسكري والسياسي للغرب من اجل ردع روسيا. اهم مهمة لحلف شمال الأطلسي، بما في ذلك في جدول اعمال قمة ويلز، تبقى تعزيز الارتباط عبر الأطلسي: من جهة، ينبغي على الحلف أن يوفر مشاركة أمريكية كافية عندانحراف مصالح الولايات المتحدة في اتجاه منطقة اسيا والمحيط الهادئ، ومن ناحية أخرى زيادة «قدرة اوروبا في الشراكة» اي مساهمة الاوروبيين في الامن والدفاع الجماعيين.

أثبتت الحرب في ليبيا بوضوح أن أوروبا ليس فقط لا تستطيع التعامل مع مثل هذه الصراعات لوحدها، دون تدخل من الولايات المتحدة، ولكنها ايضا لا تستطيع ان تكون شريكا مساويا للامريكيين. ولا يستطيع الأوروبيون طبعا تنفيذ قرار الحلف الذي تم الاتفاق عليه حول الحد الأدنى من الإنفاق العسكري بمقدار 2% (في عام 2013 فقط المملكة المتحدة واليونان تمكنتا من تجاوز هذه العتبة) وحول تخصيص 20% على الأقل من ميزانية الدفاع لشراء الانواع الرئيسية من الاسلحة والمعدات العسكرية (في عام 2013 فقط بريطانيا وفرنسا واسبانيا، والنرويج وتركيا قامت بذلك).

«ويزداد التفاوت في الإنفاق على الدفاع في الحلف. منذ عام 2007 (تؤخذ كأساس لفترة ما قبل الأزمة) إلى عام 2013 ارتفعت حصة الإنفاق الأمريكي من 68% الى 73%. وفي عام 2013، استمرت بالتراجع بشكل عام حصة البلدان الأوروبية في إجمالي نفقات الدفاع في الحلف». ونتيجة لذلك لم يتمكن الناتو بأي شكل من الاشكال من ضمان «توزيع عادل للوظائف والمخاطر والواجبات».

والان كيف ستحل كل هذه المهمات في ضوء ازمة منظومة الدفاع الاوربية؟ يبدو ان الولايات المتحدة تحصل على فرص جديدة لتعزيز مكانتها في أوروبا، وستتمكن من التصدي للمحاولات (الضعيفة وغير المنسقة) من جانب الحلفاء الأوروبيين للعب دور أكثر استقلالية، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع روسيا، ولتوجيه طاقاتهم نحو دعم المهمة الاوروبية للولايات المتحدة. وطبعا تميل أوروبا من جانبها إلى استخدام الوضع لتعزيز التواجد الأمريكي في الوقت الذي تبدو غير قادرة على زيادة الدعم المادي لفعالياتها عبر المحيط الاطلسي.

هناك فشل واضح في السياسة الشرقية للاتحاد الأوروبي وهو ما يعرقل تشكيل الحد الادنى من سياسة مكافحة الازمة والتصدي للتآكل السياسي الذي يتعرض له الاتحاد الاوروبي وكل ذلك يتطلب البحث والعثور على نقاط ارتكاز خارجية للوحدة الأوروبية بما في ذلك الطرف المذنب (روسيا)، والشريك القوي (الولايات المتحدة الأمريكية). من الواضح أن الناتو في هذا السياق يصبح المؤسسة التي لا غنى عنها والتي تقدم الادوات التي لا يمكن البقاء بدونها.

لقد ركز راسموسين على الطابع القطعي للعلاقة والصلة عبر الاطلسي، في كلمته تحت عنوان «لماذا يعتبر الناتو مهما لأمريكا» التي القاها في معهد بروكينغز يوم 19 اذار عام 2014 وخلالها أكد على أن «الأحداث في أوكرانيا تذكير صارخ بأن الأمن في أوروبا لا يمكن اعتباره كأمر مسلم به، وأنه «ليس بمقدور أوروبا ولا أمريكا تحقيق الحلول بشكل منفرد.» ويجب القول ان التركيز على الدفاع الجماعي يقوي أيضا عامل التواجد السياسي العسكري والضمانات الامريكية في اوروبا. وخلال ذلك سيصبح نظام الدفاع الاوروبي المضاد للصواريخ احد اهم الدعائم. وعملية بناء هذا النظام ستجري الان ليس وفقا للمخاوف الروسية والبحث عن "ضمانات عدم توجه هذه المنظومة" بل على العكس في اطار ضمانات الامن الاوروبي الاطلسي، وطبعا تعتبر روسيا من جديد بمثابة التهديد والخطر الكامن لهذا الامن.

هل سيتم بطريقة او بأخرى تعزيز الدعامة الاوروبية في الناتو؟ وهل يبدو الجانب الاوروبي على استعداد لكي يكون "موافقا" ومماثلا للولايات المتحدة وللتحديات الجديدة التي يواجهها الامن الاوروبي؟ من الناحية السياسية — حتما وبدون اي شك. على الرغم من انه وفي خارج اطار الناتو يبدو من الصعب على امريكا واوروبا تنسيق "الرد" على

روسيا. اجل هذا الامر لا يبدو بالامر السهل بتاتا وقد يقلل من استعداد بعض الدول الأوروبية للحفاظ على الخط المتشدد داخل حلف شمال الاطلسي. في الممارسة العملية، من حيث المبدأ وعلى الأرجح، لن يتغير اي شيء: لا تكفي الدعوات إلى رص الصفوف وتعزيز الأمن، لضمان أن تقوم الدول الأوروبية، وخلال هذا الوضع المالي والاقتصادي الصعب للغاية والمنافسة الشرسة، بالمساهمة بموارد إضافية للدفاع الجماعي. ويجب العثور على اموال كبيرة لانفاقها على أوكرانيا وخاصة وان الاتحاد الأوروبي يخطط للتوقيع معها على اتفاقية حول الانتساب.

على الاغلب سيكون تزايد الانخراط السياسي العسكري المتبلور للولايات المتحدة في اوروبا بالنسبة لمعظم حلفاء الولايات المتحدة بمثابة الاشارة الى أن هذه المشكلة قد تم حلها عبر الأزمة الأوكرانية، وهذا يعني انه يمكن ضمان الدفاع الجماعي والردع، وكالسابق، بدون الحاجة الى زيادة الضغط على الميزانيات الوطنية لبلدان الناتو الأوروبية. وعلى ما يبدو يبقى هذا مقبولا من جانب الولايات المتحدة لانه من المستبعد وحتى مع وجود الحجة "الاوكرانية" ان تتمكن الولايات المتحدة من دفع الدول الاوروبية للقيام بتسديد دفعات مالية كبيرة وطارئة في الدفاع الجماعي. ولكن الآن تحصل الولايات المتحدة على وسيلة تأثير وضغط قوية في أوروبا، ويزداد ارتباط الحلفاء الاوروبيين بالعامل الاطلسي وهو ما يبعدها عن امكانية الغوص في الاحتمال التحريفي وخاصة مع الاخذ بعين الاعتبار النقص الواضح لدى الاوروبيين فيما يتعلق بالاسهم الفعالة للتصويت في مجلس الادارة (الشمال اطلسي) لدى الاوربيين.

ويجب القول ان الناتو لا يتوقف عن الاشارة الى القلق الجدي من قيام روسيا بتركيز قوة عسكرية على حدودها مع اوكرانيا ومن غزو عسكري روسي محتمل للمناطق الجنوبية الشرقية من أوكرانيا. نرى ان سلطات كييف تناشد وتطلب الحماية وكما قال اندريه باروبي رئيس مجلس الدفاع والامن القومي الاوكراني: «لم تتخل روسيا عن خطة مهاجمة أراضي أوكرانيا تحت اسم «الربيع الروسي» وتحتفظ بجيش من مئة الف مقاتل على الحدود». على الرغم من النفي الروسي لكل ذلك وعدم وجود اي قدر من الأدلة، تعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن وجود نشاط عسكري روسي استفزازي، ويعلن السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي عن استمرار «الضغط العسكري الروسي على أوكرانيا». من جانبها ترى موسكو أن هذه «الحملة غير المسبوقة حول «التهديد الروسي» لديها هدف

واحد: إقناع الرأي العام بصحة نهج عودة حلف شمال الأطلسي الى الاصول، الى الدفاع الجماعي، اي الى ردع «العدوان المحتمل من الشرق». وهذا الهدف يحظى طبعا بدعم أولئك الذين دافعوا سابقا عن المحافظة على المهمة «الدفاعية» لحلف شمال الأطلسي.

وبمثابة الرد على "التهديد الروسي" اعلن وزير الداخلية البولندي بارتلومي سينكيفيتش ان السلطات البولندية تستعد لكافة السيناريوهات المحتملة، مع عدم استبعاد "الحرب الساخنة" باستخدام القوات المسلحة الأوكرانية والروسية وعندها قد يصل "النزاع المسلح الزاحف ... الى حدودنا (البولندية)». وفي بداية شهر اذار، عشية الاستفتاء في القرم في 16 آذار، تم في الناتو وبطلب من بولندا ووفقا للمادة 4 من معاهدة واشنطن تنظيم فوري لمشاورات (بشأن الموضوع الذي يثير القلق الكبير في مجال الامن بين الدول الاعضاء في الحلف) وخلالها تأكد التضامن بين الحلفاء. واتخذ الناتو الاجراءات اللازمة لتعزيز الجاهزية القتالية، على سبيل المثال تضاعف عدد الطائرات الحربية للقيام بدوريات في المجال الجوي لدول البلطيق، وأيضا تعزز نظام الرصد والاستطلاع والانذار المبكر على الحدود الشرقية للحلف: فوق أراضي بولندا ورومانيا نظُّمت دوريات لطائرات اواكس للكشف الراداري البعيد. واعلن وزير الدفاع اللاتفي رايموند فيونيس يوم 24 اذار ان الحوار يجري مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي حول نشر قوات إضافية في منطقة بحر البلطيق.

واكد وزير الدفاع الاستوني سفين ميكسر بالقول: «نحن مهتمون في اقوى وجود للناتو في المنطقة... وانا اعتقد، ولست وحدي، ان تعزيز الردع يجب ان يتم بالقوات البرية، سواء كانت تتمركز بشكل دائم في منطقة بحر البلطيق أو على مبادلة الوحدات كما في تركيا». وتم تعزيز وجود البحرية الأميركية في مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وأعلن السكرتير العام للناتو راسموسن عن العزم على تعزيز الدفاع الجماعي بكل القوى — في البر والبحر والجو.

ويلفت النظر ان وزراء دفاع حلف شمال الاطلسي اعلنوا عن دعم سيادة واستقلال وسلامة أراضي اوكرانيا وحرمة حدودها — في بيان صدر يوم 26 شباط 2014. وهذا دل على استعداد الناتو لاتخاذ إجراءات حاسمة، وليس فقط الاكتفاء بالجهود السياسية والدبلوماسية. بعد ذلك اعلن القائم باعمال وزير خارجية اوكرانيا اندريه ديشيتسا بانه نقل "ندتء لحلف شمال الاطلسي للنظر في استخدام كل الفرص والامكانيات لحماية سلامة أراضي وسيادة أوكرانيا وحماية الشعب الأوكراني وحماية المنشآت النووية الموجودة على أراضي أوكرانيا.»

أكد السكرتير العام للحلف ضرورة تعزيز دعم أوكرانيا والاستعداد له عن طريق تكثيف التعاون السياسي والعسكري. والاتجاهات الرئيسية ستكون: المساعدة على «تحويل القوات المسلحة الأوكرانية إلى مؤسسة حديثة وفعالة موثوق بها وقادرة على الردع والتصدي الموثوقين للتهديدات العسكرية»، وتعزيز قدرة القوات المسلحة الأوكرانية على العمل المشترك مع الحلف، وتكثيف المشاركة الأوكرانية في مناورات حلف شمال الاطلسي. وارسل الناتو فريقا من الخبراء الى أوكرانيا لتقديم "المشورة في ضمان حماية البنية التحتية الحيوية"، التي على الاغلب تضم المنشآت الحكومية والادارية. من جانبها موسكو تتوجه الى منظمة الامن والتعاون الاوروبي، وبعثة المراقبة التابعة لها في اوكرانيا.

وبما ان تصرفات الناتو هي بمثابة «الرد على موسكو» تحت شعار «الدفاع عن أوكرانيا!»، فانها ليس فقط لا تساهم في منع تصعيد الصراع (مما يدعو له الغرب) بل على العكس تراها تأتي في منطق مواجهة جديدة وربما تثير تزايد خطر الحرب والانزلاق نحو المواجهة وفقا لخطوط تقسيم جديدة. وحتما سيؤدي تفعيل التدريبات العسكرية للناتو باشتراك أوكرانيا وربما في أراضيها (في الوقت الذي يشار فيه الى روسيا بمثابة المعتدي) إلى زيادة التوتر واحتمالات نشوب الصراع في المنطقة و كذلك التوتر في علاقات روسيا والناتو.

في مثل منطق المواجهة هذا لا تعتبر غير واقعية حتى سيناريوهات انتشار الوجود العسكري للناتو في أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، ينظر حلف الناتو الى موضوع مساعدة اوكرانيا كحصتها في المسؤولية الإجمالية للغرب لدعم تطلعاتها الأوروبية الأطلسية. غير ان «المسألة الأوروبية الأطلسية» بالذات أصبحت العامل الذي سبب الانقسام المتزايد في أوكرانيا والمجتمع الأوكراني وأثار في نهاية المطاف مظاهرات «الميدان». وعلى الرغم من أن السلطة الجديدة في كييف تعلن أنه لا توجد لديها أي نية للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي («فقط من أجل الحفاظ على وحدة أوكرانيا»، وذلك وفقا لاعتراف القائم باعمال رئيس مجلس الوزراء ياتسينيوك)، وعلى الرغم من أن الناتو نفسه ليس مستعدا للنظر في هذا الاحتمال بطريقة عملية، فان السياق الحالي للتقارب وتعميق التعاون بين الحلف وأوكرانيا يناقض بوضوح الأهداف المعلنة لاستعادة الوحدة الأوكرانية.

ويخطط لتعزيز التعاون العسكري بين أوكرانيا وشركائها الغربيين في ظروف تصعيد الأزمة الأوكرانية مع احتمال تحولها الى حرب اهلية. لقد اعتمد البرلمان الأوكراني قانون «السماح لوحدات من القوات المسلحة لدول أخرى بدخول اراضي اوكرانيا في عام 2014

للمشاركة في المناورات». وهذا القانون يتضمن اجراء 8 مناورات اعتبارا من شهر ايار/ مايو عام 2014، بما في ذلك بمشاركة الولايات المتحدة والدول المجاورة — بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا ومولدوفا.

وتخطط أوكرانيا، على سبيل المثال، لتنفيذ مناورات «النظام والقانون2014-» المشتركة مع بولندا داخل أراضيها لوحدات الشرطة العسكرية، ومع الولايات المتحدة ستنفذ تدريبات واسعة النطاق «سي بريز 2014»، وهناك مناورات «الجنوب2014-» الأوكرانية المولدوفية الرومانية لوحدات مؤللة. هذه الفعاليات محفوفة بالمشاكل (مع الاخذ بعين الاعتبار اساطيرها وجغرافيتها المخطط لها وكذلك الخلل الواضح في الادارة العسكرية والقوات المسلحة الاوكرانية).

ولكن أي محاولة لتنفيذ هذه الخطط في ظروف النزاع الداخلي في أوكرانيا ستصبح عاملا خطيرا لزعزعة الاستقرار وهو ما سيزيد بشكل كبير من خطر اندلاع حرب في المنطقة، ونتيجة لذلك، قيام مواجهة سياسية عسكرية بين روسيا والغرب. اليس من المنطقي اعلان وقف مؤقت للنشاطات العسكرية على أراضي أوكرانيا؟ الناتو يطالب روسيا بالانسحاب بعيدا عن الحدود الأوكرانية، لكنه يخطط لزيادة انخراطه العسكري والسياسي هناك.

لا يجوز بتاتا أن نتجاهل ان نقل علاقات روسيا — الناتو الى طريق الردع المتبادل يقلص حدود ضبط النفس لدى الطرفين. وهناك خطر من أن سياسة الباب المفتوح لدى حلف شمال الاطلسي، وفي ظل تدهور العلاقات بين روسيا والغرب، قد تتحول مرة أخرى إلى التوسيع السريع نحو الشرق. تركز روسيا في هذا السياق على الأهمية المبدئية «للمحافظة الامينة على مبدأ عدم الانضمام الى الاحلاف العسكرية المثبت في التشريعات الاوكرانية وضمان ذلك من قبل اللاعبين الدوليي». في حال العكس ستزول وتختفي فرصة العودة الى الخلف وسيظهر احتمال حقيقي لحدوث مواجهة عسكرية جديدة. من ناحية أخرى، فإن هذا الخيار يشكل على الاغلب الرادع الأقوى للغرب. وعلاوة على ذلك، يمكن القول ان الفوضى وعدم الاستقرار والغموض في جورجيا واوكرانيا تجعل عضوية الدولتين في الناتو محط تساؤل وتشكل حجة مقنعة بما فيه الكفاية ضد عضويتهما في الناتو.

وبسبب الأحداث الأوكرانية قد يظهر في مولدافيا من جديد موضوع مراجعة الوضعها المحايد مع احتمال الانضمام للناتو. ومن الملفت للنظر انه وخلال الأزمة الأوكرانية بالذات زار عاصمة مولدفيا كيشينوف نائب السكرتير العام للناتو الكسندر فيرشبو، وشاركت

مولدوفا لاول مرة في عملية حلف شمال الأطلسي (في كوسوفو). طبعا اشار فيرشبو إلى الوضع المحايد لمولدافيا، ولكنه هنأ سلطات هذه الدولة بالتقدم في عملية الانتساب مع الاتحاد الاوروبي وشدد على ان «التكامل الأوروبي يسير مع وجود علاقات وثيقة مع حلف شمال الأطلسي، لان المنظمتين تعتمدان على القيم نفسها.» ان تحديد هذا المستقبل الاوروبي الاطلسي لمولدافيا بما في ذلك الاعتماد على الناتو، يحمل في طياته لهذه الدولة خطر تكرار السيناريو الاوكراني: فقدان منطقة دنيستر وتدهور العلاقات وانقطاعها مع روسيا وتزعزع الوضع الاقتصادي والسياسي الداخلي. ولكن يجب القول انه يستبعد في الوقت الراهن احتمال تطبيق سيناريو قبول هذين البلدين في الناتو حتى في ظروف الازمة الثالثة في العلاقات بين روسيا والحلف (بعد يوغوسلافيا في عام 1999 وجورجيا 2008).

سياسة الابواب غير المغلقة

تم نشر الحجج التي يقدمها حلف شمال الأطلسي لدعم موقفه الحالي على الموقع الرسمي للناتو في الانترنت تحت عنوان «اتهامات روسيا: لنضع النقاط على الحروف». فقيل انها من حيث الجوهر ليست موجهة حتى اليها بل تسجل الخلافات الاساسية، اما المخاوف الروسية الجدية وعدم موافقتها مع الناتو ليست الا مختلقة وبدون اساس وغير مشروعة. ولكن الامر وما فيه ان روسيا تعرف وتشعر «بحقيقتها» التي لم تحاول قط اخفاءها والتي تنطلق منها. اما الناتو فقام الان فقط بوضع كل النقاط على الحروف على الرغم من انه كان دائما يفهم أن روسيا ليست جزءا من الغرب الآخذ بالتوسع وهي «ليست كالاخرين» بل مختلفة وخطيرة. وبالتالي، فمن الضروري ممارسة الردع الجيوسياسي، وتغطية ذلك بالحديث عن الشراكة من اجل خلق «المجالات المشتركة».

ولكن والحق يقال لم تكن هذه المجالات تعتر ابدا مشتركة، واتضح مرة اخرى خلال الأزمة الأوكرانية. وتحدثت روسيا عن ذلك بصراحة (سياسة مناطق النفوذ في التفسير الغربي)، واما الغرب فاستخدم الحديث عن التحديات والمصالح المشتركة كالغطاء المموه لتمرير ممارساته في مجال توسيع منطقة «الحرية والأمن» الخاصة به. الآن نرى الناتو يتهم روسيا بالذنوب التي كانت روسيا تتهمه بها سابقا، وبالذات بانتهاك للقانون الدولي والعدوان المسلح وانتهاك سيادة الدولة عضو الامم المتحدة وسلامة اراضيها وفي نهاية المطاف بتخريب النظام الدولي القائم وإنشاء خطوط تقسيم جديدة في أوروبا. طبعا تنظر

موسكو، وليس لوحدها، الى هذه التهم كدليل واضح على السياسة الغربية الوقحة التي تستند على ازدواجية المعايير. «هذه السياسة خلقت حتما ما يشبه «مرض فايمار» لدى الامم الكبرى التي تم الدوس على مصالحها وكرامتها».

وطبعا روسيا، وعلى اعتبارها ليست من ضمن المجال الاوروبي الأطلسي الحالي وفي ظروف أوروبا المقسمة حاليا، يمكنها أن تدافع عن مصالحها أما كشريك على قدم المساواة مع الغرب، أو كخصم له. في الآونة الأخيرة، حاولت موسكو تحقيق التوازن بين هذين الخطين ، وسعت إلى تطوير الشراكة على موجة إعادة التشغيل التي اخذت بالاندثار. ولكن الفشل كان مصير الشراكة المتساوية كما اتضح. وموسكو وعندما لم تعد تأمل بحدوث التفاهم اضطرت لتغيير استراتيجيتها والاعتماد على التضامن الداخلي والوقوف كطرف ند للغرب. وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين يتعرض النابض الروسي لضغط لا يتوقف من جانب الغرب وهو ما دفعه الى الارتخاء.

ويؤكد الكسندر غروشكو، المندوب الدائم الروسي لدى حلف شمال الأطلسي على ان دروس كوسوفو والعراق وليبيا سوف لا تنسى، وجاء ذلك بمثابة الرد على تصريحات حول الطابع الحاسم الذي لا غبار عليه لشرعية موقف وتصرفات الناتو في مجال دعم «حكومة الفائزين» في كييف. وفي المقابل يقر ويعترف حلف شمال الأطلسي بأنه لم يعتبر المخاوف الروسية مشروعة ومبررة، ويلوم عدم الرغبة الروسية للرد بالمثل على الحلف الذي عرض عليها ان تصبح بمثابة «الشريك المفضل» متجاهلا الاختلافات القائمة.

وحتى «الإنجاز التاريخي» في قمة لشبونة، اي نقل علاقات روسيا — الناتو الى طريق الشراكة الاستراتيجية، لا يمكن ان يعتبر قرارا صادقا من جانب الحلف في ضوء الازمة الاوكرانية. لقد اقر راسموسن واعترف عمليا بأن روسيا كانت سابقا ايضا تلك التي يتصورها الغرب اليوم: «هذا ليس حادثا معزولا. وهو يعتبر بمثابة الامتداد لنموذج السلوك المعروف — الضغط العسكري والنزاعات المجمدة بجوارنا: في بريدنيستروفي وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، والآن في القرم. والذي يربط هذه الأزمات هو ان دولة كبيرة واحدة تقرر من جانب واحد إعادة كتابة القواعد الدولية بين ليلة وضحاها ومن تلقاء نفسها».

لقد أعلن حلف الناتو أن العلاقات مع روسيا من الان فصاعدا لا يمكن أن تبنى بنفس الطريقة. والناتو يمتنع عن تجميد العلاقات مع روسيا، ولا يقوم بإغلاق ساحة الحوار

«مجلس روسيا الناتو» للحوار السياسي. الا انه يبقى غامضا حتى الان، الى اين يؤدي هذا الباب. وماذا يعني ذلك من الناحية العملية. في الواقع، موقف الناتو فيما يتعلق بالازمة الأوكرانية وروسيا (التي طبعا لا تتراجع عن مواقفها في هذا المجال أي كانت الظروف) يستبعد إمكانية أي اتفاقات حول اية حلول وسط حتى لو كانت فنية الصيغة والشكل. وطبعا توجد لدى روسيا اطراف وساحات بديلة لمناقشة امكانية نزع فتيل التوتر في الازمة وتنظيم حوار مباشر بين موسكو وكييف. اما الحوار مع الناتو كحلف سياسي عسكري فهو غير ملائم على الاغلب.

وكرد سريع على موسكو قرر السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي وقف الاتصالات العملية مع الجانب الروسي في مجلس «روسيا- الناتو». واتخذ القرار قبيل مجلس وزراء خارجية دول الحلف في 2-1 نيسان/ابريل التي خطط خلالها ان تتم فيها إعادة تقييم مجمل العلاقات مع روسيا. من الصعب جدا علينا أن نفهم كيف يمكن في هذه الظروف ان يجري التعاون العملي واي من الفعاليات والنشاطات المخطط لها في برنامج عمل مجلس "روسيا — الناتو" لعام 2014 (اعتمد في نهاية 2013) ستبقى بعد انعقاد مجلس الناتو في حزيران/يونيو. لقد تم الغاء بعض برامج الفعاليات قبل انعقاد مجلس وزراء الخارجية في نيسان بما في ذلك المناورات وبعض الفعاليات المشتركة الاخرى، وتم تجميد مشاركة روسيا في عملية ضمان امن السفينة الأمريكية «كيب راي»، التي يجري إتلاف الأسلحة الكيميائية السورية عليها.

و تتخذ خطوات مماثلة في مجال تعليق التعاون العسكري مع روسيا، من قبل بعض دول حلف شمال الأطلسي بشكل منفرد. وتجري مناقشة موضوع تجميد توريد حاملتي الهليكبترات من طراز ميسترال من فرنسا الى روسيا على الرغم من هذا المشروع يعتبر من حيث الجوهر رمزا لتطوير التعاون العسكري التقني بين الجانبين. ومع ذلك، فإن روسيا لم تتخذ حتى الان اية خطوات جوابية ولم تفرض اية عقوبات انتقامية وهي تمتنع حتى الان عن اتخاذ «الرد المماثل». ويجب القول ان روسيا لم توقف التعاون مع الناتو في افغانستان حتى عندما قام الناتو بتجميد العلاقات معها في اب/أغسطس 2008. وقررت الحكومة الروسية في 26 مارس 2014 أن تخصص للصندوق الهادف لمجلس روسيا — الناتو حوالي 4.1 مليون دولار لصيانة المروحيات في أفغانستان. كان ذلك بمثابة إشارة واضحة، وخصوصا قبيل مناقشة «المسألة الروسية» في مجلس حلف شمال الأطلسي في نيسان/ابريل، الى روسيا لا تزال من حيث المبدأ مستعدة لمواصلة التعاون المتبادل الفائدة في المجالات ذات

الاهتمام المشترك. ومن الواضح أن هذا التعاون البراغماتي الذي تم تقليصه حتى مستوى التفاعل القسري هو الحد الأقصى الذي يمكن الان الاتفاق عليه بين الجانبين. وفي هذه الحالة تبقى مفتوحة جزئيا الابواب للتطوير التدريجي للتعاون العملي بشرط تخفيف حدة الازمة الحالية.

ومع ذلك، قام مجلس حلف شمال الأطلسي في 1 نيسان 2014 باصدار بيان أكد فيه إلغاء التعاون العملي العسكري والمدني مع روسيا ولكنه لم يقم بالغاء الحوار السياسي في اطار مجلس "روسيا — الناتو". وتم تأجيل اعادة النظر في العلاقات مع روسيا إلى الدورة المقبلة لمجلس حلف شمال الأطلسي في حزيران. طبعا الناتو يدرك كل عبثية تجميد العلاقات الدوري مع روسيا ولذلك لا يتخلى بالكامل عن الحوار السياسي معها. ولهذا من المستبعد ان تراه يتوقع بجدية إحياء مجلس "روسيا — الناتو" وخصوصا ان يتم ذلك بمبادرة روسية. ويشهد على حقيقة انه لم يعد هناك ما يمكن الاتفاق عليه، قيام الجمعية البرلمانية للناتو باتخاذ القرار حول وقف التعاون مع الجمعية الفدرالية في روسيا الاتحادية وذلك حتى يتغير الوضع في اوكرانيا. روسيا من جانبها قامت باستدعاء كبير ممثليها العسكريين لدى الناتو الفريق اول فاليري يفينفيتش.

ويجب القول ان دول الناتو تصر في الوثيقة الختامية لمجلس الحلف في نيسان على ضرورة قيام روسيا باتخاذ خطوات فورية لنزع فتيل النزاع في اوكرانيا وفقا لبيان لجنة «حلف الناتو — أوكرانيا « في 1 نيسان 2014. إذا كان هذا هو الغرض الرئيسي من الوثيقة فعلا فيمكن القول ان مضمون البيان لا يتوافق معه ولا يلبيه بتاتا. الناتو يحاول مخاطبة روسيا ليس بشكل مباشر بل عن طريق «البوابة الاوكرانية» ويتذرع باتفاقاته مع سلطات كييف. وخلال ذلك يدرك حلف الناتو بشكل جيد ان لغة الإنذار والتهديد ليس فقط لا تنفع خلال التعامل مع روسيا بل تراها لا تترك فرصة للعثور على أي اساس للحوار الدبلوماسي الايجابي حول أوكرانيا بين روسيا وحلف شمال الاطلسي. وهذا يعني ان خيار ترك الباب مفتوحا لموسكو في «مجلس روسيا — الناتو» كان يعتبر بشكل بديهي من قبل الناتو بانه عديم الواقعية وان «أطروحات أبريل» من جانب مجلس الناتو تهدف الى التأكيد وبشكل استعراضي على دعم القيادة الاوكرانية الحالية وليس بتاتا البحث عن حلول سياسية «للعقدة الثلاثية» المتمثلة في الناتو — أوكرانيا — روسيا.

يجري تفسير الأزمة الأوكرانية من قبل روسيا والغرب بشكل مختلف تماما. بالنسبة لروسيا كانت عملية ضم القرم نتيجة للأزمة في أوكرانيا، التي تسبب الغرب بإثارتها بشكل مباشر او غير مباشر. اما بالنسبة للغرب فعلى العكس، تعود الازمة الأوكرانية (والأوروبية) العميقة في سببها الى الطموحات التوسعية للكرملين والاستيلاء على القرم. ومن هنا فان العقبة الرئيسية أمام حدوث انتعاش جزئي على الاقل في التعاون العملي بين روسيا والحلف تبقى كيفية تفسير عملية انضمام القرم الى روسيا وهو ما يعتبره الحلف بمثابة "محاولة ضم غير قانونية وغير شرعية"، ويجب على روسيا ان تتراجع عن ذلك وفقا لما جاء في بيان لجنة "الناتو — أوكرانيا". وتجدر الاشارة الى ان استخدام عبارة "محاولة الضم" وليس واقعة الضم القسري يهدف الى الاشارة الى الفشل التاريخي لسياسة موسكو والشروط الغربية القاسية لعودتها إلى طريق التعاون الاوروبي العام.

وهذه الشروط، الى جانب الشروط الاخرى المتعلقة «بالسلوك الروسي» التي طرحت في اطار قرار حلف شمال الاطلسي لوقف التعاون العملي قد تجبر موسكو على اغلاق الباب. حينذاك سيخسر الطرف الاخر ايضا وخاصة مع الاخذ بعين الاعتبار الموضوع الهام في الأجندة الأمنية — أفغانستان والانسحاب المرتقب للقوات المقاتلة الامريكية وقوات الناتو بحلول نهاية عام 2014. ان الناتو يدرك ذلك جيدا على الرغم من قرار حلف الناتو حول إنهاء التعاون العملي مع روسيا. الا ان التعاون في أفغانستان، بما في مكافحة تهريب المخدرات وعبور البضائع من أفغانستان، ومشروع «الهليكوبتر» يجب أن يستمر. ووفقا لتفسير فوغ راسموسن 1 أبريل 2014، سيستمر التعاون في أفغانستان بسبب وجود «مصلحة مشتركة في ضمان مهمتنا في أفغانستان». السؤال الآن لا يكمن في على ماذا يمكن ان «يوافق» الناتو في سياق اعادة النظر الشاملة في العلاقات مع روسيا، بل في إذا ما كانت موسكو سترغب أن ترد بالايجاب. وفعلا، إذا كانت بروكسل تتحدث عن احتمال الحفاظ على التعاون «الفني» مع موسكو حول أفغانستان في خارج اطار حلف شمال الأطلسي، فما الداعي الذي سيدفع روسيا للعودة إلى مجلس «روسيا — الناتو»الذي فقد حتى الحد الادنى من جدول اعمال التعاون الايجابي.

طبعا تستحيل العودة إلى العلاقة القديمة بين روسيا والحلف، وهنا راسموسن يبدو محقا تماما. النموذج الجديد للعلاقات الروسية الغربية والأزمة الحالية التي تعاني منها هذه العلاقات لا يسمح بتاتا بتوقع وجود مخرج منها عن طريق تنشيط التعاون مع «القيمة

المضافة»، كما حدث بعد الحرب في يوغوسلافيا، ثم جورجيا. لقد استنفذت روسيا وحلف شمال الاطلسي هذه الموارد. وإعادة التشغيل التي كللها نزاع اساسي دوري في اوروبا لا تترك فرصة لتحقيق اعادة تشغيل جديدة. بالنسبة لروسيا والناتو وكوسيلة دعم عسكري والسياسي للمنظومة الأوروبية الأطلسية يبدو مهما الان امر آخر، وهو الامتناع عن تصعيد الصراع والمواجهة المتبادلة. وكما أكد أناتولي أنتونوف نائب وزير الدفاع الروسي «روسيا ستبني التعاون اللاحق مع الناتو على الخط العسكري على أساس الخطوات العملية التي سيتخذها الشركاء في مجال «ردع روسيا».

ولاشك في ان انجراف حلف شمال الأطلسي وروسيا في اتجاه الردع المتبادل يعتبر تحديا خطيرا لشركاء الطرفين غير الأوروبيين. يبدو واضحا الان أن الكثيرين منهم ليسوا على استعداد للموافقة على الموقف الغربي وعلى رد روسيا عليه. ان الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، على الرغم من اعتماده الواضح على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وعلى الرغم من الوضع الصعب جدا لبلاده في المرحلة الانتقالية اعترف بنتائج الاستفتاء في القرم، وموقفه هذا يحمل الكثير من الدلالات. كيف وعلى أي أساس سياسي سيقوم الناتو (وفقا للمفهوم الاستراتيجي لعام 2010) بتطوير «شبكة علاقات شراكة واسعة مع الدول والمنظمات في العالم إذا حدث فعلا تغير جذري في المبادئ السياسية العسكرية وفي الاولويات الميدانية للحلف؟ بغض النظر عن مستوى تأييد هذا الشريك او ذاك وهذه الدولة او تلك لموقف الناتو يمكن القول ان ازمة علاقات الحلف مع روسيا وظهور افاق تزايد الردع المتبادل بين الطرفين بما في ذلك الاستعدادات العسكرية، تغير ليس فقط محتوى بل وطبيعة الشراكة المحتملة الممكنة بين هذه الدول والحلف الذي يعلن نفسه كاقوى «28 دولة مستقلة وذات سيادة في العالم».

القانون الدولي ومشكلات ضمان الامن المعلوماتي الدولي

اندريه كروتسكيخ

سفير مهمات خاصة في وزارة الخارجية الروسية،
بروفيسور، دكتور في العلوم التاريخية

اناتولي ستريلتسوف

نائب مدير معهد مشكلات الامن المعلوماتي في جامعة موسكو الحكومية (لومانوسوف)،
بروفيسور، دكتور في العلوم التاريخية والعلوم التقنية والعلوم القانونية

من الصعب فعلا المبالغة في تقدير تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع جوانب حياة الإنسان والمجتمع والدولة. وبالاضافة الى الفوائد الواضحة لها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب القول ان تزايد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عالمنا المعاصر يتضمن حتما مخاطر جديدة للأمن الدولي والوطني. لقد حصل العالم على دلائل حقيقية على أن الأضرار الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وكذلك لتنفيذ مآرب واغراض إجرامية وإرهابية يمكن أن يقارب بالضرر الناجم عن استخدام اكثر انواع الاسلحة تدميرا. تتضمن قائمة «الأهداف» المحتملة للهجمات مع استخدام الاسلحة المعلوماتية ليس فقط موارد المعلومات في شبكة الانترنت بل الكثير من المنشآت البالغة الاهمية والحيوية في مجال البنى التحتية لمختلف الدول في مجالات الصناعة والنقل والطاقة. وخلال ذلك ينمو باستمرار حجم مثل هذه التأثير الهدام ومستواه التكنولوجي.

ان كل الدول بدون اي استثناء تعترف بحدة التهديدات ذات الطابع الإجرامي والإرهابي والعسكري السياسي في المجال المعلوماتي. وعلى مدى اكثر من 15 عاما تجري المناقشات في

المجتمع الدولي حول سبل وطرق ضمان الأمن المعلوماتي الدولي، وخلال المرحلة الحالية تعتبر المشكلة الاساسية غياب القاعدة القانونية الدولية الشاملة والمتكاملة التي يمكن ان تضبط نشاطات الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك جوانبها العسكرية.

وتقوم بدراسة هذه القضايا مجموعة من الخبراء الحكوميين تابعة للامم المتحدة ومختصة في شؤون الامن المعلوماتي الدولي تشكلت في عام 2014 وفقا للوثيقة «الانجازات في مجال الاتصالات والمعلوماتية في سياق الأمن الدولي» التي تم اعتمادها بالاجماع في الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتعتبر روسيا الطرف المؤلف لهذه الوثيقة التي تحصل دائما على دعم بالاجماع وفي كل عام يزداد عدد الدول التي تنضم الى قائمة مؤلفي الوثيقة (اكثر من 40 دولة في عام 2014). تعقد مجموعة الخبراء الحكوميين التابعة للامم المتحدة المختصة في شؤون الامن المعلوماتي الدولي اجتماعها الرابع (1). في عام 2010 ، عندما كانت روسيا تترأس المجموعة، اعتمد تقرير سمحت صياغته بوضع اساس للنقاش الموضوعي حول الامن المعلوماتي الدولي. ووفقا لتقييم الخبير الاسترالي د. ستوكس الذي ترأس المجموعة في 2012-2013 فان تقرير المجموعة السابقة «مهد الطريق» لمناقشة المشاكل الأكثر إلحاحا في هذا المجال، بما في ذلك الجوانب السياسية العسكرية لاستخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلوماتية (2).

ونتيجة الرئاسة الاسترالية للمجموعة، بدورها، كانت وثيقة أرست الاهتمام العام المشترك من قبل الدول في الاستخدام السلمي لتكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، تم في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين التوصل الى اجماع بشأن قضية أساسية ومبدئية أخرى اي تطبيق معايير القانون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم في الوثيقة تسجيل صيغة متوازنة: القانون الدولي بشكل عام يمكن ان يطبق في هذا المجال. ولكن يجب صياغة مفهوم مشترك لكيفية استخدامه، وكذلك تحديد الاتجاه الذي يجب ان يتم تكييفه فيه إذا لزم الأمر.

من الواضح انه لا يمكن لكل القواعد والمعايير القانونية التي وضعت لتطبق في المجالات التقليدية لنشاط الانسان، ان تستخدم بشكل تلقائي في المجال المعلوماتي. ولم يتم بعد على

المستوى الدولي وضع وصياغة معايير استخدام القانون الدولي ومنهج تكييفه مع العلاقات الدولية في مجال استخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. ولا شك في ان عدم وجود فهم مشترك للمجتمع الدولي فيما يتعلق المشاكل التي تم تحديدها اعلاه يعيق منع وقوع النزاعات الدولية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك عدم عسكرة المجال المعلوماتي بشكل عام.

ان تفويض مجموعة الخبراء الحكوميين الجديدة، التي أنشئت في عام 2014، يفترض دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات والاجراءات المشتركة المحتملة من اجل التخلص منها بما في ذلك المعايير والقواعد او المبادئ الخاصة بالسلوك المسؤول من قبل الدول واجراءات تعزيز الثقة ومسائل استخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلوماتية خلال النزاعات، وكذلك كيف يتم تطبيق القانون الدولي في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مختلف الدول. في محصلة 4 جلسات يجب على المجموعة صياغة التوصيات العملية التي يجب ان تصبح نتيجة التوافق الدولي في هذا المجال.

في مقالتنا هذه تم طرح استعراض مفصل للقضايا والمسائل الحرجة والمشكلات التي تظهر بسبب تطبيق القانون الدولي على المجالات الرقمية. وتجري الان مناقشات نشيطة وحادة حول هذه المشكلات في مختلف المحافل الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، وتعكس هذه المناقشات محاولات الدول للعثور على «علاج» قانوني دولي ضد التهديدات في المجال المعلوماتي. والغرض من هذا المقال، ليس تقديم «وصفات» محددة، بل محاولة منهجة سير المناقشات الدولي للموضوع.

1. كيف يفسر الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضمن وفي اطار المنظومة الحديثة للمعايير القانونية الدولية ؟

لم يتم بعد في القانون الدولي وضع وصياغة مفاهيم عامة متعارف عليها حول الحرب أو الصراع المسلح. وعلاوة على ذلك لا يوجد تحديد عام معترف به من قبل الجميع للحرب المعلوماتية على الرغم من أن هذه التعريفات وردت في بعض الوثائق الدولية. هناك

حاجة لدراسة العلامات المميزة للحرب المعلوماتية وصياغة تعريف عام وذلك لأن الاستخدام غير مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل حل النزاعات بين الدول بالقوة يتسم بعدة خصائص تعيق عملية ضبطه القانونية:

• عدم وجود فترة «ما قبل الحرب» وبالتالي عدم القدرة على تحديد بدء عمليات استخدام ذات الطابع العسكري؛

• القدرة على المرور عبر الحدود، اي وجود امكانية تنفيذ فعاليات قوة عدوانية من حيث الجوهر على اساس الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدون انتهاك الحدود القائمة بين الدول؛

• عدم اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نوعا من الاسلحة بحد ذاتها وهو ما يخلق الصعوبات خلال تصنيف هذه «الهجمة « او تلك التي نفذت مع استخدامها كهجوم مسلح.

ولكن المميزات الخصوصية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تلغي واقعة أن تحقيق هدف قهر الخصم او الحاق الهزيمة به بواسطة اي حرب، بما في ذلك الحرب المعلوماتية، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ المساواة السيادي بين الدول.

2. هل يمكن تصنيف الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعدوان وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 3314 حول «تعريف العدوان» الصادر في عام 1974؟

وفقا للمادة 2 من هذه الوثيقة يجري تصنيف تصرف الدول كعدوان على اساس مبادئ استخدام القوات المسلحة والاولية ومعايير الخطر والعداء، بغض النظر عما إذا كان قد تم اعلان الحرب ام لا. وطبعا يمكن استخدام هذه المبادئ وتطبيقها على مجال المعلومات، ولكن بعض معايير الوثيقة تحتاج لعملية تكييفها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى النقيض من الفهم التقليدي للعدوان، لا يرتبط الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدخال القوات واستخدام القوة المسلحة في بالمعنى التقليدي، مما يجعل من الصعب تصنيف تأثير المعلومات بوصفها عملا من أعمال العدوان.

3. هل يمكن استخدام مصطلح «السلاح» نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

في الوقت الراهن تنعدم اية وثائق قانونية دولية تحدد هجمات الكمبيوتر كعمل من أعمال الهجوم المسلح، ولذلك يصبح من الصعب فعلا الإجابة على هذا السؤال. ان جميع المبادئ القانونية الدولية المقررة المتعلقة بالمفاهيم المختلفة مثل «استخدام القوة»، و«عمل عدواني»، و«هجوم مسلح»، وجود واستخدام السلاح، والتسبب بمستوى معين من الأذى الجسدي أو احتلال اراضي الدولة التي تم تنفيذ الاعتداء والهجوم ضدها.

يستخدم مصطلح «الحرب المعلوماتية» في عدد من الوثائق الدولية المعتمدة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، على سبيل المثال في مرفق الاتفاق حول التعاون في مجال ضمان أمن المعلومات، بين البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (بطرسبورغ، يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013): «الأسلحة المعلوماتية هي تكنولوجيا المعلومات والأدوات والأساليب المستخدمة بهدف تنفيذ الحرب المعلوماتية». ويجب القول ان تعريف «الحرب المعلوماتية « ورد في المادة رقم 1 من الاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون والخاص بالتعاون في مجال ضمان أمن المعلومات الدولي (يكاترينبورغ في يوم 16 حزيران/يونيو 2009)، وهو ينص على أن بوادر وعلامات الحرب المعلوماتية هي التأثير على أنظمة النقل والاتصالات وإدارة منشآت ومواقع الدفاع الجوي والمضاد للصواريخ وغير ذلك من المواقع الدفاعية والذي بنتيجته تفقد الدولة قدرتها على الدفاع عن نفسها في وجه المعتدي، ولا يمكنها الاستفادة من حقها المشروع في الدفاع عن النفس، وبنتيجته ايضا يظهر الخلل في عمل منشآت البنية التحتية للمعلومات، مما يؤدي إلى شلل منظومة الادارة وصنع القرار في الدول وحدوث هجمات كمبيوترية ضد المواقع والبنى الفائدة الحيوية.

ان المسالك المقترحة والمطروحة لتعريف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التي تشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في العالم، يمكن استخدامها من قبل المجتمع الدولي كأساس لصياغة التعريف العام للسلاح المعلوماتي.

4. اية وقائع قانونية تتعلق بالاستخدام غير المشروع للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن ان تصنف كاستخدام للقوات المسلحة (بالمعنى المقصود في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة) وتعطي الحق في الدفاع عن النفس (بالمعنى المقصود في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة)؟ كيف يمكن تحديد مستوى عتبة ومقدار الضرر، الذي يتم بعده اعتبار والتعامل مع استخدام غير مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة «هجوم مسلح» (بالمعنى المقصود في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة)؟

في حالة استخدام غير مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الصعب تقييم الأضرار المادية، لان الخسائر عادة تتسم بالطابع غير المادي وغير الملموس (على سبيل المثال تسرب المعلومات السرية إلى موقع ويكيليكس). ومن بين المهام الملحة و العاجلة التي تواجه المجتمع الدولي يمكن ذكر تحديد عتبة مستوى الضرر الناجم عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشكل يسمح بتصنيفه كعمل عدواني.

وفي هذا الصدد، يستحق دراسة منفصلة القرار الذي تم اعتماده من قبل دول الناتو بشأن نشر مبدأ الدفاع الجماعي (المادة 5 من معاهدة واشنطن) على المجال المعلوماتي وهو امر يتعاكس ويتناقض مع موقف دول الناتو حول جدوى صياغة اتفاقات ووثائق دولية جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستخدام «الآلي» لمعايير القانون الدولي الموجودة.

5. كيف يجب ان تكون الوقائع القانونية في مجال الاستخدام غير القانوني للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ضد البنية التحتية المعلوماتية الحرجة، لكي تخلق حق الدفاع عن النفس (بالمعنى المقصود في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) وكيف ينبغي نشر الطابع الموضوعي عليه؟ وما هي البنيات الدولية المخولة والتي تملك صلاحيات تنفيذ عملية التقييم القانوني للوقائع القانونية وجعلها تتسم بالطابع الموضوعي؟

نعتقد انه من غير الممكن في الوقت الراهن ان تقوم ايران (او اية دولة اخرى وقعت في محلها) بتقديم شكوى الى المحكمة الدولية ضد دولة واحدة او عدة دول قامت بتنظيم هجمة مع استخدام برنامج «ستكسنت» (Stuxnet) ضد اجهزة الطرد المركزي لتخصيب

اليورانيوم الايرانية، ولانه و بسبب عدم وجود وغياب التنظيم القانوني الدولي للنشاطات في هذا المجال وغياب كذلك السوابق من هذا النوع يبدو غير واضحا بتاتا الواضح ما هو نوع الأدلة اللازم لتحقيق العدالة الدولية وكيف يمكن التحقق من موضوعية البيانات. هذه المشاكل تجعل من الصعب تنفيذ العدالة الدولية في مجال الامن المنعلوماتي الدولي ونتيجة لذلك تضطر الدول لاختيار طرق غير قانونية للرد على الهجمات المعلوماتية.

6. كيف يمكن منع التمادي غير المشروع من جانب بعض الدول في مجال تصنيف وقائع الاستخدام غير القانوني للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كحالة تسمح وتعطي حق الدفاع عن النفس؟ تنفيذ حق الدفاع عن النفس يشترط ضرورة صياغة ووضع معايير التحقق من صحة التبرير والتناسب في الرد.

7. هل من الممكن النظر الى البنية التحتية المعلوماتية الوطنية كمنشأة عسكرية التي وخلال نشوب نزاع حول الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات ، يمكن استخدام ضدها «أسلحة التقليدية» أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة لتدمير هذه المواقع والمنشآت؟

8. ماهي البنى التحتية المعلوماتية التي يجب الدفاع عنها وحمايتها ضد إمكانية الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك انطلاقا من أسباب إنسانية؟

انطلاقا من أن القانون الإنساني الدولي يفترض ضمان سلامة وامن السكان المدنيين وحماية المنشآت الحيوية والاساسية بالنسبة لامن المدنيين (والتي تعتبر المنشآت الحيوية في مجال البنى التحتية المعلوماتية جزءا منها)، يمكن القول ان معايير وقواعد القانون الدولي الإنساني في حاجة جدية للتكييف بسبب التطور الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال ذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن تصنف كمنشآت ومواقع في المفهوم المعروف وبالمعنى المقصود في القانون الإنساني الدولي، لان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصطلح معمم لتحديد والاشارة الى عمليات معالجة المعلومات على أساس تكنولوجيا الكمبيوتر والحواسيب وكذلك طرق البحث وجمع وحفظ ومعالجة وعرض ونشر المعلومات.

9. كيف يمكن ضمان مراعاة مبادئ التناسب والانتقائية خلال الهجمات الإلكترونية؟ هل تشمل القيود الواردة في القانون الانساني الدولي، عمليات استخدام مختلف انواع الاسلحة المعلوماتية (على وجه الخصوص، القيود المرتبطة باستخدام الأسلحة التي تسبب معاناة لا داعي لها، والتي تقتل بدون تمييز)؟

10. كيف يمكن تجنب سوء الاستخدام من قبل الدول عند تحديد الكيانات المسؤولة عن الاستخدام غير القانوني للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

ان تصنيف الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كهجمات ارهابية او ذات طابع اجرامي يخرجها من نطاق تأثير القانون الدولي حول استخدام القوة وتأثير القانون الإنساني الدولي ويسمح ومن جانب واحد، باتخاذ ارجاءات جوابية وهذا بدوره يشكل التهديد للسلام والأمن الدوليين.

11. هل يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف احداث الخلل وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنظام العام في دولة أخرى كتصرف غير قانوني وهل يمكن تصنيفه كتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة (بالمعنى المقصود في المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة)؟

12. كيف يمكن ضمان تحديد كيان الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

لا شك في غفلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكنتيجة لذلك صعوبة تحديد هوية المعتدي قد تؤديان الى نسب واقعة استخدام القوة الى الدولة التي تم استخدام نظمها المعلوماتية خلال تنفيذ أغراض غير قانونية. ويبدو أن استخدام أراضي دولة ثالثة في مثل هذه حالة يمكن ان يؤدي الى مشاركتها في الصراع، ولكن ليس بتاتا تحميله مسؤولية الاعتداء.

13. كيف يمكن تحديد مسؤولية الدول الثالثة التي تقدم نظمها المعلوماتية من أجل الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

من الضروري وضع وصياغة قواعد قانونية دولية تكرس التزام الدول بعدم السماح لاستخدام الشريحة الوطنية للمجال المعلوماتي لتنفيذ هجمات المعلومات من قبل دولة أخرى ضد بلدان ثالثة.

14. كيف يمكن تحديد مسؤولية الدول عن أفعال وتصرفات الأشخاص المعتمدين من قبلها لاستخدام غير مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

وفقا لمعايير القانون الدولي، تتحمل الدولة مسؤولية أنشطة الكيانات والهيئات التابعة لها، وكذلك الأشخاص الذين يتصرفون تحت مراقبة هذه الدولة. ومع ذلك، يبقى من الصعب كثيرا تحديد ما إذا كان هذا الشخص او ذاك قد تصرف ويتصرف في المجال المعلوماتي لصالح اي دولة أو تحت رقابتها.

15. كيف يمكن ضمان تنفيذ الحق في حياد الدولة في شروط استخدام الأطراف المتنازعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العائدة لهذه الدولة بشكل ينتهك السلم والأمن الدوليين؟

ان حق الدول في تنفيذ حقوقها في الحياد، في حالة تم استخدام نظمها المعلوماتية من قبل دول ثالثة لتنفيذ هجمات الكمبيوتر أو أعمال غير قانونية أخرى مشكلة انية وملحة.

16. كيف يمكن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في الصراع الدائر في المجال المعلوماتي، مع الأخذ بعين الاعتبار غفلية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفر امكانية الوصول اليها؟

17. كيف يمكن تحديد مسرح العمليات العسكرية في المجال المعلوماتي؟

18. كيف يمكن تقييم العلاقة بين الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقويض السيادة الوطنية؟ وهل يمكن اعتبار بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، للتصرف الهادف الى الوصول غير المصرح به إلى صندوق بريد زعيم الدولة أو شخصيات بارزة في دولة معينة؟ هل يشكل ذلك تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويعتبر عملا من أعمال العدوان، وتقويض سيادة الدولة؟ يبدو واضحا أنه ليس كل استعمال غير مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل هذا الخطر والتهديد ، بل فقط العمل الخطير اجتماعيا الذي يسفر عن عواقب وخيمة على نطاق وطني أو عالمي.

19. ما هي المؤسسات الدولية أو الوطنية المفوضة في تقييم التهديد الذي يشكله الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تشكل تهديدا للسلام

والأمن الدوليين، فضلا عن الآثار والعواقب المترتبة على أمن دول منفردة بسبب انتهاك سيادتها وسلامة أراضيها و استقلالها السياسي وماهي المعايير الاساسية للقيام بكل ذلك؟ انطلاقا من أن الدولة بالذات تقوم في المقام الاول بتنفيذ القانون الدولي في مجال الأمن الدولي، يظهر القلق بشأن احتمال التقييم غير المناسب للعواقب ونتيجة لذلك، يظهر التهديد للأمن الدولي.

20. كيف وعن طريق اي تمويل يفترض ضمان تزويد الدول المحتاجة الى المعدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات والوسائل التقنية الاخرى الضرورية لمواجهة تهديدات الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض السياسية العسكرية والإرهابية، ومن اجل ارتكاب جرائم كمبيوترية ؟ ما هي الوثائق القانونية التنظيمية والتقنية التي يجب أن تشكل أساس التشريعات في الدول المحتاجة؟

21. في أي اتجاه يجب توجيه الجهود بهدف مكافحة ومواجهة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض إرهابية وجنائية؟

يعيق ذلك حاليا عدم وجود الإطار والاساس القانوني الدولي المطلوب. ويجب القول ان احدى محاولات وضع اداة فعالة متعددة الأطراف في هذا المجال كانت اتفاقية مجلس أوروبا حول جرائم الإنترنت عام 2001 (اتفاقية بودابست). ولكن وروسيا، وكالعديد من الدول الاخرى، لم تشارك فيها بسبب عدم قبول أحد أحكامها الرئيسية، اي امكانية الوصول عبر الحدود إلى البيانات عند اجراء التحقيق، وهو ما يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة. وتتضمن المادة 32 في إطار تقديم المساعدة المتبادلة، إمكانية الوصول عبر الحدود دون موافقة الطرف الآخر الى البيانات المتاحة للجمهور (نقطة «أ») أو البيانات المخزنة بموافقة طوعية من الشخص الذي له سلطة قانونية في الكشف عن البيانات (الفقرة «ب»). في هذه الحالة أحكام المادة صيغت بطريقة غامضة مما يجعل من الصعب الادراك لمن يعود هذا السماح وكيف تم الحصول عليه وعلى اية موارد يسري مفهوله وماهي صلاحيات الشخص المذكور.

لقد أعربت روسيا مرارا عن قلقها من أن هذه المادة تعطي في الواقع السماح بالدخول إلى شبكة دولة أخرى، الأمر الذي يشكل انتهاكا لمبدأ سيادة الدولة ويتعارض

مع روح الشراكة والاحترام، القائم في العلاقات بين الدول. وعلاوة على ذلك، يظهر السؤال، الن تتحول اتفاقية بودابست إلى محاولة لإضفاء الشرعية على التجسس على نطاق عالمي؟ وخاصة في سياق قيام موظف الاستخبارات الامريكية السابق ادوارد سنودن بالكشف عن العديد من الفضائح التي دلت ان هذه المحاولات تجري فعلا على ارض الواقع.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت سرعة وتيرة استخدام المجال الرقمي وإدخال التكنولوجيات الجديدة إلى أن اتفاقية بودابست باتت قديمة وعفا عليها الزمن. خلال فترة صياغة هذه الاتفاقية (1997-2001) كانت مجهولة الكثير من التهديدات العديدة لأمن المعلومات، بما في ذلك بعض الجرائم الجنائية. اجل لم تكن معروفة او لم تعط الأهمية اللازمة. لقد ظهرت أنواع جديدة من الجرائم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة استخدام المجرمين لما يسمى بشبكات Botnet المصابة ببرامج خبيثة ضارة تسمح عن بعد تنفيذ مختلف النشاطات والتصرفات غير القانونية. وكذلك كمثال يمكن ذكر عدم وجود ما يشير في اتفاقية بودابست الى اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد الرسائل المزعجة في الانترنت (سبام) وما يسمى بعملية « فيشينغ» وغيرها.

ومن الصعب القيام بالمكافحة الفعالة للأشكال جديدة من الإرهاب في المجال المعلوماتي دون القيام بوضع تعريف قانوني لها، وبالتالي تجريم المفهوم بحد ذاته ومكوناته. ويجب القول ان اتفاقية بودابست لا تتضمن مثل هذه القواعد والمعايير. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الوثيقة عملية معقدة لادخال التعديلات وهو ما يجعل ذلك يتم إلا بعد التصديق عليه بأغلبية الأصوات. وبهذا الشكل يصبح من الصعب على ارض الواقع ادخال اية تعديلات على نص الاتفاقية.

ويتزايد باستمرار عدد الدول التي تعرب عن التضامن مع روسيا في حقيقة أنه ظهرت في الوقت الراهن الحاجة الملحة لصياغة (تحت رعاية الأمم المتحدة) اتفاقية حول مكافحة الجريمة في المجال المعلوماتي، التي من شأنها أن استبعاد الأحكام الأكثر إثارة للجدل من اتفاقية بودابست الشاملة مع الاخذ طبعا بعين الاعتبار بتجربتها الإيجابية، وفي الوقت نفسه يجب على الوثيقة الجديدة ضمان السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

للدول. هناك حاجة لوثيقة ذات شمول واسع عالمي تاخذ بعين الاعتبار مواقف جميع البلدان وعلى أساس احترام مبدأ سيادة الدولة.

22. كيف يمكن حل مهمة إيجاد التوازن بين الأمن والحرية، والحق في الوصول إلى المعلومات ومسؤولية الدول عن التصرفات في المجال المعلوماتي؟ وفقا للأحكام الواردة في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين للامم المتحدة في مجال الامن المعلوماتي الدولي الذي اعتمد في عام 2013، يجب ان تسير جهود الدول لضمان الأمن المعلوماتي، جنبا إلى جنب مع حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. التجسس في المجال المعلوماتي، وتطاول الدولة على الحياة الخاصة للمستخدمين (وهو ما أصبح معروفا نتيجة كشف سنودن عن ذلك) تمثل تهديدا حقيقيا للأمن المعلوماتي وهو ما يجعل امرا ملحا موضوع صياغة معايير تتعلق بحماية حقوق الانسان والبيانات في المجال المعلوماتي. وفي هذا السياق، يستحق التذكير للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (في عام 1966) الذي تم فيه تثبيت حق الإنسان في حرية البحث وتلقي ونشر جميع أنواع المعلومات والأفكار، وكذلك المسؤوليات الخاصة المتعلقة بهذه الحقوق والتي تترافق بعدد من القيود اللازمة لاحترام حقوق الآخرين و سمعتهم، وكذلك لحماية أمن الدولة والنظام العام و صحة السكان وقيمهم الاخلاقية.

23. كيف يمكن ضمان تبادل المعلومات بشأن البنية التحتية المعلوماتية الحيوية والحرجة، بشكل لا يجعلها تتحول الى صيد سهل للمهاجمين؟

لا شك في ان هجمات الكمبيوتر ضد البنية التحتية المعلوماتية الحيوية والحرجة يمكن ان تترك الآلاف من الناس من دون الماء والطعام والكهرباء. وحدوث خلل في النظم المعلوماتية في مجال ضمان عمل محطات الطاقة النووية والمنشآت المائية المختلفة يمكن أن يؤدي إلى وقوع الآلاف من الضحايا. ومن أجل ضمان السلام والأمن الدوليين يجب تثبيت التزام الدول بالامتناع عن شن هجمات على البنية التحتية المعلوماتية الحرجة. لكن تنفيذ هذا يتطلب تحديد هذه البنى التحتية، وتحديد معايير تصنيفها ونسب هذا الموضوع او ذلك الى البنى التحتية الحيوية الحرجة الوطنية او الدولية، ولكن ذلك بدوره يهدد امن مثل هذه البنى التحتية ويجعلها «مفتوحة» للهجمات.

وبالتالي، من الواضح أن المجتمع الدولي سيحتاج لفترة زمنية طويلة لحل هذا التناقض. والوقت يعمل في هذه الحالة ضدنا. وتيرة الهجمات الكمبيوترية تنمو بشكل أسرع بكثير من حركة المفاوضات الدولية بشأن هذا الموضوع. ويبدو أنه يجب بالتوازي مع مناقشة جميع المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية الحرجة أن تستخدم «تكتيكات الخطوات الصغيرة»، على سبيل المثال، كتدبير أولي، يجب القيام بحماية البنية التحتية المصرفية وإبرام نوع من «اتفاق عدم اعتداء» بالنسبة للبنوك. ماهي الصيغة القانونية الدولية التي يمكن اضفاؤها على التزامات الدول في هذا المجال؟ وكيف يمكن تنفيذها على أرض الواقع؟

24. تظهر مشكلة التقييم السياسي والقانوني لنقاط الضعف المكتشفة في المنتجات البرمجية التكنولوجية المباعة التي يمكن استعمالها للاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين للامم المتحدة في مجال الامن المعلوماتي الدولي لعام 2013 جرت الاشارة الى قلق المجتمع الدولي لوجود امكانية تزويد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوظائف خفية ضارة يمكن استخدامها للإضرار بالأمن القومي وخفض مستوى امان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن تقويض الثقة بين الاطراف المعنية في مجال التجارة. كيف يمكن كشف الواقع ان هذا الضعف لم يتم وضعه بشكل متعمد مسبقا في المنتجات بهدف الحصول لاحقا على تفوق معلوماتي؟ وما هي المعلومات حول نقاط الضعف المحتملة التي يجب أن يتم تقاسمها ويجب ان تكون مشتركة بين الدول التي تسعى لعلاقات «شفافة» في مجال منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموردة الى السوق العالمية؟ كيف يمكن ضبط نظام تبادل المعلومات عن نقاط الضعف التي لا تغطيها الاتفاقات السارية المفعول؟.

25. من المواضيع التي يروج لها الغرب بنشاط في الساحات الدولية يمكن ذكر ما يسمى «بزيادة الامكانيات». ويجب القول ان الاجراءات الرامية الى تخطي «الفجوة الرقمية» بين الدول ذات المستويات المختلفة في التطور التكنولوجي تبدو ملحة وفي غاية الضرورة ولكن كيف يمكن استبعاد احتمال استخدامها لأغراض خبيثة؟ كيف يمكن ضمان عدم تحويل برامج المساعدة الى ادوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تتلقاها

والتمويه عليه؟ وبأي شكل يمكن تنفيذ التدابير الخاصة بتكوين امكانيات رقمية بدون ان يترافق ذلك بتوسيع امكانيات وصول اجهزة الاستخبارات المختلفة الى البيانات والمعطيات المتعلقة بالأفراد والهيئات الحكومية في البلدان المتلقية للمساعدات الدولية، وهو ما سيؤدي حتما الى تقويض امنها القومي؟ وفي ذات الوقت تستعر مشكلة ضمانات الامن للدول المانحة. كيف يمكن منع ظهور «فرانكشتاين رقمي» ومنع استخدام التكنولوجيا المنقولة ضد الدول المانحة نفسها؟

26. ويظهر السؤال عن مدى تطابق النموذج الحالي لإدارة الإنترنت مع مصلحة ضمان أمن المعلومات الدولي والوطني؟ وفي اي اتجاه يجب القيام بإصلاحه مع الاخذ بعين الاعتبار امكانية المسلك «المتعدد الشرائح» لهذا الموضوع؟

27. بأية طريقة يمكن صياغة مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته بشكل اني ومحدد في سياق التقدم العلمي والتقني وبشكل ياخذ بعين الاعتبار، بما في ذلك، الانجازات المتحققة في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي، وغيره؟

وفقا للمقارنة الدقيقة التي قام بها السيد ك. غيتاو ممثل كينيا في مجموعة الخبراء الحكوميين للامم المتحدة في مجال امن المعلومات الدولي في الفترة 2014-2015، فان تكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات تعتبر "الفريسة المتحركة"، وهي دينامية لدرجة أن المعايير والقواعد القانونية لا يمكنها دائما ان تلحق في الوقت المناسب وتقوم بعكس واقع المعلومات الجديدة بالشكل المطلوب والكافي. ولكن على الرغم من ذلك لا ينفي هذا الامر ضرورة تنظيم العلاقات بين الدول وفقا لمعايير القانون الدولي. وفي الوقت نفسه لا يمكن إنكار حقيقة أن العديد من أحكامه وضعت في عصر ما قبل الثورة الإلكترونية وكانت تهدف أساسا إلى تنظيم العلاقات الدولية التقليدية، بدون الاخذ بالاعتبار تأثير ما يسمى بالعامل الافتراضي عليها. والحقائق التكنولوجية الجديدة تتطلب تحسين وتعديل القانون الدولي القائم، إن لم يكن في الروح، فعلى الاقل في الشكل.

ثمة مشكلة في غاية الاهمية وهي صياغة تعاريف محددة يقر بها المجتمع الدولي للعديد من المفاهيم ومن بينها «السلاح المعلوماتي» و«الحرب المعلوماتية «و «العدوان المعلوماتي»

وغيرها. وكذلك تحتاج معايير القانون الانساني الدولي الى تدقيق واغناء كبير بهدف جعلها تتوافق مع الوقائع الحالية. وفي بعض الحالات من الضروري وضع قواعد قانونية جديدة لتنظيم العلاقات الدولية الناشئة في المجال المعلوماتي. ومن الضروري أيضا وضع وصياغة نظام من التدابير والاجراءات من اجل موافقة وتكييف المبادئ العامة والمعايير المعترف بها للقانون الدولي مع خصوصيات المجال الرقمي.

ويجب القول ان الجانب الروسي ينطلق من ان المبادئ العامة المعترف بها للقانون الدولي " jus cogens" المشتقة من ميثاق الامم المتحدة ومعايير القانون الدولي ذات العلاقة والصلة، وبالذات عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد بها تظل ثابتة بما في ذلك في المجال المادي التقليدي وفي المجال الرقمي الجديد.

ووفقا للمعطيات التي وردت في وسائل الاعلام الدولية يمكن القول انه يوجد اليوم أكثر من 130 دولة تشارك في عملية بناء وتقوية « العضلات الالكترونية» وتقوم بالتمرن على مهارات الحرب الإلكترونية. وتقوم بأخذ واعتماد العقائد المناسبة في هذا المجال وتقوم كذلك بتكوين وحدات خاصة تدخل في مهامها ممارسة الحرب المعلوماتية. ولا يمكن بتاتا في المجال المعلوماتي التفريق و التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية. ومن هنا بالذات تأخذ مهمة نزع السلاح في الفضاء المعلوماتي وموضوع اقرار الالتزامات القانونية الدولية المناسبة، اهمية اولوية وانية كبيرة جدا. ويعمل خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي من اجل وضع مسالك ومناهج موجهة نحو تقنين وتنظيم حرب المعلومات (ومن بينها يمكن ذكر «توجيهات تالين حول تطبيق موافقة القانون الدولي مع الحرب الإلكترونية).

ومن جانبها تقوم روسيا بالتصدي لذلك بالسياسة التي تهدف إلى منع المواجهة السياسية العسكرية في المجال المعلوماتي، وتثبيت في منظومة القانون الدولي قواعد منع والتسوية الفعالية للنزاعات مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن القول ان بعض هذه القواعد لاقت الانعكاس في الاتفاقية الخاصة بضمان الامن المعلوماتي الدولي التي قدمتها روسيا الاتحادية في 21-22 ايلول/سبتمبرعام 2011 في يكاترينبورغ في اللقاء

الدولي لممثلي المستوى العالي المسؤولين عن مواضيع ومسائل الامن [3]. وبمبادرة من الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون قدمت «قواعد السلوك في مجال ضمان أمن المعلومات الدولي» [4] التي تم وزيعها خلال الدورة الـ66 للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2011 كوثيقة رسمية.

مع الأخذ في الاعتبار ديناميكية الاتجاهات السلبية في البيئة الرقمية، فمن الضروري في هذه المرحلة نقل المناقشة القانونية العامة الجاري في الاسرة الدولية الى الطريق العملي مع الانتقال لتحقيق نتائج ملموسة محددة.

من المهم تحقيق ذلك بسرعة وقبل ان نقطع نقطة «اللاعودة» على طريق عسكرة المجال المعلوماتي.

المصادر:

1 في فترة سابقة في 2004-2005، وفي 2009-2010، و 2012-2013.
2 خطاب في جلسة اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2013.
3 الاتفاقية الخاصة بضمان الأمن المعلوماتي الدولي (مفهوم). اقرت في 22.09.2011
URL:http://mid.ru/bdomp/ns-osndoc.nsf/e2f289bea62097f9c325787a0034c255/ 542df9e1 3d28e06ec3257925003542c4!OpenDocument
4 قواعد السلوك في مجال ضمان الأمن المعلوماتي الدولي: رسالة من الممثلين الدائمين لكازاخستان وقيرغيزستان والصين وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان في الأمم المتحدة في 12 أيلول 2011 موجهة الى السكرتير العام للامم المتحدة.
URL:http://rus.rusemb.org.uk/data/doc/internationalcoderus.pdf // A/66/359

مراعاة حقوق الإنسان أو ضمان الأمن: ايهما أكثر أهمية؟ تجربة الولايات المتحدة في الداخل وعلى الساحة الدولية

يكاترينا فيسوتسكايا

ملحق في مديرية شؤون التحديات والتهديدات الجديدة لوزارة الخارجية الروسية

دانيال موكين

رئيس قسم في مديرية شؤون التحديات والتهديدات الجديدة لوزارة الخارجية الروسية

إيليا روغاتشيف

مدير مديرية شؤون التحديات والتهديدات الجديدة لوزارة الخارجية الروسية

dnv@mid.ru

تحظى مشكلات حقوق الإنسان منذ فترة طويلة بقدر ساخن من الصراع الدبلوماسي والسياسي. الا ان احدى مجالات الأمن وبالذات مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة* كانت تعتبر (وما تزال تعتبر كذلك من قبل بعض الخبراء) غير مسيسة، ويقال انه من الاسهل على الدول هنا ان تتفق فيما بينها. ولكن الوضع تغير على مدى السنوات القليلة

*التحديات والتهديدات الجديدة في هذه المقالة تعتبر: المخاطر التي تهدد امن الفرد والمجتمع والدولة القادمة من جهات غير حكومية (مع كل شرطية هذا التقسيم) اي تلك التي تنتمي والى حد كبير الى المستوى الجنائي القانوني والارهاب وكذلك التطرف القسري الذي يغذيه وانتشار الفكر المتطرف في الوعي الاجتماعي، وانتاج وتداول المخدرات بشكل غير مشروع، والجريمة عبر الحدود، والقرصنة البحرية، والجرائم في مجال الانترنت والتكنولوجيات المعلوماتية.

الماضية: مشكلة العلاقة بين حقوق وحريات الانسان، من جهة، وتدابير ضمان الأمن، من جهة أخرى، دخلت في مجال مواجهة تام. ويتجلى هذا بشكل واضح في مختلف المحافل الدولية (الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون الاوروبي)، التي تشتعل فيها النقاشات حول حقوق الإنسان والتقيد بها في سياق مكافحة الإرهاب. واستخدمتها بعض الدول كأداة للضغط السياسي. في هذا المعنى يعتبر خط

الولايات المتحدة، نموذجيا بالنسبة لكل الغرب تاريخيا (او بحد ذاته)، خاصة بعد مقارنته مع الوضع الحقيقي في هذا المجال في الدولة المذكورة.

في ظروف التهديد الإرهابي المتواصل وتزايد التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الجنائية ، تعرضت عدة الدول، ومن عددها الولايات المتحدة، لانتقادات حادة على انخفاض الكفاءة في أداء احدى المهام الرئيسية للدولة، وهي حماية الفرد، واخذت تعزز امكانياتها الرقابية بما في ذلك في مجال هيئات حماية القانون. انها عملية موضوعية. وهنا، في الواقع، يظهر بعض التضارب لهذه السياسة مع حقوق الإنسان في تفسيره الليبرالي الديمقراطي. عندما احتاجت واشنطن لسحب نفسها من تحت ضربة الانتقادات من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان، قامت بذلك بسهولة، واستخدمت الطريقة الامريكية المجربة: نقلت الانتباه الى الوضع في بلدان أخرى، ولجأت الى المعايير المزدوجة، وقامت بتسييس المشكلة. كان من الضروري المطالبة بصوت عال بمراعاة الحريات الديمقراطية الليبرالية التي انتهكت من قبل احد ما وفي مكان ما، والتحدث عن أولئك الذين لا يراعون هذه الحقوق وكل ذلك من اجل صرف الأنظار عن الوضع في الولايات المتحدة وعدم احترامها لحقوق الانسان داخل اراضيها. وكلما ازداد التضييق على حقوق الانسان داخل الولايات المتحدة، زاد النقد الامريكي للاخرين حدة. كان يجب خلق خلفية سياسية ملائمة بشكل يسمح بمعاملة الولايات المتحدة بطريقة ومعاملة الديمقراطيات غير المتطورة بطريقة أخرى. على سبيل المثال، عندما كانة مكافحة الإرهابيين داخل روسيا في ذروتها، ابدى الغرب بقيادة الولايات المتحدة شكوكه: الا تقمع موسكو المناضلين في سبيل الحرية؟ ووضعت هذه الفلسفة في العديد من الوثائق في مختلف المنظمات الدولية. واما معتقلات جوانتانامو وأبو غريب، المكتظة بالسجناء المتهمين بارتكاب جرائم ضد قوات التحالف الغربي فقد تم انتهاج

مسلك اخر نحوها: بهذا الشكل يمكن مكافحة الارهاب اما بعض المخالفات والانتهاكات فسينظر فيها الحقوقيون لاحقا.

ما يسمى بالديمقراطيات المتقدمة والمتطورة بقيادة الولايات المتحدة، قامت في الواقع بوضع باقي العالم كله امام الاختيار- اما ان تقوموا بمراعاة حقوق الانسان (الحديث طبعا يدور في المقام الاول عن الحقوق والحريات الشخصية) وحينذاك ستعتبرون معنا في صف واحد، او لتقوموا بتضييق الخناق، في محاولة لتحقيق مستوى أعلى من الأمن، وحينذاك لا محالة من انتهاك حقوق الإنسان وهذا يعني انكم ضدنا.

في الواقع، هذا انفصام قاس وجامد يحاولون فرضه علينا ويرمونه نحونا ويجب علينا ان نرفضه مع ابداء والاشمئزاز — هذا كذب وتزييف مطلق بل يمكن القول أنه ببساطة غير موجود. الحقيقة تكمن في انه ليس من الضروري حتما ان يلغي الامن وحقوق الانسان بعضهما البعض بل على العكس يمكن القول ان احدهما يكمل الاخر. عندما يطالبونا بالرد على السؤال: الامن أو الحقوق والحريات الشخصية، الجواب طبعا يقول هذا وذاك معا. المستوى العالي من الامن لا يهدد بتاتا بل يعزز مراعاة و احترام حقوق الإنسان: حق الحياة وهو امر لا تحب الدول الغربية تذكره بتاتا في سياق مكافحة الارهاب. لنأخذ على سبيل المثال المبادرة الاخيرة التي صدرت عن الدول الغربية والمتعلقة بمنع دفع الفدية المالية للارهابيين لقاء الافراج عن الرهائن. ويمكن القول انه وبفضل الضغوط الدبلوماسية من الجانب الروسي عثر على مكان لمقولة حق الانسان في الحياة، في اطارها.

ان الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وفيما يتعلق بحل مشكلة التناسب و العلاقة بين الحقوق والحريات وتدابير ضمان الامن، قامت ومنذ فترة طويلة بحلها لنفسها عن طريق اختيار تعزيز الرقابة والوظائف الرقابية من جانب اجهزة الدولة. لقد قامت هذه الدول وتحت شعار مكافحة الارهاب بفرض اجراءات مريعة وصارمة. وهذه الاجراءات غالبا من تنتهك القانون الدولي والتشريعات الداخلية للدول المذكورة. والموقف الفعلي للدول الغربية يقول: يمكن تقييد حقوق الإنسان والحريات الشخصية لمصلحة ضمان امن المجتمع. لقد اعرب عن هذا الرأي رئيس وزراء استراليا ايبوت الذي اعلن مؤخرا:»يجوز وضع الامن فوق الحرية» (1). في الواقع، باتت

الحقوق والحريات في العالم الغربي مقيدة ومقصورة ليس اقل بل اكثر مما هو عليه الحال في الدول الاخرى التي «لم تنل شرف» ان تسمى بالدول الديمقراطية والتي والحق يقال باتت تطمح بهذا اللقب اقل فأقل.

فيما يخص انتقاص حقوق مواطني الدولة وحقوق الأجانب تقف الولايات المتحدة في المقدمة بدون منازع بين الدول الغربية. هناك (في الولايات المتحدة) فرضت رقابة شديدة على التنقل والمراسلات والمساكن والممتلكات، والبيانات الشخصية للمواطنين. ووفقا لمثال الولايات المتحدة يمكن ان نبين كيف يجري، من اجل ضمان الامن مع استخدام الاجراءات الميدانية التقليدية الفائقة والأساليب المبتكرة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة، ومن ضمنها تكنولوجيات الاتصالات المعلوماتية والطائرات بدون طيار (الاجهزة الرسمية الامريكية المجهزة فنيا بشكل جيد لم تمتنع عن استخدام كل هذه الترسانة التقنية الغنية).

لقد اصبح كل ذلك معروفا بشكل خاص بفضل المواد السرية التي فضحها موظف الاستخبارات الامريكية السابق ادوارد سنودن. تعتبر هذه المواد المصدر الهام للأدلة الوثائقية على العديد من حالات الجمع غير المشروع للمعلومات من جانب الاستخبارات الأمريكية والتنصت على المكالمات الهاتفية والاطلاع غير المشروع على رسائل البريد الإلكتروني. لقد كشف سنودن عن الامكانيات غير المحدودة المتوفرة لدى الاستخبارات الامريكية في مجال المراقبة الشاملة لمجال الانترنت وبشكل لا يعلم به الراي العام.

ان الحكومة الأمريكية تتخذ هذه الاجراءات تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. وبفضل تزايد حجم المعلومات التي تجمعها الاستخبارات الامريكية بات يوجد اكثر من مليون شخص في قاعدة البيانات الاتحادية عن الاشخاص الذين يشتبه بضلوعهم في الارهاب بما في ذلك 25 الف شخص من الامريكيين. وخلال ذلك لم يتم اثبات وجود

علاقة مع المنظمات الارهابية لـ280 الف شخص من القائمة [2]. لقد اصر موظفو وكالة الأمن القومي الأمريكي على أن برنامج المراقبة يهدف فقط الى الحصول على معلومات عن الأشخاص الذين لهم علاقة بالارهابيين الدوليين وعصابات المخدرات والجريمة المنظمة. ولكن بعد ان قام سنودن بنشر الوثائق السرية تبين ان ملايين

الامريكيين وقعوا في شبكة وكالة الامن القومي على الرغم من عدم وجود اية علاقة لهم بالجريمة والارهاب.

تقوم الدولة (في الولايات المتحدة) بمساعدة الاجهزة الامنية المختصة بفرض رقابة دائمة على مواطنيها وتجمع كل المعلومات الممكنة عنهم، بما في ذلك المعلومات ذات الطابع الشخصي. قامت وكالة الامن القومي بالتقاط مكالمات ورسائل من الأمريكيين ونتيجة معالجة هذه المعلومات حصلت الوكالة المذكورة على معلومات ضخمة: من تحديد اماكن تواجد المشتركين الى أرقام بطاقات الائتمان الخاصة بهم. لقد تلقت وكالة الأمن القومي معلومات عن تحركات زبائن شبكات الهاتف المحمول، وعن خططهم السياحية وعن دفاتر الارقام الهاتفية لديهم وعن تحويلاتهم المالية (3). وخلال ذلك كانت الوكالة تلتقط المكالمات من هواتف الاشخاص الذين لم يشتبه بضلوعهم في أي أنشطة غير قانونية (4).

ويلفت النظر ان برامج وكالة الأمن القومي لجمع المعلومات عن المكالمات الهاتفية للافراد في جميع أنحاء العالم لم يلعب اي دور هام او كبير في مجال مكافحة الإرهاب، كما جاء على لسان ممثلي الاجهزة الامنية الامريكية. لقد نشرت الإدارة الأمريكية تقريرا يتضمن الاستنتاج بأن جمع البيانات عن ملايين المكالمات الهاتفية للمواطنين الامريكيين « لعب ادنى واقل دور في منع الهجمات» (5).

يجري تتبع ليس المكالمات الهاتفية فحسب. تقوم الهيئات الامنية الامريكية عمليا بفرض رقابة كاملة على الحركة في الإنترنت في الولايات المتحدة. وتملك وكالة الامن القومي برامج تسمح بالتقاط كميات هائلة من المعلومات. ومع كل ذلك تقوم الوكالة بتوسيع قدراتها التقنية بشكل مستمر. على سبيل المثال، هناك برنامج اسمه المشفر

«Turbine» وهو يسمح بشكل آلي بإصابة ملايين اجهزة الكمبيوتر وبالتالي تحميل المعلومات منها في جميع أنحاء العالم، اما برنامج «XKeyscore» فيسمح عمليا بمراقبة كل تصرفات اي مستخدم فريد للانترنت وجمع كل المعلومات اللازمة عنهم بما في ذلك محتوى رسائل البريد الإلكتروني والمراسلات في الشبكات الاجتماعية.

تملك وكالة الأمن القومي القدرات الفنية التي تسمح عن بعد تنشيط ميكروفون وكاميرا الفيديو على الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، ناهيك عن احتمالات المراقبة

عبر نظام تحديد المواقع (نظام الملاحة الفضائية الامريكي GPS) ومن المعروف ان هذا النظام موجود في كل الاجهزة النقالة الحديثة. ولتحقيق نفس الاغراض يمكن استخدام الاجهزة الالكترونية في المكاتب والمنازل (الطابعات والفاكس واجهزة التلفزيون)*

ويتكون لدى المرء الانطباع بأن الأساليب التي تستخدمها وكالة الأمن القومي، لا تختلف من حيث الجوهر عن أساليب مجرمي الإنترنت الذين يسرقون البيانات الشخصية لمستخدميه. على سبيل المثال تعمد الوكالة الى ارسال رسائل سبام من اجل نقل عدوى برامج تجسس الى اجهزة كمبيوتر بعض المستخدمين وتقوم بالتسلل الى الحركة في الانترنت بين مقدمي الخدمة وتغري المستخدمين بالدخول الى مواقع مزيفة.

ويمارس مكتب التحقيقات الفدرالي الامريكي نشاطاته ايضا في هذا المجال. وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب والتجسس قامت المحكمة اعتبارا من عام 2007 وبطلب من هذه الهيئة الامنية بالزام شركات الاتصالات بان تقدم يوميا المعلومات عن دفع وتسديد قيمة جميع المكالمات الهاتفية للمستخدمين، على الصعيدين المحلي والدولي. وتضمنت البرامج الأخرى جمع معلومات مماثلة حول رسائل البريد الإلكتروني وأنشطة الإنترنت. وكان بمقدار الاجهزة الامنية الامريكية سحب محتوى الاتصالات بكل حرية وسهولة ، حتى في حالة عدم وجود أي نشاطات مشبوهة من قبل المستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الجهات الامنية أن تطلب المعلومات المتعلقة بسجلات شراء الدفاتر والكتب ومعطيات الملفات الطبية للمواطنين وغيرها.

وتجدر الاشارة الى ان الهيئات الامنية الامريكية كانت تحصل على المعلومات الشخصية للمواطنين الأمريكيين والأجانب بفضل التعاون الوثيق مع الشركات الخاصة الكبيرة (بما في ذلك «غوغل»، «مايكروسوفت»، «ياهو»، «سكايب»، «فيريزون»). لقد تم التوقيع على اتفاقات غير معلنة معها حول نقل المعلومات عن الزبائن.

وتجري مراقبة المواطنين في الولايات المتحدة ليست فقط في مجال الاتصالات. عمليا قامت هذه الدولة بتنفيذ مفهوم «الأخ الأكبر» الذي يعرف كل شيء عن مواطنيه. ويقوم البزنس بتقديم وتوفير المعلومات عن زبائنه والمتعاملين معه ويصل الامر حتى الى الابلاغ عن

*مثلا، نشرت المواد الخاصة بهذا الموضوع في المواقع التالية:
The Washington Post (washingtonpost.com); The Guardian (theguardian.com); The Intercept (firstlook.org/theintercept/).

المواد الغذائية والادوية التي يشتريها المواطن وماهي الكتب التي يقوم بمطالعتها واين يفضل الاستراحة والاستجمام. ولكن على ما يبدو وهذا كله لا يكفي، و يخطط لزيادة عدد كاميرات المراقبة في جميع شوارع المدن الأمريكية. ويجري تبرير هذه الخطة مرة أخرى ومن جديد بضرورة ومتطلبات الحرب على الإرهاب وضمان أمن المجتمع. وفي القريب العاجل سيزداد عدد كاميرات المراقبة، التي تتبع بسهولة تحركات أي شخص. وقام عمدة نيويورك السابق م. بلومبيرغ بالتعليق على هذه المشكلة عند التحدث عن هذه المدينة وقال: «بعد 5 سنوات سنرى هذه الكاميرات في كل مكان سواء كان يعجبنا ام لا». والكاميرات توجد ليس على المباني فقط، بل وعلى متن طائرات بدون طيار. وقال العمدة السابق: «يجب ان تعتادوا على كل ذلك» (6).

ويجب القول ان السلطات الامريكية تتصدى بحزم وقسوة وتعاقب بشدة اية مخالفة وذلك من أجل ضمان القانون والنظام والسلامة العامة في الولايات المتحدة. واما التدابير التي تتخذ بحق الذين ينتهكون القانون مرارا وتكرارا، فهي في غاية القسوة والشدة فعلا. في بعض الولايات الامريكية تطبق قاعدة ما يسمى «بالضربات الثلاث»: عند ارتكاب الجريمة للمرة الثالثة وبغض النظر عن خطورتها يحكم على المتهم تلقائيا بالسجن لمدة تتراوح من 25 عاما الى السجن المؤبد. وبالتالي قد يحكم بالمؤبد على شخص ارتكب جريمة لا تتسم بالعنف على سبيل المثال سرق اي شيء بسيط — زوج جوارب او قطعة بيتزا، ولكنها كانت تلك جريمته الثالثة ولذلك يجب ان يقضي فترة طويلة في السجن (7).

وقد أدى هذا التشريع الصارم إلى وصول عدد السجناء الذين يقضون العقوبات في السجون الامريكية على مختلف المستويات الى حدود 2.2 مليون شخص — وهو مستوى غير مسبوق في العالم، و مع الاخذ بعين الاعتبار مختلف أشكال الإفراج المشروط يمكن القول ان إجمالي عدد السجناء في الولايات المتحدة يقارب 7 ملايين شخص (8). في هذه الولايات المتحدة 716 سجينا مقابل كل 100 الف شخص. هذا اعلى مؤشر في هذا المجال في العالم (9). وحكم على 159 الف شخص بالسجن المؤبد وثلثهم يحرم عليهم إمكانية الإفراج المشروط (10). وأكثر من نصف السجناء الذين يقضون عقوبات بسبب جرائم غير عنيفة الطابع.

ومع ذلك، فإن هذه الصرامة في الاحكام القضائية لم تصبح مفتاح النجاح في مكافحة الجريمة. في الولايات

المتحدة ترتكب 4,7 جريمة قتل بشكل متعمد لكل 100 الف شخص من السكان اما في كندا واستراليا (حيث القانون ليس بالصرامة الامريكية) فيبلغ هذا المؤشر 1,6 و1,1 على التوالي (11). والملفت للنظر أن من بين السجناء في السجون الامريكية هناك عدد كبير من الذين ينتمون لأصول افريقية وامريكية لاتينية واسيوية. وتدل معطيات وزارة العدل الأميركية، على ان حوالي ثلث الامريكيين من اصول افريقية الذكور يدخلون السجن ولو لمرة واحدة خلال حياتهم كلها (12).

ويجب القول ان تطبيق تدابير الرقابة على أساس الانتماء العرقي او القومي أو الديني أو الجنسية — هو جانب منفصل من مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدولة في الولايات المتحدة. في اب/أغسطس، هزت المجتمع الأمريكي الأحداث مدينة فيرغسون، حيث وقعت أعمال الشغب عنيفة بعد ان قتل احد رجال الشرطة فتى قاصر اعزل من اصول افريقية. وهذه الجريمة اثارت الامتعاض الشديد لان 70% من سكان المدينة ينحدرون من اصول افريقية ولكن على الرغم من ذلك هناك فقط 6 زنوج من بين رجال الشرطة البالغ عددهم 53 شخصا (13).

وهذه الحالة ليست الوحيدة — لنتذكر على سبيل المثال أحداث عام 1992 في لوس أنجلوس، حيث قام أربعة من رجال الشرطة بضرب رجل امريكي من اصل افريقي وتم بعد ذلك تبريرهم في المحكمة واطلاق سراحهم وهو ما اثار تمرد عرقي حاد الطابع في المدينة ونجم عنه مقتل 54 شخصا وخسائر مادية بلغت مليار دولار (14).

ويجب القول ان أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى تستخدم خلال مكافحة الارهاب، ما يسمى بعمليات تنميط المواطنين- حينذاك يقع الفرد تحت رقابة الاجهزة الامنية فقط بسبب الانتماء الديني او الاثني او القومي. في الولايات المتحدة يجري وتحت غطاء الاشتباه بالارهاب او التجسس، دس العملاء في المنظمات الدينية او السياسية ويجري وبشكل حاد وشرس كذلك فرض القيود على حرية الكلمة وحرية التعبير والدين والحق في التجمع.

يلفت النظر نشاط أجهزة الاستخبارات بالنسبة للمسلمين. بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001 قام مكتب التحقيقات الفدرالي وبالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية وشرطة نيويورك بتنفيذ برنامج تحديد والكشف عن الإرهابيين بين المسلمين في ولايات

نيويورك ونيوجيرسي وبنسلفانيا وجرت عملية تصنيف الية للمساجد الموجودة هناك كمصادر للتهديدات الإرهابية.

في هذا الصدد، من المستحيل عدم التطرق الى تقرير ملفت جدا للنظر تحت عنوان «وهم العدل: انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة خلال محاكمة الإرهابيين» نشرته في تموز/يوليو منظمة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش» (15). وفيه تم فضح وأساليب عمل هيئات مكافحة الارهاب الامريكية بما في ذلك قيام الاجهزة الامنية الامريكية بتحريض ودفع بعض المسلمين الامريكيين الى ارتكاب الهجمات الارهابية ومن ثم القيام بشكل ناجح بالتصدي لعواقب هذه الهجمات. وقامت الهيئات الامنية الامريكية بتشجيع المسلمين سرا على ارتكاب الاعمال الارهابية وتقوم بممارسة الضغوط عليهم بل وحتى تدفع لهم المال في بعض الاحيان لكي يقوموا بمحاولات تنفيذ هذه الاعمال الارهابية. ويركز مكتب التحقيقات الفدرالي خلال ذلك على الاشخاص الضعفاء بما في ذلك الذين يعانون من اضطرابات عقلية او الذين يعيشون في فقر أو من كان لهم ماض إجرامي.

ومن الأمثلة الصارخة على مثل هذه النشاطات من قبل هيئات حماية القانون الامريكية يمكن ذكر قضية «رباعي نيوبورغ» الذي خطط لارتكاب سلسلة من الهجمات على المعابد اليهودية وضد قاعدة عسكرية امريكية. في هذه الحالة، وفقا لما قاله القاضي، قامت الحكومة الامريكية بالتخطيط للجريمة ، وقدمت كل الوسائل اللازمة لارتكابها وإزالة كل العقبات الممكنة» (16).

وهناك مثال صارخ آخر وهو قضية رضوان فردوس الذي حكم عليه بالسجن لمدة 17 عاما بعد ان اعترف بوجود نية لديه بتفجير احد المباني الحكومية في الولايات المتحدة هذا على الرغم من أنه كان يعاني من الاضطرابات النفسية. لقد قام مكتب التحقيقات الفيدرالي بارسال عميل له الى المسجد الذي كان رضوان فردوس يزوره وقام العميل لاقناع الشاب المريض بتنفيذ العمل الارهابي ووضع معه خطة الهجوم على البنتاغون والكونغرس الأميركي. وقدم مكتب التحقيقات الفدرالية المال اللازم وعبوة ناسفة وهمية لرضوان فردوس وبعد ذلك قام بالقبض عليه والاعلان عن منع وقوع هجمة ارهابية.

عمليا قامت الولايات المتحدة بتكوين منظومة قوية جدا لمراقبة المجتمع داخل البلاد وخارج حدودها. في الواقع، طورت الولايات المتحدة نظاما قويا للسيطرة الاجتماعية —

داخل البلاد وخارجها. في السياسة الداخلية الامريكية تزداد علامات تحويل البلاد إلى دولة توليتارية بوليسية. وفي هذه الدولة وتحت ذريعة ضمان الامن القومي تجري ملاحقة اصحاب الرأي المغاير وتنتهك حقوق المواطنين الملتزمين بالقانون، ويمنح الجيش حق قمع المظاهرات المدينة السلمية.

وإلا كيف يمكن تقييم الممارسة التي باتت معتادة من قبل الهيئات الامنية الامريكية المختصة والمتلخصة في التجسس على نشطاء الحركات الاجتماعية المناهضة للحكومة؟ لقد حصلت وزارة الأمن الداخلي الامريكية على صلاحية تنظيم المراقبة المستمرة على المشاركين النشطين في الفعاليات الاحتجاجية ضد السياسات التي تنتهجها واشنطن في الداخل والخارج.

وبالمناسبة تقوم الولايات المتحدة بدعم وتأييد المعارضين « اللازمين لها» في الخارج. وتقدم لهم ليس فقط الدعم المالي بل و الدعم التكنولوجي ايضا (على سبيل المثال، تم تصميم هواتف خاصة للمشاركين في «الثورات البرتقالية» وفيها «زر انذار»، والنقر عليه يتسبب فورا بحذف كل المعلومات الموجودة في الجهاز المذكور مع ارسال الى اشارة تدل على الفشل، الى كل المتواطئين مع صاحب الجهاز). وتم اجتذاب الشركات الخاصة الكبرى لتشارك في جمع البيانات عن نشطاء المسيرات السلمية (17).

ويرفض جهاز الدولة الخضوع للرقابة الاجتماعية ويبدي المقاومة الكبيرة لذلك. ووفقا للمعطيات التي اوردتها وكالة اسوشيتد برس في عام 2013، بلغ عدد رفض الإدارة تقديم وثائق حكومية بناءا على طلب المنظمات الاجتماعية، رقما قياسيا فعلا: 546 الف مرة. وقدم مفتشون عامون من 47 مؤسسة شكاوى على العوائق التي يضعها المسؤولون الحكوميون امام المفتشين المستقلين (18). ويجري ذلك في عهد رئيس دولة وعد الناخبين بتشكيل حكومة اكثر شفافية في التاريخ.

وتبدو فعلا مهمة ومثيرة نتائج استطلاع للرأي العام بين المواطنين الأمريكيين: اعرب 53% عن عدم موافقتهم على قيام الحكومة بجمع المعلومات حول الاتصالات الهاتفية والإنترنت للمواطنين (19). ويرى 72% من الأمريكيين، «الحكومة المتضخمة» تعتبر فعلا التهديد السياسي الداخلي الرئيسي في المستقبل (20). وتشير هذه النتائج إلى ان ثقة المواطنين بقيادة البلاد تستمر في الانخفاض.

ولكن لا تبدو مفاجئة بتاتا هذه الامزجة والمشاعر المنتشرة في المجتمع. يمكن ان نتذكر على سبيل المثال أن أوباما لم يقم بادخال تغييرات ملموسة في أنشطة الاستخبارات والهيئات الامنية الأمريكية على الرغم من الضغط الجماهيري ومطالب المدافعين عن حقوق الإنسان للحد من صلاحياتها، ولم يقم اوباما بالوفاء بالوعد الانتخابي المتعلق بإغلاق معتقل جوانتانامو، الذي لا يزال يحتجز فيه الكثير من المعتقلين بدون محاكمة والى اجل غير مسمى مع استخدام كل انواع التعذيب بحقهم (وعلى الرغم من وجود قرارات من المحاكم الأمريكية بالافراج عن الكثيرين منهم).

في عام 2013، شارك أكثر من 100 سجين من 154 دولة من الذين بقوا في المعتقل المذكور اعلاه، في الإضراب عن الطعام، مطالبين بالإفراج عنهم (21). ولكنهم تعرضوا لتناول الطعام بشكل قسري، الامر الذي تعتبره بعض هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة شكلا من أشكال التعذيب. وتوقفت إدارة السجن عن إبلاغ وسائل الإعلام والمحامين بالعدد الاجمالي للسجناء الذين تم اطعامهم قسرا ولم تكشف تفاصيل «الاجراءات الطبية» التي تعرضوا لها. لقد اقر الرئيس أوباما بأن غوانتانامو «رمز لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الولايات المتحدة» (22). ولكنه لا يرد على السؤال المحير — ماذا يجب فعله مع نزلاء المعتقل المذكور الذين ووفقا للهيئات الامنية الامريكية يشكلون الخطر والتهديد بالنسبة للولايات المتحدة، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن اصدار بحقهم احكام قضائية لعدم وجود اي ادلة تدينهم فعلا.

لكن غوانتانامو ليس المثال الوحيد. في عام 2004 وقعت في أيدي الصحفيين مجموعة من الصور وعليها ظهر بعض العسكريين الامريكيين وهم يقومون بتعذيب السجناء في سجن أبو غريب في العراق. وعلم العالم واطلع على وحشية الامريكيين الذين ليس فقط قاموا بتعذيب واهانة السجناؤ بل صوروا ذلك وهم يقفون بالقرب من الضحايا. لقد زعم جورج بوش الابن بان من قام بهذه التصرفات الوحشية ليسوا الا «حفنة صغيرة من العسكريين الذين لا يجوز بسببهم الحكم على كل الجيش»، ولكن كلمته هذه تعرضت لاحقا للدحض مرات عديدة مع ظهور صور جديدة وتسجيلات فيديو للجنود الامريكيين وهم يسخرون من الاسرى والسجناء في العراق وافغانستان. وهذه اذن تصرفات معتادة في القوات الامريكية.

قام عملاء وموظفو وكالة المخابرات المركزية باستخدام طرق الاستجواب» التقدمية» الممنوعة داخل اراضي الولايات المتحدة، في السجون السرية الامريكية حيث كان يقبع الارهابيون والمشتبه بضلوعهم في تنظيم الهجمات الارهابية (23).

من المعروف أن العديد من الدول العربية والآسيوية وحتى الأوروبية ساعدت وكالة المخابرات المركزية في تنفيذ هذا البرنامج.وكان شكل المساعدة يتراوح من تقديم مطاراتها لطائرات الاستخبارات الأمريكية وتسليم المشتبه بهم الذين تم احتجازهم داخل هذه الدول والى اقامة هذه السجون داخل اراضيها كما فعلت بولندا (24). ووفقا لنشطاء حقوق الإنسان، شاركت 54 دولة في جميع أنحاء العالم في برنامج السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية (25).

وبسبب اندلاع العديد من فضائح حول التعذيب الذي مارسته «CIA" قام الديمقراطيون في مجلس الشيوخ باعداد تقرير عن برنامج وكالة المخابرات المركزية في مجال استخدام «تقنيات استجواب قاسية» بحق من يشتبه بضلوعهم في الارهاب وذلك في عهد إدارة جورج دبليو بوش. ولم يتم بعد نشر التقرير لان إدارة أوباما تماطل حتى الان في رفع السرية عنه منتهكة من جديد أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.

بسبب تسرب المعلومات التي حصلت عليها وسائل الإعلام تبين أن ممثلي الوكالة قدموا مرارا لوزارة العدل والمشرعين وللوسط الاجتماعي معلومات غير صحيحة عن شدة أساليب الاستجواب المستخدمة وعن مدى فعاليتها، وحاولت الوكالة اعاقة التحقيق البرلماني، وقامت باختراق شبكة الكمبيوتر في مجلس الشيوخ واتهمت موظفي الكونغرس بسرقة وثائق سرية (26).

قام عملاء وموظفو المخابرات المركزية الامريكية باستخدام التعذيب ضد المشتبه بضلوعهم في الارهاب بما في ذلك ما يسمى بعملية اغراق الشخص الذي يتم استجوابه (وهي عملية اقر الرئيس اوباما بانها من انواع التعذيب) وكذلك طريقة اخرى مشابهة للاولى في تأثيرها المعنوي والنفسي، اي غمر المستجوب في الماء المثلج لفترة طويلة. واستخدم الحرمان من النوم وضرب السجناء بالجدران في آن واحد لفترة طويلة مما زاد المعاناة التي كانت تتسبب بها (27).

في الوقت نفسه تبالغ وكالة المخابرات المركزية كثيرا عند تحديد قيمة المعلومات التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب. وفقا لما يدعيه ممثلو جهاز الاستخبارات، تم بفضل تدابير الاستجواب الصارمة الحصول على معلومات كان من شأنها منع وقوع هجمات جديدة وتحديد موقع الارهابيين الخطرين (بما في ذلك أسامة لادن). لكن، وكما اتضح من تحقيقات مجلس الشيوخ، تم الحصول على الكثير من هذه المعلومات قبل استخدام التعذيب ضد المشتبه بهم. وبالإضافة إلى ذلك، تبين ان وكالة المخابرات المركزية نسبت لنفسها افادات تم الحصول عليها من سجناء اعتقلوا من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي وفي سياق الإجراءات العادية للتحقيق دون اي عنف.

وتبين لاحقا كذلك عدم وجود اية محاضر الاستجواب الذي جرى باستخدام التعذيب، وهو ما يعني انه لا توجد اية قيمة ميدانية بتاتا لهذه المعلومات بل الحديث يدور على الاغلب عن ابداء القسوة من طرف عملاء المخابرات المركزية الامريكية، النابعة من امكانية القيام بأي شيء بدون الخشية من العقاب لان «مصلحة الديمقراطية تتطلب ذلك». هذا مثال يثير الاشمئزاز فعلا لكيفية استخدام مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة».

ان الولايات المتحدة خلال إعلان «الحرب العالمية على الإرهاب» تنتهك حق الإنسان الأساسي في الحياة. ولا يشعر الأميركيون انه يجب عليهم الالتزام بالحظر على عمليات القتل والاعدام بدون محاكمات أثناء تنفيذ العمليات الضربات الدقيقة والمحددة للقضاء على المشتبه بضلوعهم في الارهاب في الخارج. هذه العمليات التي ينجم عنها وقوع ضحايا بين المدنيين اكبر بكثير من عدد الارهابيين الذين تم قتلهم خلال ذلك (28). وهناك حالات جرى فيها توثيق مقتل المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال في أفغانستان واليمن وباكستان والصومال نتيجة للغارات الجوية التي نفذتها الطائرات بدون طيار الأمريكية والبريطانية وكذلك الاسرائيلية.

وتتم هذه العمليات تحت إشراف مباشر من وكالة المخابرات المركزية، مما يعني عدم وجود أي الشفافية والمساءلة من قبل هيئات الرقابة الديمقراطية، بما في ذلك الكونغرس الأمريكي، فضلا عن الحصانة القانونية للاشخاص الذين يصدرون او ينفذون الاوامر الخاصة عمليات تصفية «الإرهابيين المحتملين و المشتبه بهم». في نفس الوقت، تستخدم الولايات المتحدة الطائرات بدون طيار في أراضي دول ليست في حالة حرب معها، وبالتالي

فإن مفهوم وقوع «ضحايا اضافيين» بين المدنيين من السكان غير مقبول من وجهة النظر القانونية.

يتضح ان الولايات المتحدة لا تكف عن انتهاك حق الانسان في الحياة. وعلاوة عن ذلك فان الطائرات بدون طيار الامريكية تقوم عن بعد وبدون محاكمة، بالقضاء على مواطنين أمريكيين ايضا. في هذا السياق، الحديث يدور عن عدم الامتثال الولايات المتحدة وعدم مراعاتها للحقوق والحريات الاساسية للانسان — خلال ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب، وصلت واشنطن الى حد انتهاك الدستور الامريكي الذي يضمن للمواطنين الأمريكيين الحق في محاكمة نزيهة وعادلة، فضلا عن حق الحصول على محامي دفاع.

يمكن التأكيد على ان الحقوق المدنية والسياسية تعرضت في الولايات المتحدة للتآكل الشديد تحت تأثير وضعط مختلف الاجراءات والظروف في مجال حماية القانون. وتنظر الهيئات الامنية الى معايير حماية الحقوق وفقا لرؤيتها الخاصة، ويجري دفع مقولات الالتزام بها بشكل يجعلها تتناسب مع احتياجات الولايات المتحدة. خلال ذلك لا يجري ضمان الحق في احترام الحياة الخاصة، وتنتهك المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وتوجه الولايات المتحدة من جانبها انتقادات الاخرين على استخدامهم المفرط للرقابة من اجل ضمان الامن. وأصبح ذلك المبدأ الاساسي في السياسة الامريكية في مجال حقوق الإنسان في الساحات الدولية عند التعامل مع الدول الاخرى. ويمكن بلطف تسمية هذه الظاهرة بعدم الاستمرارية خلال التطرق لشؤون الدفاع عن حقوق الانسان داخل الولايات المتحدة وخارج حدودها: فعلا اذا كانت الولايات المتحدة تعتزم ضمان الحقوق والحريات الاساسية فيجب ان تقوم بذلك بشكل واحد داخل البلاد وعلى الساحة الدولية. ولكن المشكلة اكثر جدية مما يبدو. الولايات المتحدة قامت بتطبيق منظومة امنية في غاية الشدة والقسوة داخل البلاد وهي اكثر صرامة بكثير من الدول الأخرى، وهي في ذات الوقت تتهم هذه الدول الاخرى في اطار «ترويج الديمقراطية» بانتهاك حقوق الانسان حتى لو كانت هذه الدول تقوم بتنفيذ اجراءات تنظيمية اقل حدة وشدة. انها سياسة المعايير المزدوجة النموذجية. ويجب القول ان آلية ضمان الأمن القمعية والقسرية في الولايات المتحدة تستخدم ليس فقط في مكافحة الجريمة بل كآلية بوليس سري بهدف الملاحقة السياسية

عندما يجري قمع أي معارضة أو احتجاج على الفور. وهنا يمكن القول ان الحديث بات يجري عن «معايير ثلاثية « وليس مزدوجة فقط. لتنذكر كيف تم قمع وتفريق الحركة السلمية الاحتجاجية «Occupy Wall Street» من قبل الشرطة الامريكية. لقد تم استخدام القوة بشكل مفرط خلال ذلك. كان ذلك بمثابة الرد وفقا للطريقة الامريكية على ممارسة المواطنين الأميركيين لحقوقهم الديمقراطية في حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات التي تكفلها المعاهدات الدولية الأساسية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك التشريعات الوطنية الامريكية. بعد التعارف مع هذه الممارسة في مجال حقوق الانسان يبقى لدى المرء الشعور المريع الغريب من ان «الأخ الأكبر» في الولايات المتحدة أصبح شبه واقع، واما اوقيانيا التي فرض عليها «الاخ الاكبر» (وفقا لرواية جورج اورول) كل رقابته الشاملة فقد تصبح العالم باسره.

المصادر:

1 Tony Abbott:'Security May Come Before Freedom'», September 22, 2014 (www.bbc.com).
2 Barack's Obama Secret Terrorist Tracking System, by the Numbers" The Intercept, August 5, 2014.
3 Burton Gellman, Ashkan Soltan "NSA Tracking Cellphone Locations Worldwide, Snowden Documents Show", Washington Post, December 4, 2013.
4 Joe Palazzolo, "NSA Phone-Data Collection Program Set for Legal Challenge", The Wall Street Journal, September 1, 2014.
5 Privacy and Civil Liberties Oversight Board "Report on the Telephone Records Program Conducted under Section 215 of the USA PATRIOT Act and the Operations of the Foreign Intelligence Surveillance Court", January 23, 2014, p.11.
6 'We are Going to Have More Visibility and Less Privacy' — Mayor Bloomberg Admits Soon NYPD Surveillance Cameras will be on Nearly Every Corner and in the Air, March 22, 2014 (www.nydailynews.com).
7 "Living Death — Life Without Parole for Non-violent offences", American Civil Liberties Union, 2014.
8 "Correctional Population in the United States 2012", US Department of Justice.
9 "World Prison Population List (tenth edition)", Ray Walmsley, International Centre for Prison Studies, 2013.
10 "Life goes on? The Historic Rise in Life Sentences in America", Sentencing Project, 2013.
11 "Global Study on Homicide", UNODC, 2013.
12 "Why is the African American Imprisonment Higher Than Whites?" January 23, 2014 (www.huffingtonpost.com).
13 «Беспорядки в городе Фергюсон в США», 18.08.2014 (www.itar-tass.com).
14 "Riot Anniversary Tour Surveys Progress and Economic Challenges in Los Angeles" April 25, 2012 (www.cnn.com).

15 “Illusion of Justice. Human Rights Abuses in US Terrorism Prosecutions” Human Rights Watch, July, 21, 2014 (www.hrw.org).
16 “Illusion of Justice. Human Rights Abuses in US Terrorism Prosecutions” Human Rights Watch, July, 21, 2014 (www.hrw.org).
17 “Spy Flies. The ACLU Campaign to Expose and Stop Illegal Domestic Spying”, The American Civil Liberties Union (www.aclu.com).
18 “Obama Administration Hindering Oversight: IGs” August 05, 2014. *The Washington Times* (www.washingtontimes.com).
19 “Americans Disapprove of Government Surveillance Programs” June 12, 2013 (www.gallup.com).
20 “Record High in U.S. Say Big Government Greatest Threat” December 18, 2013 (www.gallup.com).
21 “Guantanamo Nurse Refuses to Force-Feed Prisoners” July 16, 2014. *The Guardian* (www.theguardian.com).
22 Remarks by the President at the National Defense University, May 23, 2013, The White House (www.whitehouse.gov).
23 “CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons” November 2, 2005 (www.washingtonpost.com).
24 “European Court Says CIA Ran Secret Jail in a Polish Forest” July 24, 2014 (www.reuters.com).
25 “Globalizing Torture. CIA Secret Detention an Extraordinary Retention”, Open Society Foundation, 2013.
26 “Top Senator Rejects CIA Torture Report Redactions Ahead of Public Release”, August 5, 2014, *The Guardian* (www.theguardian.com).
27 “Senate Torture Report and CIA Reply”, American Civil Liberties Union (www.aclu.com).
28 “Between a Drone and Al ’Qaeda. The Civilian Cost of US Targeted Killings in Yemen” Human Rights Watch, October 2013 (www.hrw.org).

وداعا يا ألمانيا ؟

ارمين اوغانيسيان

رئيس تحرير «االاحداث السياسية الدولية»

قبل الخضوع تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا في موضوع العقوبات المعادية لروسيا، لم يكلوا الساسة الالمان عن الترديد كلاما كالتعويذة حول أولوية السياسة امام الاقتصاد. وتمت اثارة شعور الوطنية لدى رجال الاعمال الالمان وكل من يقع تحت تهديد البطالة من اجل الموافقة على الخسارة والمعاناة لان «السياسة فوق كل شيء» (Politik über alles). ولكن الكثيرين في المانيا يدركون ان العقوبات ضد روسيا والتخلي عن المواقف تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا يجلبان الضرر الكبير لثقل المانيا السياسي في اوروبا وفي العالم. ان الإذلال الكثيرة التي تعرضت لها برلين في الفترة الاخيرة، بما في ذلك واقعة التنصت على هاتف المستشارة والتجسس في وزارة الدفاع والفضيحة حول احتياطي الذهب الألماني في الولايات المتحدة، والآن الاستسلام تحت ضغط في مسألةالعقوبات، تتسبب بضرر لا يمكن تصحيحه للسمعة السياسية الالمانية.

بقيت المانيا ولسنوات عديدة ليس فقط تطمح بل وتلعب الدور الكبير والهام كوسيط وكمنطقة عازلة بين الاتحاد الأوروبي، من جهة، وروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأوراسيا، من جهة اخرى. وتمكنت ألمانيا بنجاح من تنويع طموحاتها السياسية والاقتصادية في الصين وآسيا والشرق الأوسط. هناك اعتادوا النظر اليها كدولة مستقلة،

التي وبعد الولايات المتحدة والصين تحتل المركز ثالث في العالم من حيث الوزن النوعي في الاقتصاد العالمي.

واخذت ألمانيا مؤخرا تهتم بالاتصالات الممكنة مع دول مجموعة بريكس، مما اثار بطبيعة الحال شكا كبيرا لدى البيت الأبيض. ويجب القول ان أوكرانيا، وعلى الرغم من غرابة هذا القول اليوم كانت تبدو الساحة المثالية لقيام نوع جديد من التعاون بين ألمانيا وروسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى، لو ان برلين قامت وبشكل واع ومستقل بتقييم المقترحات حول مباحثات ثلاثية الاطراف بين روسيا والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا عشية الأزمة الأوكرانية.

وكان يبدو أن الموقف المستقل الذي انتهجته ألمانيا، نحو النشاطات العسكرية التي قام بها الناتو في العراق عام 2003، اعطى الامل في ان قوة الارادة التي تتمتع بها المستشارة انجيلا ميركل لا تقل صلابة الروح لدى غيرهارد شرودير (مستشار الماني اسبق) . ولكن الواقع كان مغايرا واليوم يجب على ألمانيا ليس حساب عدد المليارات التي من المؤكد أنها سوف تفقدها نتيجة العقوبات، أو حتى ليس مئات الآلاف الوظائف وفرص العمل التي فقدتها ألمانيا والاتحاد الأوروبي، بل يجب عليها ان تردح وتبكي على فقدان فرصتها التاريخية: دولة رائدة عالميا مستقلة وتملك حق التحدث بصوتها الذاتي.

ان عبارة «السياسة هي التعبير الأكثر تركيزا للاقتصاد» « هي شعار يدل التاريخ على انه ليس بالقطعي ولكن لا جدل فيه هو أن الاقتصاد أصبح وسيلة للضغط السياسي العالمي عمليا على جميع الشركاء والخصوم، «الاصدقاء» و»الغرباء». وإذا كنا نتحدث عن العقوبات ضد روسيا، فهذا لا يعني أن وراء الكواليس لا تعمل العقوبات «غير المعلنة» أو التهديد باستخدامها، التي يتم تبادلها بين الحلفاء وما يسمى «بالأصدقاء».

يمكن أن يكون هناك اسباب كثيرة مختلفة للميل غير المتوقع نحو سياسة الولايات المتحدة. ولكن واحدا منهم يلفت الانتباه أكثر من غيره. على مدى السنوات الماضية،

حققت ألمانيا أكبر فائض تجاري ممكن في التجارة المتبادلة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ووصل ذلك في بعض السنوات الى 20٪ تقريبا. من الممكن أن واشنطن ولندن قامتا بالتلميح بشكل لا لبس فيه لبرلين انهما لن تتأخرا عن استخدام العقوبات الاقتصادية «الخفية» في السوقين الامريكية والبريطانية لكي تذعن المانيا في موضوع العقوبات ضد روسيا. لقد رفضت واشنطن اعادة جزء كبير من احتياطي الذهب الألماني، واكتفت فقط باعادة 10% ، وهذا لم تكن الاشارة الوحيدة ولكنا ذات معنى . كما هو معروف، احتياطي الذهب ليس فقط ضمانة للصناعة الألمانية، بل وإلى حد معين يلعب دور المنظم المالي لأوروبا الموحدة، ويوفر ويضمن الدورالقيادي في ذلك لألمانيا.

اعرب رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون مرارا بشكل قاطع عن الامتعاض بسبب هيمنة الواردات الألمانية في الأسواق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وهدد بوضع حد لذلك واشعال روح التمرد داخل الاتحاد الاوروبي. وخلال ذلك ستعثر لندن حتما على الكثير من الحلفاء حتما — مثل فرنسا، حيث أن الفائض التجاري لالمانيا مع هذه الدولة هو الاكبر.

في هذه الحالة يظهر سؤال وجيه: اين هي قواعد التجارة العالمية؟ اين معايير منظمة التجارة العالمية وغير ذلك وهلم جرا؟ الرد هو ان هذه القواعد والمعايير قدمت ومنذ فترة بعيدة كضحية على مذبح السياسة. وكما يقول المثال»كل شيء جيد ما دامت الامور جيدة». والزينة الساطعة لذلك هي كيف جرى النظر في قضية يوكوس في المحكمة الدولية في لاهاي.

اذن يمكن القول ان ألمانيا اضطرت للاختيار بين شرين احلاهما مر وقامت باختيار الشر الاقل؟ يمكن طبعا اعتبار الامر كذلك. ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار أنه إذا كانت العوبات ضد روسيا بالنسبة «للاطلسيين» هي عبارة عن قسم من استراتيجيتهم التي لم تعد تتمثل في ردع روسيا بل في رميها واسقاطها فان ذلك بالنسبة لالمانيا ليس الا بمثابة التكتيك وبالذات التكتيك الاضطراري المفروض من الخارج. مصالح المانيا الاستراتيجية

فيما يتعلق بالتعامل مع روسيا تعاكس المصالح الأطلسية. فان العلاقة القوية المتنامية مع روسيا أعطت ألمانيا الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساعدها للوقوف في طابور مع الدول الرائدة في العالم وبات لها صوت هام في العالم. و»الاتجاه الشرقي» بالنسبة لالمانيا هو ضمان العمق الاستراتيجي الذي يتيح لها أن تصمد أمام ضغط المنافسين و»الأصدقاء» على جانبي المحيط الأطلسي، مع الغيرة المتزايدة عند مراقبي النجم الصاعد لألمانيا. ومن حيث الاستراتيجية السياسية يبدو ان التصرف الأخير لبرلين يتعارض بشكل حاد مع المصالح الوطنية لألمانيا.

ولهذا السبب بالذات لا محالة من عودة الوعي ولكنها نادرا تزيل العواقب.

«القانون الدولي» النجومي

بوريس بياديشيف

سفير مفوض فوق العادة، دكتور في العلوم التاريخية

pyadysheva@gmail.com

مر ثمانون عاما على تأسيس الاكاديمية الدبلوماسية وخلال كل هذه السنوات عمل قسم القانون الدولي فيها بنجاح كأحد أهم المراكز الأكاديمية التعليمية والعلمية في البلاد. وفي مختلف الفترات ترأس القسم المذكور خبراء روس كبار و بارزون في مجال القانون الدولي ومن بينهم العضو المراسل في اكاديمية العلوم السوفيتية ي. أ. كوروفين والاساتذة م. ي. لازريف و غ. ب. جوكوف و أ.س. بيرادوف و ف. ي. كوزنتسوف. وفي الوقت الراهن يترأس هذا القسم الاستاذ س. أ. يغوروف — بروفيسور، دكتور في العلوم القانونية وقاضي دائم في محكمة الجنايات الدولية الخاصة بالجرائم المرتكبة في راوندا.

وتجدر الاشارة الى ان الخبرة النظرية والعملية المكتسبة والمتراكمة في القسم كانت تنعكس دائما في المنشورات العلمية والبحوث ومواد التدريس التعليمية. ومن الملفت للنظر هو انه وفي هذه الفترة اليوبيلية بالذات بالنسبة للأكاديمية الدبلوماسية، قامت دار نشر « ستاتوت» بنشر واصدار الطبعة الخامسة، موسعة ومنقحة، من كتاب «القانون الدولي» الذي اشرف على تحريره البروفيسور، الدكتور في العلوم القانونية س. أ. يغوروف (القانون الدولي: كتاب تعليمي/ المحرر المسؤول الدكتور في العلوم القانونية س. أ. يغوروف. الطبعة الخامسة معدلة ومنقحة. دار نشر « ستاتوت»، عام 2014، في 1087 صفحة).

وجدير بالذكر ان الطبعة الخامسة الموسعة والمنقحة من كتاب «القانون الدولي» تختلف كثيرا وبشكل كبير عن الطبعات السابقة من حيث الحجم والمحتوى وكذلك من حيث

فريق المؤلفين الذين شاركوا في اعداد الكتاب. لقد تضمن الفريق المذكور بعض اساتذة قسم القانون الدولي في الاكاديمية الدبلوماسية وكذلك مجموعة من الاساتذة والمدرسين في الجامعات الروسية الكبرى والعديد من الحقوقيين الدوليين الممارسين لعملهم وبعض الباحثين الشباب المبتدئين ايضا. وخلال ذلك تجدر الاشارة بشكل خاص الى الاهتمام الذي ابداه فريق المؤلفين بالفصول التي كتبها للكتاب الحقوقيان الدوليان المعروفان ف.ي. كوزنتسوف وف.ن. فيودوروف. لقد تمت المحافظة على هذه الفصول التي كتبت للطبعات السابقة وتم تجديدها بدقة وحرص وعناية من جانب البروفيسور او. ن. خليستوف المعروف جيدا في مجال علم القانون الدولي والنشاط الدبلوماسي العملي.

ولا يمكننا الا ان نشير الى ان اساس فريق المؤلفين تألف من مجموعة مكونة من كبار الحقوقيينين الدوليين ذوي الخبرة في مجال العمل التعليمي والدراسات العلمية وكذلك المعرفة الكبيرة في النشاط العملي الفعلي في المناصب الهامة والحساسة في الجهاز المركزي لوزارة الخارجية الروسية والمؤسسات والوزارات الهامة الاخرى في روسيا وفي البعثات الروسية في الخارج: في الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحاكم الأمم المتحدة الجنائية الدولية، ومن بينهم يمكن ذكر بالذات: م. بيريوكوف وغ. فيليامينوف وا. كوفلير وم. كوبيلوف وي. لياخوف ويو. روماشيف وب. توزمحمدوف وس. تشيرنينيكو.

ويجب القول ان حجم المواد التعليمية في الطبعة الخامسة ازداد بمقدار الثلث تقريبا وتضمن 26 فصلا. ومع المحافظة على الاستمرارية والهيكل التقليدي لكتاب القانون الدولي، تم في هذا المنشور عرض واقتراح بعض التعديلات في منطق واطراد وأسلوب تحليل المؤسسات القانونية الدولية الأكثر أهمية، وهو الامر الذي يعطي ليس فقط امكانية الاستيعاب المنهجي للمسلك التحليلي الحديث نحو القانون الدولي بل ويجعل من الاسهل استخدامه كمواد تعليمية.

مثلا، دخلت المسائل المتعلقة بتنفيذ وتحقيق معايير القانون الدولي في النظم القانونية الوطنية دخلت الفصل الموحد «العلاقة والتناسب بين القانون الدولي وقانون الدولة»، وتم اغناء المواد الخاصة بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة بقسم عن «القضاء الجنائي الدولي» مع معالجة كبيرة للمواد الواردة فيه. وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب يضم فصلين جديدين جاءا في الوقت المناسب تماما: عن الجوانب القانونية الدولية لرابطة الدول

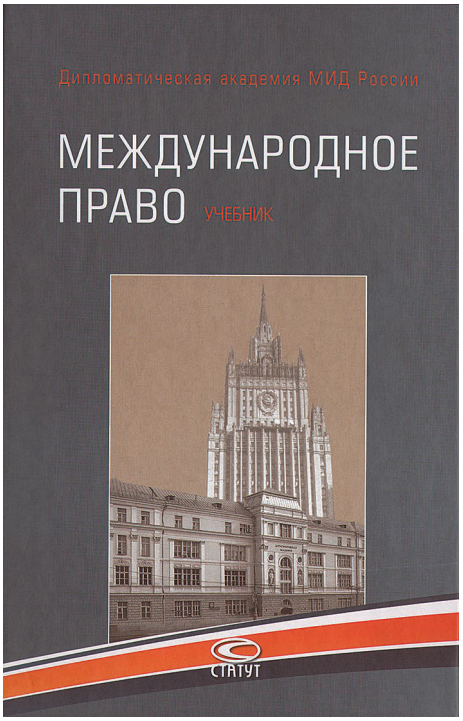

المستقلة (والمجموعات شبه الاقليمية على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق)، وكذلك عن ضبط و تنظيم تكنولوجيا المعلومات في سياق القانون الدولي المعاصر.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم المواد في الكتاب المذكور بشكل لا يجعل المرء يركز الانتباه على المسائل «العامة» او « الخاصة» بل يؤكد على الوحدة المتكاملة للقانون الدولي العلني الحديث ويعكس أهمية دراسة المجموعة الكاملة لمعايير القانون الدولي في ترابطها المنهجي مع العمليات السياسية الخارجية الجارية وكذلك تفهم وادراك خصائص تطورها التاريخي. وليس محض صدفة بتاتا انه تم في مقدمة الكتاب المدرسي نقل واقتباس كلمات قالها السكرتير العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان: «من أجل ضمان سيادة القانون، يجب ان يعرف الحقوقيون والمختصون في علم القانون ما ورد في القانون الدولي». وتم في المقدمة كذلك التشديد على مبدأ اولوية معايير القانون الدولي والوارد في دستور روسيا الاتحادية وقوانينها وفي الوثائق السياسية القانونية، مثل مذهب السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية.

تم في الفصول الاولى من الكتاب المذكور استعراض المسائل الأساسية للقانون الدولي، ومراحل تطوره التاريخي، والجهاز الاصطلاحي والفئوي، وخاصية عمل النظام القانوني الدولي وقاعدته الوثائقية القانونية وكذلك الصفات المميزة للمصادر. وقد يبدو للوهلة الاولى انه من المستبعد جدا ان تظهر هنا اية معلومات جديدة يمكن ان تثير الاهتمام الاضافي بالمشكلات التي نوقشت مرات عديدة وكثيرة. ولكن المؤلفين تمكنوا في بعض الحالات من تحديد حدود جديدة للمسلمات الاساسية والمنهاج والمسالك المفهمية في القانون الدولي. على سبيل المثال في قسم المبادئ القانونية الدولية والمسائل المتعلقة بالمصادر وكذلك تقييم نزعات وافاق تطور القانون الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وتعرضت للمعاجلة الكبيرة كذلك الاقسام الخاصة بالعلاقة والتناسب بين القانون الدولي وقانون الدولة الداخلي بما في ذلك المشكلة الانية جدا والمتعلقة بالعلاقة بين القانون الدولي العلني والقانون الدولي الخاص (الفصل الخامس). ونعتقد ان القسم النظري مع سرد المفاهيم والتصورات العقائدية المتوفرة في هذا المجال يمكن ان يثير الاهتمام الخاص وكذلك سرد الصعوبات العملية التي تظهر خلال ذلك.

وتبدو مفيدة جدا فعلا وفي محلها الامثلة التي وردت في الكتاب التعليمي المذكور والتي اخذت من الممارسات العملية لتطبيق معايير القانون الدولي وأحكام المعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية من قبل المحكمة الدستورية الروسية والمحاكم ذات الاختصاص العام ومحاكم التحكيم في روسيا، والتي تفتح بالتفصيل المسالك الموجودة لضبط هذه المسائل وتنظيمها. ويجب القول ان المواد المقدمة تتضمن قاعدة عملية مفصلة حول هذه المشكلة وبالذات تلك التي تناقش على نطاق واسع في الأوساط السياسية الروسية ووسط الخبراء المختصين في الشؤون القانونية.

وتجدر الإشارة إلى الانية والاهمية الخاصة للتطرق الى هذه المسألة بسبب النقاش الذي تحدد حول جدوى تعديل القسم الرابع من المادة 15 في دستور روسيا الاتحادية الذي يقول ان «المبادئ العامة المعترف بها والمعايير المتوفرة في القانون الدولي ومعايير المعاهدات والاتفاقات الدولية لروسيا الاتحادية تعتبر قسما مكونا من النظام القانوني الروسي. واذا وردت في المعاهدات والاتفاقات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية قواعد وبنود تختلف عما ورد في القانون الوطني ، تكون سارية المفعول القواعد الواردة في المعاهدات الدولية». والملفت للنظر ان هذا المعيار الدستوري يتعرض للتحليل بشكل مطرد عمليا في كل الفصول الاساسية من الكتاب.

ويركز الاهتمام في الكتاب كذلك على المؤسسات القانونية الدولية مثل مواضيع القانون الدولي، والسكان والاراضي في القانون الدولي، وقانون المعاهدات والاتفاقات الدولية. وخلال ذلك تم بحث وتحليل مواد الفصول ذات العلاقة من موشور الوقائع والحقائق الحديثة المعاصرة.

ومن بين النقاط المهمة والمثيرة فعلا ان الكتاب لم يترك بدون اهتمام المواضيع التي تثير النقاش ومن بينها على سبيل المثال المسائل المتعلقة بمشروعية وقانونية انشاء نظام قانوني «خاص» لضبط وتنظيم ما يسمى بالمناطق الدولية أو «المدولة»، وبالذات : منطقة سبيتبيرغن، ومنطقة القطب الجنوب.

وتجدر الاشارة الى المستوى العلمي والمنهجي للمواد الواردة في الكتاب وبالذات في الفصل 11 المخصص للحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان. تم وبشكل مفصل سرد تاريخ الموضوع وسرد وثائق الاتفاقات وغيرها من الوثائق التي تشكل الكتلة الوثائقية التشريعية للمعايير القانونية الدولية والمبادئ والممارسات في مجال حقوق الإنسان. وتم سرد أمثلة عديدة من عمل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى في هذا المجال والتعليق علها.

ويجب تركيز الاهتمام الخاص على النظر في الامثلة المتعلقة بنشاطات محكمة حقوق الانسان الاوربية (محكمة ستراسبورغ) فيما يتعلق بالممارسات القضائية في روسيا الاتحادية. هذا القسم يمكن ان يثير الاهتمام ليس فقط كأداة تعليمية للطلاب الذين يدرسون دورة القانون الدولي العلني بل يمكن النظر اليه كمواد واقعية وتحليلية مفصلة عن الموضوع المناقش وبالنسبة لكل المشاركين في عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية وبالنسبة للعاملين في المجال القضائي.

ولا يجوز ان لا نشير الى المواد المحدثة في الكتاب التي وردت في الفصل رقم 17 المخصصة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، ولا سيما المعلومات عن العدالة الجنائية الدولية. في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تم إنشاء عدد من المحاكم الجنائية الدولية المتخصصة، التي حدد هدفها في التحقيق وملاحقة المذنبين في الانتهاكات الكبيرة والجماعية لحقوق الانسان وغيرها من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وتحميلهم المسؤولية الجنائية وتقديمهم للعدالة. وبدون شك يمكن القول ان هذا الامر بالذات يعزز قيمة المواد الواردة في الكتاب، بما في ذلك لان المواد التاريخية والواقعية المعروضة في القسم المذكور تبدو مهمة ومثيرة من وجهة نظر ضمان فعالية القانون الدولي بشكل عام.

على الرغم من انه ووفقا لبعض المسالك المفاهيمية للقانون الدولي لا يتم الاعتراف بمنظومة القانون «كحقيقية» و»كواقعية» بسبب عدم وجود اليات فعالة لضمان تنفيذ احكامها على المستوى الدولي، فان ممارسات ونشاطات المحاكم الدولية تعتبر حجة مضادة في غاية الاهمية. ونعتقد ان الابواب والفصول التي وردت في الكتاب ستحث القارئ على التفكير بالتقييم القانوني لنشاطات المحاكم الجنائية الدولية المختصة وكذلك على المنع المستقبلي للأسباب التي تولد ضرورة انشاء هذا النوع من الهيئات القضائية الدولية.

حدث تغيير صغير في تسمية الفصل رقم 18 (قانون العلاقات الخارجية) والاقسام الداخلة فيه المخصصة لبحث اسس القانون الدبلوماسي والقنصلي. يجب الافتراض بان الحجم المتواضع لهذه الاداة التعليمية (بالمقارنة مع الفصول والاقسام الاخرى) يرجع الى ان الأكاديمية الدبلوماسية تركز تقليديا على القانون الدبلوماسي والقنصلي، وتنظيم وضبط وضع ومركز المؤسسات الرسمية في الخارج ولذلك فان الاهتمام بالمواضيع ذات الصلة ومناقشتها بمزيد من التفصيل يجري في دورات منفردة خاصة للخدمة الدبلوماسية، وللقانون الدبلوماسي والقنصلي. ولكن على الرغم من ذلك يمكن القول ان المواد الداخلة في الكتاب تعطي التصور الكافي والكامل حول الوضع المعاصر والحديث لعمل البعثات الدبلوماسية ونشاطاتها العملية.

اما فيما يتعلق صحة توحيد اسس القانون الدبلوماسي والقنصلي في فصل واحد تحت عنوان «قانون العلاقات الخارجية» (في الطبعات السابقة للكتاب كان هذا القسم يسمى «القانون الخاص بالتمثيل الرسمي للدولة في العلاقات الخارجية») ويجب القول ان التسمية الجديدة اكثر لباقة ودقة.

تمت الاشارة سابقا الى ان فريق المؤلفين تضمن ليس فقط المختصين الذين يملكون الخبرة الكبيرة في مجال العمل العلمي التربوي، بل وكذلك بعض المبتدئين من احقوقيين الدوليين وهو ما انعكس على المسلك المتبع في سرد بعض فصول الكتاب. على سبيل المثال لم يتمكن الفريق المؤلف بشكل كامل تجنب التبسيط وعدم الاطراد والاستمرارية في استخدام المفاهيم والتصنيفات والمصطلحات وخصائصها الأساسية عند تغطية قضايا معينة من التكامل الاقتصادي والعولمة.

وفي طبعة الكتاب المذكورة تمت اضافة فصل جديد خصص للمسائل القانونية الدولية في عمل رابطة الدول المستقلة وغيرها من المنظمات الدولية التي ظهرت في المجال السوفياتي السابق. وتم تحديد وتحليل بعض المنظمات ومن بينها : الدولة الاتحادية بين روسيا وبيلوروسيا والرابطة الاقتصادية الاوروواسية، وتم تقييم افاق المجال الاقتصادي الموحد. وفي مواد الفصل المذكور قدم تحليل قانوني للوثائق المحددة للحقوق وتمت الاشارة الى الميزات المؤسساتية لبنية وهياكل المنظمات الدولية المذكورة قيمت آفاق تطورها لاحقا.

ولا بد من الاشارة الى القسم المخصص للمنظمة التي لا تدخل روسيا فيها والتي تم تأسيسها منذ البداية كمنظمة بديلة لرابطة الدول المستقلة، وهي منظمة الديمقراطية

والتنمية الاقتصادية (غوام). ويجب القول ان هذا القسم الجديد جاء في وقته المناسب وهو اضافة مفيدة فعلا لان هذا النوع من الوصف القانوني الدولي لتلك المنظمات لا يصادف في الكتب والمنشورات العلمية الروسية الا نادرا.

ولا تزال لا تفقد اهميتها وآنيتها المواد والمشكلات التي تمس وتتطرق لقانون الامن الدولي والقانون الخاص بالنزاعات المسلحة والتي تم تحليلها في الفصول الختامية من الكتاب. وتجدر الاشارة الى ان المواد المدرجة في هذه الفصول تحتوي على العديد من المعطيات الجديدة الانية بما في ذلك تلك التي تتعلق بجعل التشريعات الروسية تتوافق مع الالتزامات الواردة في مصادر القانون حول النزاعات المسلحة (اتفاقيات جنيف حول حماية ضحايا الحرب لعام 1949 والبروتوكولات الاضافية الملحقة بها وغيرها). ونعتقد ان الاقسام الانفة الذكر يمكن ان تعتبر ليس فقط كمواد تعليمية بل و»كدليل مرجعي عملي الطابع» لكل من له علاقة بهذا الشكل او ذاك بحل مشكلات الامن الدولي والقانون الانساني الدولي.

وثمة ظاهرة جديدة نسبيا لكتب تعليم الشؤون القانونية في روسيا وهي ضم الفصل الذي يحمل عنوان «القانون الدولي والتكنولوجيات المعلوماتية». واعتقد انه لا يوجد اي شك في ان هذا الفصل ظهر في وقته المناسب وهو ضروري جدا. في هذا الفصل جرت مناقشة المسائل العامة المتعلقة باستخدام التكنولوجيات المعلوماتية وتكنولوجيات الاتصالات في سياق القانون الدولي المعاصر وكذلك اشكال التعاون القانوني الدولي في مجال ادارة الانترنت ودور المنظمات الدولية والحكومية المشتركة في مجال توفير وضمان الامن المعلوماتي وكذلك تم تقديم تحليل شامل لآفاق الضبط القانوني الدولي للتكنولوجيات المعلوماتية.

ويجب القول ان وتيرة تطور العلاقات العامة في مجال العلاقات المعلومات والاتصالات تسبق عمليات الضبط القانوني لها. ولكن اية مسائل في المجال المذكور سترتبط بهذا الشكل او ذاك مع ضرورة التعاون الدولي القانوني في مجال تطوير واستخدام التكنولوجيات المعلوماتية. وبدون شك يجب ان يلقى الثناء ويثير الاهتمام التطرق الى هذا الموضوع في الوقت المناسب في الكتاب المذكور الخاص بالقانون الدولي.

في الختام، يجب التأكيد والاشارة الى الجودة العالية للكتاب من وجهة نظر طريقة تقديم منهاج تعليمي في القانون الدولي، مع مراعاة استخدام أشكال التفاعلية في التدريس. كل

فصل يختتم بالأسئلة للمناقشة، مما يتيح للقارئ ترسيخ المواد التعليمية التي تلقاها، فضلا عن قائمة من الكتب والمراجع الادبية الموصى بها. تم في معظم فصول الكتاب تقديم معلومات حول مواقع الانترنت التي تسمح للطلاب بالحصول على معلومات اضافية مفصلة عن المسائل والمواضيع الواردة في هذه الفصول وهو ما يعزز بشكل كبير قيمتها العملية وسهولة الاستخدام للمعلومات الواردة فيه.

ومن النقاط المهمة التي تستحق الذكر هي أن الطبعة الحالية من الكتاب المدرسي تلبي المقاييس التعليمية الحكومية الفدرالية الخاصة بالتعليم المهني العالي في اتجاه «علم الحقوق والقانون».

لقد تم تقديم مواد الكتاب المذكور بشكل يجعلها تساعد في دراسة الطلاب للقانون الدولي العلني وكذلك استيعابهم لعدة مواد متخصصة مثل قانون الاتفاقيات الدولية وقانون المنظمات الدولية والقانون الدبلوماسي والقنصلي، والقانون الدولي للبحار، وقانون الدولي للفضاء ، والقانون البيئي الدولي، وقانون حماية حقوق الإنسان وغيرها.

بشكل عام يمكن القول بدون شك انه ينبغي النظر الى الطبعة الخامسة من الكتاب التعليمي «القانون الدولي» المخصص للاستخدام في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية كحدث هام ومفصلي من احداث عام 2013. هذا الكتاب كان نتيجة عمل كبير قام به فريق المؤلفين مع المحرر المسؤول س. ا يغوروف — رئيس قسم القانون الدولي، وأستاذ يحمل درجة دكتوراه في العلوم القانونية.

ويجب القول ان الاطراف التي يوجه اليها هذا الكتاب — الطلاب وطلاب الدراسات العليا والأساتذة في كليات الحقوق والعاملين في مجال العلاقات الدبلوماسية والدولية ستستفيد منه وسيصبح هذا الكتاب ليس فقط وسيلة مساعدة لدراسة علوم القانون الدولي بل وموسوعة معارف فعلية في كل مسائل ضبط مختلف مجالات الحياة الدولية.

www.INTERAFFAIRS.ru